

جمهورية مصر العربية
وزارة الإعلام
الهيئة العامة للإستعلامات
كتب مترجمة (٧٨١)

L'Egypte des rupture

L'ère Sadate,
de Nasser à Moubarak
Pierre Mirel
Les Grands
Documents de



Sindbad

مكتبة

المتغيرات الحادة

تأليف : بيير ميريل

01563333



مكتبة المتغيرات الحادة

Bibliotheca Alexandrina

اهداءات ١٩٩٤
لهيئة العامة للاستعلامات
القاهرة

مصر ، المتغيرات الحادة



الرئيسة العامة للتعليم العالي

الى اصدقائى المصريين

جنازة فى الصحراء

القاهرة فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ . جلس الرئيس السادات ، مرتديا الزي العسكرى الازرق كقائد أعلى ، وقد غطت النياشين صدره ، فى الصف الاول من المنصة الرسمية بساحة مدينة نصر . فليوم يوافق العيد الثامن لذكرى عبور القوات المسلحة المصرية المظفرة قناة السويس ، واحتفالا بهذه المناسبة يقام عرض من تلك العروض التى يؤثرها الرئيس ، فتدق الطبول ، وتتردد الاناشيد ، وتعزف الموسيقى ، وترفع الاعلام وسط السفراء والمحققين العسكريين .

وقد اشادت الصحافة فى صباح هذا اليوم من جديد « ببطل مصر » ورجل السلام » ، وعظمته الشعارات والصور الضخمة ، ومجدته اقواس النصر التى نصبت لتكون قبة شرف له فى الميادين الكبرى ، واحتفت به جماهير غفيرة ، مما جعل السادات يفتن بسحر السلطة .

ففى هذا اليوم — السادس من اكتوبر — يتأهب الرئيس لاستعراض القوة الجديدة لمصر ، والاسلحة التى ارسلتها الولايات المتحدة مؤخرا ، وكان الفريق أبو غزالة وزير الدفاع قد عاد لتوه منها بعد أن قدم آيات الشكر على مساعدتها العسكرية . وجلس بجوار السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، قائد القوات بزيه العسكرى ، وكبار رجال الدولة . وعلى مقربة منه أيضا جلس الامير تيمور من سلطنة عمان وسفير السودان ، وهما البلدان الوحيدان اللذان ظلا يناصران مصر فى مواجهة الاعصار العربى . وفى طرف قصى من المنصة جلس سفير دولة اسرائيل ، عدوة الامس ، التى لايزال أشقاء مصر العرب فى حالة حرب معها .

الساعة الآن الواحدة وثلاث دقائق بعد الظهر ، الرئيس يشاهد ، وقد بدت على وجهه امارات الارتياح ، مرور الطائرات الميراج ، بينما عرض المدفعية مستمر . وفجأة تتوقف عربة نقل ، وينزل منها ستة رجال يحملون البنادق سريعة الطلقات ، ويندفعون نحو المنصة وهم يطلقون نيران أسلحتهم على الجالسين فى الصف الاول ، ولم تستغرق العملية الانتصارية ، التى تم اعدادها بدقة متناهية ، سوى دقيقة واحدة .

وسقط الرئيس محمد أنور السادات في بركة من الدماء ، بين الفريق أبو غزالة ونائب الرئيس حسنى مبارك اللذين نجيا بأعجوبة . هكذا اغتال الملازم خالد الاسلامبولى الرئيس الثالث لجمهورية مصر العربية .

وتمر أربعة أيام على حادث الاغتيال ، وفي نفس المكان تهبط طائرة هيلكوبتر ، وسط ترتيبات عسكرية ضخمة ، حاملة على متنها رفات الرئيس الذى نقلته من مستشفى المعادى . لقد حدث قبل هذا اليوم بأحد عشر عاما ان استغرق تشييع جنازة الرئيس جمال عبد الناصر ساعات طويلة ، في محاولة اختراق شوارع القاهرة التى ماجبت بشعب جريح خرج يعبر عن مصابه الفادح .

اما في هذا اليوم العاشر من اكتوبر عام ١٩٨١ فقد ضرب ثلاثة آلاف جندى من رجال المظلات حصارا حول مدينة نصر وعكفوا على مراقبة منازلها وتفحص سمائها . ولكن الشعب لم يحضر لقاء الوداع . وساد العاصمة هدوء غريب ، وكانت الطائرة الهيلكوبتر قد تجنبت المرور فوقها وقطعت المسافة مباشرة من الضاحية الجنوبية الى الضاحية الشرقية . وعندما حاول بضج مئات من المصريين التعبير عن حزنهم تصدى لهم رجال الشرطة القائمين على حراسة موكب الجنازة من جمهور غائب عنها والذين غلب عليهم القلق والاضطراب ، وحاولوا دون ذلك بلا رحمة .

تري هل جعلت حالة الطوارئ — التى اعلنت يوم السادس من اكتوبر — التى تفرض على المصريين التزام ديارهم — هذا الشعب العفوى الحساس حبيس الحركة ؟ ايا كانت الاسباب . فانها لا تغير شيئا في هذا الفراغ الغريب . فلا انفجرت القاهرة في البكاء ، ولا سقطت في براثن اليأس وبدأ كما لو ان الشعب قد أصيب بداء لم يعرفه من قبل ، هو « اللامبالاة » ودفن السادات على عجل كما لو كان رئيس دولة بلا شعب . حقيقة ان جميع المراسم اللائقة بسيد مصر قد تمت ، ولكن في غيبة العالم العربى — اذ كان الرئيس نميرى فقط هو الذى حضر فضلا عن وفد اسرائيلى كبير وثلاثة رؤساء امريكيين سابقين ، مما يشير الى مدى العزلة التى كانت تعيشها مصر وضالة ما كانت تحظى به من مساندة . لقد شيع جثمان السادات الرسميون المصريون الذين لم تواتهم الشجاعة لمنعهم من انتهاج سياسته ، والقادة — المغربيون الذين عجزوا ولم يشاءوا ان يفتحوا امامه آفاقا جديدة للتنمية والسلام في مصر بعد المبادرة التى قلم بها في سنة ١٩٧٧ .

فلنذكر القدس في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، امام أعين الاسرائيليين المشدوهين الذين لا يكادون يصدقون ما يحدث — وملايين المشاهدين على

شاشات التليفزيون ، يطاء رئيس دولة عربية هذه الارض التي تزعم اسرائيل انها صاحبة الحق فيها دون الفلسطينيين . ازاء لفظة السلاطات هذه ، وخطابه الذى اتقاه فى الكنيسة لم يصدر اى رد فعل يمكن ان يعزز الامل ، ويحول صدمة الرحلة الى وعود للسلام . فلم يقدم مناحم بيجين ، الذى لم يتزحزح قيد انملة عن مواقفه الاكثر تشددا ، سوى تبرير لاقامة الدولة العبرية ، دون ان يشأ أن يعترف بالطرف الآخر الذى اقتلعت جذوره واغتصبت حقوقه ، او حتى أن يمد له يده . فهل يمكن أن نندهش بعد كل هذا اذا ما تبدد الامل الجامح « للرحلة التاريخية » بنفس السرعة التى ولدت بها ؟

وفى الحقيقة فان موقف اسرائيل منذ عام ١٩٧٤ ، وموقف بيجين منذ توليه السلطة مكان لينبىء بأن الامور ستتمو نموا مغايرا . ولكن الامل كان معقودا فى أن يتمكن الرهان بما انطوى عليه من جرأة من تغيير وجه القدر . غير ان هذا لم يحدث ، وما كان ليحدث . وعلى الرغم من هذا الفشل ، واصل الرئيس تنفيذ خطته ايجاد نفسه بعيد قليل فى طريق مسدود ، وقد وقع فى فخ السلام الذى نصبه لنفسه ، هذا السلام الذى أدى الى عزلة مصر لان الاوراق العربية كانت قد طرحت جميعها على مائدة اللعبة المصرية .

وكانت استراتيجية الرئيس فى مجال التنمية قد ولدت — هى الاخرى — شعورا بالمرارة بأكثر مما أثارت شعورا بالاغتيال . فقد كانت العودة الى الاخذ بنظام حرية التجارة بكل ما يعنيه هذا من انفتاح اقتصادى طالما اُشيد بمآثره قد أحييت آمالا كبيرة فى وادى النيل سرعان ما تبدد معظمها ، واتضح انها مجرد سراب . وعندما شيعت جنازة الرئيس فى الصحراء كان الشارع الواسع الذى لا يؤدى الى أى مكان سوى الى النصب التذكارى السادس من أكتوبر ولنصبة العرض ، أعجب تصوير لمصر السادات ، فعلى مدينة وبلد محطمين (الصق) اقتصاد أعرج غير متكامل ، الا ان الرئيس كان يرفض الاستماع الى النقد ، كمما أفواه الشخصيات المشتركة فى اللعبة السياسية التى أثارها شخصيا ، ومن ثم عرض نظام حكمه للعودة الى استخدام العنف ولا سيما ان مصر باتجاهها الجاد نحو الغرب قد فقدت وجهتها الروحية واذا بالسلاطات وحيدا على المسرح السياسى الخاوى . فهل تراه لن يكون سوى بطل لحرب أكتوبر ؟ . لقد حدد لنفسه موعدا مع التاريخ ، ولكنه فشل فى اقرار السلام « العادل والشامل » لانه وقع على السلام بأى ثمن من أجل انتشارال مصر من مآسيها الاقتصادية .

السلام بأى ثمن

انتصار السادس من أكتوبر

٥ يونيو ١٩٦٧ « الصدمة والجروح »

لكم تبدو بعيدة أحلام عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٢ مع حلول مساء ٥ يونيو عام ١٩٦٧ . ان مصر ، التى احتلت أرضها ، وتعرضت للمهانة والانكسار يجب أن تبقى على قيد الحياة وتناضل .

لقد وعد عبد الناصر شعبه بأمرين : التنمية الاقتصادية السريعة التى تضمن الرخاء ، والقوة العسكرية التى تجنب البلاد تكرار عار ١٩٤٨ .

وفى الخامس من يونيو ، انهار الحلم وتبددت الوعود باحلال الرخاء ، ليحل محلها مزيد من التضحيات ، لقد أتت الهزيمة على ركيزتين من ركائز ناصر : قناة السويس ، وسلاح الطيران . فبعد انقضاء مائة وثلاثين عاما على عهد محمد على ، لا يزال امتلاك القوة العسكرية والصناعية أمرا محظورا على مصر . فكان هدف الجيش الاسرائيلى المحدد هو تحطيم مصر وذلك باحتلال سيناء والقضاء على عائد مصر من قناة السويس .

ان مواجهة مثل هذه المشكلات ، والبقاء فى الحكم رغم الهزيمة من الامور العسيرة ، فقلة قليلة من أنظمة الحكم هى التى صمدت أمام النكبات العسكرية ، بيد أنه فى مصر ، وعلى عكس ذلك ، تدفقت مئات الآلاف من المواطنين يومى ٨ - ٩ يونيو ، الى شوارع العاصمة لتتشدد الرئيس العودة الى السلطة . ان العالم سيذكر هذا الشعب العظيم الواصل الخطى ، وهذه المواقف التى أثارت عجب العالم أجمع .

ولعل استدعاء البطل الذى لا منجى الا به من اليأس والخوف من الفراغ ، لم يكن بالتأكيد سوى رد فعل شعبى استهدف حماية هذه الأمة الجريئة ، فكيف يتأتى له أن يغفل وجود العدو على القناة ؟ ان لهذا التلاحم قيمة رمزية استعدادا لأيام قادمة من النضال . ولم يكن اليأس هو السبب الوحيد لهذا النداء الجامع ، فالشعب بهتافه باسم عبد الناصر - رغم كل ما عانى منه من الفشل والأخطاء - انما كان يحيى الرجل الذى بعث شعوره وأوقف وعيه خلال خمسة عشر عاما .

ومع ذلك فقد فشلت الناصرية اذ مزقتها المتناقضات التى حفلت بها والمشاكل الداخلية التى كانت مسرحا لها ، واصطدامها ببيئة دولية تعادى الاشتراكية العربية وعدم الانحياز . وكانت خيبة الأمل الناجمة عن ذلك

عميقة ، وبدا العالم العربى وكأنه يستيقظ من كابوس ، ووجد نفسه خائرا القوي ، مذهولا أمام فداحة النكبة ، ومصابا فى كرامته . لقد كانت اقامة دولة اسرائيل بمثابة اعتداء غربى حقيقى شغرت به الشعوب العربية عقب تحريرها من نير الاحتلال . وكان اعتداء ٥ يونيو بمثابة خنجر غرس فى قلب مصر ، ومنذ ذلك الحين بدا عهد اليأس والمهانة ، وأخذ المجتمع فى البحث عن قيم أخرى يستعصم بها بعد أن فقدت الناصرية وجودها ، ولم يبق أمام الكثيرين سوى العودة الى الاصول والمقابع أى الى ما سبق هذا التغفل الغربى الحديث — لان الناصرية كانت مبنية على التنقيصة والاشتراكية العلمية — أى الاعتصام بالاسلام الذى ظل يقينا فى وقت انهارت فيه القيم . ولم يكن ثمة بديل ، لان نظام الحكم قد حرص على توحيد المجتمع وحظر أية معارضة . وكانت هزيمة ١٩٦٧ ، بلا شك ، بداية لحركة وثيدة نحو العودة بالمجتمع الى القيم المتوارثة واحياء القيم الدينية والتعاليم الاسلامية .

وكان الفراغ كبيرا ، ولا سيما ان الوحدة السياسية قد فشلت تحت لواء القومية العربية التى أفسحت مكانها لقومية اسلامية ديناميكية بدأت المملكة السعودية — وملكها الملك فيصل — تحمل لواءها ، وأصبحت القومية « اسلاميا أمميا » طبقا لتعبير حسنين هيكل — الصحفى الكبير الذى كان رئيسا لتحرير صحيفة الأهرام وموضع ثقة ناصر — وسرعان ما أصبحت الحمية الاسلامية تعبيرا عن « الأحلام القومية المحطمة » ، ورفع الستار فجأة عن حقيقة مأساوية تعين منذ ذلك ادراكها وتقبلها ، فلم يعد الأمر بالنسبة لمصر يتعلق بمساندة القضية الفلسطينية فحسب ، بل أيضا باستعادة سيادتها السليبة على سيناء . وبالنسبة لعبد الناصر ، كان تقبل هذا الوضع الاليم يعنى أولا قبول مساعدة أولئك الذين كان يصفهم فى الماضى « بالاقطاعيين والرجعيين » . أولئك الذين حاربهم فى اليمن بصورة غير مباشرة . لقد فرضت الحاجة الى المساعدات والعملات الصعبة ، التصالح العربى الذى تم فى مؤتمر الخرطوم فى شهر سبتمبر عام ١٩٦٧ ، حيث وافقت مصر على سحب قواتها التى تورطت فى جبال اليمن ، وخضلت فى المقابل على مساعدة مالية سنوية قدرها ٢٧٥ مليون فرنك من المملكة العربية السعودية وليبيا والكويت ، لتعويضها عن خسائرها المترتبة على اغلاق قناة السويس . ولكن كيف يمكن مواجهة اسرائيل بجيش مندحر وبلد مفلس ؟ واذا كان عبد الناصر يوافق على أن تجرى مفاوضات مع واشنطن بشأن نزاع الشرق الاوسط فهو رفض كلية أى حل وسط بخصوص الاراضى المحتلة وحقوق الفلسطينيين . كما أن رفضه خوض حرب شعبية ضد اسرائيل بعد أن جالت هذه الفكرة فى خاطره لفترة من الوقت قد حد من هامش مناوراتها . وارتكزت الحطة التى اعتزم انتهاجها على ثلاث نقاط كانت فى حد ذاتها أشواطا يتعين عليه اجتيازها الا وهى :

موقف دفاعى فى البداية ، ثم عمليات ردع نشطة ، وأخيرا تحرير الاراضى التى تقع تحت الاحتلال الاسرائيلى .

وتأكد الموقف الدفاعي بوضوح في قمة الخرطوم حيث أجاب الرؤساء العرب بـ « لا » على ثلاثة أمور : لا للاعتراف بإسرائيل ، ولا للمفاوضات المباشرة مع الدولة العبرية ، ولا للسلام مع هذه الدولة قبل انسحابها من جميع الأراضي المحتلة .

وكان ذلك معناه اغلاق الطريق امام الحل الذي تبنته الامم المتحدة بعد هذا التاريخ بشهرين في قرارها الشهير رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر . فهذا القرار وان كان قد ادان — « حيازة الاراضى عن طريق القوة » وطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضى الى احتلتها واعلن حق كل دولة بالمنطقة في العيش في سلام « داخل حدود آمنة ومعترف بها بمنأى عن التهديدات أو استخدام القوة » ، الا انه لم ينظر الى المأساة الفلسطينية الا على انها « مشكلة لاجئين » ، ومن ثم لم توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك فعلت سوريا حتى عام ١٩٧٣ ، في حين وافقت عليه فضلا عن اسرائيل ، مصر والاردن مخالفتين بذلك تعهداتهما في مؤتمر الخرطوم ، وفي الحقيقة فان مجال الاختبار كان محدودا مع وجود العدو على الضفة الشرقية لقناة السويس .

وكاب باب المفاوضات جديرا بأن يطرق . وبالفعل شرع السويدي جونار يارنج ، وسيط الأمم المتحدة ، في بدء حوار بين الاطراف المتنازعة في محاولة لتطبيق القرار .

وسرعان ما اتضحت الامور على حقيقتها ، وفشلت « مهمة يارنج » لرفض اسرائيل الجلاء عن الاراضى التي احتلتها في شهر يونيو ، ولرفض الطرف العربى من جانبه بدء اية محادثات طالما ظل جيش العدو مرابطا في الاراضى العربية . وبعد اكتمال المرحلة الاولى ، واعادة تكوين الجيش المصرى ، رأى عبد الناصر ضرورة طرق المرحلة الثانية وهى الردع النشط فخرق وقف اطلاق النار يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٩ ، وقذف بقواته في « حرب استنزاف » وجهت ضربات قاصبة الى الخطوط الاسرائيلية ، ولكنها كبدت مصر ايضا أفدح الخسائر ، اذ قصفت اسرائيل عدة مرات مدن قناة السويس ، اضطرت مصر بعدها الى اخلاء هذه المدن من سكانها البالغ عددهم نحو ٥٠٠ الف نسمة نزحوا الى ضواحي الاسكندرية والمعاصرة ، في الوقت الذى عمد فيه طيران العدو الى شن غارات عديدة في عمق وادى النيل .

ورغم فشل حرب الاستنزاف الا انها هيات لعبد الناصر حجة قوية لان يطلب من الاتحاد السوفيتى مرة أخرى امداده بأسلحة متطورة كان يرفض حتى وقتئذ تزويد مصر بها .

وأخيرا وخلال زيارة سرية قام بها عبد الناصر الى موسكو في نهاية يناير ١٩٧٠ وافق الاتحاد السوفيتى على امداد مصر بصواريخ أرض/جو من طراز

سام ٣ . وبعد انقضاء ثلاثة اشهر على ذلك بدأت عمليات التسليم . وحضر خبراء لتدريب العسكريين المصريين على استخدام هذه الاسلحة ولاقامة حائط حقيقى من الصواريخ اقربت اسرائيل بفاعليته البالغة فى اكتوبر ١٩٧٣ .

ومع ذلك لم تكن مصر مستعدة بعد لشن « معركة التحرير » فقد كان عليها تحديث الجيش وتطويره على نحو افضل ، واتمام تدريب الطيارين واعداد الجبهة . فكيف يتأتى لها ذلك تحت نيران مدفعية العدو ؟ وهكذا تقرر العودة الى وقف اطلاق النار الذى سعى اليه عبد الناصر فى ظل الحاح من جانب السوفييت .

ففى يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ووسط دهشة الجميع وافق عبد الناصر على المشروع الجديد الذى اقترحه ويليام روجرز فى ١٩ يونيو ، وتضمن هذا المشروع ست نقاط تنص بصفة خاصة على وقف اطلاق النار لمدة تسعين يوما ، وبدء المحادثات وفتح قناة السويس وانسحاب القوات الاسرائيلية واستعادة مصر للضفة الشرقية على اساس القرار ٢٤٢ واستئناف مهمة يارنج . وبعد هذا القرار كانت كلمة واحدة تلخص الشعور الذى ساد الاوساط الفلسطينية الاكثر تشددا الا وهى « الخيانة » ، لانه وان كانت مصر فى حاجة الى مهلة لدعم قدرتها العسكرية ، الا ان خطة « روجرز » كانت تمثل عودة صارخة للولايات المتحدة الى مسرح احداث الشرق الاوسط . فقد كان عبد الناصر يدرك — كما ذكر حسنين هيكل (١) ، ان عليه استخدام السوفييت لاجضاع الامريكيين ، مع حسابه لابعاد عمل قد يؤدي ، بعد حين ، الى « اخراج موسكو من اللعبة » . وليس هذا ما حدث فى النهاية فى أعقاب حرب ومفاوضات انتهت بتقريباً الى تنفيذ مشروع روجرز ؟ للوصول الى هذه المرحلة ، اقتضى الامر خوض حرب اكتوبر بعد فترة عصيبة عاشتها مصر .

(١) كتاب « أبو الهول والقوميسير » باريس — ١٩٧٨ ، دار نشر جين افريك .

حالة الاحرب والاسلم

وتوفى عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ متأثراً بأزمة قلبية ، وترك لخليفته موقفاً عصيباً يتمثل في جيش أعيد بناؤه جزئياً ، ولكنه ليس على استعداد لشن هجوم بعد ، وفي مفاوضات مجمدة لاطائل من ورائها . أى خلف له حالة « لا حرب ولا سلم » وكان هذا التعبير ، الذى راج استعماله حينذاك ، يفسر المعضلة الشديدة التى كان يتعين على السادات مواجهتها . ولم يكن أمامه من خيار آخر سوى السير فى نفس الطريق الذى رسمه الرئيس . وهو البحث عن حل سبيلسى وفي نفس الوقت مواصلة الاستعدادات العسكرية . وهذا ما أكدته يوم الرابع من فبراير ١٩٧١ محمداً لنفسه « مسئولية واحدة هى تحرير جميع الاراضى » وهى مسئولية « تهون فى سبيلها كل التضحيات أيا ما كانت قسوتها » . وبعد ان جدد قرار وقف اطلاق النار ، رفض مجرد اعادة فتح قناة السويس بغية المطالبة فى المقابل « بتسوية شاملة » . ومع ذلك ذهب الى حد الوعد بتوقيع اتفاقية سلام قبل الجلاء عن الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . ولكن من ذا الذى كان يصدق حينذاك مثل هذا الوعد ؟ لم يصدق الاسرائيليون — رغم انهم كانوا يشاهدون تدفق العتاد العسكرى الجديد الذى حصل عليه السادات خلال زيارة سرية قام بها لموسكو فى اول مارس ، ولا الولايات المتحدة التى لم تقدر بعد الرئيس الجديد حق قدره . ولا حتى السوفيت الذين كانت تراودهم بعض الريبة فى السادات حتى بعد ان صاح فى بودجورنى قللاً : « ان صداقتنا ليست مسألة تكتيكية ولكنها تصور استراتيجى » .

وجاءت « ثورة ١٥ مايو » ، التى طرد الرئيس الجديد فى اطارها على صبرى زعيم اليسار الناصرى ومنافسيه لتوقظ كثيراً من الشكوك لدى موسكو ولا سيما ان البلاد كانت تمر بأزمة عصبية . وتعثرت الاصلاحات وحل اليأس محل الامل . وفى ديسمبر استقرت مشاعر الشك فى النفوس ، فقد انتهى عام ٧١ الذى أعلن الرئيس انه عام « المحسم » دون أن تبدأ المعركة . وعجزت الحكومة التى اتصفت بالتردد والشلل — عن « تعبئة جميع الطاقات من أجل المعركة » . وعن التوصل الى اقتصاد حرب من خلال اتباع سياسة تقشف » . على عكس ما نادى به رئيس الوزراء عزيز صدقى . وفقدت الامة الثقة وتصدعت أركان « الجبهة الداخلية » مما أسفر عن أزمة نظام حقيقية .

وكانت أية شرارة كفيفة بتفجير هذه الازمة . وهذا ما حدث عندمالقى
رئيس الدولة خطابا في ١٣ يناير ١٩٧٧ ، حاول فيه أن يبرر عجز حكومته أثناء
السنة الماضية « بالضباب السياسى » الذى أحدثته الحرب الهندية —
الباكستانية . ووجد هذا التشبيه مجالا خصبا فى الجامعة حيث كانت تسود
بالفعل الاضطرابات بسبب احلال حكومة عزيز صدقى التى عرفت بممارسة
سياسة الردع محل حكومة محمود فوزى الليبرالية . وهكذا انتشرت المصقات
والنكات والرسوم الكاريكاتيرية الساخرة لتهزا من هذه السلطة « المبهمة » ،
التي سقطت فى « ضباب » نظام حكم ضعيف ومتردد . وفى ١٨ يناير تجمع آلاف
من الطلبة — يتددون — بتفكك سلطة عجزت عن ان تحدد هدفها وأصبحت
أسيرة متناقضاتها . وأعلن الطلبة رفضهم « الاستسلام » ونادوا « بالتعصية
الشعبية » مطالبين « بديموقراطية حقيقية » وعلقت لافتة فى كلية الهندسة
تقول : « هزمنا مخاوفنا وصمتنا » .

فى ٢٣ يناير أعلن فى اجتماع عام لطلبة جامعة القاهرة رفض « أى حل
سياسى للنزاع » ووجهت انتقادات لاذعة للمتحدثين باسم السادات من أمثال
سيد مرعى — الأمين العام الجديد للحزب — وعزيز صدقى وحسنين هبكل
بصفة خاصة ووزعت المنشورات وأخذ الشعب علما بما يجرى . وشعرت
الحكومة بالخوف وخشيت أن تمتد الحركة الى المؤسسات المعالية .

وفى ٢٤ يناير حاصرت الشرطة الجامعة ، وألقت القبض على ١٥٠٠ طالب
مما أسفر عن وقوع مصادمات عنيفة مع قوات الامن استمرت يومين فى شوارع
العاصمة . وحاولت الحكومة ان تسيطر على الحركة بالحوار وبالاعتقالات
معا . . ومع ذلك لم تنكسر حدتها ، ففى ٢٣ مارس ألقى القبض على ١٤٨
عاملا ، وأصيب مائتان من جراء تدخل رجال الشرطة . وفى أول مايو تدخلت
قوات الامن مرة جديدة ، مما أسفر عن قتلين واصابة خمسين آخرين .

ولم ينته الامر عند هذا الحد ، وانما اعثرى السخط الجيش أيضا . ففى
يوليو ألقى القبض على ضباط لانهم طالبوا بالقيام بعمل ضد اسرائيل . وفى
أكتوبر كان نفس المصير ينتظر ثلاثمائة ضابط وجندى بتهمة « محاولة التآمر » ،
وفى الوقت ذاته كان لقرار اعفاء محمد صادق وزير الحربية من منصبه أثره فى
زيادة استياء العسكريين .

وكان من الواضح ان طرد المستشارين العسكريين السوفييت قبل ذلك
بثلاثة أشهر لم يهدىء من ثائرة القوات المسلحة المصرية . وظهر التوتر الطائفى
مرة أخرى ، كما تفجرت معارضة برلمانية فى ديسمبر ضد « التقشف الذى
لا يستهدف سوى طبقة الموظفين » وضد الرقابة .

وانقضى عام ١٩٧٢ دون أن تخرج مصر من جمودها ، فلم تسفر محاولات
الانفتاح التى أقدم عليها رئيس الدولة عن شيء ، كما ان مهمة « الحكماء

الانفارقة الاربعة الذين فوضتهم منظمة الوحدة الافريقية كوسطاء — قد باءت بالفشل — وبدأت الامة تفوق من غفوتها وتتساءل في قلق عن كيفية الخروج من هذه « الثثرة فوق النيل » وهو اسم الفيلم الذى اخرجته حسين كمال عن قصة لنجيب محفوظ ولقى نجاحا كبيرا وقتئذ . لقد تقدمت حكومة عزيز صدقى كل اعتبار ، ونظام الحكم ينهك قواه في صد معارضة تقف له بالمرصاد . ولم يكن فى امكانه انكار الحقائق : فالحركة الوطنية التى بعثت من جديد توشك على الانتصار ، وهكذا عمده الرئيس فى ٢٩ ديسمبر الى الانتقال الى الهجوم فألقى القبض على زهاء أربعمئة صحفي ومحامى ونقابى ، وطرد العشرات من الاتحاد الاشتراكى وهو الحزب الوحيد « بتهمة الانحراف والتحريض واشاعة البلبلة » . ولكنه عجز عن تهدئة موجة الاستياء التى سادت من جديد جامعة القاهرة حيث شكل الطلبة لجانا للدفاع عن الديموقراطية . واذا بالشارع المصرى يعود مرة أخرى فى يناير ٧٣ مسرحا لتحركات المعارضة مثلما حدث فى عام ١٩٧٢ وانتشرت الجماعات الدينية والشعارات الاسلامية — ولسوف يظل ولده طويلة يناير ١٩٧٣ . الشهر الذى شهد آخر حركة كبرى لليسار المصرى .

اذن لم يعد بوسع الرئيس التراجع امام الخيار العسكرى ، فقد رسم الطلبة فى الشارع حدود الممكن والمفروض ، وأصبحت الحرب حتمية وغدت شرطا مسبقا ضروريا لوقف حركة الرفض ، وفرصة تتيح لنظام الحكم أن يغير من نفسه ، واختبارا ممتازا للانتقال الى تنمية ليبرالية جديدة . ولولا الحرب لاطاحت بنظام الحكم الحركة الوطنية التى شهدت بعثا جديدا . وتطلب الامر القيام بعمل رمزى فى مواجهة اسرائيل يمكن أن يحقق مصالحه وطنية فى مصر ويتيح للرئيس ان يخطط لها طريقا جديدا .

استراتيجية القنـاة

ومع ذلك من كان يتصور ان الحرب يمكن ان تندلع سنة ١٩٧٣ ؟ حقيقة ان السادات وقع مع بوجدورنى فى القاهرة يوم ٢٧ مايو ١٩٧١ « معاهدة صداقة وتعاون » ، ولكنه لم يحصل على كل الاسلحة التى طلبها رغم الزيارتين اللتين قام بهما الى موسكو يومى ٢ فبراير و ٢٧ أبريل . وفى ١٨ يوليو عندما قرر الرئيس طرد الخبراء العسكريين السوفييت الخمسة عشر الفا ، لم يخالج احد شك فى ان مصر تعاني على الصعيد العسكرى من ورطة شديدة . وليس ثمة شك فى ان السادات كان يأمل بقراره الجريء هذا ان يحصل على أكثر من الثناء من قبل الرياض وواشنطن .

فلقد حصل مستشاره حافظ اسماعيل بعد جولة زار خلالها كلا من موسكو ولندن وواشنطن ويون على موافقة الأمم المتحدة على اعادة النظر فى مشكلة الشرق الاوسط واستئناف مهمة يارنج . بيد ان استخدام الولايات المتحدة — يوم ٢٦ يوليو — لحق الفيتو ضد قرار « يطالب اسرائيل بالعودة الى حدود ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » قضى على كل أمل فى اقرار السلام . ان البيت الابيض لم يأخذ العبرة التى اسربها الرئيس السادات لروبرتسون ممثل الولايات المتحدة فى تشييع جنازة عبد الناصر مأخذ الجد ، حين قال « جريدونى — ستجدوننى رجلا آخر » كما ان البيت الابيض لم يقدر حق التقدير قرار طرد الخبراء السوفييت . ثم ألم تكن الولايات المتحدة تريد بالاحرى فرض عزلة على مصر بدفعها الى معاقبتها الأخيرة ؟ لقد قال هنرى كيسنجر لحافظ اسماعيل فى فبراير عام ١٩٧٣ فى باريس « لا أستطيع ان أفعل شيئا لمصر طالما ان اسرائيل فى موقف القوة » . وقال وزير الخارجية الأمريكى أيضا فى حديث له : « لن أتدخل الا عندما يشتعل الموقف » .

انن لقد دقت ساعة الحرب ، لان السلاح هو وحده الكفيل بفتح طريق المفاوضات . ولكن احدا لم يشهد اقتراب ساعة الجابهة ، لقد سبق ان اعتقد الجميع ان هجوما وشيكاً سيقع فى مايو عام ١٩٧٣ . وهو ما لم يحدث . وأصبحت اسرائيل والمراقبون على اقتناع بعد ذلك بأن المسدات عاجز عن شن الهجوم . ثم ألم يلح السادات بأنه ذاهب الى الأمم المتحدة فى أكتوبر ؟ وكانت هذه الخدع المتعاقبة تنم عن عبقرية مذة بينما كان اهتزاز الثقة فى صداقية مصر يمثل ورقة رابحة رائعة ، وكان عنصر المفاجأة كاملا عندما انقض الجيشان المصرى والسورى فى شهر رمضان أى فى شهر الصيام بالهجوم على قناة السويس وهضبة الجولان وبذات حرب أكتوبر فى الوقت الذى تحتفل فيه اسرائيل بيوم « كيפור » وهو عيد الغفران الكبير .

وفي ساعات قلائل عبر أبناء فلاحى النيل المجرى المائى واستولوا على خط بارليف ذلك الخط الدفاعى الرهيب ، وأطاحوا بالجيش الاسرائيلى فى كل مكان وكانت الانتصارات مذهلة ، وأهتزت اسرائيل . بيد أن هذه الانتصارات كانت انتصارات هشة ، إذ لم يلبث الهجوم المضاد أن بدأ فى الوقت الذى لم تكن القوات المصرية قد أحكمت بعد سيطرتها على الممرات الثلاثة فى سيناء ، فقد ترددت القيادة فى التقدم تيقنا منها من أن واشنطن لن تسمح بالتوغل فى العمق فضلا عن أن مصر لم تحصل على طائرات الميج ٢٣ الأطول مدى التى طالما وعدتها بها موسكو والتى لم تكتمل بسببها عمليات القصف .

ولجأ الجيش المصرى الى تحصين مواقعه دون أن يتقدم وهكذا تلقى ضربة فى الصميم عندما تعرض لهجوم مضاد ساحق من قبل قوات العدو التى أخذت تتقدم نحو الجبهة الغربية بعد أن خضت القوات السورية - التى لم تساندها القوات الاردنية الا بصورة رمزية .

فقد تمكن الجنرال شارون من اقامة رأس جسر على الضفة الغربية لقناة السويس ، مستخدما ممر صعبا أهولت قيادة الأركان المصرية مراقبته ومستغلا المعلومات العسكرية التى أمدها القصر الصناعى الأمريكى ، فى حين قامت فرقة الجنرال « برين » - بمحاورة الجيش الثالث المصرى . وحمل السادات الفريق الشاذلى رئيس الأركان مسئولية « ثغرة الدفرسوار » وعين محله والمركة محتدمة اللواء الجمسى . وهكذا انتقل عنصر المفاجأة من هذا المعسكر الى ذاك ، وبفضل التدخل غير المعلن ولكن الحاسم للرئيس بومدين لدى موسكو للحصول على أسلحة تكفلت الجزائر بتسديد ثمنها ، أقام الاتحاد السوفييتى جسرا جويا هائلا أتاح لمصر أن تعوض على وجه السرعة الأسلحة المدمرة . ولكن الولايات المتحدة قامت بنفس العملية يوم ١٢ أكتوبر وإذا كانت المصواريخ السوفيتية قد حققت نجاحا رائعا حيث حمت بفاعلية وادى النيل والعاصمة ، فإن معركة الدبابات التى دارت فى سيناء والتى تعد اكبر معركة دبابات شهدتها التاريخ لم تحسم الحرب التى أصبحت نتيجتها غير مؤكدة وازداد موقف الجيش المصرى صعوبة ، وتعين على الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة أن يأخذا بزمام الموقف لانقاذ الاوضاع واجراء المفاوضات .

وبعد فترة مساومات بين القوتين العظميين توجه هنرى كيسنجر الى موسكو يوم ٢٠ أكتوبر . وبعد يومين وافق المحاربون على وقف اطلاق النار الذى اقترحته الأمم المتحدة فى قرارها رقم ٣٣٨ . ومع ذلك ، ومثلما حدث فى عام ١٩٦٧ لم تلتزم اسرائيل به واستغلت وقف العمليات العسكرية لتتقدم على جميع الجبهات . ويهدد بريجنيف بالتدخل ، وتوضع القوات الامريكية فى حالة تأهب . هل كان ذلك استغراض قوة لا طائل من ورائه ؟ من المرجح انه كذلك لأن كيسنجر كان مقتنعا بأنه من الخطر تضيق الخناق على الخصم

وانه من الحكمة ان يترك له باب المفاوضات مفتوحا . وفى ٢٥ اكتوبر ، أجاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرارا جديدا يفرض وقف إطلاق النار ، وينص على ايفاد قوات طوارئ دولية لفرض احترامه .

وهكذا انتهت الحرب الاسرائيلية / العربية الرابعة بعد سقوط عشرات الآلاف من القتلى ، وتدمير كميات رهيبية من الأسلحة ، انتهت هذه الحروب بعد أن كلفت مصر مالا يقل عن ١٥ مليار دولار . وإذا كانت اسرائيل قد وصلت فى عام ١٩٦٧ الى قناة السويس فقد عبرتها فى اكتوبر ١٩٧٣ . غير ان عبور القوات المصرية الظافر قد حرك موقفا كان ميئوسا منه ، ورد لمصر وللعالم العربى الكرامة والثقة والامل . أما عن اسطورة اسرائيل التى لا تقهر فقد تحولت الى اشلء ممزقة ، ودلت الحرب على ان الدولة العبرية سهلة المنال وعاجزة عن البقاء بدون واشنطن . فضلا عن الأزمة السياسية التى تعرضت لها حكومة جولدا مائير شهدت اسرائيل أزمة نفسية ومعنوية عكست بما فيه الكفاية تأثير الهجوم العربى . وعلى أية حال فقد ترتب على هذه الحرب أن أصبح المغرب بأسره سهل المنال أمام استخدام العرب السلاح الجديد المرهب سلاح البرول .

وظل العالم يتساءل طويلا عن خطط السادات الحربية ، وهل كان فى مقدور مصر أن تقوض بصورة أكبر أركان الجيش الاسرائيلى ومن ثم تتفاوض فى ظروف أفضل ؟ وأى الخطتين كانت أكثر حكمة : استراتيجية القناة ام استراتيجية الممرات التى تبنّاها الفريق المشاذلى ؟ ومع الأخذ فى الاعتبار ما تمثله اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة ، وشبه اتفاساق الدولتين العظميين بخصوص الشرق الاوسط منذ انتهاء الحرب الباردة بينهما ، يجوز لنا القول أن الجيش المصرى ما كان ليترك حتى يتوغل فى صحراء النقب . وإذا كانت فيتنام الجنوبية قد أجبرت على التفاوض مع فيتنام الشمالية ثمة ما يمنع ان تتفاوض مصر مع اسرائيل ان الصفقات والمساومات هى أسلحة الدول الكبرى المسلطة على اعناق العالم الثالث ألم تكن الحرب تستهدف اساسا «فتح باب المساومات و » الوصول الى مائدة المفاوضات مرورا بأرض المعركة ، وتحريك واشنطن بواسطة موسكو « ؟ تلك كانت فكرة عبد الناصر القديمة (١) التى طبقها أخيرا السادات . . ها هو ذا « بطل العبور » يلقب بحق « الرئيس » ولم يعد لدينا بشء لعبد الناصر . فقد أرسيت حرب اكتوبر نظام حكمه . وهنا بدأت مصر السادات تتجسد ، وهى التى تحدت معالمها الاولى فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، وقد قطعت كل صلة لها بالماضى . وفى ظل هذه الظروف يجوز لنا القول - تماما

(١) العرب الان - باريس ١٩٧٤ بقلم كاتبين مصريين ياسيم مسيبتعار
هو محمود حسين - الناشر لوسوي .

كما قالت المعارضة المصرية - ان حرب اكتوبر لم تكن سوى « حرب صورية »
من أجل نيل شرف أرض المعركة ، وتجنب وقوع اضطرابات جديدة في القاهرة
وقد قال غالى شكرى عالم الاجتماع : فبعد حالة اللا حرب واللا سلم جاءت
حالة اللا نصر واللا هزيمة لان العبور المبهكرى نحو الشرق اتاح الانفتاح
الاقتصادى على الغرب (١) . لا شك فى هذا القول . . لكن السبب والنتيجة
هنا مرتبطان . فاما كانت القرارات السابقة ، لم يكن أمام مصر خيار ، فلم يكن
هنا مرتبطان فاما كانت القرارات السابقة ، لم يكن أمام مصر خيار ، فلم يكن
يسمح بأي بديل اكيد ونفعال .

(١) مصر - ثورة مضادة - باريس ١٩٧٩ - الناشر لوسيكومور .

اتفاقيات على الرمال

بدأت المحادثات في أطلس دولى مختلف ، فقد دعم سلاح البترول « النظام الاقتصادى العربى الجديد » الذى شجعتة الدول البترولية المحافظة ، وعادت الولايات المتحدة بقوة الى مسرح الشرق الاوسط ، فأعادت واشنطن والقاهرة علاقتها الدبلوماسية فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ وأسفرت الاتصالات الاولى التى تمت بين المتحاربين والتى بدأت فى ٧ أكتوبر فى الصحراء عن اتفاق الكيلو ١٠١ ، وهكذا تم تزويد الجيش الثالث المصرى بالمؤن ، وتمت تسوية مصر الاسرى . ومن ثم أمكن البدء فى المفاوضات الحقيقية التى جرت بواسطة كيسنجر عبر رحلاته المكوكية بين الفواصم الثلاث ، القاهرة ودمشق والقدس . وبعد مساومات طويلة ، تم جانب منها فى مؤتمر جنيف فى يناير ١٩٧٤ ، ثم توقيع اتفاق فك الاشتبك الاول يوم ١٨ يناير بين مصر واسرائيل . وتعين مواصلة العمل اربعة اشهر أخرى ، ليكتب النجاح لسياسة الخطوات القصيرة التى انتهجها كيسنجر مع سوريا والتى بمقتضاها وقعت سوريا اتفاق فك الاشتبك فى ٣١ مايو ١٩٧٤ .

ولم يكن الاتفاق المصرى - الاسرائيلى الاول الذى جدد قرار وقف اطلاق النار « بمثابة » اتفاق سلام نهائى ، ولكنه يعد خطوة أولى نحو سلام نهائى دائم وعادل وفقا لبنود القرار ٣٣٨ للامم المتحدة . . . وفى أطلس مؤتمر جنيف . ومن ثم لم يتعهد احد بالكثير ، وإنما عاد الجيش الاسرائيلى ادراجه الى الضفة الاخرى من القناة ، وانسحب الى مسافة عشرين كيلومترا ، بينما فصلت بينه وبين القوات المصرية قوات الطوارئ الدولية . وكان هذا كافيا كى يوفى السادات بوعده قطعة على نفسه منذ البداية فيصلح جزءا من المسار الاقتصادى ويمنح الثقة لاسرائيلى والمستثمرين الاجانب . وهذا الوعد كان اعادة فتح قناة السويس . وفى ٥ يونيو ١٩٧٥ افتتح الرئيس وقد ارتدى زى أمير البحار الابيض القناة للملاحة رسميا وذلك فى حفل أعاد الى الازهان بذخ الاحتفالات التى سبق ان اقامها الخديوى منذ قرن مضى من الزمان .

ومع ذلك لم يتضمن هذا الاتفاق اعادة سيناء لمصر . كما أن المفاوضات الجديدة لا تتقدم مطلقا . فجيرالد فورد الذى خلف نيكسون فى أعقاب فضيحة ووترجيت ليست لديه السطوة الكافية التى تمكنه من أن يفرض على رئيس الوزراء رابين تقديم تنازلات . واسرائيل متعنتة فى مواقفها ظنا منها أن مصر التى تقف على أبواب الافلاس الاقتصادى توشك على الاستسلام . . . وفى ٤ سبتمبر ١٩٧٥ كالت جهود كيسنجر مرة أخرى بالنجاح : ووقعت كل

من القاهرة والقدس على الاتفاق الثانى لفك الاشتباك ، بيد أنه كان اتفاقا على نفس مصر لان الصراع لن تتم تسويته بعد ذلك بالقوة العسكرية وانما بالوسائل السلمية ، وتعهد الطرفان بعدم اللجوء للتهديد أو استخدام القوة أو الحصار العسكرى ضد الآخر . ونص الاتفاق على تجديد قرار وقف إطلاق النار واعادة سيناء على دفعات وضمان سماح مصر بمرور الشحنات غير العسكرية. المتجه الى الاسرائيل عبر قناة السويس .

واستبد الغضب والاستياء بالعالم العربى . ورفضت منظمة التحرير الفلسطينية الاتفاق وأدانتها ، ووصفه حزب البعث السورى بأنه « هزيمة للنضال العربى » لانه يضع نهاية عملية ومشروطة لحالة الحرب بصورة تتناقض مع قرارات مؤتمرات القمة العربية فى الخرطوم والجزائر والرباط . وفى ٣٠ سبتمبر أعلن مندوب سوريا فى الامم المتحدة رفض دمشق توقيع اتفاق خيانة يماثل اتفاق سيناء « وحتى فى مصر انتقد العديد من المراقبين هذا القرار وتحدث عنه حسنين هيكل فى صحيفة « نيويورك تايمز » على انه خطأ مأساوى لن يحول دون اندلاع الحرب ولكنه يقسم العالم العربى « وفى الواقع فان الجبهة العربية قد تصدعت نتيجة له . واذا كانت مفاوضات السلام الاولى قد وضعت مصر من قبل فى موقف صعب فى مواجهة جيرانها العرب ، ولاسيما فى مواجهة سوريا ، فان اتفاق ٤ سبتمبر كان بداية انقطعية . ويعزل مصر قضت اسرائيل بضربة واحدة على المكاسب العربية فى حرب اكتوبر : فما الذى يستطيعه المعسكر العربى بدون الجيش المصرى » انها صفقة الغافلين قالها ياسر عرفات منددا بالاتفاق الذى أعطت مصر بهوجبه « الكثير مقابل الحصول على النزر اليسير » ، وفى الحقيقة كان ثمن استرداد ٦١٨٠ كيلو مترا مربعا من ارض سيناء ، التى تقرر أن تستعيدها مصر فى فبراير ١٩٧٦ بعد تطبيق بنود الاتفاق ثمنا باهظا .

هكذا ضمنت اسرائيل السلام على جبهتها الغربية فاستدارت تولى وجهها شطر الجبهة السورية - اللبنانية . أما سوريا ، التى تولاهها احساس بالهجر والعزلة فتغلغلّت فى لبنان لمساندة المسيحيين المحافظين ، وخلال شهرى يوليو واغسطس وقعت الاحداث المأساوية لسحق معسكر تل الزعتر، وهو بمثابة « ايلول اسود » جديد للفلسطينيين . وهكذا اختلطت الاوراق وأصبح الموقف متفجرا فى الوقت الذى استمرت فيه الدبلوماسية المصرية تبذل قصارى جهدها لدفع الدول الغربية للضغط على اسرائيل حتى يمكن التفاوض بشأن اقرار سلام شامل . فتضاعفت الاتصالات على جميع المستويات ، وتعددت مهمات نائب الرئيس حسنى مبارك وزيارات الرئيس السادات الى الولايات المتحدة وأوروبا فى اكتوبر عام ١٩٧٥ وابريل عام

١٩٧٦ وابريل عام ١٩٧٧ ، وبذلت مصر ما في وسعها للاقتناع ، مادامت
قد تعهدت بعدم الانتصار عسكريا .

وفي الواقع لاحت في الافق امكانية اقرار السلام عام ١٩٧٧ باعتراف
القاهرة بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وبالبيان
الامريكي - السوفييتي عن الشرق الأوسط ، فضلا عن وثيقة العمل
الاسرائيلية - الامريكية التي اعلنت دور موسكو في عملية التسوية ، كل
ذلك بعث الأمل في امكانية عقد مؤتمر جديد للسلام في جنيف .

ومع ذلك تجدد الموقف بسبب تشدد اسرائيل فيما يتعلق بالانسحاب
عن جميع الاراضي المحتلة طبقا لقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ . وازداد
الامر تعقيدا ، خاصة بعد نجاح ائتلاف اليمين الذي يقوده حزب الايكود
بزعمته مناحم بيجين . وليس ثمة شك في أن السادات بتقديمه التنازلات
وتوقيعه الاتفاقيات كلن يرمى الى طمأنة اسرائيل حتى تعترف في النهاية
بالشعب الفلسطيني وتسير في طريق الحوار . وأصبح عليه في النهاية
أن يعترف بالحقيقة : وهي ان سياسته قد باءت بالفشل ، وانه بات
يواجه رئيس وزراء صلبا ومتشددا ، نصيرا لفكرة « اسرائيل الكبرى » ،
يطالب بالضفة الغربية لنهر الاردن ويشجع اقامة المستوطنات السكانية في
الاراضي المحتلة . ووقع السادات في فخ استراتيجيته فكان لا سبيل للفكك
منه الا بعكس التحالف أو بالمضي قدما الى الامام في نفس الاتجاه . واختار
الحل الثاني الذي يمر بكلب ديفيد .

كامب ديفيد أو « الحلم الأمريكى »

الخيوف الرهيب فى يناير

« لا للتحرر والبطون خاوية » ، « الانفتاح يتم على عاتق الفقراء » . « يسقط الخديوى » : آلاف المصريين يجتاحون شوارع القاهرة يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ وهم يرددون هذه اللعنات ، ويهتفون باسم عبد الناصر .

وفى ١٩ يناير تتزايد أعداد المتظاهرين وسط العاصمة ، ولا تلبث أن تتحول المظاهرات الى اضطرابات ، فتدمر واجهات المحلات وتنزع لافتات الاعلانات وتنهب اللوحات الدالة على سياسة الانفتاح أو تدمرها . وسرعان ما تنتقل العدوى الى مدن الدلتا الكبرى ووادى النيل التى تتفجر فيها ثورة الحق والانتفاضة الكرامة : هكذا يصوت الشعب فى المشرع ضد الانفتاح الاقتصادى الذى يعانى منه .

وأسباب هذا العنف بسيطة : فبمطالبة الحكومة المصرية بالغباء الدعم على السلع الأساسية رفع دائنو مصر الاسعار بنسبة تتراوح ما بين ١٥ الى ٤٥ ٪ . ولم تكن الطبقات المدقعة فى الفقر لتقبل مثل هذه القرارات ، وهى التى كتب عليها أصلا الكلف فى العيش . فكان العمال وصغار الموظفين البؤساء فى المدن الكبرى هم الذين نزلوا تلقائيا الى الشوارع لمدى الاعلان عن قرارات رفع الدعم . وظن السادات فى البداية — باعتراف أحد المقربين له — أنه يواجه « مؤامرة شيوعية » واتهم « المخربين الشيوعيين المتحالفين مع ادعياء الناصرية والمتعصبين الدينيين » بمحاولة « قلب نظام الحكم » ولم تمض بضعة أيام — وفى ٢٣ يناير — حتى عاد فاعترف بخطأ تقديره واستخدم تعبير « رد الفعل الشعبى الطبيعى » لأن « الطبقات الشعبية هى التى تتحمل الجزء الأكبر من العبء الاقتصادى » وعليه أمر بإبقاء الدعم — بل — ورفع أيضا مرتبات القطاع العام بنسبة ١٠ ٪ .

واضطرت السلطات لاعادة النظام فى المدن الى الاستعانة برجال المظلات وسلاح المدرعات بالجيش ، وأسفر ذلك عن ٧٩ قتيلا منهم فى القاهرة وحدها ٤٤ قتيلا بالاضافة الى ٨٠ جريحا . وألقى القبض على ألفى شخص . وكان ذلك بمثابة تحذير شديد فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تواجه مشاكل اقتصادية صعبة تتمثل فى : ٣٥ مليار دولار نفقت عسكرية لسنة ١٩٧٧ ، وعجز فى ميزان المدفوعات بلغ ٢٥ مليار دولار ،

وزيادة في المعجز التجاري خلال عامين بنسبة ٤٠ ٪ ، وتكريس ما يقرب من ٥٠ ٪ من الميزانية العامة للدولة للدفاع . فكثفت مصر في حاجة ملحة لاقرار السلام حتى يمكنها تخفيض الميزانية العسكرية واجتذاب الاستثمارات الاجنبية . وعلى اية حال لم تكن أحداث الشغب التي وقعت في شهر يناير سلبية بالنسبة للحكومة : فهي قد نبهت المملكة العربية السعودية ودول الخليج والولايات المتحدة الى الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها اقتصاد مصر ، وبذلك دفعت تلك الدول الى الضغط على اسرائيل للتفاوض من أجل اقرار سلام مشرف ، والى زيادة مساعداتها المالية للقاهرة .

فلوضع الاقتصادى لمصر بات منذ عام ١٩٦٧ يؤثر تأثيرا كبيرا على تطور سياستها الخارجية . وابتداء من عام ١٩٧٤ وبصفة خاصة عقب أحداث الشغب في عام ١٩٧٧ لعب الاقتصاد دورا أساسيا ووجه الدبلوماسية بأكملها . فمن أجل الحصول على القمح الأمريكى وعلى خطة مارشال لمصر « التى يتمناها السادات كان يتعين عليه اقرار السلام مع القدس . والسلام في هذه الظروف يمر بواشنطن . لقد ارتبط الاقتصاد والسياسة هنا ارتباطا وثيقا . ولم ينس السادات أبدا العبارة التى أصر بها كينجر لحسنين هيكل في لقاء لها إذ قال له : « ان كل ما يستطيع السوفييت تقديمه لكم هو الأسلحة . أما نحن الأمريكيين ، فاننا نستطيع أن نمنحكم السلام » .

وبذلك أدت الازمة الاقتصادية الى زيارة القدس مثلما دفعت أزمة نظام الحكم عام ٧٢ - ١٩٧٣ الى خوض حرب أكتوبر .

أهى « رحلة السلام » أم « الخيانة » ؟

« اذا كلن لنا ان نناقش جوهر القضية وأساسها بغية تحقيق السلام الدائم ، فلا بد لنا من أسلوب جديد تماما . أسلوب يتخطى مرحلة الشكليات والاجراءات ، ويكسر حاجز عدم الثقة المتبادلة » حتى لا نعود للدائرة المغلقة والطريق المسدود . هكذا كتب السادات في مذكراته « البحث عن الذات » . وكان هذا الاسلوب الجديد يتمثل — في نظره — في تقبل الطرف الآخر وفي الحوار المباشر . وبعد سقوط جدار الحرب والدعاية في اكتوبر عام ١٩٧٣ ، مثلما شرح ذلك في الكنيست لم يبق أمامه سوى جدار آخر « الحاجز النفسى » . . . جدار الشك والرفض الذى كلن مفروضا أن تحطبه رحلته هذه . الا أن هذه الرحلة سرعان ما أثارت استنكار كثير من العواصم العربية حيث لم تتردد في دمجها بأنها « خيانة من القاهرة » تماما مثلما فعلت العواصم العربية قبل ذلك بسبع سنوات عندما وافق عبد الناصر على خطة روجرز .

هذا على الرغم من أن الخطاب الذى ألقاه السادات في الكنيست لم يتضمن ما يتم عن هذه الخيانة . بل على العكس صرح الرئيس قائلا : « اننى لم اجد اليكم لى أعقد اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل . . اننى لم اجد اليكم لى أسعى الى سلام جزئى » . واذا كان قد أكد على حق اسرائيل « فى أن تعيش فى حدودها مع جيرانها العرب فى أمن وأمان وفى اطار كل ما ترضيه من ضمانات » فقد ذكر جهارا بالشرط الاول الذى يتمثل فى « اعادة كاملة لجميع الاراضى المحتلة بما فى ذلك القدس العربية . . . لانه ليس هناك سلام يستقيم أو يبنى على احتلال أرض الغير » . . . ان السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين وأن المشكلة الفلسطينية هى قلب الصراع وجوهره » . أما بيجين فلم يذ بما يرد على ما عرض عليه من عرض السلام والاعتراف مقابل الجلاء عن الاراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ ومنح « حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته » ولم تخرج كلمته عن اطار التباكى على مآسى الشعب اليهودى وتبرير العودة الى فلسطين وانشاء الدولة العبرية مما اثار خيبة أمل كبيرة .

اذن فالرئيس المصرى لم يتخل عن أى من المواقف العربية ، ولكن اسرائيل أدركت أن مصر ستقدم على أى شىء مقابل الحصول على السلام . لذلك كانت ذات رحلة الرئيس وليست آراؤه هى موضع الشبهة : لانه يعترف بالدولة العبرية كأمر واقع بينما لا تزال الضفة الغربية محتلة ، وبينما يطالب بيجين بضمها خسر السادات ورقة من أفضل أوراقه . لقد جاءت « رحلة

السلام » أما سابقة لأوانها جدا أو متأخرة جدا . ومع ذلك استقبل سكان القاهرة الرئيس استقبالا حافلا لدى عودته من القدس . وإذا كان اليسار المصرى هو الحزب الوحيد الذى ندد بهذه الزيارة فان موقف الطبقة السياسية تفاوت رغم كل شيء ما بين التحفظ والاعتراض الصريح . فاستقال اسماعيل فهمى من منصبه كوزير للخارجية عندما أكد الرئيس عزمه زيارة اسرائيل ، وهو القرار الذى اتخذه دون مشاورة أحد ، كما استقال مراد غالب وزير الخارجية السابق من منصبه كسفير فى بلجراد .

ولم يشترك فى اول « مؤتمر للسلام » افتتح فى القاهرة يوم ١٤ ديسمبر لمواصلة الحوار الذى بدأ فى القدس سوى أربعة وفود هى وفود الولايات المتحدة ومصر واسرائيل والامم المتحدة . ورفضت الدول العربية المعنية والاتحاد السوفيتى تلبية الدعوة . ولم تسفر هذه المحادثات عن شيء تماما ، كما لم يسفر من قبل اجتماع القمة بين السادات وبيجين فى الاسماعيلية يوم ٢٦ ديسمبر . لان رئيس الوزراء الاسرائيلى ظل متمسكا بنفس مواقفه السابقة : فلا يمكن بحال من الاحوال ان يجول بفكره منح الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، وانما قد يفكر فى منحه لسكانهما ، كما لا يمكن بحال من الاحوال الجلاء عن الاراضى المحتلة قبل الاعتراف باسرائيل . فجاءت الاقتراحات من كلا الجانبين متعارضة تماما مع بعضها . واحتدمت « ديناميكية السلام » . وبالفعل انشئت لجنتان مشتركتان احدهما سياسية بالقدس واخرى عسكرية بالقاهرة لدراسة المقترحات الجديدة . ولكن هاتين اللجنتين فشلتا فى اخفاء الخلافات وما آلت اليه من طريق مسدود ، ولم يكد يهر اسبوعان ، حتى ندد الرئيس « بمناورات مناخم بيجين التسوية » وقطعت المحادثات دون ان تبعث مهمة الجنرال وايزمان بالقاهرة أى أمل .

فبيجين الذى يعتبر « العقبة الوحيدة امام السلام » وفقا لتعبير السادات لا ييسر موقف الرئيس المصرى فى بلاده ، برفضه تقديم أى تنازلات لان المعارضة المصرية تقف موقفا متشددا — ازاء سياسة الرئيس الخارجية والاقتصادية . وكان من نتيجة ذلك أن وجهت الى نحو خمسين من المثقفين تهمة « قذف مصر » وسلبت الحقوق المدنية من عشرات من « المبعدين السياسيين » على اثر استفتاء — أجرى باسم « الديموقراطية السلبية » . ألم يكن أجدر بالسادات أن يستنبط فى تلك الآونة درس الاحداث الجارية وينتهج موقفا مختلفا :

ان مصر قد استعادت قناة السويس ، والمساعدات العربية لا تزال تدفق ، كما أنه لم يمنح مالا يمكن استرداده . فقد حاول الرئيس بشجاعة ايجاد حل ، وفشل هذا الحل . ولم يكن هناك ما يمنع مصر من الانضمام مرة اخرى الى الصفوف العربية والضغط بكل ثقلها من أجل الوصول الى صيغة أخرى لتسوية الصراع . ولكن السادات ، رفض الانصات لحجج المقربين له

والمعارضين ، وأصر على المضي في طريق يعلم انه مسدود بسبب تشدد بيجين ، في الوقت الذي كانت فيه اسرائيل تتدخل في جنوب لبنان ، وكانت أعداد المستوطنين الذين أقاموا في الضفة الغربية تتزايد باطراد . ولم يفتأ مناخم بيجين يؤتى من الأفعال عكس ما يعد به الرئيس لدى كل لقاء لهما ، . إذا قيل لك لا ، فافعل كما لو كانت الإجابة بنعم » . وهذا إلى حد ما ما فعله السادات عندما قبل دعوة جيمي كارتر لإجراء محادثات مع بيجين في مقر إقامة الرئيس بكامب ديفيد .

واستمرت المحادثات اثني عشر يوما كاملة ، من ٥ إلى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ . وحين أوشكت على الانتهاء لم يكن أحد يتوقع قط سوى صدور بيان عام جدا لشدة تباعد مواقف الأطراف . الا أنه تم الاتفاق يوم ١٧ سبتمبر على « إطار اتفاقيتين » أحدهما عن العلاقات بين مصر واسرائيل ، والاخرى عن مصر الضفة الغربية وغزة . وقد أثارت الاتفاقيتان استياء شديدا في معظم البلاد العربية وأبدت بعض العواصم المعتدلة تحفظ المترقب ولا غرو فيها هما أنور السادات ومناخم بيجين يتكفلان بمستقبل الأراضي المحتلة — بدلا من أصحابها المعنيين — يساندهما في ذلك الرئيس كارتر دون أن يقدم حلا عادلا ومرضيا للجميع ، لأن مقترحاتهما لم تكن جديدة فهي المقترحات التي تقدم بها دائما بيجين : فهي ترجح الاستقلال الذاتي للسكان على الاستقلال الذاتي للأراضي . وتنص بالفعل على أن تقوم كل من مصر واسرائيل والاردن — ويمكن ان تضم وفودها فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة او فلسطينيين آخرين — بالتفاوض من أجل اتفاق يحدد سلطات ومسؤوليات حكومة ذاتية في الضفة الغربية وغزة » . ثم يقوم الفلسطينيون في داخل هذه الأراضي بعد ذلك بانتخاب مجلس إداري لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات . ولكن على ان تظل القوات الاسرائيلية موجودة حتى يتم هذا الانتخاب : وهي وسيلة رائعة للضغط على المفاوضات الجارية . ولن يكون للضغط على المفاوضات الجارية ولن يكون انسحاب هذه القوات فيما بعد كاملا اذ « سيعاد انتشار القوات الباقية في مناطق الأمن المحددة ، بينما تشترك قوات الشرطة الاسرائيلية والاردنية في القيام بدوريات مشتركة » . . . وفي مرحلة نهائية وبعد فترة ثلاث سنوات على انتخاب المجلس ، ينضم بعض ممثليه الى الوفود الثلاثة السابقة للتفاوض بشأن الوضع النهائي لأراضي البلدين وتوقيع اتفاق سلام بين اسرائيل والاردن على أساس القرار رقم ٢٤٢ .

وهكذا لم تعترف اتفاقيات كامب ديفيد بمنظمة التحرير الفلسطينية كما انها لا تعترف أيضا بالفلسطينيين في الداخل على انهم متحدثون ذوو صفة تمثيلية . ويرجع ذلك الى سبب بسيط وهو ان اسرائيل مازالت ترفض وجود دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة . وبيجين لا يريد لها سوى منطقة مستقلة ذاتيا تقع تحت الوصاية المشتركة لكل من القدس وعمان . وبالطبع يقرر

انسادات وبعض المراقبين أنه طالما لم يتجاوز الامر اطار اتفاق فسوف يؤدي الحكم الذاتى يوما — وهذا طبيعى — الى الاستقلال ، وذلك عندما ينجح التعايش في قهر المخاوف والحدود وهم يشيرون الى ان الوثيقة رقم ١ تنص بوضوح على « الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى » ومتطلباته العادلة . وكان لزاما عليهم أن يشيروا الى ذلك ، لانه لا عمليات الطرد التى وقعت خلال الحروب الثلاثة الاولى فى فلسطين ، ولا الوسائل التى تطبقها الحكومة الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة ، ولا أيضا تصريحات بيجين المستمرة على اسرائيل الكبرى بصفة اخص ، من شأنها خلق الثقة واطهار المستقبل بصورة متفائلة . ثم كيف تتم الموافقة على هذه الخطة بدون انسحاب القوات الاسرائيلية التى لا يبشر وجودها فى حد ذاتها بالخير بالنسبة لنتيجة المحادثات واضح تماما ان اتفاقيات كامب ديفيد ليست خطة مشتركة بين السادات — وبيجين ، وانما هى فى أساسها خطة لبيجين وافق عليها السادات بلا حماس . وعلى أية حال فان الاتفاقيات خنقت فى مهدها لان جميع الفلسطينيين بادروا الى رفضها ولان الملك حسين رفض التفاوض قبل ان يتم الجلاء عن جميع الاراضى ووفقا للقرار ٢٤٢ فكيف يمكن التفاوض بلا شركاء ؟ لم يعد يتبقى سوى بيجين والسادات لتقرير مصير الجميع .

وفى مقابل هذه التنازلات الخاصة بالصفة العربية وغزة حصل السادات على السلام لمصر : فقد اتفق اعداء الامس على التوقيع خلال ثلاثة أشهر على اتفاقية سلام ننص بصورة رسمية على الاعتراف باسرائيل واجلاء قواتها — عن سيناء خلال ثلاث سنوات وبدء اجراءات عملية التطبيع . ألم يكن ذلك اعلانا عن « السلام المنفرد » الذى ظل السادات يدفع عن نفسه الرغبة فى توقيعه منذ عام ١٩٧٧ فقد سبق ان صرح بالكنيست بأن « الارض العربية ليست محل مساومة » ولم يكذب يهر عام على هذا التصريح حتى كان العالم العربى الحائق لا يرى الا مساومة فى اطار ما أسماه البعض بعار كامب ديفيد .

ومع ذلك كانت عودة الرئيس الى القاهرة عودة المنتصر ولئن كانت المعارضة العربية لم ترغب فى أن ترى فى مظاهر الحفاوة التى كان الشارع مسرحا لها الا مظهرا من مظاهر الدعاية التى يمارسها نظام الحكم ، فأما بالنسبة للملايين المصريين ، الذين كانوا يعانون منذ سنوات من وطأة الحرب ، والذين كانت الحكومة تؤكد لهم اليوم تلو الآخر منذ عام ١٩٦٧ أن جميع المشاكل ناجمة عن حالة الحرب ، كان وعد اتفاقية السلام فى حد ذاته بشيرا بحياة أفضل . كما كان بمثابة الخاتمة لصراع ألبس الحداد لكثير من العائلات وحطم عدة أجيال . فالحرب مع اسرائيل كان معناها محلات خاوية ، ومواصلات عسامة مخربة ، وبطالة منتشرة وارتفاع فى الأسعار . أما السلام فمعناه نهاية الكابوس وبادرة خير برحاء عيش قد يتسنى تحقيقه فى النهاية . علاوة على أن سيناء سوف

تعود مصرية بعد قليل . ولكن ألم تتخيل مصر بذلك عن سوريا ، وعن الفلسطينيين ؟ لم يكن هذا السؤال مطروحا لدى معظم الطبقة البسيطة من شعب القاهرة . لان « مصر قد خربت بشنها الحروب من أجل الغير ، وقد حان الوقت فى أن تفكر فى نفسها » على حد تعبير هذه الطبقة التى كانت تردد هذه العبارات حين تثيرها تفقات « العرب » الباهظة ، وتصدها بعض تصرفاتهم التى تتعارض وتقاليدها . هذه الطبقة التى كانت تصفق لدى تصريح الرئيس بأن « مصر لن تبيع كرامتها من أجل حفنة من الدولارات » .

ومن عجب ، ان جزءا من المصريين لا يبالون فى حقيقة الأمر بإسرائيل ، وبالضفة الغربية طالما لا يؤدي ذلك الى المساس بأراضى وطنهم ، وأن تأتى بعد ذلك « أيام الرخاء » . فليس من السهل التفكير أو « الاعتراض » والبطن خاوية .

ومنذ حرب أكتوبر كان السعى الى السلام يتخذ وسيلة لاقرار شرعية نظام الحكم وسياسته الخارجية . أما منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد فاقرار هذه الشرعية لم يعد بمتاح مالم يؤد السلام الى تحديث الاقتصاد وتحقيق التقدم الاجتماعى . لأن السلام الذى لا يؤدي الى تحسين مستوى الحياة لابد وأن يثير خيبة الأمل والاحساس بالتضليل . ولم تكد تنقضى ثلاث سنوات حتى جاءت جذوة العنف السياسى لتثبت صحة آراء أولئك الذين قالوا « لا » . فالمصريون الذين رفضوا كامب ديفيد كثيرون . واذا كانت الصحافة العربية لم ترصد أحد سواهم ، فان الصحافة الغربية لم تر فيهم سوى جماعات صغيرة ضعيفة الارادة وبلا أهمية . وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك خطأ هذا التقدير بعد الموافقة على « السلام الأمريكى » .

السلام الأمريكى

فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ بواشنطن ، وخلال احتفال رسمى للغاية ، وقع أنور السادات ومناحم بيجين « اتفاقية السلام المصرية / الاسرائيلية » تحت رعاية الحكومة الأمريكية وكانت المفاوضات صعبة للغاية . والقدس تواصل إقامة المستوطنات فى الضفة الغربية مناقضة بذلك تعهداتها فى سبتمبر ١٩٧٨ ، الأمر الذى اضطر الرئيس كارتر الى القيام برحلة الى الشرق الأوسط لاقناع الطرفين باحترام كلمتهما . وما أن تم الاعلان عن بنود الاتفاقية حتى عم الاستياء العالم العربى بأسره . لان البلدين لم يتعهدا فحسب بتطبيع علاقاتهما قبل الانسحاب النهائى للقوات الاسرائيلية من سيناء ، وانما لانه لم يعد هناك أى رابط قانونى حقيقى يربط هذا الانسحاب بالمفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، ولم تعد هذه المفاوضات سوى مادة لخطابات بسيطة يتم تبادلها بين بيجين والسادات وكارتر وتلحق بالاتفاقية دون أن يكون لها صلة مباشرة بها . حقيقة ان هذه الخطابات تستند على اتفاقيات كامب ديفيد ولكن بما ان اتفاقية السلام تحل محل هذه الاتفاقيات . فيكون هناك فى الحقيقة فاصل بين الموضوعين . لأن هذه الاتفاقية انما هى فى الحقيقة اتفاقية سلام منفرد بين مصر واسرائيل . ولم تعد الدولة العبرية بالنسبة للسادات « عدو العرب والخنجر الذى غرس فى قلب الشرق الأوسط » كما كان يعتقد عام ١٩٥٧ . ولأول مرة يضع اتفاق رسمى حدا لحالة الحرب بين اسرائيل واحدى الدول العربية . ويتعهد الطرفان بعدم اللجوء الى القوة لتسوية خلافاتهما وتضمن الولايات المتحدة تنفيذ هذه الاتفاقية على الوجه الأكمل . وتعطى اسرائيل ضمانا بأنها سوف تسحب قواتها من سيناء خلال ثلاث سنوات على الأكثر . ويتم احترام هذا الانسحاب الذى يحيطه السادات بدعاية كبيرة : وبناء عليه تم استعادة العريش فى مايو ١٩٧٩ ، والممرات الاستراتيجية متلا والجدي والحامة فى ٢٥ يناير ١٩٨٠ . وفى هذا التاريخ استعادت مصر ثلثى سيناء على أن تسترد العشرين ألف كيلو متر مربع الباقية فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ . وتحسبا لوقوع أى صراع صدر بروتوكولا اتفاق ينصان على تعيين قوات أمن وتنظيم تحركاتها داخل سيناء تحت اشراف قوة تابعة للأمم المتحدة على موافقة الأمم المتحدة على ارسال مراقبين فقط ولم تفلح فى الحصول على موافقتها على ارسال قوات الأمن المطلوبة مما اضطر الموقعين على الاتفاقية الى استبدال قوات الطوارئ الدولية التى انتهت مدة صلاحيتها فى ٢٤ يوليو ١٩٧٩ بمائتى مدنى أمريكى تساعد فى الدوريات المختلطة المصرية - الاسرائيلية . وكان من الممكن أن يقابل اقرار « العلاقات الطبيعية والودية » عقب الانسحاب المرحلى بحساسية أكثر ، الا أن شيئا من هذا لم يحدث حتى عام ١٩٨١ لان مصر طبقت الاتفاقية بأمانة ، وان كانت القاهرة قد حدث - دائما

— من العلاقات التجارية • وكان الحدث الأهم — بكل تأكيد — هو افتتاح سفارة إسرائيل : اذ رفع العلم الذى يحمل نجمة داوود فى القاهرة يوم ١٨ فبراير ١٩٨٠ ، وبعد ذلك بأسبوع قدم بن أليزار أوراق اعتماده • يلى فى هذه الأحداث أهمية مرور ثلاث سفن حربية اسرائيلية عبر قناة السويس يوم ٢٩ مايو ١٩٧٩ وبحياها الرئيس مما دل على العزم على احترام الاتفاق الذى يضمن حرية مرور جميع سفن الدولة العبرية من قناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة ، وبعد ذلك بشهر ، تم توقيع اتفاق آخر بشأن فتح الحدود أمام رعايا البلدين بل والعمل على تسهيل الرحلات بينها منذ شهر مايو ١٩٨٠ وذلك عن طريق تشغيل خطوط جوية منتظمة • وحتى هذا التاريخ ندر من توجه من المصريين الى اسرائيل بينما كان تدفق الرعايا من الجانب الآخر يتزايد باضطراد • أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والثقافية التى تم تنظيمها بروتوكول اتفاق ثالث فقد ظلت محدودة بسبب المعارضة التى قوبلت بها بصفة خاصة عملية التطبيع •

ولا شك فى أن أول حركة متشددة كانت تلك التى ظهرت فى مجلة « الدعوة » — وهى مجلة الاخوان المسلمين — ضد وجود « اليهود الذين قدموا لهدم الكيان العربى والاسلامى لمصر ، ولزيادة عزلة القاهرة داخل العالم العربى ، ولاخضاع الاقتصاد المصرى » •

وفى ٧ مارس تظاهر مئات من الطلبة فى الأزهر ضد عملية التطبيع دون ان تتدخل الشرطة • وكانت الحركة الثانية للمعارضة تتألف من جزء من الطبقة السياسية التى تركز بصفة خاصة على حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وحزب العمل الاشتراكى وعلى جريدة « الشعب » لسان حال هذا الحزب • وبعد ان وقع أربعون شخصا تقريرا على عريضة تناهض اتفاقيات كامب ديفيد ، وجه هؤلاء « نداء الى المصريين لمقاطعة الوجود الاسرائيلى » واتحدت ثلاثة اتجاهات سياسية كبرى للتنديد بعملية التطبيع بينما لا يزال ثلث سيناء محتلا : وهذه الاتجاهات الثلاثة هى الماركسيون مع الصحفى لطفى الخولى ، والتيار الليبرالى مع النائب المحامى ممتاز نصار ، والحركة الاسلامية بتوقيع كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ السابق. ولا يمكن بحال تقدير حجم هذه المعارضة بعدد التوقيعات التى جمعت لان الجهر بكلمة « لا » فى ظل حكم السادات كان يتطلب قدرا ما من الشجاعة ولكنه — على أقل تقدير — يعبر عن خيبة أمل واستياء حقيقيين لدى جزء كبير من الطبقات المتوسطة وبصفة خاصة لدى المعلمين وكبار الموظفين ، حتى لقد تساءل أحد كبار الموظفين السابقين مستنكرا : « هل شاهدتم أبدا فى نزاع أحد الخصوم يوقع على اتفاقية بينما يعلن الخصم الآخر انه لن يطبق هذه الاتفاقية ؟ » • ويضيف هذا الموظف قائلا : « لقد خسرت مصر كرامتها وأوراقها الراحبة ، لقد أعطت كل شيء مقابل لا شيء » • وهذا الراى تشاطره المفالبية فى القاهرة ولا سيما أن هذه الطبقات المتوسطة قد شهدت ذوبان ما كانت تتمتع

به من امتيازات طفيفة مع تطبيق سياسه الانتاح الاقتصادى ، علاوة على ان السلام لم يحقق الرخاء المرتقب فالاقتصاد لا يمكن بحال فصله عن السياسة الخارجية فى نظر المعارضة كما لم يستطع من قبل الرئيس ان يفصلها . وكان الفتور الذى استقبلت به القاهرة بيجين فى ٢ ابريل ١٩٧٩ دليلا على انهيار حماس اللحظات الاولى وتبدد امل العديد من المصريين .

اما فيما يتعلق بمعظم البلاد العربية فقد كان غضبها شديدا خاصة وان مفاوضات الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة لم تحرز أى تقدم . فطبقا للخطابات المتبادلة كان من المفروض أن تنتهى هذه المفاوضات الى اتفاق فى موعد غايته ٢٦ مارس ١٩٨٠ نظرا لان مصر واسرائيل كانتا تتفاوضان وحدهما فى غيبة الاردن . واجتمع السادات وبيجين مرتين فى محاولة لدفع المحادثات : مرة فى حيفا يوم ٦ سبتمبر ١٩٧٩ واخرى فى أسوان يوم ٧ يناير ١٩٨٠ . بيد ان مواقفهما كانت متناقضة كل المتناقض بحيث لا يمكن الوصول معها الى اتفاق على الرغم من ان رئيس وزراء اسرائيل لم يكن يسعه سوى الاغتراب لدى سماعه الرئيس يستبعد منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات وينكر عليها حقها فى التحدث باسم الفلسطينيين فى الداخل » ، مناقضا بذلك القرارات التى اتخذتها قمة الرباط واعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بها فى أكتوبر ١٩٧٤ . فبينما كانت مصر تقصد أن يكون « الحكم الذاتى » بأوسع مفهوم له وان يخول المجلس الادارى اعرض سلطات له على الاراضى ، وليس فقط على السكان ، فان الحكومة الاسرائيلية من جانبها لا تود أن تعترف الا باختصاصات محددة . وفى مايو ١٩٨٠ أعلن الكنيست ان القدس هى « العاصمة الابدية » للدولة العبرية . وفى ٢ اغسطس كتب مناحم بيجين للسادات فى خطاب بعث به اليه يقول : « لن نقبل أبدا ازالة أى من مستوطناتنا المقامة فى اليهودا والسامرا (الضفة الغربية) وغزة والجولان ... فهى شرعية ومشروعة وتعد جزءا لا يتجزأ من أمننا القومى » . وكان ذلك فوق احتمال مصر : فقطع الرئيس المفاوضات بعد تصويت الكنيست . الا أن هذا لم يحل دون قيام اسحاق نافون رئيس دولة اسرائيل بزيارة رسمية للقاهرة يوم ٢٦ أكتوبر وتوقيع عدة اتفاقات حول التبادل الثقافى والتجارى . بل وشكلت « هيئة أركان السلام » من شخصيات ثقافية من الدولتين « لتشجيع تقاربهما السيكلوجى . وتسير عملية التطبيع قدما ومعها التنازلات المصرية ، رغم أن بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية كان قد صرح قبل ذلك ببضعة أشهر بأن التطبيع سيقصر على الاجراءات الرسمية ما لم يحرز تقدم تقدم لصالح الفلسطينيين » . فهاذا عساه كان يمكن أن يحدث لو أحرز تقدم حقيقى ؟ ها هو السادات يستأنف رغم كل شئ المفاوضات قبيل وفاته بأسابيع يدفعه الخوف من إعادة النظر فى صرح كامب ديفيد ، ومن عدم حصوله — فى الموعد المحدد — على جلاء القوات الاسرائيلية الكامل عن سيناء وهو ما كان يزيد من عزلة مصر .

القاهرة بلا عرب

كتب محمد سيد أحمد الكاتب المعروف ومحرر المقالات الانتاحية « أنه لا يمكن أن نتفهم تطور مصر بدون أن نعيدها في المضمون الاقليمي المتميز بتصاعد قوة الدول البترولية المحافظة » . وبالفعل فان تطورها الاقتصادي والسياسي منذ عام ١٩٦٧ يدخل في اطار هذه القوة البترولية للمملكة العربية السعودية وبلاد الخليج . فهذه الدول هي التي تعوض خسائر القناة بعد هزيمة يونيو وتحول دون الاتيهار بعد حرب أكتوبر وتقدم مساعدة شاملة لرفع الاقتصاد واناذا نظام الحكم . وقد حصلت مصر فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٩ على سبعة مليارات من الدولارات في صورة مساعدة مدنية . ومن ثم كانت علاقات هذه الدول بالقاهرة علاقات متميزة واتصف موقفها تجاه سياسة السادات الخارجية بالاعتدال على الاقل حتى عام ١٩٧٩ وذلك لانها كانت تتقاسمها رغبتها في مجاملة دولة صديقة موالية للغرب . وارايتها في تزعم العالم العربي وذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بموقف المملكة العربية السعودية . أما بالنسبة لمعظم الدول العربية الاخرى فان الروابط اخذت على العكس تنفصم بسرعة كبيرة ثم انقطعت تماما في ١٩٧٧ — ١٩٧٨ لان طريقة السادات في ادارة حرب أكتوبر ومفاوضات وقف اطلاق النار كانا قد أثارا استياءا شديدا في كل من طرابلس والجزائر ودمشق وبغداد . وفي سبتمبر ١٩٧٥ اعترضت هذه العواصم الاربعة على الاتفاق الثاني لفك الاشتباك المصري — الاسرائيلي بينما أعلنت تونس « عدم اعتراضها عليه » وأيدته بوضوح كل من المغرب والسودان . ومع ذلك وبعد انقضاء عام واحد تصالحت مصر وسوريا في قمة الرياض تحت ضغط مضيفتها . بل وشاهدنا اقامة مثلث حقيقي بين القاهرة والرياض ودمشق . وفي ديسمبر ١٩٧٦ أرسى حافظ الأسد وأنور السادات في العاصمة المصرية الاسس « لقيادة سياسية موحدة » وكان واضحا ان مصر تبحث ، في أعقاب عزلتها بعد اتفاق الاسماعيلية في ١٩٧٥ ، عن تأييد وعن استراتيجية جديدة للتفاوض .

بيد ان زيارة القدس بددت بعد عام هذه الاتفاقيات ، وعقد القذافي مؤتمر طرابلس الاول وفيه ندد « بالخيانة العظمى الموجهة ضد الشعب المصري وقواته المسلحة والامة العربية جمعاء » . وقررت ليبيا والجزائر وسوريا والعراق واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية تجريد علاقاتها الدبلوماسية مع القاهرة والعمل على معارضة سياسة الرئيس بشتي الطرق، وردت مصر على ذلك بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه البلاد ولكنها ظلت تعتمد على مساندة الخرطوم والرياض والخليج وعلى « اعجاب » الملك الحسن الثاني . وكان الرئيس بورقيبة هو الوحيد الذي انتهج سياسة « التحفظ

الحذر « وهكذا — باستثناء ما يطلق عليه بجهة الصمود والتصدي — ظلت المعارضة لسياسة الرئيس معارضة جزئية وكان العديد من العواصم تتكتم بها يراودها من آمال على نجاح تلك السياسة . وليس ثمة شك في أن إسرائيل لو كانت قد قدمت حينذاك تنازلات ذات مغزى لارتفعت أسهم مصر ارتفاعا شديدا ولعلا شأن السادات علوا كبيرا . ولكن ما حدث هو أنه فشل بل وأصر رغم فشله على المضي في مشروعه . فجاء اتفاق كامب ديفيد ليحدث تصدعا في العالم العربي .

وقد وافق المعامل المغربي على استقبال رئيس الدولة المصرية لدى عودته من الولايات المتحدة ولكن هذا لم يمنعه من المطالبة بضرورة احترام قرارات قمة الرباط التي تطالب جميع الدول العربية عدم توقيع اتفاق منفرد مع إسرائيل وصدور هذا التحذير عن الملك الحسن الثاني نفسه . . كان يعني أن هناك حدا لا ينبغي تجاوزه لما ينطوي عليه من خطر أكيد ، لأنه إذا كانت الرياض ودول الخليج ما زالت تجنح إلى الاعتدال وعمان وتونس ترفضان مضمون الاتفاقية ، فإن جبهة الصمود والتصدي التي التقى أعضاؤها في مؤتمر دمشق ، كان موقفها هو الادانة التي لا لبس فيها والقطع للعلاقات الدبلوماسية مع القاهرة . ولم تمض ثلاثة أشهر الا شملت المقطوعة العالم العربي بأكمله ، باستثناء السودان وعمان اللتين ظلتا على وفائهما لمصر . . . وحتى الخرطوم ذاتها انضمت لفترة من الوقت إلى العواصم الأخرى .

وفجأة في اليوم التالي لتوقيع اتفاقية السلام ، يقرر أعضاء الجامعة العربية المجتمعون في بغداد استدعاء من من سفرائهم لا يزال يشغل منصبه بالقاهرة ووقف المساعدة الاقتصادية لمصر ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس . وفي ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩ تدين القمة العربية العاشرة مرة أخرى السادات ، وبانضمام الرياض والمغرب إلى موقف جبهة الصمود والتصدي يمكننا أن ندرك مدى الخلاف الذي بات يفصل الرئيس عن أقرانه .

وجاء المؤتمر الإسلامي ليوجه ضربة جديدة لسياسة السادات وذلك لاتساع نطاق ما يوجه إليه من أدانات ولصدور هذه الادانات من مجال له تأثيره على المعارضة في مصر ، إذ حدث في ١٢ مايو ١٩٧٩ ، وفي مدينة فاس أن رفض ثلاثة وثلاثون صوتا من أربعين صوتا اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام وعلقت عضوية مصر في المؤتمر . وبعد عام في اسلام اباد كانت الادانة بالاجماع « لسياسة الحكومة المصرية ، ولتطبيع علاقاتها مع إسرائيل ، وللتواطؤ والتعاون بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في جميع المجالات » .

وفي الطائف في ٢٩ يناير ١٩٨١ منى السادات بهزيمة جديدة على أيدي ثمانية وثلاثين رئيسا من رؤساء العالم الإسلامي الذين وجهوا الدعوة إلى

الجهاد لإنشاء « دولة مستقلة في فلسطين تحت الرئاسة المطلقة لمنظمة التحرير الفلسطينية » .

وهكذا استبعدت مصر عن المؤتمر الاسلامي . فهل كانت تلك مجرد طقوس من اللعنات بلا نتيجة ترجى ؟ لا اظن ذلك لان الادانة باسم الاسلام توظف العديد من الضمائر داخل العالم العربي .

هكذا اذن وجدت مصر نفسها منعزلة تماما بعد توقيع اتفاقية السلام ، مقطوعة من علاقاتها الطبيعية وكان جزءا منها قد بتر . ومع ذلك فهي اليوم في حاجة ماسة الى العالم العربي سواء من اجل مبادلاتها التجارية او بسبب تشغيل فائض عمالتها . حتى ليخلو لمتأثر نضار القول « بان مصر هي العقل المفكر للعرب ومصر بدون العرب او العرب بدون مصر وضع لا يمكن احتماله طويلا » .

وليس ثمة شك في ان هذا كان ايضا احساس السادات في نوفمبر ١٩٨٠ عندما حاول اقامة جامعة الشعوب الاسلامية والعربية . ولكنه لم يجد سوى السودان وعمان للاشتراك فيها الى جانب . وماتت المحاولة في مهدها بينما كانت السماء تتبدل بالغيوم على الحدود الليبية . فبعد وفاة ناصر الذي كان القذافي يكن له اعجابا شديدا زادت العلاقات بين مصر وليبيا توثقا لان السادات كان في حاجة الى تأييد فعال وجده في طرابلس حيث احيا المشروع الذي اعده سلفه والخاص بإنشاء اتحاد كونفدرالى للجمهوريات العربية . وبدأ بالفعل تطبيق دستور اتحاد الجمهوريات العربية في ٢ سبتمبر ١٩٧١ وقعته مصر وسوريا وليبيا بعد ان قرر السودان عدم الاشتراك فيه . ورغم ذلك وفي سنوات قليلة اذ بهذه العلاقات المميزة تدهور ويمسى الحليف عدوا . وتقوم حرب الايام الاربعة ثم يصدر « حكم الاعدام » على السادات من محكمة الشعب العربي لادانته بالخيانة بسبب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد .

وهذا الخلاف ترجع جذوره الى العرض الذي سبق ان اقترحه القذافي على الرئيس بادماج البلدين ادماجا كاملا في بداية عام ١٩٧٢ مما اخرج القاهرة . وفي ٣١ يوليو وافق السادات بلا حماس في بنى غازى على المشروع وهو يضر النية على عدم اتمامه ، اما القذافي الذي كان يؤمن بالمبادئ التي نشرها — بعد ذلك — في « كتابه الاخضر » فقد ظن انه حقق المرحلة الاولى من الوحدة التي يحلم بها لانتشال العالم العربي من التخلف والتبصدي لاسرائيل . ولكن سرعان ما ظهرت الصعوبات لتكشف النقاب عن التباين القائم بين كيانين اجتماعيين واقتصاديين مختلفين تمام الاختلاف ، وبين سياستين وشخصيتين قويتين ومتناقضتين في آن واحد . وكان هذا التباين نذيرا بما سيحلبه في المستقبل من عواصف . فنظام الحكم المصري الذي اتهم بالفساد والبروقراطية اوجس خيفة من تجربة المسترة الشعبية التي نظمت من ليبيا الى القاهرة لارغامها على

المتعجيل باتخاذ قرار الوحدة . فأوقف هذه المسيرة قبيل الاسكندرية وأدرك القذافي أنه يتعين عليه الازمان .: وهكذا وقع في ٢٩ اغسطس ١٩٧٣ على وثيقة تؤيد وجهة النظر المصرية الخاصة بإقامة اتحاد على مراحل . ولكن حرب أكتوبر جاءت لتطيح بهذا المشروع وتفتح عهد السباب : اتهم السادات بخيانة سوريا والقضية العربية وعدم بسعيه الا الى تحقيق مصلحته القومية وتقرر بذلك في الوقت نفسه مصير الاتحاد الكونفدرالى - الذى سقطت مؤسساته فى طوى النسيان .

وفي ديسمبر ١٩٧٣ استدعى كلا البلدين ممثليهما . واذا كانت بوادر من الوفاق قد جددت فى بعض الاحيان الا انها عادة لم تكن تدوم طويلا .

ذلك ان الاختيارات السياسية لكلا الدولتين كانت تزداد تباعدا عن بعضها ، فالسادات يرى ان ليبيا تعمل على تيسير مراكز الاتحاد السوفيتى فى افريقيا ، وتمول العمليات الارهابية فى مصر ، وتشعل الصراع الطائفى ، حتى انه نسب الى طرابلس حوادث الانفجارات والهجوم على الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة فى ابريل ١٩٧٤ . اما القذافي فانه على العكس يرى ان السادات ليس سوى اداة للولايات المتحدة واسرائيل لدعم وجودها وإضعاف العالم العربى والقضية الفلسطينية والاساءة للاسلام . واستبد الغضب بالسادات حين وقعت ليبيا اتفاقياتها مع الاتحاد السوفيتى فى ٦ ديسمبر ١٩٧٦ وبثت اذاعة « جبهة تحرير مصر » على موجات الاثير القريبة بعد ذلك بشهرين . فحاول الاطاحة بالقذافي بمساندته محاولة الانقلاب التى قامت فى طبرق . ولكن المحاولة فشلت فلم يكن أمام السادات اذن سوى اللجوء الى الحل العسكرى .

وفي ٢١ يوليو ١٩٧٧ تصفت القوات المصرية القرى الليبية على الحدود كما قصفت المواقع العسكرية الليبية . واستمرت هذه الحرب اربعة ايام وكان من نتيجتها - فى الاجل القريب - تكثيف مجهود التسلح فى ليبيا وتوثيق علاقاتها مع مرسكو دون أن يتعرض نظام القذافي فى الحقيقة لاي تهديد . فما الذى سعت اليه اذن القاهرة من خلال هذه العملية ؟ لا شك انها حاولت أن تضع حدا للمعارضة الليبية بل والا هم ان تلهى جيشا بما يجعله يصرف النظر عن صراع الشرق الاوسط حين يظهر بمظهر التصدى « للثقل المتكررة التى تثيرها طرابلس » ، وذلك ايضا فى نظر أقرانها العرب الذين كان الكثير منهم يأملون ، مثلهم فى ذلك مثل القاهرة ، تغيير نظام الحكم فى ليبيا .

هكذا استؤنفت الخطب العنيفة واللعنات بصورة كبيرة من كلا الجانبين : فكان « مجرم القاهرة » يرد على « مجنون ليبيا » ووجد القذافي اسبابا جديدة لمهاجمة السادات وذلك فى سياسة السلام التى انتهجها الاخير فى العام التالى ، فعادت مصر الى فرض حالة الطوارئ فى المناطق الواقعة على الحدود يوم ١٧

يونيو ١٩٧٩ دون ان تطرد ليبيا مع ذلك الثلاثمائة ألف مصرى الذين يعملون على اراضيها . وبعد شهر من اعتراف الزعيم الليبي بمسأسته لحركات المعارضة في مصر ، اعلن في مارس ١٩٨١ « أنها حالة المواجهة » مع مصر . ومع ذلك لم تتوقف الدسائس ولم يتوقف اتهام كلا الرئيسين لبعضهما بالرغبة المتبادلة في تدمير نظام حكم الآخر . . بل ووصل الامر بالقذافي الى اعتبار لقاء القمة بين السادات وبيجين في الاسكندرية يوم ٢٦ أغسطس ١٩٨١ انها تم للاعداد « لخطه اعتداء على ليبيا بمساندة الولايات المتحدة . وكان السادات قبل ذلك ببضعة اشهر قد فضح « تدخلات طرابلس في الشؤون الداخلية لدول العالم الثالث » . لان هذا الصراع المحتدم بين البلدين انما يمس أيضا مصالح اقليمية ومنطقة تجد فيها مصر نفسها منعزلة .

مصر المنعزلة

قطيعة مع الشرق

ان العلاقات المصرية - السوفيتية لم تقم أبدا على الصراحة التامة ولا بنيت على أسس وطيدة في كلا الدولتين . بل وفي أسعد لحظاتها ظلت هناك شكوك تدور حول ما قد يستجد من مواقف وما يبيت من نوايا من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر ، فازاء مخاوف الاتحاد السوفييتي من الاشتراكية العربية وعدم الانحياز والجيش المصري ، كانت هناك أيضا مخاوف مصر من اللعبة السوفيتية في الشرق الاوسط ونشاط الاحزاب الشيوعية . ولم يكن هناك في الحقيقة ما يهيئ لتقارب ودي بين القاهرة وموسكو : فلا تجارة مصر التي اتجهت الى اوروبا ، ولا تكوين الكوادر المدنية والعسكرية على النمط الغربي ولا بصفة خاصة الدين الذي يرفض المادية الجدلية . وانما قامت علاقاتهما نتيجة تحد اذ رفض الغرب مساندة ثورة ١٩٥٢ . فناصر لم يختار الشرق كما أوضح محمد حسنين هيكل ولكنه اضطر لاختياره لان التقارب بنى على الأسلحة والسد . بحيث ظلت مخاوف الاتحاد السوفييتي كامنة أبدا ، وظل « سوء التفاهم مستمرا دائما » .

وابنداء من يونيو ١٩٦٧ وافق الاتحاد السوفييتي - بعد توسل والحاح على إعادة تسليح مصر ولكنه لم يتوقف عن التوصية بتوخي الحذر وعن الحث على الصبر . لدرجة ان ناصر والسادات من بعده راودهما الظن في بعض الاحيان بأن موسكو لا تود مطلقا شن « حرب التحرير العربية » مغتبطة تماما بالوضع الراهن الذي يزيد من نفوذها . وباستثناء حرب اكتوبر التي لم تحجم خلالها عن المساعدة ، فان الحصول على الأسلحة الحديثة ظل دائما عقبة كثود لا يمكن تخطيها الا بزيارات الرئيس للكرملين .

ولقد قال السادات في ١٢ اكتوبر ١٩٧١ لموسكو : « ثقوا بنا ، محاولا بذلك ان يمحي ذكرى ثورة ١٥ مايو ومساعدته لنظام الحكم السوداني ضد الانقلاب الشيوعي في ١٩ يوليو والتقارب مع الرياض وطهران . حقيقة انه تم توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون عقب ذلك ولكن هذه الاتفاقية لم تكن سوى لفطة طيبة لبدء حسن النوايا يفترض في مقابلها الحصول على الأسلحة . اما قادة الكرملين فلم يثقوا أبدا في السادات . ان ناصر كان واضحا وعنيذا وكانت الفاظه مباشرة وصريحة واتجاهه محددا . اما السادات فكان يراوغ ويمكر وكانت قراراته تحوى في طياتها من المفاجآت ما يفجع حكومة تيفض المجهول وغير المتوقع . ثم ان بريجنيف والسادات لم يخلقا ليتفاهما ولم يكن يربط بينهما سوى حبهما المشترك للاستعراضات والأوسمة .

وفي هذا الصدد كان الطرد المفاجيء والعلنى للمستشارين السوفيت بمثابة اهانة حقيقية لموسكو . وعليه قصر أجل الصداقة التي استعبدت اوامرها خلال محنة الحرب . لأن مصر التي اختارت السلام الأمريكى سوف تبعد ببساطة الاتحاد السوفيتى عن تسوية الصراع ، رغم انها تدين له بالوصول الى مائدة المفاوضات لان اسلحة الاتحاد السوفيتى هي التي جعلتها تستولى على خط بارليف ، وضوازيخه هي التي دافعت عن رادى النيل بينما كان فنيوه يواصلون اناقة القوي ورعاية سد اسوان وتنمية صناعة الحديد واستصلاح الصحراء . فما اقصاها من خيبة امل ، ان هذا التحول السياسى من جانب السادات كان نكسة كبيرة لديبلوماسية الكرملين الذى طالما بنى آمالا على القاهرة واتخذ من مصر مقبرا من افضل المخابر الى افريقيا والشرق الاوسط . وها هي مصر - زهرة سياسته الخارجية فى العالم العربى ، تنتقل الى معسكر العدو . وظلت زهرة اللوتس المقامة بالاسمنت رمزا للصداقة القديمة غير مكتملة فى قمة السد العالى .

وقال السادات فى مذكراته - تبريرا لسياسته ، ان مصر كانت فى قبضة الاتحاد السوفيتى . واذا ضح القول بأن وجود المستشارين العسكريين قد لذا يستشعر ثقله منذ عام ١٩٧٠ فان القاهرة قد استطاعت بين ليلة وضحاها ان تضع حدا لهذا التعاون بدون ان ينقصها السلاح فى اوج معارك اكتوبر بعد ذلك بعام . لقد كانت مصر مرتبطة ارتباطا كليا بموسكو فى تسليحها ، ولكنها احتفظت بحيز من المتابعة السياسية اتاح لها بصفة خاصة الانزلاق تجاه الغرب فيما بين عامى ١٩٧٢ ، و ١٩٧٦ ، وقد استطاعت ان تغير من اتجاهها دون أن يناد اطباء قبضة اليد عليها . وتغلب السادات على وقف شحنات الاسلحة ورفض اغادة التفاوض بشأن الدين العسكرى وذلك باللجوء الى واشنطن ولندن وباريس . وبارجاء تسديد الديون المدنية والعسكرية لمدة عشر سنوات . وهو القرار الذى اتخذه فى اكتوبر ١٩٧٨ .

وقد اخذت العلاقات فى التدهور بصورة سريعة ابتداء من عام ١٩٧٦ ، اذ ان الرئيس بإبعاده الاتحاد السوفيتى من التسوية ، وبإدعائه معارضة ديبلوماسية ، دفعه بصورة اكبر الى مساندة جبهة الصمود والتصدي كوسيلة أخيرة لاحتياط لعبة لم يقد فيها بأى دور . وفى ١٤ مارس ١٩٧٦ جعل السادات مجلس الشعب يقترح على قرار يقضى بانهاء التسهيلات فى الموائى والغاء اتفاقية ١٩٧١ . وفى ديسمبر ١٩٧٧ اغلق القنصليات والمراكز الثقافية التابعة لكل من الاتحاد السوفيتى والمانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا بتهمة قيامها « بانشطة تخريبية بهدف نشر الافكار الشيوعية » . ومع ذلك ظلت العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية قائمة حتى عام ١٩٨١ . حين طرد الرئيس - فى ١٥ سبتمبر منه السفير السوفيتى

فلاديمير بولياكوف وستة من معاونيه ، فضلا عن الملحق العسكرى والغى عقود الخبراء واتهموا جميعا بممارسة « الانشطة التخريبية التى تهدف الى تصدع الجبهة الداخلية وتشويه صورة التجربة الديموقراطية والحث على الفتنة الطائفية » . بيد ان البواعث كانت مختلفة اذ أريد بها التصدى للاتحاد السوفييتى الذى يتآمر فى الخفاء لخلق محاور واثارة الاضطرابات وتهديد استقرار المنطقة » . مثلما صرح السادات فى يناير عام ١٩٧٩ .

الدوائر الثلاث المحطمة

لقد حبا الله مصر بأقدار ثلاثة فهي « عربية وإفريقية وإسلامية » ملها كتب ناصر سنة ١٩٥٣ في « فلسفة الثورة » وهو وان كان قد أعطى أهمية كبيرة للدائرة العربية واستخدم أيضا الإسلام ليؤكد إشعاع مصر إلا أنه أهمل على العكس بعض الشيء الدائرة الإفريقية مستندا استنادا كليا تقريبا على الدول التقدمية . ومن المعلوم أنه غداة هزيمة يونيو لم تؤازر أصوات المعتدلين مصر التي بدت وكأنها اكتشفت ما يربط بين إسرائيل وإفريقيا السوداء والقدس وتحاول كسب صوتها إلى القضية العربية . وبالفعل انتقلت في سبتمبر ١٩٧٣ خلال القمة الرابعة لدول عدم الانحياز معظم الدول الإفريقية إلى المعسكر العربي ، وقطع عدد كبير منها علاقاته بإسرائيل بعد حرب أكتوبر اثر جهد ديباوماسي كبير لم تقم به وحدها وإنما شاركتها فيه الجزائر وليبيا .

ولكن في اليوم التالي لتوقيع اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية ، عادت جبهة الصمود والتصدي تبذل جهودها لعكس الأوضاع كي تحصن من إفريقيا السوداء على أدانة لسياسة السادات . ونجحت الجبهة المتشددة داخل المؤتمر الإسلامي لان نصف أعضائه من الإفريقيين كما نجحت داخل المنظمات الدولية الأخرى ، دون أن تستطيع مع ذلك طرد مصر منها . وهذا ما حدث بالفعل في مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بدروفيلا في يوليو ١٩٧٩ . وفي مؤتمر عدم الانحياز في هافانا في سبتمبر حيث لم يعلن أبدا طرد القاهرة ، وإنما أدان هذان المؤتمران اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام . وهكذا تحطمت الدوائر الثلاث . وان واصات تقديم تعاون ثقافي وفني فعال للدول الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى ، إلا أنها لم تقم علاقات وثيقة إلا مع السودان وحده ، فوجود مصر ملموس في جميع مجالات العمل ولكنها تدمت مساعدة فنية هائلة لأخرطوم . لدرجة أنها وقعت معه « اتفاقية تكامل » في فبراير ١٩٧٤ تعد في العالم العربى نموذجا حقيقيا من الاساوب الواقعى والحذر في تطبيقه . اذ ان الواقعة هنا تتغلب على القول .

وهذا التعاون المصرى - السودانى وان كان مثاليا على الصعيدين الاقتصادى ، إلا أنه بدأ منذ عام ١٩٧٦ يتخذ طابعا سياسيا أكبر . وهكذا - مثلا - ويفضل المساعدة المباشرة للجيش المصرى نجح الرئيس نمسرى يومى ٢ و ٣ يوليو في سحق الانقلاب الجديد الذى كان قد وقع لتسوه . بل ولم ينس رئيسا الدولتين هذا الإنذار ، ومن ثم رابط ثلاثون ألف مصرى

بصفة دائمة على اراضي السودان . وفي ١٠ يوليو ١٩٧٦ وقع السادات ونميرى على معاهدة للدفاع المشترك ، لمدة خمسة وعشرين عاما واتنمسا الرياض بعد ذلك بثلاثة أيام بضمانها وتمويلها ، وفي اكتوبر ١٩٧٧ شهدت الدورة المشتركة للبرلمانيين السوداني والمصري بالقاهرة تحولا دون ان يخضع ، مع ذلك ، الرئيسان لحساس اللحظة — وهو ما يميز بصورة كبيرة أسلوب العلاقات بين الدول في الشرق الاوسط — فاندفعوا نحو اتحاد سياسى متسرع ، وصرح الرئيس نميرى « بأن البلدين كانا دائما شعبا واحدا » وظل يستعد السادات في دوامة كامب ديفيد . ثم استدعى سفيره تحت الضغط العربى . بيد أن علاقتها لم تلبث أن استؤنفت بصورة طبيعية ابتداء من شهر مايو ١٩٨١ . وفي يوم ٢٣ مايو كان السودان هو أول بلد عربى يستقبل السادات في زيارة رسمية منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد .

« ان أى اعتداء على السودان يعد اعتداء موجها بصفة خاصة الى مصر » بهذا التحذير اشار السادات بوضوح الى أن القاهرة ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على تبعية الخرطوم لها . وليس ثمة شك في أن تدعيم هذا التحالف مرتبط مباشرة بعزلة مصر وبعداها مع ليبيا . وقد اقترب السادات أكثر من جاره في نهر النيل خوفا على حدوده الجنوبية ورهبته بصفة عامة مما كان يطلق عليه « تطويق مصر » ، وعقد مع الرياض ما أسماه القذافى « بالتحالف المقدس » . والسادات لاقتناعه بأن الاتحاد السوفيتى قد عقد العزم على الاطاحة به انتقاما منه لطرده للسوفيت من وادى النيل وبأن مصر يمكن أن تصبح « المعقل المعادى للشيوعية فى اقاصى افريقيا » . كما صرح فى واشنطن فى ابريل ١٩٧٧ ، لم يكف عن فضح الاهداف السوفيتية — فكان يرى أن الاتحاد السورى — الليبى الذى تقرر تنفيذه فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٠ والاتفاقية الموقعة بين دمشق وموسكو بعد ذلك بشهر ، وتدخل قوات القذافى فى تشاد فى نفس العام ، والتحالف المبرم فى ١٩ أغسطس ١٩٨١ بين طرابلس واديس ابابا وعدن « لتدعيم تعاونها الاستراتيجى » — كل ذلك يؤكد نظريته الخاصة بالاحزمة الثلاثة الحمراء التى اقامتها موسكو وحلفاؤها : من اليمن الى أنحولا مرة بموزامبيق جنوبا ، ومن أفغانستان الى تشاد فى الوسط ومن الاتحاد السوفيتى الى ليبيا مرة سوريا شمالا .

ومنذ ذلك الحين عمدت الحكومة المصرية الى مساعدة الدول التى يستهدفها هذا المخطط وذاك بتزويدها بالعتاد العسكرى : فزود الجنرال موبوتو خلال حربى شابا ، والصومال ، والمقاومة الافغانية ، وحسين حبرى فى تشاد الا أن هذه المساعدة باستثناء المعاونة العسكرية للخرطوم — ظلت محدودة بسبب ضعف امكانيات مصر وخشيتها من التدخل فى صراعات

معتقدة دون التاكيد من ان جيشها سوف يتبع مثل هذه السياسة . لقييد
وعدت القاهرة كثيرا ولكنها لم تنف الا بالقليل وصارت عبارات الوعيد
التي يستخدمها السادات لا تثير الا الابتسامة ، لان وعود المساعدة لم تعد
تحرك الكثير من الآمال في نفس أولئك الذين وعدوا بها . ولما أحس الرئيس
بأنه غير قادر على الاضطلاع بالمكانة التي كان يطمحها اتجه في النهاية
الى الولايات المتحدة في محاولة لان يكون بديلا اقليميا .

الفتاح في واشنطن

وتأكيدا لترشيحه لهذا الدور في المجموعة العربية الافريقية — التي لم يرغب أحد في ذلك الحين أن يلعبه باستثناء الصومال وعمان — حرص السادات بالقطع على إبراز تغيب الطرف الإيراني ، وضرورة توخي المملكة العربية السعودية ودول الخليج الحذر في سياستها الخارجية . ووافقه كارتر ، وسار اتعاون العسكري المصري الأمريكي في ثلاثة اتجاهات : شحنات الاسلحة ، ومنح تسهيلات في قواعد أعضتها الولايات المتحدة ، واعداد مناورات مشتركة على الاراضي المصرية . وهكذا ارتفعت المعونة العسكرية الى اربعة مليارات دولار حتى عام ١٩٨٥ معظمها مكون من شحنات من الطائرات والدببات . وعلق السادات على ذلك في مذكراته بقوله ان الولايات المتحدة تشعر بالالتزام تجاه كل من يناضل من أجل تحسين مستقبله . ومع ذلك فان الدرس الإيراني كان يستوجب من القاهرة أن تلتزم قدرا اكبر من التحفظ . ومن واشنطن أن تتوخى حذرا واضحا . وحتى ذلك الوقت تم استخدام قاعدتين — القاهرة وقنا — بصعيد مصر لتدريبات عسكرية محدودة النطاق (١) . وفي يوليو ١٩٨٠ تدرب سرب أمريكي جوى لمدة ثلاثة اشهر في اطار عملية « فخر الفانتوم » . وفي نوفمبر نظمت عناصر من قوة الانتشار السريع عملية « النجم الساطع » في الصحراء بمساندة الوحدات المصرية ، وهي المناورات التي تجددت في نوفمبر ١٩٨١ بمشاركة اربعة آلاف جندي أمريكي . على ان المشروعات والبرنامج الجارى أكثر طموحا بكثير . فمن جهة ، تعدد الولايات المتحدة في رأس بنياس على البحر الاحمر قاعدة قادرة على استيعاب ستة عشر ألف رجل ، واستقبال قاذفات القنابل من طراز ب ٥٢ وطائرات النقل من طراز ك . س . ١٣٥ . ومن جهة أخرى كانت الولايات المتحدة ترغب في « الاستفادة من المنشآت العسكرية الممتازة في سيناء » بعد انسحاب القوات الاسرائيلية مثلما صرح الجنرال هيج يوم ١٧ مارس ١٩٨١ بتشجيع من السادات الذي أكد بعد ذلك بشهر : « لقد حان الوقت لكي تتحمل الولايات المتحدة من جديد مسئوليتها كقوة عظمى أولى » . وكانت تصريحات الرئيس ريجان ، بشأن ضرورة تنمية التشكيلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط ، وزيادة القدرة الدفاعية

(١) من قاعدة قنا تم تموين طائرات سلاح الطيران الأمريكي التي كلفت بانقاذ الرهائن الأمريكي في إيران .

للدول المدرجة « كأصدقاء » لواشنطن ، قد وطدت ثقة الرئيس في هذا الصدد .

وكان يحلو للسادات أن يردد قوله أن « ٩٩٪ من أوراق اللعبة في الشرق الاوسط بين أيدي الأمريكيين سواء عن اقتناع أو عن حرص على انجاح السلام الذي يصبو اليه ، أو عن حاجة ماسة لمعونة اقتصادية لا تقتنى إلا به ، لذلك تحول السادات كلية الى الولايات المتحدة لدرجة أن مصر أصبحت اليوم حلقة مهمة لاستراتيجية أمريكا في العلم العربي . وذكر حسنين هيكل أن السادات كان قد قدم - لهذا الغرض - لبريجنيف في أكتوبر ١٩٧١ في موسكو ، تصوره لما يمكن أن تقوم عليه خطة واشنطن في الشرق الاوسط وهي تتلخص فيما يلي : البداية يود الأمريكيون الغاء وجود الاتحاد السوفيتي فيه ، وافساد ما بينه وبين البلاد العربية ، ثم يستهدفون عزلة مصر ، وأخيرا يعملون على تصفية أنظمة الحكم التقدمية وهو ما سيسهل عليهم تحقيقه عقب تأمين عزلة مصر . وعلى ضوء ما أعقب هذا من تطور في الأحداث ، يجوز لنا القول أن هذه المقولة إنما كتبت تعكس مكنون نفس الرئيس أكثر مما كانت تكشف عن مخاوفه المضمرة (١) .

وبعد ذلك بأيام قلائل وفي ٢٢ أكتوبر على وجه التحديد وقعت مصر رغم ذلك على اتفاقية نقض بتسديد ديونها للولايات المتحدة على مراحل .

وعلى كل فانه منذ عام ١٩٥٢ كل السعى للحصول على مساندة واشنطن له الاولوية عن السعى للحصول على مساندة موسكو . فقد كتب ناصر لكيندي يقول « لقد حاولنا ومزلنا نحاول مد أيدينا للشعب الأمريكي وللأسف ينتابني شعور ، في بعض الاحيان ، بأن يدي تظل ممدودة في الهواء » . وكنت محاولات اجراء حوار مع الولايات المتحدة قائمة بصورة دائمة : ألم يتوجه السادات الى أمريكا في فبراير ١٩٦٦ للاعداد للزيارة التي كان يأمل ناصر القيام بها بعد ذلك بعام ؟

وحتى في أوج ازدهار التعاون المصري - السوفيتي ظلت المساعدة الأمريكية قائمة إذ حصلت مصر على قمع أمريكي بما يعادل خمسمائة مليون دولار فيما بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٤ . وقطعت حرب الايام الستة العلاقات التي تدهورت من جراء التشدد الذي كان سمة عام ١٩٦٤ . بيد أن الاجراءات التي اتخذت منذ عام ١٩٦٨ بهدف الاصلاح ساعدت على ظهور

(١) ذكره حسنين هيكل في كتابه « وثائق القاهرة » باريس ١٩٧٢ . مطبعة فلا ماريون .

طبقة سياسية جديدة في القاهرة أكثر موالاة للغرب من الطبقة السابقة — حتى لقد ردد الطلبة عبارة « هارفارد في الحكومة » في يناير ١٩٧٢ — مشيرين بذلك الى تطور أكبر عن الذي شهدته البلاد في ١٥ مايو ١٩٧١ . فاختيار جزء من كبار موظفيها ، والانبهار بالتكنولوجيا والدولار والتأثير الثقافي ، مع الأخذ في الاعتبار مدى الصلة الوثيقة القائمة بين واشنطن والقدس . . كل هذه العوامل قد ولدت لدى كثير من المصريين « حلما أمريكيا » حقيقيا أشبه شيء بأسطورة كبيرة خليقة بحل الصراع مع اسرائيل وانتشال مصر من التخلف .

وكانت زيارة نيكسون المظفرة للقاهرة في ١٤ يونيو ١٩٧٤ وتشكيل المجلس المصري الأمريكي للأعمال بعد ذلك بعام ، بمثابة اشعارات لهذا الانتظار الذي طال بالنسبة لفئة من الشعب ، بيد أن المصريين لم يلبثوا ان غيروا من لهجتهم بعد بضع سنوات قائلين بأن المعونة المالية والعسكرية كبيرة ولكن الاستثمارات قليلة جدا .

كما أن الرئيس قد غالى حتما في تقديره لقدرة البيت الابيض ولعزمه على الضغط على اسرائيل فيما يتعلق بصراع الشرق الأوسط . وفي مقابل ذلك كان السادات بهذا التحول الذي جعل من واشنطن مركزا لاستراتيجيته ، يحصد غضب الحركة الاسلامية فكتبت مجلة «المختار الاسلامي» في فبراير ١٩٨١ تقول : «تهدف المصلحة الامريكية في المنطقة الى بسط سيطرتها السياسية والاقتصادية ، واستغلال موارد هذه المنطقة البترولية ، وفتحها امام البضائع الامريكية فضلا عن القوات الامريكية . . . ، وفي ربطها من وجهة النظر الثقافية والدينية والاجتماعية بالسيد الأمريكي باعتبارها تابعا جديرا بلشفة . الم نصل هكذا اذن الى نهاية مرحلة ؟

نهاية مرحلة

ومع ربيع عام ١٩٨١ تجلى فشل اتفاقية كامب ديفيد فيما يتعلق بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة . فتوقفت المفاوضات وامتنع مناحم بيجين عن تقديم تنازلات . رغم ان السادات كان قد وافق على لقاءه في شرم الشيخ في الرابع من يونيو فأتاح له بذلك مساندة ظاهرة قبيل الانتخابات التشريعية الاسرائيلية بأربعة أسابيع . . ولكن لقاءهما هذا كان يستهدف بدء التشاور حول مشكلة الصواريخ التي أقامتها سوريا في لبنان ، فهما ليسا مجرد « أصدقاء » فحسب بل انهما يكادان يصبحان « حليفين » أيضا وفقا لتعبير بيجين نفسه . وبعد ثلاثة أيام فقط من هذا اللقاء قصف الطيران الاسرائيلي المفاعل النووي العراقي مما ترك انطباعا بأن القدس حصلت على موافقة القاهرة في شرم الشيخ . وحتى ان لم يكن شيئا من هذا القبيل قد حدث فان العالم العربي لم يتفهم جيدا لماذا وافقت مصر في اليوم التالي على أن تبدأ المفاوضات حول القوة المتعددة الجنسيات المقررة لسيناء .

وقال السادات : « ان الهجوم على المفاعل النووي قد اثر بصورة خطيرة على عملية السلام ولكنه لم يقض عليها » . لانه مهما حدث فان اتفاقيات كامب ديفيد ستظل واقعا مستقرا » . ولم تعد مصر ، مثلها في ذلك مثل الدول العربية ، تفهم اصرار الرئيس على المضي في نفس الطريق مخالفا أي منطق سياسي وكأنه في سباق محكوم عليه بالفشل . وفي ١٧ يوليو أيضا قصفت اسرائيل مدينة بيروت بعد بضعة ساعات من التوقيع في لندن على الاتفاق الخاص بالقوة متعددة الجنسيات لسيناء . وفي ٢٧ أغسطس وخلال قمة الاسكندرية ، وافق السادات على استئناف مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني متنازلا مرة أخرى لبيجين الذي صرح مع ذلك غداة فوزه في الانتخابات قائلا : « لقد حصلت من الشعب على تفويض الاحتفاظ » بأرض اسرائيل كلها » . وحتى السادات نفسه ، بكل ما يمتاز به من طابع الاستفزاز ، انضم الى بيجين وأكد يوم ١٧ فبراير قائلا : « ان ياسر عرفات لم يعد قادرا على تحمل مسئولية ادارة المقاومة الفلسطينية » .

وكتب السادات في مذكراته : « اننا أصدقاء الولايات المتحدة ونريد ان نستمر في ذلك . اننا نحافظ على مصالحها » . ولكن هل تراه اذ يفعل ذلك يحافظ أيضا على مصالح مصر لم يكن هذا هو شعور المعارضة المصرية التي

نشددت كثيرا في بداية عام ١٩٨١ (١) . فقد تقدم ممتاز نصار بعريضة جديدة وموقعة من أكثر من مائة شخصية يدعو فيها الحكومة الى استئناف العلاقات مع العواصم العربية الاخرى ، ويدعو الامة العربية الى التعبئة ضد العدو الصهيوني . وشنت جريدة « الشعب » الاسبوعية حملة عنيفة على سياسة السادات الامريكية التي ادانها في مجملها (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) واحرق العلم الاسرائيلى بمقر نقابة المحامين ورفع علم فلسطين وسط مظاهر الحفاوة والتأييد . وخلال الاشهر التى تلت ذلك كان لتدعيم العلاقات المصرية / الاسرائيلية اثره في زيادة تشدد المعارضة وفي ٢ سبتمبر وضع السادات حدا لهذه المعارضة بالقائه القبض على زعمائها الرئيسيين .

فعلى هذا مع المعارضة الداخلية اما المعارضة العربية التى كان نطاقها يتسع ... فلم يكن يملك شيئا ازاءها . وبدلا من ان تؤدي سياسته الى محاربة النفوذ السوفييتى — كما كان يأمل — اذ بها تدفع بصورة اكبر بين احضان الاتحاد السوفييتى ، اولئك الذين رفضوا الامتثال للامقبوس واضطروا مثلهم في ذلك مثل ناصر بعد ثورة ١٩٥٢ ان يبحثوا لى الشرق عن مساعدة وتأييد .

واستقبلت سوريا مع ذلك في عام ١٩٧٤ نيكسون وكانت بعد ذلك بعلمين على استعداد للموافقة على اى حل وسط شامل يكون مشرفا ، على حين كان العقيد القذافى يدعو الى سياسة عدم الانحياز على انها اعظم الفضائل جميعا . وبعد ذلك بخمسة اعوام انقسم الشرق الاوسط الى كتلتين انقسام شديدا لم يحدث له من قبل ابدا . حتى ان الحبيب المشطى أمين علم المؤثر الاسلامى صرح بعد القذافى بأن وضع ترسانة عسكرية تحت تصرف الامريكيين في اسرائيل ، تنفيذاً لمخططهم في « التعاون الاستراتيجى » يبرر حتما « انشاء قواعد سوفيتية في الشرق الاوسط » . ألم تؤد سياسة السادات بدءا بكامب ديفيد وانتهاء « بالتسهيلات » للولايات المتحدة ، الى « عودة موسكو بقوة الى المنطقة ؟ وهذه كانت في الحقيقة المخاطرة التى تبينتها أوروبا غرقت ان تضمن لذلك هذه الاتفاقيات » .

ان هذه العملية الجنونية التى انخرط فيها الرئيس منذ عام ١٩٧٨ تد صعدت تفجر العالم العربى ، هذا العالم الذى تتنازع اتجاهاته المختلفة ومصالحه المتناقضة العاجز عن توحيد قواه وتنسيق وسائل ضغطه للحيلولة

(١) مقال ج . ب بيرونسيل هوجز وعنوانه (المعارضة لاتفاقيات كامب ديفيد تزداد تشددا) لوموند ٢٨ فبراير ١٩٨١ .

دون انفجاره أو انهياره . ولقد اوضحت انقمة العربية الحادية عشرة والتي عقدت في نوفمبر عام ١٩٨٠ في عمان هذه المتناقضات بينما اشتعل لبنان نارا ودما وسقط الفلسطينيون في غياهب اليأس وهم يعيشون في خيام اللاجئين او تحت سيطرة الاستعمار الاسرائيلي للاراضي المحتلة . وكانت الوكالة اليهودية لمستعمرات الاسكان قد اعلنت عشية مقتل الرئيس السادات عن خططها لاربع سنوات القادمة وتشتمل على انشاء عدد يتراوح ما بين ١٢ الى ١٨ مستعمرة جديدة ، او توسع في مستعمرات قديمة ، ومن ثم يقفز عدد السكان من ١٧ ألفا . فاذا كانت اسرائيل تفتابها مخاوف على أمنها فكيف لا تفتاب العرب مثل هذه المخاوف ويتضافرون في ظل هذه الظروف بشأن حكم ذاتي رفضت القدس منحها ؟

ان ارث كامب ديفيد محمل بالانتقال بالنسبة لحسنى مبارك ومع ذلك فقد اكد في خطاب توليه السلطة امام البرلمان يوم ١٤ أكتوبر ١٩٨١ ان « مصر سوف تحترم بدقة تعهداتها الدولية وسوف تطبق حرفيا اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل . قبل وبعد الجلاء عن سيناء » . وكان قد طمأن اسرائيل قبل ذلك بأربعة أيام بهذه العبارات « . لم أعارض أبدا سياسة السادات لقد كنا دائما متفقين بشأن هذه السياسة . اطمئنوا فلن يحدث تغير » ، وفي ٢٦ أكتوبر اتفق وزيراً خارجية البلدين على استئناف المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني يوم ٤ نوفمبر بالقاهرة . ولكن هل كان في امكان حسنى مبارك ان يدلى بتصريحات أخرى ولما تمض ايام قلائل على مقتل الشخص الذى ظل طوال ست سنوات معاونه المباشر ، وفي الوقت الذى تعتمد فيه مصر بصورة كبيرة على الولايات المتحدة ولم تستكمل بعد استرداد سيناء بالقطع لا . فقد لزاما عليه ان يظل مرتبطا باتفاقيات كامب ديفيد على الاقل حتى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ . وليس هناك ما يسمح بالتفكير في ان سياسته حتى هذا التاريخ سوف تختلف عن سياسة سلفه حتى ولو تغير تصرفه عن تصرف السادات . فهو اكثر اعتدالا واقل تورطا عنه في اتفاقيات كامب ديفيد والمفاوضات مع اسرائيل ، وتربطه علاقات طيبة مع كثير من الزعماء العرب ويعرف معرفة الزعماء الغربيين ، ومن ثم يمكنه ان يضيف طابعا مختلفا على الدبلوماسية المصرية . بل بدا وكأنه واثق من انه سوف ينضم مرة اخرى الى المعسكر العربى في اجل غير بعيد مثلما اعرب الشاذلى القليبي امين عام جامعة الدول العربية غداة مقتل السادات عن امله في ان تفعل مصر .

اذن فقد أدرك كل منا الان ان اتفاقية كامب ديفيد — باستثناء الجزء الخاص باسترداد سيناء — قد باءت بالفشل وما من أحد يمكن ان يراوده امل في نجاح مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني . ويجوز لنا في ظل هذه الظروف ان نتساءل ما هو موقف مصر التالى ، وحول أية تسوية اخرى للصراع ستدور

هل يمكن أن تعتبر مقترحات الأمير فهد السعودي التي تقدم بها في ٧ أغسطس ١٩٨١ بمثابة خطة جديدة لتسوية عادلة وشاملة ؟ « وكانت هذه الخطة التي تنص بصفة خاصة « على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس . وهدم جميع المستعمرات السكانية وإنشاء دولة فلسطينية بضمان لأمم المتحدة والاعتراف بحق « جميع دول المنطقة في العيش في سلام » هذه الخطة كانت سببا في أرجاء انعقاد قمة فاس في ٦ نوفمبر ١٩٨١ لما أحدثته من فرقة بين الصفوف العربية . وهذه الخطة كان يمكن أن تقابل بمزيد من الاستحسان لو أن رئيس الحكومة السعودية كان قد أبدى رغبته في ضم الاتحاد السوفيتي الى المفاوضات خاصة وان البيت الأبيض يبحث اليوم عن بديل لكامب ديفيد وان أوروبا ترحب بهذا البديل . لان كلا من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على السواء يجسم على صدرها الخوف من اشتعال العنف مرة جديدة في الشرق الأوسط وتشعر بالقلق من سباق التسلح الذي تزايد حدة مؤخرا في المنطقة ، فلم ينطفئ بعد حريق لبنان ، ومازال لهيب الحركة الاسلامية يستمر تحت السطح في دول عديدة كما يمكن أن تشتعل الجذوة الفلسطينية في أية لحظة . واغتيال السادات كان أبلغ نذير عن مدى الخطر . ولقد صدقت صحيفة « واشنطن بوست » الصادرة في أول نوفمبر اذ قالت ان مشروع فهد يمكن أن يندرج في اطار الخطة الامريكية للدفاع عن المملكة السعودية والخليج ، لان واشنطن صارت تزايد من الان فصاعدا على الرياض أكثر من القاهرة . وقد اعترف الرئيس المصري نفسه في أول نوفمبر بأن « مشروع فهد ربما يشكل أساسا للحوار في المستقبل ولكن ليس الآن » . وفي هذا اشارة الى أنه لا ينبغي — تحت جميع الافتراضات — طرح أى شيء قبل مايو ١٩٨٢ ، وهو ما توضحه المساومات « التحتية » الجارية هنا وهناك ولا سيما بين القاهرة والرياض . فهل يمكن أن يكون مبارك في ظل هذه الظروف مجرد عنصر للاستراتيجية الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط مثلما ذكرت صحيفة « المجاهد » الجزائرية ان السادات نفسه لم يكن سوى مرحلة ولم تكن كامب ديفيد سوى لحظة في سياسة واشنطن .

ولئن كانت لسياسة السادات التي جاوزت كل حد — بافراطها داته وبها اثارته حولها من استنكار عام — من فضل ، فهو انها جمعت أكبر عدد من الدول حول حل وسط يقوم على مقترحات تحظى بقبول أكبر .

المودة الى حرية التجارة

(اليقظة والانبهار)

(التاريخ : بعث وقطيفة)

مصر « هبة النيل » هكذا قال هيرودوت : وقال غيره كل شيء عن هذا الوضع الجغرافى غير الطبيعى « اذ تركزت الحياة فى خمسين ألف كيلو متر مربع من الاراضى الصالحة للزراعة بينما ٩٥٪ من الاراضى صحراء جرداء . بل أن مصر هى بالاحرى « هبة الفلاح » الذى يحيى الوادى والدلتا بفعله الدؤوب . و « سواء تصدع سد او توقف نورج او تسبب اهل فى ضياع الماء فى الصحراء فهذا جزء من مصر التى تموت » (١) .

وهذا الوضع قد أوجه ثابتين تاريخيتين : أولهما ان هذا النوع من الانتاج المعتمد على الماء قد وضع الفلاح فى حالة خضوع تام لان « الطاعة نابعة من معالم الطبيعة . . والبيئة لا تحت على الثورة (٢) . ومصر لم تعرف أبدا سوى السلطة الاستبدادية التى تلقى تقديسها دائما يضاف على رئيسها من سمة الألوهية .

وسواء حكمها ملك قبل عام ١٩٥٢ أو رئيس جمهورية منذ قيام الثورة فدائما كان فرعون هو الى حد ما الحاكم .

فمصر - امبراطورية الأنبياء والآلهة ، مركز التقاء ثقافات وأديان حوض البحر المتوسط - هى أيضا ذلك الجسر الواصل بين افريقيا وآسيا ، وزاد من مطمع الطامعين فيها حفر قناة السويس واكتشاف حقول البترول الكبيرة فى شبه الجزيرة العربية . مما جعل منها عنصرا أساسيا فى استراتيجيات القوى الكبرى . وكان موقعها وثرواتها الزراعية يثيران دائما الاطماع الخارجية ويولدان المنازعات الداخلية الناجمة عن الصراعات على تقسيم الدخول ومن ثم على تقسيم السلطة .

ومن عجب أن تاريخ مصر ذو دورات بمعنى أنه ما من حقبة من الاسنقرار والتقدم الا وأعقبها مرحلة من الضعف والاندثار أسفرت دائما عن تبعية جديدة لاجبى . وستة آلاف عام من الحضارات الفرعونية والاسلامية - التى تخللتها

(١) عبارة وردت فى كتاب جون هورو « مصر » ، باريس ١٩٧٧ طبعه جون أفريك ص ٣ .

(٢) جون وسيهون لأكوتير : مصر باريس طبعة لموسى ص ١٤ .

حضارات البطالة والرومان والبيزنطيين والعثمانيين - لا يمكن سردها في بضعة
سطور . ولكن على مدار هذا التاريخ المديد المليء بالاضطرابات كان الرخاء مرهونا
دائما بالرئ والوحدة والمركزية واستبداد الحاكم . فما ان يعرف الاهمال طريقه
الى شئون الدولة ، ويبدأ الصراع على السلطة ، ويصبح التجاوز في الاقتطاع
من قوت الشعب غير محتمل الا ويوشك هذا البلد - لما أصابه من ضعف
وانقسام - أن يقع فريسة للاغبياء الذين يتربصون به أو الاصدقاء الزائفين
الذين يسعدهم كل السعادة أن يخضعوه . هكذا غزاه عشرة من الغزاه - وفي
جل الأحوال - نهبوا ثرواته واستنزفوا قواه واستولوا على موارده وأخضعوا
شعبه للعبودية .

ورغبة منها في الاحتماء من غزاة الشرق وبدو الغرب ، سعت مصر دائما
الى تدعيم التماثل الشرقي وامتلاك جيش قوى . هكذا حرص العسكريون على
بناء قوة مهيمنة وبدأوا منذ القرن الثالث عشر يشكلون رأس حربة للسلطة
أو الوسيلة الخليفة باستعادة هذه السلطة في الوقت الذي كانت فيه السلطة
الدنيوية تمتزج بالسلطة الدينية - باستثناء فترات نادرة - طوال ستين قرنا
من الزمان .

ومنذ مائة عام وعجلة التاريخ تسير بسرعة مطردة متسقة مع السرعة
المتزايدة للمتغيرات التي يمر بها العالم . فاذا بالحقب التي تشهد نهضة وارتقاء
يقصر أجلها كما لو كانت مصر قد أصابها لعنة تتعقب سيادتها محاولة سلبها
اياها كلما تمكنت من استعادتها . فما أعجبه من قدر يبدو فيه الحكام وكأنهم
نماذج جديدة « لسييسيف » في مواجهة جيران جيسابرة لاتفارقهم الرغبة في
القضاء على هذا العملاق الكبير الذي يحاول دائما النهوض من كبواته . فمن
مصر القديمة الى عصر محمد علي ومن جمال عبدالناصر الى أنور السادات نفس
المحاولات ونفس الاخفاق سجل هكذا في استمرارية تاريخية رائعة .

لقد أخضعت مصر سنة ١٥١٧ وأمسكت مجرد اقليم تركي واستنزفها
المماليك الذين أدت نفقاتهم وتجاوزاتهم الى حدوث تضخم والى انهيار الانتاج .
ومع ذلك وابتداء من سنة ١٧٦٠ ساعدت الصلحة الاقتصادية التي قامت على
تصدير كميات هائلة من الحبوب الى أوروبا في ظهور طبقة متوسطة من سكان
المدن تتصف بالديناميكية والمهارة ، وفي نمو حركة جديدة من النهضة الثقافية .
وفي سنة ١٧٩٨ مهد جيش نابليون بونايرت الطريق أمام محمد علي - الوالي
العثماني الذي أرسى أسس التنمية الذاتية - بأن جعل الدولة تحتكر التجارة
والصناعة وتعمل على حمايتها من المنافسة الأجنبية وعلى زيادة الصادرات
الأولية وأولى الاهتمام الشديد بالتعليم وبحركة الترجمة . ولكن التجربة لم
تحرز النجاح الذي حققه عهد ميجي في اليابان وهو العهد الذي طالما أقيمت معه
المقارنات ، اذ نتج عن التقاء ظاهرتين ساعدتا بطريقة عجيبة على تمهيد الطريق

امام عبد الناصر ، ونعنى بهاتين الظاهرتين سوء الادارة الداخلية والضغط الخارجية . فبمقتضى اتفاقية ١٠ ديسمبر ١٨٤٠ حصلت الدول الكبرى على تحديد عدد الجيش والغاء احتكار الدولة . وهكذا سوت أوروبا لصالحها قضية الشرق . وفى مقابل ذلك حصل محمد على على حق توارث أولاده الولاية من بعده . وفقدت مصر بذلك استقلالها الوليد لأن القيود التى فرضت على السيادة واطلاق حرية التجارة ساعدا بلا هوادة على افلاس الصناعة ومنع ظهور اقتصاد قومى وبالتالى فتح الطريق أمام الاستعمار المباشر .

حقيقة ان البلاد قد سارت قليلا على طريق التصنيع - وان أدركته بعد لاي - وأرست الأسس للخدمات الأولية ، كما انشئت مشروعات كبرى وأحرز التعليم تقدما هاما . . ولكن هذا التطور تم من خلال الاندماج فى السوق العالمية ووسط تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فتولدت عن ذلك أولى مظاهر الاختلال الاجتماعى والاقتصادى . وقد أصبحت مصر ، بتخصيصها فى زراعة القطن ، مزرعة لشركات نسيج لانكشاير . ثم جاءت قناة السويس هى الأخرى لترهن المستقبل - بما تمثله من قوة اضافية - بسبب الوجود الأجنبى الذى تشجعه . ان القطن والقناة مصدران للثورة والاستبداد وارث قيم وضار فى آن واحد لمصر منذ القرن التاسع عشر . ثم توالى تزايد عدد السكان تزايدا سريعا وفجائيا . . وأصبحت ملكية الأرض بالتوارث . وحصل الولاة على لقب خديوى عام ١٨٦٧ كما حصلوا فى ١٨٧٣ على الاستقلال الذاتى عن الباب العالى . ومع ذلك ازدادت التبعية الاقتصادية والمالية وفرضت القوى الكبرى فى ٢ مايو ١٨٧٦ على الخديوى صندوق الدين العام ، وبعد ذلك بعام شكل مجلس وزراء الغالبية من الأوروبيين ، ساعدت هذه الصدمات السياسية والاقتصادية على استثارة الاحساس بالوطنية التى كانت تدعو لها أولى الصحف - فالأهرام أسس سنة ١٨٧٥ - فى مقالات بتوقيع عبد الله النديم وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده بصفة خاصة . ودفع هذا التيار بصورة ما الى الثورة العسكرية فى عام ١٨٧٨ . وأجبر أحمد عرابى الخديوى على ابعاد الوزراء الأجانب . كان رد فعل البريطانيين هو اكراه الخديوى على التنزل عن الحكم فى ٢٥ يونيو ١٨٧٩ للأمير توفيق . وحصل عرابى الذى أصبح بطلا وطنيا على الموافقة على اجراء انتخابات جديدة فاز فيها أنصاره وتم التصويت على الميزانية دون الرجوع الى المراقبين العموميين لوزارة المالية وهم من الفرنسيين والبريطانيين . ثوانبرت بريطانيا لسحق هذه الحركة فقصف أسطولها ميناء الاسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ والقتى القبض على عرابى ونفى ، وتم تسريح الجيش . وأصبحت مصر بالفعل مستعمرة لصاحبة الجلالة ، وظلت كذلك حتى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ عندما حلت محل الامبراطورية العثمانية وفرضت حمايتها .

الملكية الدستورية

تحديث وتبعية

وصارت مصر تابعة تبعية لم تألفها منذ قرن من الزمان — وشهدت تحديثاً بطيئاً ولكن في حدود ضيقة فرضها المحتل بينما ساعد التوسع في زراعة القطن مع الزيادة في عدد الفلاحين المدينين المعتمدين على بذور عدم الاستقرار الاجتماعى . وبدهاء فتحت الدولة صاحبة الوصاية المجال لنشاط برلمانى دون أن يحقق الحزب الذى أعاد مصطفى كامل تنظيمه سنة ١٩٠٧ الاستقلال الموعود . واصطدم حزب الوفد بزعامة سعد زغلول فى لندن فى المنهية بعدم القبول . وبعد نفى سعد زغلول فى عام ١٩١٩ عمت الاضطرابات ٦ وراح الوطنيون والنقابيون والطلبة يكيلون الضربات لسلطة غير شعبية وان كانت صارمة . ولم يلبث الاضراب والمظاهرات أن تحولوا الى عصيان علم . . .

ولئن كانت ثورة عام ١٨٨٢ قد ساندتها تيار وطنى جارف الا أنها كانت فى حقيقتها ثورة عسكرية . أما ثورة عام ١٩١٩ فهى بلا منازع أولى الثورات الشعبية المصرية . فقد أكرهت انجلترا فى ٢١ فبراير ١٩٢٢ على اعلان « أن مصر بلد مستقل ذو سيادة بينما فى الواقع منحت مصر « حرية » مراقبة لان الجيش البريطانى بقى فى البلاد . وظل المندوب السامى لصاحبة الجلالة قويا كما ظل أمن البلاد خاضعا لاشراقتهم . لدرجة أن افتتح التسلطان فؤاد فى ١٥ مارس ١٩٢٣ عهدا ملكيا بغير سيادة أخذ ينمو وتنمو معه حركة الافكار متأثرة بالنموذ الاجنبى المتزايد وبالقيم التى ينشرها . وأدى تقليد الاخيرين والتبعية الى تمزيق البلاد وظهرت تيارات عديدة فى اثره بتخريض من الماركسية من بينها التحديث الليبرالى والاشتراكية وحركة الإصلاح الاسلامية والعودة الى المذهب السنى .

ومنذ ذلك الحين نشأ صراع بين أنصار هذا الاتجاه الدينى للمجتمع وأنصار عدم ادخال الدين فى حكم البلاد — وان جمعت الوطنية شملهم فى أوقات محددة . وانتهى هذا الصراع بانتصار المصبة الغربية بمظهرها الرأسمالية والبرلمانية . ولكن هذا الاتجاه الليبرالى سرعان ما انتهى الى طريق مسدود .

ومع ذلك خرجت مصر من الحرب العالمية الاولى أكثر ثراء ، ونشأت صناعة وطنية حقيقية مع انشاء بنك مصر فى العشرينات وأنشئت شركات الغزل الكبرى فى المحلة الكبرى وكفر الدوار فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ . وكان

هذا انتصارا للشركات المساهمة ، وازدهرت التجارة ونشطت الجامعة وتطورت الاحياء السكنية بينما شاعت في الاسكندرية ومدن القناة حياة حديثة بين بورجوازية اصطبغت بالسبغة الغربية والعالية . وجاءت الحرب العالمية الثانية لتدعم هي الاخرى هذا الموقف المزدهر واصبحت مصر المنفتحة على العلم في قمة نموها فانضمت الى الامم المتحدة منذ نشأتها ، واصبحت في عام ١٩٤٥ عضوا اساسيا في جامعة الدول العربية التي اتخذت القاهرة مقرا لها .

بيد ان « هذا الرخاء لم يكن سوى واجهة خادعة لان الاقتصاد والجسد الاجتماعى سقيمان ، على حد تفسير سيمون ريجان لاكوثير » سقيمان من البطالة ، وبسرعة ظهور طبقة بروليتارية والزيادة الكبيرة في عدد السكان وعدم المساواة في توزيع الاراضى وسقيمان أيضا بشطب قلى يبحث عن هوية وقيم مستوردة تحطم الجذور الثقافية سقيمان كذلك بهذا الوجود الاجنبى والفشل السيلسى للملكية الدستورية . وكانت قصة « يوميات نائب في الارياف » في عام ١٩٣٧ للروائى الكبير توفيق الحكيم التى يصف فيها طبقة الفلاحين البائسة التى يسجنها الاقوياء ، أو قصة « الارض » فى عام ١٩٥٤ لعبد الرحمن اشرقاوى التى يبرز فيها بطش كبار الملاك ، أشبه شىء بمرآة صادقة لما يعانى به المجتمع من أزمة . . . هذا المجتمع الذى نخره الفساد المستشري على نحو ما وصفه نجيب محفوظ فى روايته « زقاق المدق » سنة ١٩٤٨ .

ومع ذلك بحث بريطانيا اكثر المظاهر استفزازا من نفوذها بتوقيع المجلس بلشبا على اتفاقية ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ . هذه الاتفاقية التى حطمت فى نفس الوقت كافة مظاهر النضال الشعبى باقرارها حلا وسطا . بينهما الفت معاهدة « سونترو » فى ٨ مايو ١٩٣٧ المحاكم المختلطة وصندوق الدين العام . بيد ان استخدام القوة سنة ١٩٤٢ — الذى بهوجه فرضت الدبليات البريطانية حكومة وفدية اعلنت الاحكام العرفية — بلور العداء ضد انجلترا وانقصد الثقة فى الحزب الوطنى الكبير ، لان الائتلاف البرلمانى لم ينجح وجعل الملك نؤاد من نظام حكمه ملكية مطلقة . اما دستور عام ١٩٢٣ — المجرد من كل معنى فقد ألفى سنة ١٩٢٠ وزاول الملك فاروق الذى خلف والده فى عام ١٩٣٦ الحكم وحده فى أغلب الاحيان تحت اشراف ضغوط لندن ، فكان هذا معناه انهيار النظام البرلمانى وفشل تعدد الاحزاب : وهما درسلن سيذكرهما نظام الحكم العسكرى فيها بعد .

ومنذ ذلك الحين تحدد مصير الملكية فى مصر التى صارت « مرجلا كبيرا يغلى » ومنه ستفجر مأساة حقبة ، وطبقة ونظام . . . ومأساة تقع فى ثلاثة فصول : اضرابات واضطرابات من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٤٨ تتصدى فيها

الجامعة لنظام الحكم ، وهزيمة عام ١٩٤٨ في حرب فلسطين الاولى ، وحرب
العصابات الشعبية ضد القوات الاجنبية في عام ١٩٥١ . وعادت للظهور
حركة عام ١٩١٩ الوطنية بصورة مثشدة وثورية ، مهددة مصالح
كثيرة تهديدا كبيرا الى حد أدى الى تحطيمها هي ذاتها بحريق القاهرة الكبير
في ٢٦ يناير ١٩٥٢ لمحاولة النيل من الثقة في المعارضة . ولم تتدخل الشرطة
وانتصر الملك . ولكن الملكية كانت ضعيفة لا هبة لها فعجزت عن اصلاح
الموقف . وخلت السلطة السياسية واصبح الملك وحيدا . وظلت قوة
وحيدة في الميدان : الا وهي الجيش ، فاستولى الضباط الاحرار على السلطة
بدون مقاومة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وام تمض ثلاثة ايام الا وتنازل الملك وغادر
مصر . وخلال بضعة سنوات غيرت هذه الحفنة من الضباط مصري مصر
والشرق الاوسط .

الناصرية .. استقلال و « اشتراكية »

وأذهل النصر السهل الضباط الاحرار فأصابهم بعض الارتباك وكان المعامان الاولان من حكمهم ينمان عن تردهم وخلافاتهم ، ترددهم بين نظام دستوري ونظام ترشيدي يؤيده بصورة طبيعية هؤلاء العسكريون المولعون بالنظام والترتيب خاصة وأن شدة الاختلال الاقتصادي تستوجب إيجاد حلول عاجلة . وخلافاتهم القائمة بين التيارات السياسية الممثلة في مجلس الثورة : الوطنيون أمثال جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، والماركسيون أمثال خالد محيي الدين ويوسف صديق ، والليبراليون أمثال عبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم وزكريا محيي الدين ، والموالون لرجال الدين أمثال كمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف وحسين الشافعي وأنور السادات .

وهؤلاء العسكريون الذين امتهنت كرامتهم بعد هزيمة عام ١٩٤٨ والذين تطارد مخايلهم حالة الفقر التي يعيش فيها الفلاحون ، لم يعبروا أعقاب سكنتهم ليطرخوا السلطة للمدنيين .

وهكذا تم حل الاحزاب السياسية في ١٦ يناير ١٩٥٣ واعلان الجمهورية في ١٨ يونيو وتنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية ليتولاها عبد الناصر في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ : فكان ذلك انتصارا لجمهورية الضباط الذين كان يساندتهم — مائتان وخمسون ضابطا تولوا جميع المناصب الرئيسية . واستمر نظام الحكم يطغى عليه حتى النهاية طابع التدرج الهرمي وروح القيادة والموصاية على الشعب وعدم الثقة فيه . وكان الميل الى السرية والخلافات الداخلية والتردد والمنافسات الشخصية تنخر الجمهورية مثلما ينخر السرطان في الجسد . وعلى أية حال لم تكن القرارات حتى سنة ١٩٥٦ على مستوى الآمال التي بنيت على هذا التغيير في الحكم ، فلا قمع الاضرابات في كبر الدوار في ١٣ أغسطس ١٩٥٢ ولا الاتفاق الذي وقع مع لندن بعد ذلك بماءين دون أن يعيد لمصر حق سيادتها قد كسبا تأييد فئات الشعب . أما دستور ١٩٥٦ فكان تكريسا لحكومة الرجل الواحد الذي يقوم النواب من حوله بأدوار الشخصوص في حين كانت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي الذي أعقبها في سنة ١٩٥٧ مجرد أداة وصل مع الامة .

بيد أن الضغوط الخارجية والمعاناة من التخلف لم يلبثا ان حولا ارادة التغيير لدى نظام الحكم الى قوة ثورية رائعة فماذا عساها تكون الثورة ؟ ليست هي بادىء ذي بدء ثورة الارض والماء دليلا على الرخاء بالنسبة للنيل؟ فبتهديد الملكية الزراعية بثلاثمائة فدان في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ألغى أول قانون

للاصلاح الزراعى طبقه كبار الملاك واستمال طبقه الفلاحين . ومد بالتمسالى
الرأسمالية الى الريف .

ومنذ ذلك الحين شرع المتوسطون والصغار من الملاك فى اقرار العلاقة
الجديدة بين طبقات المجتمع لصالحهم بواسطة الجمعيات التعاونية والحزب
الواحد والمجالس المحلية . أما التحكم فى مياه النيل . فمن ذا الذى لم يحلم
بذلك ؟ لقد عمل عبد الناصر على استحدث الوسائل اللازمة لذلك وهكذا أعلن
فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ان القناة ستغطى تكاليف بناء السد يوم أهم الشركة العالمية
لقناة السويس . واستطاع بمساعدة المعونة السوفيتية ، تحقيق ما سوف
يبقى أكبر انجاز شامل لعهدده — الا وهو بناء السد العالى ، كما ان ما تعذر تليه
تحقيقه فى عام ١٩٥٢ أحرزه بذلك عام ١٩٥٦ ونعنى به اقرار الشعب لشرعية
السلطة . ومن ثم أصبح عبد الناصر بطلا . فالأقدام الجسور على إلغاء اتفاقية
سنة ١٩٥٤ قد أعاد مصر حرة وسيدة لمصرها .

وكان هذا القرار أيضا عملا له دلالتة فى الترقى الى مرتبة القوة الحديثة .
لان الثورة ليست مجرد الأرض والماء فحسب ولكنها أيضا الاسمنت والمساب
والاسمدة والكهرباء ، وكان الانطلاق فى أعمال السد العالى ايزانا بفتح طريق
التنمية المبنية على التقنية . وبعد أن عجز القطاع الخاص عن الوفاء بمهمة
التصنيع التى أوكلتها له الحكومة سنة ١٩٥٥ عملت السلطة مباشرة على
استخدام التكنولوجيا المتقدمة بواسطة بيروقراطية مستحدثة بدءا من حركة
التأمينات الواسعة لعامى ١٩٦١ — ١٩٦٢ . ألم يكن هذا هو الحظ الأبدى
للدولة المصرية والعودة الى الطريق الذى اختطه محمد على ؟

لقد استبان الطريق الذى وقع عليه الاختيار واعطيت الارلوية للصناعة
الثقيلة والاعداد لجيش متخصص والتنظيم المنهجى للزراعة ، وسادت مصر فى
ذلك الوقت مرحلة الثقة التامة فى الصناعة وفى استيعاب التكنولوجيا الاجنبية
المستوردة من الشرق ومن الغرب على السواء . فمن أسطورة الصلب الى
الايمان الراسخ بسحر وبفضائل العلم والتخطيط والادارة والمشاريع الكبرى .
وأخذت مصر تبنى وتشيد وتنتج . وتكيفت تكيفا كبيرا شجعته الخبراء ،
وساهمت فيه نظريات الاقتصادى الأمريكى « روستو » الذى وزع عبد الناصر
مؤلفه « مراحل التنمية الاقتصادية » على أعضاء حكومته . وسادها ولع شديد
بالوحدات الكبرى ويتوسيع نطاق السيطرة والادارة . وكانت أولى النتائج
تتمثل فى توزيع الاراضى على الفلاحين ، وبناء المساكن ، والتصنيع ، وكفـل
الامان فى العمل والحماية الاجتماعية للعمال . وبالتالي أجريت اصلاحات
جذرية وبدأ الانطلاق الاقتصادى ، فتزايد الدخل القومى خلال الخطوة الاولى
بنسبة ٦ ٪ وارتفع متوسط الاجور بنسبة ٥١ ٪ من سنة ١٩٦٠ الى سنة

١٩٦٧ . وخلال هذه الفترة أيضا توافرت ٣١ مليون فرصة عمل بينما تضاعف التعليم الثانوى وزاد الاقبال على المدارس الابتدائية بنسبة ٤٢ ٪ .

ولكن والاسفاه انه ليس من السهولة بمكان فى محيط التخلف لا التخطيط لنشاط الرجال ولا الحصول على الاسرار التقنية ببطاقات شراء . كما ان التاريخ لا يسجل فقط وسط ضجيج الهتافات والشعارات فأين هى اذن مواطن القصور فى مشروع عبد الناصر ، وما هى حدود هذا الطريق الذى وصفه ميثاق العمل الوطنى لسنة ١٩٦٢ بأنه « اشتراكى ، ديمقراطى ، وتعاونى » ؟

تسيياطين النيل

إذا كانت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ تحمل علامة المغرب ، فإن الانسحاب الخارجية لهذه الهزيمة ما كانت لتخفى مواطن الخلل والقصور في التجسرية . والناصرية لم تنجح لا من تير التخلف ولا من آفاته الاصلية . اذ اقتسرت بالهيكل الهرمي القديم للسلطة الذي اعادها الى ما كانت عليه في الماضي السحيق . من ادارة مستبدة لرجال ولاقتصاد تمارسها دولة قوية يلعب المحزب فيها دور الوسيط بين الزعيم والامة . لان دستور سنة ١٩٦٤ زاد من تركيز السلطة ، بينما زادت الممارسة السياسية من تجسيدها في شخصه . ومن ثم فإن الاتحاد الاشتراكي العربي الذي اعتبر رأس حربة المجتمع الجديد والذي انشئ في ٧ ديسمبر ١٩٦٢ لم ينجح أبدا في تعبئة الجماهير . فقد انتقر النظام الى باعث جماعي وحلت الخطب محل العمل — حتى ان « الديمقراطية » التي اقيمت على الاستفتاء الشعبي والميكرفون حجبت ميثلي الامة الحقيقيين عن مسرح الاحداث فاختفت بذلك الخلاف المزدوج الكامن بين اليمين واليسار ، بين السلطة والشعب . وهو الخلاف الذي تجلى بوضوح في عام ١٩٦٧ والذي لم يكن وليد اللحظة لان هذه السلطة التي اطلقت النار على المضربين سنة ١٩٥٢ لم تكف أبدا عن ممارسة عمليات الردع ضد الاخوان المسلمين والشيوعيين ، ثم امتدت هذه العمليات الى جميع « اعداء الشعب » ابتداء من سنة ١٩٦١ ، فادخل عشرة آلاف شخص معسكرات لاعادة تلقيتهم الاشتراكية الحقيقية . واختار العديد من المثقفين طريق المنفى . وهكذا كشف المخرج يوسف شاهين في فيلمه « العصفور » الذي أنتج سنة ١٩٧٣ النقاب عن تصور نظام الحكم وعن عيوب الاتحاد الاشتراكي . وتجددت القصة بين اليسار واليمين لان القوتين ظلنا دائما تعيشان جنبا الى جنب حتى داخل نظام الحكم نفسه . بل وكان عبد الناصر أيضا يحمل بداخله هذا الصراع الذي ولدته هذه الاشتراكية النوفية وهذه المحاولة الى ايجاد طريق ثالث .

ولكن وراء هذه التجربة التي كانت تجرية دولة لا تجرية اشتراكية حقيقية لم يلبث ان ظهر ما يجوز لنا ان نطلق عليه تعريف « الطبقة الجديدة » نفى سنة ١٩٦٧ كان ٨٠ ٪ من سكان الريف يتقاسمون ١٥ ٪ من الدخل الزراعي بينما يحصل ٥ ٪ على ٦٥ ٪ منه . وعندما ازدهرت الرأسمالية الزراعية ، استأثرت صفوف الاداريين بمقاييد السلطة ، وراحت أنشطة البناء والتجارة لدى طبقة البورجوازية القديمة والجديدة ، وظهرت هذه الطبقة الجديدة غير المتجانسة في ظل الفريق العسكري البروقراطي . وقد عاد يوسف شاهين في فيلمه « عودة الابن الضال » الذي قدم فيه في عام ١٩٧٦ صورة الناصرية مخيبة للآمال — عاد يلقي الضوء على جبروت هذه الطبقة

انتي رفضت الاشتراكية والتي قلبت التوازن القائم بين الحزب والادارة لصالح هذه الاخيرة ، فحطمت بذلك احتكار سلطة كانت في طريقها لان تؤصل جذورها الايديولوجية في عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . وقد رد عبد الناصر على ذلك في ١١ نوفمبر ١٩٦٤ بدعوته الى عمل سياسي مختلف تعبيرا عن ثورته على هذه الطبقة بالذات . فحاول ان يبعث الحياة الى الحزب بانشاء طليعة اشتراكية بداخله مستعينا في ذلك الماركسيين . ولكن الاصلاحات لم تتعد — مرحلة المزايا . واستمرت السلطة في استخدام نفس الوسائل مما اثار معارضة متزايدة : فنظمت المظاهرات في سبتمبر ١٩٦٥ ونشط الجناح الديني وحيكت المؤامرات ضد نظام الحكم . الا ان الموقف الاقتصادي ، الذي كان أصلا مختلا اختلالا شديدا جدا في نهاية الخطبة الخمسية الاولى سنة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، تدهور في سنة ١٩٦٦ لغية التخطيط الحقيقي وضعف المؤسسات العامة بسبب التضخم وتزايد العجز . وبلغت الديون الخارجية وقتئذ ١٢ مليار فرنك وانخفض دخل الفرد في هذا العام نفسه بنسبة ٢٢ ٪ .

وحالت واشنطن بتقديمها شحنة بمج تبلغ قيمتها مائة مليون فرنك دون وقوع كارثة . وهكذا ان جاعت المهزومة لتكشف عن المتناقضات القديمة التي تعد بعضها ملازمة للتجربة الجارية . وارتبط في ذهن الشعب اسم عبد الناصر بالانجازات الاجتماعية ومواطن النجاح — اما المظاهر السلبية والفشل — العسكري فقد اوعز « للجهاز » وللمحيطين به غير الاكفاء ورؤوس الفساد الذين يستغلون الرئيس . وما منحه الشعب للرئيس في يونيو سنة ١٩٦٧ هو نوع من الثقة المصونة : فالموالة لعبد الناصر ولكن على الناصرية ان تصلح من نفسها .

ويبدو ان الرئيس ادرك ذلك تماما فاعلن في ٢٧ يوليو ١٩٦٧ : « يجب ان نترجم الانطلاقة الشعبية ليومي ٨ و ٩ يونيو داخل المؤسسات » . وهكذا حظى هذا الاتجاه الليبرالي على اجماع الآراء ، فرفعت الحراسات وأفرج عن ١٢٠٠ من الاخوان المسلمين ، وتم المغفو عن ٢٥٦٩ مواطنا حرموا من حقوقهم المدنية ، وتمت اعادة الموظفين المغضوب عليهم الى وظائفهم . ثم هو باعلانه تصفية « مركز القوة » الذي كانت تشكله المخابرات كدولة حقيقية داخل الدولة ، رفع قناع الخوف والتشكك الذي كان قد غطى مصر بصورة بطيئة . ومع ذلك ظل سجين مجموعته وجهازه ، عاجزا عن محاربة هذه الطبقة السياسية العسكرية التي وصفها في ٣ مارس ١٩٦٨ في خطابه في حلوان بأنها « ذهبت الى حد الخلط بين الثورة والسلطة فاصبحت السلطة في نظرها تفاخرا ومكسبا . وكان الشعب يطالب بأفكار دافعة فوعده بدستور دائم لتقنين الثورة . وكان يصر أيضا على استئصال جذور الشر فرد بكلمة « مؤامرة » وأصدر أمرا بالقضاء القبض على صلاح نصر وشمس بدران مديري الشرطة والامن والفريق عامر

الذى انتحر يوم ١٢ سبتمبر ١٩٦٧ وكان هذا الشعب ينشد بكل جوارحه طرازا جديدا من الحكم فقرر عبد الناصر تولى الامانة العامة للحزب .

ولكن وضع افكار الناصرية ووعودها موضع التنفيذ كان يتطلب — كما قالت السيدة حرم محفوظ القشيري في رسالتها الرائعة (الاشتراكية والسلطة في مصر) في عام ١٩٦٧ (١) . السماح « بوصول الاشتراكيين الاصليين الى المناصب الرئيسية » حتى « يحلوا محل الانتهازيين والبيروقراطيين » واقامة « الايديولوجية الكلامية وتطبيقاتها الحقيقية فترات تتزايد طولا باستمرار . الا ان الوصاية الى الاستبدادية » . ولكن شيئا من هذا القبول لم يوضع موضع التنفيذ ، وظلت التغييرات سطحية ، واستمر النظام متارجحسا ما بين « الايديولوجية اللاكمية وتطبيقاتها الحقيقية فترات تتزايد طولا باستمرار . الا ان الوعود لم تكن لتغنى عما سواها ونم يعد في الامكان خداع لحد . وهكذا وعند النطق بالاحكام التى تتسم بالرأفة فى قضايا محاكمة المسؤولين العسكريين عن الهزيمة اجتاح عشرة آلاف عامل شوارع حلوان فى فبراير عام ١٩٦٨ . وهاجم عبد الناصر الثورة المضادة ، ودعا الى اعادة تشكيل الحزب ، واعلن تمسكه بمجتمع مفتوح . وهكذا اعيد النظر فى القضايا وطلب الى النقابات العمل على تهدئة غضب الجماهير ولكن هذه الحركة — التى كان الجيش وحده هو القادر على تحطيمها — عادت للظهور فى نوفمبر التالى فى جامعة المنصورة ، ومنها انتقلت الى الاسكندرية حيث طأب الطلبة « بالحرية وبالحقيقة » ووقع عشرات من القتلى كدليل ثابت على عمليات الردع الرهيبة التى اذنت باغول الناصرية .

ورغم هذه الاضطرابات لم يحدث تغيير فى شيء لان الناصرية غرقت فى شرورها التى اتت عليها هى نفسها . ثم جاء الفضال من اجل سيناء ليحجب جميع المشكلات محتكرا وحده كل المسرح السياسى . وكان رد فعل عبد الناصر هو القاء « خطاب — برنامج » جديد فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ . وبعد فترة وجيزة صدر قانون ثالث للاصلاح الزراعى فضلا عن تأميم تجارة الجملة . ونحن تحرير الاراضى المحتلة ظل يتصدر الاشتراكية وتجديد نظام الحكم .

وكيف لا ؟ ! وهل كانت متطلبات حرب الاستنزاف تسمح باختيار آخر ؟

ان عبد الناصر — كوطنى مولع بوطنيته — وليس كصاحب مذهب او كاشتراكى حقيقى — لم ينجح فى تجنب شياطين وادى النيل القديماء الذين دفعوا بالاستبداد والتسلط . وبسهولة التأثير عليه لم يعرف ابدا ان يلتزم حقا بالاختيارات التى قررها ولا بالرجال الذين طلب معاونته .

(١) الاشتراكية والسلطة فى مصر . باريس ١٩٧١ — طبعة ل . ج . د . ج

ولعل رد عبد الناصر على مبعوث سودانى طلب اليه سنة ١٩٦٩
خبيرين لانشاء اتحاد اشتراكى وقطاع عام فى قوله الذى رواه حلمى مراد
وزير التعليم السابق ورئيس تحرير صحيفة « الشعب المعارضة » : اذا اردت ان
اصدقك النصيحة ... فلا تقلدوا ما قمنا به . هذا الرد يفسر بوضوح
غموض الرئيس وتناقضات سياسته و حدود تجربته .

ولا غرو ... اليس استنزاف السلطة هو الذى قضى على عبد الناصر
يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ اذ وافته الاجل نتيجة أزمة قلبية وهو لم يتجاوز
علمه الثانى والخمسين ؟ هذا الحد البدنى للرئيس وهذه الحدود السياسية
لمشروعه هى التى صاحبت معاً هذا الاختفاء الذى وصفه خليفته بحق بأنه
« مأساة شعر يوقعها العالم العربى بأسره » . وكانت الجنائز التى اقامها له
الشعب تتناسب وهذا القدر العظيم الذى ادخله فى عداد الاساطير .
فما الذى بقى من السنوات الثمانى عشرة لحكمه ؟ يرى جلن لاكوثير — وهو
على حق — ان ما بقى يتمثل فى « معنى الكرامة والرغبة فى التحديث وادراك
العالمية » . لقد اعطى عبد الناصر بلا نزاع لشعبه علماً يرفعه وشخصية
ودورا يضطلع بهما فى عالم جديد فتحت له ابوابه .

ثورة التصحيح

هل اختار عبد الناصر انور السادات؟

« لا يملك أى فرد — كما لا تملك أية جماعة — أن يستأثر بمركز يحل محل من خلاله أن يفرض رأيه على الجماهير الشعبية ». ان الرئيس أنور السادات هو الذى أطلق هذا الإنذار خلال لقاء حلوان التقليدى فى أول مايو ١٩٧١ . فمن ذا كان يتصور ان الذى عاش دائما فى ظل عبد الناصر سوف يصبح — بعد أسبوعين فقط من هذا التاريخ — سيد مصر الوحيد بعد أن نحى خصومه ؟ رغم أن اسم السادات لم يكن عشية اختفاء الزعيم — على رأس قائمة الشخصيات المطروحة للأضطلاع بالخلامة الثقيلة . ولم لا ! الم يعينه عبد القاصر نائبا لرئيس الجمهورية فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ لقد أصبح رئيسا بالنيابة وفقا للدستور . وبدأ فى ذلك الوقت بشخصيته المكتومة الباهتة أهلا لتأكيد استمرارية نظام الحكم الناصرى . ومن ثم لم تثر أجهزة الحزب سوى بعض العجب بترشيحه وحده دون سواء لرئاسة الجمهورية فى ٥ أكتوبر ١٩٧٠ . وأكد مجلس الشعب هذا الاختيار بعد هذا التاريخ بيومين . وفى ١٥ أكتوبر جاء التصديق الشعبى عليه بمقتضى الاستفتاء الشعبى الدستورى الذى قرر فوز أنور السادات بأغلبية ٩٠٪ من عدد الأصوات .

ولا يزال العديد من المصريين يتسائلون عن كيفية وصول هذا الرجل إلى السلطة رغم قلة أهميته في ذلك الحين ورغم أنه كان يقف دائما على اليمين في مسرح السياسة الناصرية فهل اختاره عبد الناصر عن علم وقصد ؟ يرى البعض ومن بينهم الكاتب غالى شكرى أنه ليس ثمة شك في أن عبد الناصر كان قد قرر في أن عبد الناصر كان قد قرر في سبتمبر ١٩٧٠ ، وهو الذى لم يلتق بالسادات لمدة تزيد على الثلاثة أشهر ، قرر الاستغناء عن خدماته بسبب التغييرات السياسية التى كان يعتزم اجراءها تمثيلا مع تطور فكره « (١) » الا أن عبد الناصر والسادات التقيا خلال القمة العربية التى عقدت بشأن الأردن في شهر سبتمبر بال Kahira . وقبل ذلك بعام سحب منصب نائب الرئيس من على صبرى وعهد به الى أنور السادات ، فهل كانت تستطيع سلطات الحزب أن تخون عهد الرئيس في شهر أكتوبر وتختار شخصا آخر ولو أنها لم تعين النائب الدستوري الذى اختاره الزعيم بنفسه في وقت كان يعلم فيه بخطورة منصبه . . . لكن ذلك معناه حتما رفضا له ولاختياره .

(١) كتاب مهنر والثورة المضادة . ص ٤٩ .

وفيما يتعلق بالتغيرات السياسية فأى قرارات كان يمكن أن يفرض عبد الناصر في اتخاذها سنة ١٩٧٠ دون أن يوافق عليها نائبه ؟ ان التطور كله الذي حدث ما بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ما كان الا ليلائمه تمسكها . بدليل برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٧ الذي ركز على المعلم والادارة والمدينة الحديثة ، ونادى بتدعيم القيم الروحية وسيادة القانون . كل هذه أفكار أصبحت رائدة ابتداء من سنة ١٩٧١ ، جاعلا بذلك الانفتاح على اليسار في عام ١٩٦٤ كحدث عارض من حوادث التاريخ ، ومصححا الاتجاه ناحية اليمين والتكنوقراطيين . ثم اتحاد الجمهوريات العربية ، الذي تبلورت حوله المعارضة للسادات ، ألم پر النور في ديسمبر ١٩٦٩ لدى لقاء القذافي وعبد الناصر في طرابلس . قد يتبادر الى اذهاننا أيضا أن عبد الناصر - وفقا لطبيعته - رفض الاختيار بين الاتجاهات فآثر مراعاة للمستقبل أن يعين رجلا كتبوا في منصب نائب الرئيس . ولكن يتعين علينا هنا أن نسجل أن سلطات الحزب العليا أكدت هذا الافتراض الجائر حين وضعت على رأسها ذلك الشخص الذي بدأ سنة ١٩٧٠ شخصا معتدلا وتصور اليسار الناصري ذو التمثيل القوي داخل الاتحاد الاشتراكي أنه سيجعل هذا المرشح المتحفظ (١) يؤيد بسهولة اتجاهاته .

أم يتعين علينا أن تجارى جان لاكوتير اذ يقول ان عبد الناصر اكتشف وقدر قوة شخصية السادات الذي كان قد تفاوض لتوّه في موسكو في ظروف صعبة لتزويد البلاد بالأسلحة وذلك بعد ايفاده الى واشنطن قبل ذلك بعامين في محاولة لتبديد الخلافات مع الولايات المتحدة . وعلى أية حال فليس هناك ما يجعلنا نعتقد ان الرئيس كان يريد التخلص من نائبه ، ألم يكن انور السادات مع حسين الشافعي هما آخر من تبقى من الضباط الاحرار أعضاء مجاس الثورة في السلطة ؟ لقد ترك الآخرون المجموعة القيادية منذ فترة طويلة مبعدين في أغلب الاحيان بقرار من عبد الناصر نفسه .

وقد اعترف غالى شكري « في كتابه » بأن « وصول السادات الى السلطة كان أمرا حتميا » بسبب انتصار الطبقة الجديدة وتزايد قوة القطاعين الخاص والطفيلي منذ ١٩٦٧ . وسواء اختار عبد الناصر السادات عن عند ام لا ، فلن هذه الخلافة تعد بالفعل علامة لتطور أكثر عمقا . فهي تسجل انهيار نظام « اشتراكي » عسكري بيروقراطي قوضته متناقضاته ، ومزقته قوى الخارج ، وقضت عليه القوى المعادية التي ترعرعت في بطنه

(١) كتب مراسل لوموند يوم ٧ أكتوبر يقول : « ان انتصار على صبري واصدقاءه يبدو اذن مؤكدا » وكان كثير من المراقبين يشاطرون هذا الرأي .

وبداخله مشجعة ظهور نظام رأسمالى جديد يتفق ومصلحتها تغيريه قوة
البترول فى الممالك العربيه وقوة جذب الولايات المتحدة .

وكتب حسن رياض سنة ١٩٦٤ (فى كتابه مصر الناصرية) يقول :
« حسب الموقف الدولى » (أى الوفائق بين الشرق والغرب) أن يكتب لـه
الاستقرار ، حتى يتجلى الطبع الحقيقى للبيروقراطية الناصرية الذى يتمثل
فى طبقة اجتماعية جديدة خافت السابقة » .

وتحققت النبؤة ، فلا وفاة عبد الناصر ولا وصول السادات هما اللذان
حددا أفول النظام . لان ناصرية عام ١٩٦٢ لم تعد قائمة سوى رسميا
منذ ١٩٦٦ كما ان هزيمة ١٩٦٧ سدت الطريق أمام اصفاء المصيفة الراديكالية
عليها . وخليفة عبد الناصر لم يجانب الحقيقة حين أطلق هذه الفتنة
القاسية : « عبد الناصر مات فى ٥ يونيو ١٩٦٧ » فقد اطفأت الهزيمة بريق
السلطة الى الابد ، ولكن الدولة ظلت توهم باشاعة هذا البريق بينما
شخصية عبد الناصر التاريخية والفريدة تحجب التغير حتى وفاته . وفى
الحقيقة « فان الناصرية تمخضت عن أولئك الذين حنروا لها قبرها » .

نضال الورثة

رئيس بلا منأخر ولا أمجد . . . هذا هو أنور السادات يعقل توازنا
سليسيا هشا . ومن ثم فهو ملزم بأن يراعى أكبر قدر من الحذر خلال أشهر
رئاسته الأولى وبأن يحرص على أمرين هما إشاعة الثقة والسير على نهج
عبد الناصر . وكان البرنامج الذى عرضه على مجلس الشعب فى ٧ أكتوبر
١٩٧٠ ليس سوى برنامج الرئيس الذى يتمثل فى : تحرير الاراضى عن طريق
البحث عن حل سلمى ، الوحدة العربية وعدم الانحياز ، الحفاظ على
مكاسب الثورة والتمسك بالاشتراكية . وإذا كان اختيار محمود فوزى رئيسا
لوزراء فى ٢٠ أكتوبر يشهد بالتأثير الغلب للعناصر الموالية للغرب فهو
يتدرج تماما فى إطار التطور الذى حدث بعد يونيو ١٩٦٧ : لان هذا الرجل
« عملاق الدبلوماسية المصرية » ، والوزير السابق فى عهد عبد الناصر ، كان
مستشارا للرئيس للسياسة الخارجية منذ الهزيمة . وعلى أية حال بقي
المحافظون فى مناصبهم وعين محسن أبو النور امينا عاما للحزب . ومن
جهة أخرى اقام رئيس الدولة توازنا بين الاتجاهات السليسية الكبرى وذلك
بتعيينه على صبرى وحسين الشافعى نائبين للرئيس .

وعرض رئيس الوزراء كما عرض هو نفسه برنامجها أمام النواب .
واكتشف الشعب فيها انخفاضا فى أسعار بعض السلع الاستهلاكية ، كما
حصل العديد من الموظفين على ترقية ، ورفعت الحراسات عن الآلاف فى
٢٨ ديسمبر . وافصح الرئيس عن رغبته فى أن يتصل الحوار وتسلو
روح التحرير وأبدى حرصه على التفاهم وإدراكه لمفهوم الاعلام محاولا
بذلك أن يحظى بالقبول فتغيرت صورته . وبرحابة صدره وجده اذا به
يظهر بمظهر الخليفة الجاد . ولكنه رغم كل شئ ظال سجين الادارة السياسية
التي توجته والتي فى ظلها لم يتمكن من أن يرسى دعائم سلطته . وكان
قد عانى الكثير لكى يتم رفع الحراسات وذلك فى مواجهة لبيب شقير
رئيس مجلس الشعب الذى كان يرى فى هذه القرارات نكوصا على الاجراءات
الاشتراكية . وفى شهر ابريل واجه عقبات جديدة حتى يتم قبول مشروع
الاتحاد الكونفدرالى وبدأت الازمة وانكشفت المصالح . وكانت ثمة
مجموعتان تتربصان ببعضهما داخل الفريق الحاكم . المجموعة الأولى ترى
ان السلام والتنمية يتحققان بالعلاقات المتميزة مع الاتحاد السوفيتى ووصاية
الدولة على الاقتصاد وتدعيم الحزب . اما المجموعة الثانية فكانت على
العكس ترى ان الحزب قاصر وتعترف بأن حل النزاع موجود فى واشنطن
وتأمل ان يلعب القطاع الخاص دورا أكثر أهمية ولم يكن هذا الانقسام

الى فريقين بجديد . فهو ارث الناصرية واستمر داخل النظام منذ عام ١٩٦١ . ثم ان الاشتراكية العربية كانت خليطا من تيارات الفكر والقوى السيلسية أكثر مما كانت تركيبة حقيقية منها ، لان الحبل الاشتراكي لم يكن مشروعا سياسيا متماسكا انما كان « حدثا تاريخيا فرضه الواقع » مثلما حدده ميثاق عام ١٩٦٢ . وكانت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي مقسمة بالتساوى بين المجموعتين منذ سنة ١٩٦٨ . ولكن وبينما كان عبد الناصر يحاول الحفاظ على التوازن بينهما ، عمل خليفته على ترجيح احدى كفتى الميزان . ومنذ ذلك لم تعد القوى متكافئة ، وانهار التوازن السيلسي وأصبحت المواجهة بين الناصريين والساداتيين لا مفر منها .

وفي ٢٩ ابريل رفض الحزب لرئيس الدولة مشروع الاتحاد الكونفدرالى فكان رد فعله يوم ٢ مايو باقالة على صبرى من منصب نائب الرئيس وعضو اللجنة التنفيذية للحزب وهو الذى كان من قبل رئيسا للوزراء وأميناً عاما للاتحاد الاشتراكي . ثم فى ١٣ مايو أقال شعراوي جمعه الذى كان يشغل منصب وزير الداخلية منذ ١٩٦٦ والرجل القوى لنظام الحكم الذى يسيطر على الامن القومى . وكان الرئيس قد تأكد عشية هذا اليوم من تحييد الجيش خلال زيارته للجبهة . فكان رد الفعل هذا مفاجأة للمعارضة الداخلية التى لم تلبث ان شنت هجوما مضادا : اذ استقال خمسة وزراء وثلاثة من الاعضاء ذوى النفوذ فى الاتحاد الاشتراكي فمن هم هؤلاء الوزراء ؟ سامى شرف وزير شئون الرئاسة والمهيمن على شبكات المخابرات فى عهد عبد الناصر ، ووزيران ممن يدينون له بالولاء هما حلمي السعيد وزير الكهرباء والفريق محمد فوزى وزير الحربية ، وسعد زايد وزير الاسكان ومحمد فايق وزير الاعلام . اما الاعضاء الثلاثة فى اللجنة التنفيذية فكانوا ضمن اكبر الشخصيات بنظام الحكم وهم محسن أبو النور رجل ثقة على صبرى وضياء الدين داوود ايدىولوجى الاتحاد الاشتراكي ولبيب شقير رئيس مجلس الشعب . فما الذى كان يرجونه من هذه الحركة المظهرية ؟ ان ينزل الشعب تلقائيا الى الشارع لاجبار أنور السادات على التخلي عن السلطة انهم انما أثبتوا بذلك عدم معرفتهم بشخصيته وجهلهم بما أصاب المصريين من سام .

ولم تمض ساعات حتى كشف الرئيس عن حس سيلسي عجيب اذ بادر الى التصريح على موجات الاثير بقبوله لهذه الاستقالات وفى نفس الليلة استبدل هؤلاء الوزراء بأخرين . وكتب فى كتابه « البحث عن الذات » يقول : « كان المقصود بهذه الاستقالات أن يحدث انهيار دستورى فى البلاد قبلتها جميعا ولم يحدث أى انهيار دستورى مما كانوا يحلمون به بل على العكس خرج الناس الى الشوارع وهم يهللون فرحين » (ص ٣٠١) وحتى اذا كان هذا الفرح محدودا جدا الا انه لم يحدث فى الحقيقة أى مظاهرات

عدائية في البلاد . وذلك ان الشعب الذي سئم الخلافات الداخلية شهد بلا ندم خروج من كانوا رمزا للاستبداد والبيروقراطية ، فلم يكن العمال والطلبة ضحايا عمليات الردع في عام ١٩٦٨ ليناضلوا في سبيل دفع المهانة عن ذلك الذي أمر بتلك العمليات ضدهم .

وبالقطع لم تقتصر هذه الازمة على سقوط بعض الرؤوس وهنا يمكن غموض ومهارة حركة ١٥ مايو . لان اقالة على صبرى وضياء الدين داود من بين آخرين تشير الى نهاية الاشتراكية الناصرية وتفوق الدولة على الحزب . وتعتبر حركة مايو لسنة ٧١ أيضا اعادة للتوازن بالنسبة لما حدث في عامي ٦١ و ١٩٦٢ . ولكن نظم الحكم لم يلبث أن لعب بالذات بهذا الغموض ليستوعب الادوار ويجعل من « حركة التصحيح » هذه الغاء للجهاز البوليسي الواحد . وظل الجيش والشرطة على الحياد بينما ساند الرئيس ثلاثة من الضباط الاحرار هم البغدادي وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم . وكان ذلك ايدانا بعهد أكثر تحررا هللت له البورجوازية ذلك ان اليمين المكون من رجال الاعمال الليبراليين ومن المتدينين — يعد المنتصر الكبير في هذه (الثورة) . ولكن هذا الاتجاه الى القضاء على الناصرية الذي بدأ بهذه الاجراءات الا يتضمن — كما يقول أنور عبد الملك في مقاله التحليلي (١) — ما يشير الى هذا « السعى الحثيث والحمى الى اجراءات كفيلة بأن ترفع قيد الاحتلال في اطار التعايش السلمي ؟ » .

لقد بادرت دعاية مأكرة تصف هذا الاتجاه « بالمؤامرة » وهو ما لم يعد موضع شك اليوم . وكان أنور السادات يريد أيضا الانتقال من ادارة جماعية الى سلطة واحدة ، والتخلص من الاوصياء عليه ولكن هؤلاء لم يستخدموا في الرد عليه الا الاسلحة التي استنتها الممارسة الناصرية للسلطة الا وهي الدسيسة والسرية ، الابتزاز والاستقالة . فردوا بتكتيك الاعداد لانقلاب حيثما كان يتعين استخدام استراتيجيات الشرعية والاعلام فمن ذا الذي فهم ان مصر كانت تتطلع منذ وفاة عبد الناصر وتعيين خليفة له طبقا للاصول الدستورية الى تطبيق الاصلاحات التي وعدت بها سنة ١٩٦٨ ؟ كانت مصر تنشد الدخول في عهد جديد ، بعد ان سأم الشعب الترقيات العابرة والاقالات المفاجئة ، والقرارات التعسفية والاستبدادية ، فكان ينفذ ادارة حازمة واعلاما مفتوحا وسلطة تفي بالقواعد الموضوعية . وكان الرئيس هو الذي ادرك هذا المتطور وهكذا احرز النصر برد فعله العلني وباستخدامه وسائل الاعلام بصورة رائعة وفرض نفسه ازاء تفكك خصومه مثلما فعل عبد الناصر في سنة ١٩٥٤ .

(١) في مقاله « بعد عشرين عاما من انقلاب الضباط الاحرار » مجلة « لوموند ديبلوماتيك » سبتمبر ٧٢ .

وعلى الفور أمطرت تلك الشخصيات المنحاة بوابل من الاتهامات بكل الشرور الواقعة عن طريق حملة صحفية كانت مقدمة لعملية تطهير واسعة للإدارة والحزب . وألقى القبض على ثمانية آلاف شخص ، ٩١ منهم حاكمهم وادانتهم محكمة ثورية لم تكن الشرعية هي السمة المميزة لها . فما الذى كان يتهمم به المدعى العام الاشتراكي ؟ لقد وجهت لهم تهمة « الخيانة » المعظمى لتآمرهم ضد رئيس الدولة . وأيضا « لتبديدهم الاموال المعامة مدفوعين » بشهوة السلطة والانتهازية . وفى ديسمبر ٧١ حكم بالاعدام بطبيعة الحال على صبرى باعتباره مدبر المؤامرة « ، كما حكم بالاعدام على شعراوى جمعة وسامى شرف . ووسط عدم مبالاة عامة أصدرت المحكمة احكاما بالسجن على بقية المتهمين وخفف رئيس الدولة احكام الاعدام الى الاشغال المؤبدة وتم الافراج عن معظم المعتقلين فى سنة ١٩٧٦ باستثناء على صبرى الذى ظل معتقلا حتى مايو ١٩٨١ . وهذه العملية التى اتاحت للرئيس ان يضع رجال ثقة فى جميع المناصب الرئيسية - قد حولته بصفة الزعامة . فما هو الذى تشككت كل مصر فى سلطته يجسر على مواجهة الجناح القوى لنظام الحكم . وساهمت مبادراته فى تصويره فى عيون الكثيرين بمثابة زعيم حاذق شجاع وقوى وفى تسرع شديد تصور الجميع ان اساليب حكمه لا تختلف كثيرا عن السابقة . الا انه بعد فترة وجيزة ، توارت الناصرية ، - الترجمة العربية للاشتراكية - ليصبح أنور السادات الرئيس بحق ويعلن فى ١٥ مايو عن « انتخابات حرة ومؤسسات جديدة ودولة جديدة » .

بحركة رمزية أحرق أشمطة التسجيلات التليفونية فى ساحة وزارة الداخلية ، وقام بأول ضربة معول لهدم سجن طرة . وبعد ذلك بعامين أعاد المخرج ممدوح شكرى الى الازهان فى فيلم « زوار الفجر » وسائل وعمليات الابتزاز التى قامت بها أجهزة المخابرات . وفى الواقع تغير المناخ العام وحسر كل فرد بالعرفان للسادات لاستعادة حرية الكلمة . وانتهى الصراع على السلطة بانهيار نظام وايدولوجية وعهد . وطوت مصر صفحة أخرى واذا بالرجل العادى يدعم سلطته بعدم سماحه الا بمركز واحد للسلطة « هو مركزه » .

مركز واحد للسلطة

ومنذ ذلك التاريخ هيمن الرئيس على السلطة وحده بلا منازع ولكنه لم يكن يستطيع مع ذلك أن يناور على هواه في دولة مازالت تدين بالولاء الشديد للناصرية . وكان من نواحي كثرة في وضع شبيه بوضع عبد الناصر بعد المهزيمة : فقد أسرف في الوعود حتى أن الشعب لم يعد يقنع بالكلمات والمشروعات ويات يترقب خطة وإصلاحات . وحين تقدم رئيس الدولة بخطة العمل القومي في ٢٣ يوليو ١٩٧١ سار على نفس نهج خطة ٣٠ مارس ١٩٦٨ فقدم صورة قاتمة للبلاد وندد بأعداء الاشتراكية والحرية والناصرية ووعد بإعادة تنظيم الحزب وبدستور جديد : وهو سجل حافل من النوايا المدسنة يختلف قليلا عن الخطب المسموعة منذ خمس سنوات . إلا أنه رغم ذلك وفي العديد من هذه الوعود مثل إعادة تجديد المجالس النقابية والسلطات الحزبية وإعادة تشكيل الحكم المحلي وإجراء انتخابات في مجلس الأمة ككل فيها تدرا من حرية الاختيار . وتم الإفراج عن المئات من الإخوان المسلمين وأعيد إلى مناصبهم ١١٢ قاضيا كانوا قد أبعدها سنة ١٩٦٩ . فهل هي بوادر ريح جديدة تهب على البلاد ؟ هذا ما تصوره اسماعيل صبرى عبد الله وفؤاد مرسى وهما شخصيتان ماركيسيتان قبلت كل منهما منصبا في حكومة عزيز صدقي في ١٧ يناير ١٩٧٢ .

وفي الواقع لن نخدعنا بالتغيرات لان معظم الإصلاحات كانت مجرد خداع نظر فـ دستور ١١ سبتمبر زاد من تركيز السلطات في يد الرئيس وقوى الطابع الاسلامي لنظام الحكم . وحلت الطليعة الاشتراكية للحزب وأصبح الاتحاد الاشتراكي — أكثر مما كان من قبل — أداة لرئيس الدولة الذي يحظى من خلال ادارته الوطنية بسلطات استثنائية أما فيما يتعلق « بالدفة التي يجب تقديمها للقوى النقابية والتي نادى بها خطة عامي ٦٧ و ٧١ — فلا يمكن بحال ان تؤكد صحتها بعمليات الردع العنيفة للاضرابات التي قام بها المهنيون في حلوان خلال نهري أغسطس وسبتمبر ١٩٧١ ثم في شبرا الخيمة .

فمن الاعتقالات إلى الاحالة إلى التقاعد إلى الطرد . . كلها اجراءات يعرفها عالم العمال حق المعرفة . ان شيئا لم يتغير في الضواحي الصناعية . كما أن شيئا لم يتغير تغيرا حقيقيا على الصعيد الوطني ، حتى ولو ان صارت الكلمة اسهل والمناخ مفتوحا . فان قمع الحركة الطلابية في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وانفجار الجبهة الداخلية في هذه السنوات الفاصلة تدل — بما فيه الكفاية — على أن نظام الحكم أمسى من جديد سجين متناقضاته بل ان الرئيس صرح في ١٤ مايو ١٩٧١ قائلا : سوف اسحق كل من يحاول تخريب الجبهة

الداخلية ووحدها الوطنية » . وفي فبراير ١٩٧٣ امكن ادراك مدى هذا التحذير :
اذ تم ابعاد ١١٩ صحفيا وكاتبا من الحزب وهو بمثابة اقصائهم عن العمل .
وكان مما أثار دهشة الجميع ان كاتبين من أكبر الكتاب عادا لمؤازرة الرئيس
بعد ان كان قد سبق لهما التوقيع على عريضة ضد سياسته وهذان الكاتبان
هما نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم الذى قطع فجأة كل علاقة له بماضيه وانبرى
يشن حملة واسعة مناهضة للناصرية واصدر كتابه « عودة الوعي » .

وفي ٢٧ مارس ١٩٧٣ تولى رئيس الدولة الرئاسة ومنصب رئيس الوزراء
معا مركزا بذلك جميع السلطات فى يده فوضع حدا لعامين من القلاقل . وبمهارة
فائقة راح يستخدم بالتناوب القمع والمرونة ، والحزم والانفتاح ، يجمع باسم
حالة الطوارئ ومن جهة أخرى يرفع مرتبات الموظفين ويمنح إعفاءات جمركية
قبل ان يطلق سراح الطلبة الذين مازالوا معتقلين وقبل ان يعيد الصحفيين
المطرودين من الاتحاد الاشتراكي . ولم يكن لسياسة المصالحة هذه من هدف
سوى تأكيد تماسك الامة لمواجهة الحرب التى توشك ان تندلع ، تلك الحرب
التي من شأنها وحدها ان تكفل الانتقال من عهد الناصرية الى عهد الساداتية
وذلك عن طريق مشروع جديد مبنى على « العلم والايمان » .

« العلم والايمان »

خداع الليبراليين

ان ورقة عمل أكتوبر ، التى تمت الموافقة عليها فى استفتاء نظم بطريقة رمزية فى ١٥ مايو ١٩٧٤ ، تركز أساسا على « العبور المظفر للقناة » وبحذق بالغ لم ينكر هذا الميثاق الجديد الارث الناصرى لان « وثائق الثورة لا تلغى بعضها بعضا ولكنها تتكامل » وانما نادى بالاصلاح فى اتجاهين : ضمان الحرية السياسية وفتح الاقتصاد نحو الغرب .

وبعد ان عرضت ورقة عمل أكتوبر محصلة التجربة منذ ١٩٥٢ قدمت تصورها للمجتمع حتى نهاية هذا القرن . الا انها كانت أقل تنظيما من الميثاق الاول وصيغت بأسلوب أكثر مرونة لتحمل فكرا أريد له الا يكون عقائديا بحتا . فما هى المهمة الجديدة التى أوكلت لمصر ؟ انها تقوم على « الوصايا العشر لمصر السادات » : الا وهى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الاستعداد لعام ٢٠٠٠ الانفتاح الاقتصادى ، التخطيط الفعال ، تدعيم وترشيد القطاع العام ، العالم والتكنولوجيا ، الايمان والحرية والامن . وهى تختلف قليلا عن برنامج ٣٠ مارس لعام ١٩٦٨ (وان تغيرت اللفاظ) اذ لم يرد بها ذكر للاشتراكية . وحقيقة ان الرئيس أكد قوله : « اننى اؤمن بالاشتراكية » هذه الاشتراكية التى سيقول عنها فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ انها تمثل « حلا حتميا » . فهل كان يستطيع ان يعبر عن فكره بصورة مختلفة ؟ الحقيقة ان السادات طبق أيديولوجية اقتصادية مستحدثة لتنمية ليبرالية جديدة لا صلة لها بالاشتراكية الا من الناحية الشكلية . . استجداء للفظه سياسية لها قدسيته .

فكيف أمكنه تبرير هذا الطريق ؟ « ان التنمية مسألة حياة أو موت » يضيف عليها الانفجار السكاني طابعا ملحا . ولما كان مستقبل مصر مرتبطا بالتصنيع (كما يؤكد ميثاق أكتوبر) ، ولما كان العلم والتكنولوجيا — مفتاحا هذا التصنيع — موجودين بالخارج ، كما ان الانحراف البيروقراطى أدى الى الحد من القدرة الاقتصادية فان النتيجة تجلت واضحة للرئيس وهى : ان الانفتاح الاقتصادى ضرورى لاطلاق القدرات الانتاجية المصرية وتحرير القطاع العام من المخاوف وتشجيع المستثمرين العرب والاجانب أى ان ما دعت اليه ورقة عام ١٩٧٤ هو تعايش جديد بين القطاعات الثلاثة التى حددها ميثاق عبد الناصر ونعنى بها القطاع العام والتعاونى والخاص . وهذه الفكرة الاقتصادية تقابلها أفكار سياسية حددها الرئيس وحاول الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن يصيغها فى صورة نظرية

سنة ١٩٧٨ فى كتابه « اشتراكيتنا الديمقراطية — ايديولوجية ثورة مايو عام ١٩٧١ » فكانت مزيجا من الموضوعات والمبادئ الليبرالية عجزت عن اخفاء فراغ ايديولوجى كبير . وحاول صوفى أبو طالب أن يفسر هذا الفكر قائلا : « أننا نود استعادة التوازن بين الفرد والمجتمع ، توازن يقوم على سيادة القانون فى « دولة المؤسسات لخدمة المواطنين » . لذلك خصص دستور عام ١٩٧١ مكانة متميزة للحقوق والحريات : فتم التأكيد فيه على جميع القيم الاساسية للديموقراطيات الليبرالية . وياله من خطاب مبدع بعد سنوات مليئة بالتعسف زاخرة بوعود التحرر . ولكنه مع ذلك لم يفرط فى وصف هذا الفكر وان ظلت وسائل الاعلام تردده دون توقف لان العمل السياسى عجز عن الوفاء بالوعود المدرجة فى النصوص ، وباسم الوحدة الوطنية كانت الغلبة للسلام الاجتماعى على الحرية . ولقد نتساءل كيف تم تبرير ذلك ؟ مثلما حدث أيام عبد الناصر تم تبرير ذلك برنض صراع الطبقات واثير « الحوار على أساس ديموقراطى » ولكن نظام الحكم بعد أن أقصى اليسار الناصرى فى مايو ١٩٧١ لم يعد أمامه من أحد يعتمد عليه بخلاف الليبراليين سوى اليمين الدينى ، والعودة الى الدين تعنى تدعيم الخصائص الاسلامية الموروثة عن الناصرية . حقيقة ان الاسلام هو دائما دين الدولة . ولكن دستور عام ١٩٧١ ذهب الى أبعد من ذلك فقال ان « العائلة مبنية على الدين » وان التعليم الدينى يصبح من الآن فصاعدا المادة الاساسية للتعليم العام » ولم يكن المقصود بهذا القول تكتيكا عابرا أو مجرد معتقدات تدون للذاكرة . وإنما صار النظام السياسى سجين هذا الانتماء الاصلى ، الذى تطور فجرفه الى أبعد من ذلك تجاه قوى الاسلام . . دون ارادته فى أغلب الاحيان . ولو أننا اقتصرنا فى تحليلنا على الخطاب السياسى وحده دون سواه لبدت لنا الساداتية عندئذ اقرب الى تجربة تركيبة جديدة ، ونوع من الناصرية الجديدة تحاول تصحيح التجربة التى سبق خوضها فى الوقت الذى يغلب فيه الوفاق على الحرب الباردة .

وفى هذا الاطار العالى لاعادة النظر فى طرق التنمية الوسيطة واعادة تطبيق المذهب الليبرالى الا يكون ذلك عودة الى الناصرية فى صيغتها الاولى التى سادت حتى سنة ١٩٦٠ ؟ لقد اوضحت الاخطاء جوانب المقصور وأصبح البلد فى حاجة للاصلاحات وكان من رأى الكثيرين ان ورقة أكتوبر تحمل حلولا قابلة للتحقيق . وحتى بداية سنة ١٩٧٥ ساند الاشتراكيون اليمينيون والاشتراكيون اليساريون غير الماركسيين هذا الاتجاه مع الليبراليين باعتبارهم أصلا أصحاب المبادرة وأعلن بعض اساتذة الجامعات أمثال يحيى الجمل وجلال أمين ، أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى السابق ورفعت المحجوب وعبد العزيز حجازى ضمانهم للطريق الجديد وحتى الماركسيين أنفسهم لم ينفوا الجوانب الايجابية لمثل هذه التجربة . وأوضح الاستاذ فؤاد مرسى على سبيل المثال ان هذا التدعيم للقطاع الخاص ، خليق بأن يوجد أسسا ثابتة لتنمية مشروع اشتراكى لاقتناعه بأن هذا المشروع ما كان لينجز فى عهد عبد الناصر نظرا للافتقار لتراكم رأس

أمال . بل ان ميثاق عام ٦٢ نفسه كان يقبل الاستثمارات المباشرة في بعض المجالات .

اذن فترشيد القطاع العام . . هو الهدف الذى سيسعى الى تحقيقه عزيز صدقى بل وعبد العزيز حجازى اللذان راسا الوزارة في الفترة ما بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٥ . ويدافع عبد العزيز حجازى الذى يؤمن « بالليبرالية اليوم عن نفسه بشدة بأنه كان قد مهد الطريق لتغيير شامل . ويرد على منتقديه بقوله : « لم يكن الهدف سوى تشجيع الاستثمارات الانتاجية فى اطار انفتاح تحكم الرقابة عليه » .

ومع ذلك لم يلبث الوزراء وكبار موظفى الدولة أن تركوا تباعا السلطة ، واقتصوا عنها . فهل كانت تلك قطيعة ؟ لقد حدثت القطيعة بالفعل فى ١٦ أبريل ١٩٧٥ اذ فتحت وزارة مهدوح سالم الاولى مرحلة ثانية ساد فيها مبدأ حرية التصرف على التخطيط وسلطة البعض على ارادة الجميع . وليس أدل على ذلك من أبعاد حسنين هيكى فى عام ١٩٧٤ بعد أن وصل الى منصب مستشار الرئيس . كانت ورقة أكتوبر تزعم اصلاح التجربة الناصرية . وما حدث فى ذلك الحين هو الإسراع فى الاتجاه ناحية الرأسمالية . ويتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل يكتمل هذا التطور . وفى رأى محمود فوزى وحجازى وهيكى وكثيرين غيرهم ان هذه السياسة الليبرالية التى لا تستند الى عقيدة ولا قانون لا يمكن قبولها مثلما لم يقبلوا « سلام السادات » ، لأنها ليست سياسية رأسمالية مستتيرة ولا مرشدة ولا بناءة تقوم على مضمون الليبرالية السياسية : اذ لم يعد فى الامكان التحكم فى الانفتاح واختفى التخطيط . ووجهت المصالح الخاصة الاقتصاد وانتشرت القوانين الاستثنائية التى جعلت الحريات العامة مصدرا للاحزان . . فكانت تلك سيادة اشرس صور الرأسمالية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالغرب . وعادت مصر الى حرية التجارة . وقال الرئيس فى هذا الصدد : « اننا نخوض تجربة فريدة توافق الاشتراكية والحرية ، والاشتراكية والديموقراطية » . ووصفها بأنها « اشتراكية ديموقراطية » بل وبالديمقراطية الاجتماعية . ولم تكن هذه سوى خطب مخادعة وأيديولوجيات زائفة لان الممارسة السياسية أوضحت واقع الاختيارات . وكلما ظهرت المصاعب كلما اضطر نظام الحكم الى اللجوء الى الاسلام لتدعيم قواعده .

العودة الى الله

ان اغتيال السادات غداة وقوع سلسلة طويلة من الاحداث الطائفية ، ليكشف جليا قدرة القوى الدينية . ومع ذلك فالظاهرة ليست بجديدة ، ولكنها ظلت طويلا جدا غير ملحوظة لأولئك الذين لم يكونوا يريدون أن يروا الا الرئيس وحده وسياسته في التحديث . . مثلما كان الناس في ايران مبهوتين بالشاه قبل ذلك بسنوات . . لا يرون سواه .

فقد حدث مثلا في اكتوبر ١٩٧٩ بميدان عابدين بالقاهرة ان احتفل أربعون ألف مسلم من الجماعات الاسلامية بعيد الاضحى في نظم دقيق فرضه تنظيمهم . وفي يناير ١٩٨١ وفي أحد أيام الجمعة داخل مسجد « عين الحياة » بالعباسية أخذ المئات يسجلون علي أشرطةهم حديث الشيخ كشك الذي هاجم باسم الاسلام انحلال المجتمع والانفتاح وانحطاط الاخلاق . وفي يناير ١٩٧٧ اغتيل أحد وزراء لوقوف السابقين ، وحرقت الجماعات الاسلامية الكتب الاجنبية داخل الجامعات : وفي مصر مثلها في ذلك مثل باقي العالم الاسلامي شهد الاسلام نهضة سياسية عجيبة واذ بالحكومات الغربية ، التي انتابها الوجل مما أحدثته في الشرق الاوسط الثورة الايرانية والهجوم على الحرم بمكة ، تكشف في دهشة وقلق يقظة الايمان ومظاهره السياسية في وادي النيل . ولا غرو الم يكن السادات يتباهى « بالزبيبة » هذه العلامة التي تظهر على جبين المؤمنين من كثرة اداء فرائض الصلاة ؟ فضلا عن انه لم يطالب أبدا بالعلم بدون الايمان .

العلم والايمان : انهما اليوم أيضا يتنافسان بصورة با ، فيما تتصارع السلطات الروحية والدنيوية . ولم يكن هذا الصراع الأخير جديدا علي مصر . لان القطيعة التي أحدثها الاجتلال والاصدمات التي نجمت عن التحديث المستورد أيقظت الاسلام في القرن التاسع عشر . وقد حاول جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده التوفيق بين قيم الاسلام والعالم الحديث واقترحا تطبيق مذهب أصلاحي كفيل بالحياء للمجتمعات العربية . ولكنها قويا بالتعصب من قبل حسن البناء وعبد القادر عودة ، اللذين نددا بجميع التيارات المنحرفة ولا سيما التيار الماركسي وثادا بالعودة الى اصول الاسلام لاعلاء كلمته . وإذا كان حسن البناء قد اغتيل في علم ١٩٤٩ وأعدم عبد القادر عودة شنقا في عام ١٩٥٤ (١) فإننا نعلم مع ذلك مدى النجاح الذي حققته جماعة الإخوان المسلمين التي انشأها البناء عام ١٩٢٨ . انها منظمة من أكثر المنظمات تأثيرا سبق أن هددت الملكية

(١) إثر محاولة اغتيال عبد الناصر في الاسكندرية التي قام بها أحد الإخوان المسلمين .

وساهمت ، بفضل بعض الضباط الاحرار ، في ثورة ١٩٥٢ . ومع ذلك كان لا بد وأن يعود صراعها مع نظام الحكم الى الظهور لان الاشتراكية العربية شاعت ان تجرد الخطبة الدينية من مضمونها الاقتصادي والاجتماعي . فكانت جذوة التعصب كامنة خلف اسلام الدولة انتظارا لايام موالية لتشتعل من جديد . ودقت ساعة هذا البعث في ٥ يونيو ١٩٦٧ . هكذا فشلت الاشتراكية العربية في الجمع بين القديم والجديد ، بين التقاليد والعصرية . بل ان نفس حدود هذه الاشتراكية هي التي تسببت في العودة الى منابع . . وكان ما خلفته من احساس بخيبة الأمل يفيد بطريق مباشر الافكار الدينية التي اخذت تترعرع وتنمو باطراد ، لا سيما وانه كان يحتم عليها ان تواجه شكلا جديدا من التنمية هو الايديولوجية الفنية للتنمية فكان على أصحاب التراث ان يقصدوا للسياسة الليبرالية الجديدة للانفتاح على التثود الاجنبى .

في شارع صبرى أبو علم بالقاهرة اطلت مؤذنة جامع جديد لتجذب صورة لزجاجة ضخمة من زجاجات الكوكاكولا مرسومة على حائط مشترك . انها صورة رمزية لما تحدثه مظاهر هذه المؤثرات الاجنبية من وقع على النفوس فبين البنك الاجنبى والمؤذنة ، وبين الفندق ذى الاربع نجوم ومسجد الشعب ، واضح ان هناك تنافسا حقيقيا بدا يحتم . واستيراد المنتجات يترتب عليه بطبيعة الحال التوسع في دعاية عدائية ونمو الاحساس بالفن نتيجة للضعف الشديد في القدرة الشرائية لدى الغالبية العظمى من الشعب ذلك ان هجرة سكان الريف والاميين قد زادت من اكتظاظ المدن والضواحي بالسكان : اذ وصل ٤٢٨ ألف مهاجر الى القاهرة في الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ وهذه الفئة — التى تعيش على اقصى هامش الحياة — هي معين لا ينضب للجماعات الاسلامية التى تعلن ثورتها على قلة ما يمنع من اهتمام للمشكلات الاجتماعية .

وسواء اختر الطريق الليبرالى او مذهب سيطرة الدولة على الاقتصاد ففى كليهما طغت اولا رؤية مادية وتكنوقراطية بل وان الطريق الليبرالى الجديد نفسه زاد أكثر من تباين الدخول . فاذا كان الدخل السنوى للفرد من عمال الصناعة يتفاوت عن دخل ٣ ٪ من البورجوازية فى الحضر من ٦٤٨ فرنكا الى ٢٠٠ فرنك فى عام ١٩٦٧ ، فكيف لا تحدث عودة الى الطريق الاسلامى الذى استبعده عبد الناصر ؟ لأن « العودة الى الاسلام هي فى الحقيقة طريق معارضة سياسية نشأت عن فشل سياسة التحديث . وتساند أول ما تساند مطالب الرخاء والمعدل الاجتماعى الذى اتضحت للجميع ضرورته بفضل التغيير الذى حدث وبفضل الدعاية السياسية الرسمية . واليوم يتبنى كثيرون مبدا حسن البنا المتمثل فى « ان تجديدا خاليا من السند الدينى هو ضلال ينبغى مكافحته والقضاء عليه بجميع الوسائل » . وليس هذا فحسب بل ان اى بنيان سياسى اشتق من الانماط الاوروبية ثبت أيضا فشله وعجزه فى نظر السنين . وسواء انفرد شخص بمقاليد السلطة او احتكرتها جماعة مهيمنة تحت اسم

التحالف دائما .. أو بمعنى آخر سواء طبقت الاشتراكية الديمقراطية أو الاشتراكية العربية فكلاهما لم تفلح في الوفاق بين المجتمع وحكامه . وقد حدث في ١٩ ديسمبر ١٩٨٠ وخلال محاضرة عن « مسئولية الحاكم في الاسلام » عقدت بمقر نقابة المحامين ان انتقد الشيخ صلاح أبو إسماعيل النائب بمجلس الشعب - تمركز السلطات والديموقراطية الزائفة ومصادرة الحريات العامة . وسواء اتخذ النظام السياسي حزبا واحدا أو حزبا مسيطرا فهو يدور في حلقة مفرغة ويدفع جزءا من الشعب الى المطالبة بالحكومة الاسلامية لدولة مثالية . ان الاشتراكية الديمقراطية لم تملأ الفراغ الايديولوجي كما لم تملأ المعارضة - المراقبة دائما - الفراغ السياسي .

الرئيس في المسجد

« أدى الرئيس أنور السادات أمس صلاة الجمعة في مسجد ميت أبو الكوم وكان يرافقه وزير الداخلية ومحاكم المتوفيين و » . وكانت الصحف اليومية تفرد صباح كل سبت مناسحات بارزة لمصلاة الجماعة التي يقيمها الرئيس ووزراؤه مدعمة بالصور في الصفحات الأولى بينما كان التليفزيون يحرص على تغطية مراسم الصلاة باستمرار . هكذا ضاعف نظام الحكم منذ عام ١٩٧١ من الشواهد الدالة على تمسكه بالدين فبين راغب ومضطر لاستخدام الاسلام . . صار نظام الحكم سجيما لتصريحاته . وهكذا عرض على مجلس الشعب مشروع قانون ينص على اعدام كل من يرتد عن الاسلام بينما حظرت اللائحة العمومية للموظفين لعام ١٩٧٨ شرب الخمر ولعب الميسر على الموظفين في الاماكن العامة . وفي عام ١٩٨١ وأمام عزله ومناهضة السنين المتزايدة لسياسته الخارجية اتخذ الرئيس قراراتين صارخين أحدهما يقضى بتعديل الدستور في ٢٢ مايو (والذي ينص على الا يجعل الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع ولكن مصدرها الرئيس) والآخر يتضمن الموعد بتمويل ألف جامع اضافي حتى عام ١٩٨٥ ، اذ تضم البلاد نحو أربعين ألف مسجد ، كما أن بناء الجوامع أصبح من أكثر الاعمال ادراارا للاموال في مصر في الثمانينيات .

ولم تكن المساعدة المالية والضغط التي تمارسها الرياض وطرابلس بغريبة عن هذه السياسة . فقد حصلت المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣ على تصريح بإنشاء ألف لجنة اسلامية « لمكافحة الماركسية الكافرة » . كما انه يذكر الله باستمرار في الخطاب واتخاذ الاسلام أساسا للقرارات كان محتما أن يأتي اليوم الذي تشهد فيه السلطات القائمة . . مطالبة السفين — وقد تشجعوا من هذه الشواهد الرسمية — بتطابق كامل بين روح النصوص التي أنزلها الله تعالى والسياسات المتبعة (التي لا تربطها في أغلب الاحيان من صلة بالله الا الاسم) وكان السادات في بداية حكمه — موضع تجيل واحترام بصفته الرئيس المؤمن من بعض الجماعات الاسلامية التي أسعدها أن تعثر أخيرا على رئيس يضع الحق في صفها ويضع نصائحها موضع التنفيذ . وكان للافراج عن آلاف من الاخوان المسلمين الذين اعتقلتهم الشرطة الناصرية ولاتجاهات دستور عام ١٩٧١ واختيار بعض الوزراء أمثال كمال أبو المجد واسماعيل عثمان أثره الكبير في هذا العرفان . ثم جاء الانفتاح والسياسة الخارجية فقضيا على هذا الاعجاب .

على ان احياء الاسلام انما حدث أيضا نتيجة للصدمات الاجتماعية الثقافية الخطيرة التي قطعت أوصال هذا المجتمع الريفي الذي لم ينهل سوى القليل من

أسباب الرقى ، والذي يرفض العقلانية ويميز عليها الوجدان . وللانفتاح على الخارج مسئولية كبيرة في أحداث هذه الصدمات ، لما ترتب عليه منذ عام ١٩٧٤ من تدمير العديد من الدوائر الاقتصادية للإنتاج والتجارة . لان التضخم ومشاكل المواصلات والإسكان عاقت التعاقدات المسابقة مما أسفر عن ظهور مفهوم جديد للتجارة تضفى عليه نزعة فردية توقظ الفتن . وتأثر الخريجون الجدد الذين لا يجدون في كثير من الأحيان عملاً ويعيشون على هامش الحياة تأثراً بالغاً بهذه الانحرافات . ولعل أهمية الحركة الإسلامية داخل الجامعة تدل على الصعوبة التي تجده هذه الأفكار لدى الطلبة .

فمثلاً تحرر المرأة الذي أصدر الرئيس بشأنه بعض القرارات الشجاعة اعتبر بمثابة خط من شأن المسلمات من بعض الجماعات الأكثر تشدداً . هكذا كانت العودة إلى رحاب الإسلام والسلام مع إسرائيل ومسئوليات الشمال . وتختلف الجنبون كلها عوامل ساعدت معاً على الأحياء الديني الملحوظ . ليس ذلك ما يغبر عنه الفيلسوف حسن حنفي الأستاذ بجامعة القاهرة عندما ذكر أن أصل النزعة المعاصرة إلى المحافظة والتشدد الإسلامي يرجع إلى عاملين أحدهما قسري أيديولوجيات التقدم - من ليبرالية غربية ، واشتراكية الدولة ، وماركسية تقليدية ، ومذاهب قبلية (الوهابيين) - والآخر المواجهة الثقافية بين العالم العربي والإسلامي والعالم الغربي .

ومع ذلك فالقول بأن هذا الانحياز يغتبط يقظة للأسلام لوحده لا يتوافق مع الواقع . فان زيارة واحدة لدير سان ماكير بوادي النظرون تكفي لاقتناعاً بذلك . فلم يكن بالدير في عام ١٩٦٩ سوى خمسة رهبان أصبحوا الآن ثمانين كلهم من المؤهلات العليا . والتوسع الكبير الذي لم يكن له مثيل في بناء الأديرة وزراعة الصحراء المحيطة بها تدل على ما حل بالرهبانية من حيوية ونشاط . فالكنيسة القبطية التي تعد صاحبة أقلية ولكنها نشطة - والتي حفزها حرص المسلمين على الدعوة لدينهم - تمر بمرحلة نشاط مذهل وتحرز نجاحاً لا يمكن إنكاره .

فمنذ عام ١٩٧٥ ترهب ثلاثمائة مسيحي من خريجي التعليم العالي بعد أن بلغ بهم الضيق مداه مثل أقرانهم من المسلمين . وكان عدد الرهبان سنة ١٩٦٧ يبلغ خمسين راهباً أصبحوا الآن ثلاثمائة وخمسين .

ولكن لا ترتبط هذه العودة إلى الله ، في مصر وفي غيرها بانحراف الأيديولوجيات السياسية ؟ سؤال حاول قساوسة دير سان ماكير التهرب من الإجابة عليه بابتسامة صغيرة . ومع ذلك اعترفوا طواعية بأن العودة إلى اكتشاف الجانب الروحي أن هي إلا ثمرة الوعي بضرورة تجاوز المادية المحيطة . ويرجع الفضل في تحقيق هذه الانتفاضة إلى رجلين وهما الأب متى المسكين الصيدلي الذي أصبح راهباً عام ١٩٤٨ والذي أثارت كتاباته العديدة النزعات الدينية

وإنبا شنبودة الثالث الذى ساعدت شخصيته وإرادته على بث لذة الكفاح فى نفوس الأقباط .

وقد غذى هذا التيار عمليات الاضطهاد التى تعرضوا لها فى بعض المجالات ومساعدة اخوانهم المهاجرين فى الولايات المتحدة وتصاعد الصراع الطائفى منذ عام ١٩٧٢ ، غير ان الكنيسة القبطية بانتهاجها هذا النهج انما قدمت اسبابا جديدة للسنيين ليزيدوا من ضغطهم الدينى والسياسى . ومن كلا الجانبين كان هناك رفض للمادية ونوع ما بين المتفنى فى ابراز فضائل الايمان وتسخيرها لخدمة المجتمع المدنى فى اطار مخطط يبدو فى النهاية بعيدا عن الساداتية .

فازاء الفراغ السياسى والثقافى وفشل النماذج والمصاعب المادية لحياتهم واليأس الذى يسيطر عليهم وجد الغديد من المصريين فى الدين الشخصية المفقودة . فلم يعد هناك يقين او قيم . . والدين هو الراحة والعزاء وهو معروف وميسور ، بسيط ومضمون وهو الملجأ والامل . وعندما يدهمنا الحاضر او يقلقنا وعندما يتجبر الآخر او يتسلط ، ألسنا نلجأ الى « الذكر الجامع » أى الى القرآن ؟ وهل يصبح الاسلام فى وادى النيل ايضا هو « العودة الى القيم القديمة التى يحرص المرء على الاحتفاظ بها لنفسه . . مع التغيير ورغما عن التغيير (١) »

وحينئذ يجوز لنا اعتباره منهجا اجتماعيا اكثر منه دينيا ، وقناعا وسحرا لطرد الخوف والمخاطر الخارجية . ولن يلبث دوره السياسى أن يتزايد اهمية كلما تكشف وهم الانفتاح . .

(١) مقال جاك يدك فى « لوموند بتاريخ يونيو ١٩٦٧ » .

(« الانفتاح » آمال وسراب)

حقائق ما بعد الحرب

اقتصاد مستهلك

كتب رينيه ديمون لعبد الناصر سنة ١٩٦٨ يقول : اذا انتصرت مصر في حرب التحرير الوطنى مقابل تضحيات قد تجعلها تخسر كفاحها الاقتصادى ، فسوف تخسر في النهاية معركة التنمية . وتحققت هذه النبوءة . فقد ضربت حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ الاقتصاد المصرى . وتشير الارقام الى عمليات سحب الاموال الهائلة من الدخل القومى . وقدر عبد العزيز حجازى تكليف حرب اكتوبر بخمسة عشر مليار دولار بينما بلغت جهود الحرب منذ عام ١٩٤٩ . خمسين مليار دولار دولار وارتفعت النفقات العسكرية الى ٣٤ مليار علم ١٩٧٥ . وخصصت نسبة ٣٥٪ من اجمالى الدخل القومى عام ١٩٧٤ الى ٨٥ دولارا عن كل فرد « والان يابطل العبور أين افطارنا ؟ » بهذا النداء الذى وجه للرئيس ، قلب الواقع الاقتصادى في اول يناير علم ١٩٧٥ اسطورة السادس من اكتوبر وذلك خلال الاضطرابات العنيفة التى اجتاحت حاوان ووسط القاهرة عقب مظاهرات جرت احتجاجا على غلاء المعيشة . وبعد ذلك بثلاثة أشهر ، أسفرت عمليات الردع التى قام بها الجيش في مواجهة مثل هذه المظاهرات في المحلة الكبرى عن سقوط العديد من القتلى ، فلم تكف الاسعار عن الارتفاع في الوقت الذى تعد فيه المرتبات ضئيلة مع اختفاء الدقيق وخلو المجمعلت الاستهلاكية الغذائية . ولم يعد هناك شىء يعمل . وكان كل يوم يمر بمثابة معجزة متكررة . فانفجرت المجارى وتوقفت الآلات واهملت البنية الاساسية واستهلكت الاداة الاقتصادية . وفي نهاية عام ١٩٧٤ أحرق الناص شخص عربى ترام احتجاجا على القصور اليومى في وسائل النقل . وكان الاقتصاد منذ عامين على حافة الانهيار والبلاد على باب الافلاس . وتضاعف عجز الموازنة وميزان المدفوعات ثلاث مرات . وكانت المساعدات العربية وموافقة الاتحاد السوفيتى على اعادة التفاوض بشأن الدين المدنى هى التى حالت دون أن تغرق سفينة مصر . وهكذا دخل الخزانة اكثر من مليار دولار عام ١٩٧٤ ولكنها كانت في معظم الاوقات عبارة عن ديون قصيرة المدى ، وهى من المشكل اكثر مما تقدم من حلول .

: ورغم ان مصر وصلت الى نصف القرن العشرين باقتصاد مبنى على القطن والصناعات الغذائية وصناعات النسيج ، الا انها لم تبدأ عملية التوزيع سوى ابتداء من عام ١٩٦٠ . بيد أن استراتيجية استبدال الواردات ثبطت الصادرات ، وحدثت من الانتاجية ، ووقفت الاستثمارات الاجنبية . وليس ثمة شك في أن الصناعات الكيماوية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية

قد رأت الحياة ، وتقدمت البنية الأساسية وعملية الانارة . ولكن مساهمة الصناعة في اجمالي الانتاج الداخلى لم تتغير فبلغت ٢٤ر٤٪ عام ١٩٦٠ بينما بلغت ٢٤ر٥٪ عام ١٩٧٣ فى الوقت الذى لم تستطع فرص العمل المتاحة استيعاب الزيادة فى السكان . وفى عام ١٩٧٤ كانت المساعدات الاجنبية تغطى ٣٧٪ من الاستثمارات مقابل ١١٪ فقط قبل ذلك بعشر سنوات . فما هى الاسباب ؟ لاشك انها الحرب ولكن أيضا الاستهلاك الشديد العام والخاص وهذا ما أوضحه الاقتصادى اسماعيل صبرى عبد الله بقوله : نفقت اجتماعية وعسكرية ، زيادة فى عدد السكان ونقص فى الانتاج الزراعى وشراء مفرط من جانب الطبقات المتوسطة وتكاليف البيروقراطية كل هذه العوامل ادت الى الحد من الادخار .

وإذا كانت الزيادة السنوية لنتاج الدخل القومى برئفعة من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٩ فقفزت من ٥ الى ٨٪ فى المتوسط فقد انخفضت النسبة وهوت الى ٢ر٨٪ فى العام التالى . وفى عام ١٩٧٥ بلغ اجمالي الدخل القومى للفرد مائة وعشرين جنيها سنويا الا ان خطة التعمير لعملى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ فشلت فتجاوز الاستهلاك العام التوقعات بنسبة ١٣ر٤٪ ، بينما لم تتحقق بعد الخطط الخاصة بايجاد فرص العمل وبالصادرات ، وانهار نظام التوزيع العلم بينما ازدهرت تماما التجارة الخاصة القائمة على الاستيراد . وكان النقص خطيرا . وتجنبت الحكومة نشوب ثورة برفعها الحد الأدنى للمرتبات بنسبة ٣٠٪ وبتخفيضها اسعار بعض المنتجات الأساسية ، ولم تكن تلك سوى مسكنات مكلفة للغاية اذ بلغت ديون مصر المدنية سبعة مليارات من الدولارات .

فمن أين يمكن تدبير الموارد الضرورية لتمويل عمليات السداد والتنمية الاقتصادية ؟ هل نجدها فى خطة التقشف التى حاول رئيس الوزراء طرحها عام ١٩٧٦ ؟ مطلقا ، لانه فشل بعد ان حقق عجزا فى الميزانية يبلغ ١١ مليار جنيه مصرى . وأصبحت الميزانية بمثابة « هوة بلا قرار » لان الاحتياجات الهائلة للتمويل ومعدلات الاستهلاك الجامحة للبورجوازية الجديدة قد جعلت من أية خطة تقشف بمثابة وهم زائل .

ومنذ ذلك الحين بدأ البحث عن الحل فى الخارج . وهكذا أكد الرئيس فى عام ١٩٧٦ قائلا : « ان الاقتصاد المصرى فى حاجة الى عملية نقل دم لانعاشه » ومن ثم قدر لمصر ان تعهد بنفسها للخارج لضمان بقائها . وسوف تزداد هكذا تبعيتها دون ان تعالج مع ذلك الاسباب الهيكلية للأزمة وبصفة خاصة حالة الاحتياج التى يوجد عليها اقتصادها .

وفى يناير عام ١٩٧٧ حين قررت الحكومة إلغاء الدعم المقرر لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الكبير — بناء على توصيات صندوق النقد الدولى —

قامت الاضطرابات التي نعرفها . وسوف يذكر القتلى المتسع والسبعون الحكومة طويلا . بأنه لا يمكن المساس بعمليات الدعم قبل ان ترتفع القدرة الشرائية لمقاومة ارتفاع الاسعار المحتم . انها الدائرة الجهنمية لاشك في ذلك . ولكن كيف يتأتى للفقراء وما أكثرهم المعيش بدون هذا النظام الغريب من الدعم الذي يتمثل في قيام الدولة بتمويل الفرق بين سعر التكلفة المرتفع لاحدى السلع وسعر بيعها في السوق بأسعار منخفضة جدا ؟

وقد ادخل هذا النظام في الخمسينيات لتسهيل عمليات شراء السكر والدقيق والكيروسين ، ولم يكن مكلفا للميزانية اذ كان يبلغ تسعة ملايين جنيه عام ١٩٦٠ وعشرين مليون عام ١٩٧٠ . ولكن هذا النظام امتد تدريجيا ليشمل عشرات المنتجات ومن بينها كثير مستورد ، فتعرض فجأة ابتداء من عام ١٩٧٣ للارتفاع المزدوج في الاسعار والاستهلاك . وفي عام ١٩٨٠ اضطرت الدولة الى تخصيص ١٢ مليار دولار لتمويل عمليات الدعم . ومن ثم يحصل كل فرد على تسعة وعشرين دولارا دعما سنويا . وهكذا ظل سعر الخبز محددا بقرش واحد خلال ثلاثين عاما . وهو يعد تحديا حقيقيا للقوانين الاقتصادية ، فهذا النظام لا يفيد اكثر الناس فقرا وحدهم دون سواهم وانما يفيد مجموع المستهلكين ايا كانت دخولهم وهو لم يحل مع ذلك دون ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية بنسبة ٢٥٪ في المتوسط ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ .

ومنذ عام ١٩٦٥ طالب الدكتور القيسوني وزير المالية بتطبيق الاسعار الحقيقية ليحول دون أن تتحول الموازنة الى « دعم ضخم » وقد استبدله عبد الناصر خشية حدوث اضطرابات ، ولا نتصور اليوم كيف يمكن الخروج - دون صدمات - من هذه الهوة المالية المسحقة التي يفنف فيها ايضا بالاعانات الهائلة التي تدفع للمؤسسات الوطنية لاسباب لا تتعلق دائما بمهام خاصة بالخدمات العامة .

والحديث عن ازمة القطاع العام في مصر يبدو موضوعا متداولاً منذ خمسة عشر عاما . ففي عام ١٩٧٢ بلغت ديونه لدى المالية ضعف قيمة اجمالي الانتاج الا انه لم يتوقف عن أن يكون عبئا على الموازنة . فقد حققت ست عشرة شركة عجزا في عام ١٩٧٧ ، بينما حققت تسع وعشرون منها نفس العجز في عام ١٩٧٩ . واتفق جميع الخبراء على اسباب هذه الازمة . ويرى الاستاذ اكسم الخولى أن الاسباب ترجع فضلا عن المحرب الى ان المؤسسات العامة تختنق تحت وطأة البيروقراطية والرقابة . . وعدم الاحساس بالمسؤولية . وقد أدى انخفاض الاستثمارات وسوء الادارة الى تشغيل ادنى للمصانع بصورة تعد مأساوية . ففي عام ١٩٧٤ كان القطاع العام يعمل بنسبة ثلثي قدرته

ويشجع عن طريق العقود المباشرة الشركات الخاصة المنافسة . وهذا ما ندد به في ذلك الحين السيد أحمد أبواسماعيل الذى أصبح فيما بعد وزيرا للمالية .

وفي مؤسسة رائدة مثل شركة الحديد والصلب في حلوان تفتر نقص التشغيل العام للمصانع من ٣٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٥١٪ في العام التالى بينما كانت مصر تستورد ثلث الصلب الذى تستهلكه . وفي الحقيقة نجد أن عدد العاملين بالاجهزة الادارية يمثل ٤٠٪ من عدد العاملين من الايدى العاملة . لان الحكومة والقطاع المعلم أصبحا في الواقع قطاع امتصاص للبطالة « وذلك منذ القرار الذى اتخذ في الستينات بتعيين جميع الخريجين الذين لا عمل لهم » وتقدر الزيادة في العمالة اليوم بنسبة ٣٠٪ .

وكان التخطيط قد حاول مع ذلك تنظيم عملية النمو ولكن خطة واحدة طبقت هي الخطة الاولى ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٤ أما الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ — ١٩٧٠ فلم تطبق بالمرة واستبدلت بخطة اخرى خصصت لسنوات عام ١٩٦٦ — ١٩٧٢ ، ولكن حرب يونيو اعاقتها .

اما فيما يتعلق بالخطة المعجلة عام ١٩٦٧ — ١٩٧٠ فقد ظلت بلا فاعلية ولم يتم تنفيذ سوى برمجة سنوية للاستثمارات . ومن ثم فننادرا ما طبق التخطيط الذى يعد احد دعائم النظام الاقتصادى .

واذا كانت ثمة حقيقة لا يمكن انكارها فهي أن مصر ما كانت لتجتاز ما مرت به من محن ولا لتبدأ معارك أكتوبر لو لم يوجد هذا القطاع العام القوي فلا يقال ، حقيقة أيضا ، أن هذا القطاع العام قد شل غداة الحرب عملية التنمية . فأى سياسة خاصة بالموازنة يمكن إنتهاجها عندما يبلغ اجمالى دعم الاسعار والتحويل للمؤسسات ٣٨٪ من النفقات الجارية للدولة مثلما كان الحال في عام ١٩٧٥ ؟ .

مولود كل خمس وعشرين ثانية

١٩ مليون نسمة سنة ١٩٤٧ ، ٢٦ مليون سنة ١٩٦٠ ، ٣٨ مليون سنة ١٩٧٦ ، ٤٣ مليون في يناير ١٩٨١ . وبينما ظل النمو السكاني مستقرا طوال قرون — ٤ ملايين سنة ١٨٠٠ وعشرة ملايين فقط بعد مائة عام — تتزايد سرعته اليوم . غاى سياسة تستطيع في الحقيقة المقاومة مع مولود كل خمس وعشرين ثانية ، أى ٣٤٦٠ نسمة اضافية كل يوم ؟ وهكذا زاد عدد السكان ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ بمقدار ثمانية ملايين نسمة . وفي هذه الارقام الثقيلة تكمن احدى المآسى الراهنة التى تواجهها مصر .

هذا ومع ان الاحصائيات كانت منذ عشر سنوات مضت قد اثارت الامل بعد ان نجحت التنمية الاقتصادية والتعبئة العسكرية في خفض زيادة السكان بنسبة ٢١٩٪ . ولكن غداة حرب أكتوبر تغيرت الاوضاع فقفز المعدل الى ٢٧٪ ومنها الى ٣٪ سنة ١٩٧٩ . وهى ظاهرة تقليدية للانفجار في المواليد لفترة ما بعد الحرب التى زاد قصور التنمية من خطورتها ولك وفقا لتحليل الدكتور عزيز البندارى احد المسؤولين عن تنظيم الاسرة . والاسباب الجذرية لهذه المشكلة هى الاسباب المعتادة ويقع على رأسها الوفيات من الاطفال فهذه الوفيات التى ترجع أساسا الى قصور العناية ونقص الغذاء انخفضت انخفاضا ملحوظا . أما فيما يتعلق بموقف المرأة من التعليم والعمل فهو ذو تأثير كبير . . . فما زالت ٧١٪ منهن أميات حتى عام ١٩٧٦ بينما كانت نسبة العاملات التى يزاوون نشاطا مهنيا ٩٢٪ فقط . . . واخيرا فان التبكير بالزواج يلعب دورا كبيرا . . . فمن بين ٤٧٣٪ من عقود الزواج سنة ١٩٧٤ كان عمر الزوجة يقل عن عشرين عاما بينما ينتهى زواج من بين أربع زيجات بالطلاق .

وهذه النتائج المأساوية على الحياة اليومية — تهدد التوازن الاقتصادى والاجتماعى . فقد تضاعفت تقريبا كثافة السكان خلال أربعين عاما وبلغت ٧٨٠٠ نسمة لكل كيلو متر مربع . ومن الملاحظ بشدة أيضا الاتجاه الواضح في نسبة عدد الشباب . . . فقد أصبح عدد الذين تقل أعمارهم عن تسعة عشر عاما سنة ١٩٧٠ هو ٥٢٦٪ مقابل ٤٨٪ سنة ١٩٤٧ . وفي موازاة ذلك ادت الهجرة الريفية الى تفجر المدن التى قفزت نسبة سكانها الى عدد السكان الكلى من ٣٨٪ سنة ١٩٦٠ الى ٤٤٪ سنة ١٩٧٦ . وبينما بلغت نسبة البطالة وضعف العمالة ٢٥٪ من مجموع السكان العاملين سنة ١٩٧٤ ، فقد لوحظ اكتظاظ الضواحي المكدمة بالسكان وتزايد عدد العمال بها باطراد مما يشكل

تهديدا كبيرا على نظام الحكم . ولم تمضِ بالفعل ثلاث سنوات حتى نزل سكان هذه الضواحي الى الاحياء الراقية طلبا للعمل والمخبر .

ولم تنتظر الحكومة حتى تصل الى هذا الموقف لتحاول السيطرة على المواليد . ففي بداية الستينيات بدأ تطبيق برنامج قديمته وسائل الاعلام بدعاية نسبية . وبعد ذلك بخمسة عشر عاما لم يخف المسؤولون عن المجلس الاعلى للسكان وتنظيم الاسرة خيبة املهم . اذ كان ٩٪ فقط من النساء المتزوجات يستخدمن وسائل منع الحمل سنة ١٩٧٠ مقابل ٣٪ سنة ١٩٦٠ . وفي الحقيقة لم يكن الاسلوب التقليدي المستخدم سنة ١٩٦٥ ليقلب الاوضاع . فقد تم استبداله منذ سنة ١٩٧٥ بالاقتراب التهورى الذي يستهدف التأثير في نفس الوقت على اجمالى العوامل ، كالتعليم والعمل ، والصحة والسكان . الخ . . . ولكن كيف لنا ان نأمل في تحقيق نجاح سريع والعوامل المطروحة . . هنا عوامل راکدة داخل تنمية اقتصادية واجتماعية خاطئة ؟

ان الحكومة التى سبقتها هذه الظواهر والتي تملكها القلق والخوف من المستقبل ، طلبت المساعدة الامريكية للحد من نسبة المواليد ووضع البرنامج الذى بدأ تنفيذه سنة ١٩٧٧ فى المنومية والذي كان من المفروض ان يطبق على اثنتى عشرة قرية فى الثمانينات وفيه اقرت العودة الى الاسلوب التقليدى المتمثل فى نشر وسائل منع الحمل والتدخل الميدانى . الا ان هذا البرنامج — الذى احيط بدعاية صاخبة والذي كان يسير فى اتجاه مخالف للاعمال والافكار التى يطبقها المجلس الاعلى للسكان منذ عشرين عاما — قد اثار الى حد ما استياء أعضاء هذا المجلس الذين رأوا مساعدة اجنبية مباشرة وشاملة تحظى بالايتار فى مجال بهتل هذه الحساسية ، وقد تم استثمار ٣٦ مليون دولار خلال ثلاث سنوات فى هذا البرنامج بهدف تخفيض نسبة النمو السكاني سنة ١٩٨٥ الى ٢٪ . واذا كان من الصعب حاليا تقدير النتائج فلا شك ان حركة السنين الاسلامية قد وجدت فى مثل هذه التطبيقات مادة لتعبئة قواتها . خاصة وأنه قد تمت تجربة عملية التعقيم منذ عام على متطوعين غير أميين من لديهم ثلاثة اولاد ، وان السيدة جيهان السادات كانت تقود أيضا هذه الحملة للسيطرة على المواليد . فهل يبرر حوار علماء الاحصاء كل هذه الاجراءات ؟ ان أدنى التقديرات المرتقبة من حملات تنظيم الاسرة هذه حددت بخمسة وخمسين مليون نسمة فى سنة ٢٠٠٠ بينما تتوقع اكثرها تشاؤما ٧٠ مليونا و ١٤٠ مليونا سنة ٢٠٢٥ . وعلى كل فان أى علاج يمكن نسبته الى هذا التدخل الاجنبى — الذى يمارس كثيرا جدا على مستويات أخرى — سيكون حتما أشد ضررا من السداء نفسه .

الماء والارض والقبح

كان نصيب الفرد من المساحة المنزرعة في عام ١٩٦٩ هو ١٢/١٠٠ من الفدان بينما بلغ في عام ١٩٧٥ ٢/١٠٠ من الفدان . وهذه المساحة بين الانسان والارض تبين ابعاد المشكلة الزراعية في مصر ، فالارض نادرة ومرتفعة الثمن ومع ذلك لم يحسن دائها توزيعها وقوانين اصلاح الزراعى الثلاثية الكبرى لسنة ١٩٥٢ و ١٩٦٠ و ١٩٦٩ ، التى حددت الملكية الفردية والعائلية بخمسين وبمائة فدان قد قضت على نسبة كبار الملاك . ومع ذلك لم تحسن مشكلة الفلاح المعدم اذ كان ٦٠٪ من عائلات الفلاحين بلا ارض قبل ثورة يوليو . وبعد مرور عشرين عاما مازال نصف هؤلاء الفلاحين يعملون كعمال تراجيل لفترات موسمية ، ولا يوجد سوى ستة ملايين فدان صالحة للزراعة مقابل اربعة ملايين عائلة ريفية . وهذا يعنى بعبارة اخرى ان اى اصلاح جذرى لن يكون كافيا أيضا . والى اليوم لا يزال ٩٤٪ من الملاك الزراعيين يملكون اقل من خمسة افدنة اى ما يوازي ٥٧٪ من المساحة الكلية بينما يملك ٥٪ المساحة الباقية وهي ٤٢٪ من الارض .

ومازلنا بالكاد نعتبر مصر « زهرة الوتس الملقاة عبر الصحراء » وكل عام يختفى خمسة وعشرون الف فدان من الارض الزراعية من اجل شق طرق أو اقامة مساكن أو منشآت صناعية . وعلى هذا العبد المتزايد من السكان ان يحيا على مساحة ضيقة وأن يعيش من زراعات محدودة . لقد كان نصيب الفرد من انتاج المحبوب في عام ١٩٣٧ يبلغ ٢٣٠ كيلو جراما ، وبعد انقضاء اربعين عاما بلغت بالكاد مائتى كيلو ، وهكذا ، ورغم التقدم الزراعى دخلت مصر فى الدائرة المأساوية للتبعية الزراعية وهى الآفة التى تصيب البلاد النامية . ولكن بينما كان عجزها بسيطا فى الستينات الا انها قد أمست سنة ١٩٧٩ - نسبب هذا العجز - المستورد الاول للقمح من بين بلاد الشرق الاوسط اذ بلغ ٥٠٠.٠٠٠ طن مقابل ٦٢١.٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ . ويمكننا ان ندرك مدى المخاطر السياسية اذا علمنا ان الموردين الرئيسيين ينتمون الى نفس الكتلة : كتلة العالم الغربى ٠٠ وفيما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٧ كان ربع المعونة الامريكية من المواد الغذائية . ان مصر تعيش على قمح العرب الاوسط ..

وخسارة مصر مضاعفة فى هذا المضمار ذلك ان تبعيتها قد تزايدت علاوة على أن القوة الشرائية للطن طويل الثيلة - وانتاجها يمثل ٤٠٪ من الانتاج العالمى - انخفض انخفاضاً شديداً فى الاسواق العالمية فبينما كانت هذه القدرة

الشرائية تكفل استيراد ٢١ طنا من القمح سنة ١٩٦٠ مقابل طن واحد من القطن لم تعد تجلب سوى ٩ر٤ طن بعد مرور خمسة عشر عاما . ومن ثم انهار ميزانها الزراعى وبعد حرب اكتوبر كان معدل غطاء وارداتها الزراعية لا يتجاوز ٨١٪ مقابل ١٧٧٪ سنة ١٩٧٢ . وهبطت هذه النسبة الى ٥٣٪ سنة ١٩٧٧ . وظلت المعضلة قائمة الا وهو الاختيار بين : القمح أم القطن ، التغذية أم الاستيراد . . وبخفض المساحة المخصصة للقطن - ١ر٥ مليون فدان سنة ١٩٧٢ مقابل ١ر٩ مليون عند قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ - كان اختيار الحكومة حكيما لان الزراعة التى اهتمت منذ عشرين عاما قد منحت الدولة فائضا كبيرا لبناء الصناعة ، وذلك بفضل سياسة موجهة وتجهيد الاسعار لمستوى منخفض للغاية . وهى وان كانت لم تساهم الا فى ٢٧ر٦٪ من اجمالى الانتاج الداخلى الخام سنة ١٩٧٧ مقابل ٣١ر٥٪ سنة ١٩٦٠ ، فانها ظلت مع ذلك تمثل المركز الاول من احصائيات التجارة الخارجية بفضل الصادرات التى توفرها من المنتجات الخام والمصنعة وبمعدل ١ر٧ انتاجية للفدان الواحد فى السنة ، وبتوفير ٤٠٪ من فرص العمل فى البلاد ، وما زالت روضة الشرق الاوسط هذه تجعل من مصر بلدا زراعيا فى المقام الاول .

بيد أن الاستثمارات فى المجال الزراعى لم تكن أبدا على مستوى أهمية احتياجات القطاع الاولى اذ بلغت ١٤ر٦٪ من اجمالى الاستثمارات ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ و ٧ر٩٪ فى السنوات التالية . وهكذا وبينما زادت كمية المياه المتاحة مع الرى الدائم لم يتم تنفيذ المشاريع الضرورية لمنع ارتفاع المياه الجوفية مما أسفر عن زيادة فى الملوحة وانخفاض فى خصوبة التربة . وهذه الظاهرة التى تفاوتت تبعاً للمناطق ترواحت نسبتها ما بين ٣٠ و ٨٠٪ من المساحة المزروعة مما أدى الى التخلي عن الاراضى وانخفاض فى عائداتها ، وهذه العواقب قد مست ايضا برامج سيد الناصر الكبرى المتعلقة بغزو الصحراء .

مثلا « مديرية التحرير » شمال غرب القاهرة ، وشركة شمالى التحرير التابعة للدولة . وهذا المشروع المطروح للمستعقبات شهد ازدهار الصحراء على مساحة أربعين ألف فدان . وكان بمفخرة الزراعيين بمزارعه النموذجية وتربية الحيوان والطرق الحديثة للزراعة وترشيد الانتاج . وحسب المرء أن يطوف بارجائه اليوم ليدرك مدى ما ألم بالزراعة من ضرر : فقد غطت قشرة بيضاء الارض المتحجرة بين أشجار الاوكاليتوس الكبيرة . وبعد مرور خمسة عشر عاما على بدء هذا المشروع أدت زيادة الملوحة الى تخفيض عائد الارض بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠٪ مما اضطر المهندسين الى هجر اثني عشر ألف فدان . وجاءت البيروقراطية وانعدام الاستثمار والاستقلال

الذاتى لتقضى على البقية الباقية من المشروع — فمن بين محطات ضخ المياه العشر التى افتتحت فى عام ١٩٦٥. لا يعمل منها اليوم سوى أربع فقط ، بينما توقفت المحطات الأخرى لعدم وجود قطع غيار أو لعدم توافر الصيانة . وليست هذه حالة فردية . فقد بلغ ناتج الفدان فى مزارع الدولة ثلاثين جنيها علم ١٩٧٤ مقابل ٢١ جنيها فى وادى النيل ، ولم تغط شركة شمال التحرير نفقاتها إلا بنسبة ٨٩ ٪ . ومن بين ٩١٢ ألف فدان استصلحت منذ ثورة يوليو مازال ٦١٦ ألف فقط قابلا للزراعة من بينهم ٦٠ ٪ دون مستوى المعائد . وواضح جلى أن الإدارة هى المدانة هنا لا السد العالى .

أذ حدث وبعد أشهر قليلة من حرب أكتوبر أن قامت حملة صحفية عنيفة للتشكيك فى السد العالى ، الذى افتتح فى يناير عام ١٩٧١ والذى يعد بمثابة « هرم العصر الحديث » — بما احتجزه فى بحيرته من مياه تصل مساحتها إلى أربعة آلاف كم مربع ، واحتدمت المناقشات الحادة وتبارى الخبراء فى الجدل . وكان العالم الجغرافى مارك لافيرن قد أثبت فى دراسة جادة دعمها بكافة الأدلة والبراهين — أن فوائد هذا البنيان الضخم تفوق بكثير الأضرار التى نجمت عنه . فما هى الأدلة التى ساقها فى دفاعه ؟ هل قل أن السد العالى زاد من ملوحة الأرض ؟ مطلقا لأن أى رى دائم مهما كانت وسيلته لأبد وأن يؤدى إلى خفض خصوبة الأرض طالما لم تتغير طريقة الرى ولم تتم أعمال الصرف . ذلك أن الإسراف فى الرى هو السبب لا السد العالى .

ثم أن السد العالى علاوة على ذلك قد ساعد على استصلاح الصحراء بل وساعد كذلك على مضاعفة المساحات المخصصة لزراعة الأرز وتصيب السكر وهى الزراعات التى تتطلب كميات كبيرة جدا . . لقد أفاد الرى الدائم بطريق مباشر قرى الوجه القبلى وساعد على رفع مستوى المعيشة بها . والانتاجية هى مدار الجدل لدى المعارضين للسد العالى الذين يعتبرون توقف الطمى المخصب كارثة قومية — على أنه إذا كان حقيقيا أن النيل كان يجرف سنويا ١١ ملايين طن من الرواسب ، فقد كان ٨٨ ٪ منها يصب فى البحر المتوسط حتى عام ١٩٣١ ولم يكن الطمى يقدم سوى ٦ ٪ من جملة المخصبات للأرض . إذن فإن الخسارة فى الحقيقة ضعيفة جدا بينما امتلاء البحيرة به أن يحدث قبل عدة قرون . أما فيما يتعلق بالحجة الاستراتيجية فهى غير ذات موضوع طالما أن السد عبارة عن كتلة من الأرض تبلغ ألف متر عند القاعدة وأربعين مترا عند القمة . إلا أنه لا يمكننا مع ذلك أن نفكر أن احتجاز الطمى قد زاد من شدة تآكل النهر وتقهقر شاطئى البحر المتوسط وأوقف تجدد المادة الأولية اللازمة لمعديد من مصانع الطوب القائمة على ضفاف النيل . أما الصيد فهو مهدد تهديدا

مباشراً سواء في النهر ، أو في البحيرات الشاطئية حول الدلتا أو على طول
السنابل . وهكذا انخفض صيدا لسرديين من ثلاثين ألف طن الى ألف طن
سنويا . وفي مقابل ذلك أصبحت بحيرة ناصر مليئة بالسبك لدرجة أن الصيد
في قمة ازدهاره ، وهذا ما سوف يتيح على المدى لآلاف النوبيين العودة
للاستقرار بالقرب من المناطق التي كانت بها قراهم فيما مضى ، فضلا عن أن
انشاء البحيرة وانتظام منسوب النهر يسهلان الملاحة والعلاقات مع
السودان .

وثمة حجتان تضلفان بصورة حاسمة لهذه المزايا ونعنى بهما انتظام
النيل وتوفر الكهرباء . لقد كان وادي النيل فيما مضى عرضة لهوى الفيضان
أما تفرقه المياه الجارفة ، أو يعرضه نقص المياه للجفاف . وجاء السد
العالي ليضع حدا لهذه التقلبات المأساوية . وفي الوقت الذي كانت فيه
منطقة الدول السواحلية تموت نتيجة الجفاف الشديد خلال عامي ٧٢ -
١٩٧٣ كان في إمكان الفلاحين المصريين رى حقولهم رغم أن النيل بلغ آنذاك
أدنى مستوى له خلال القرن . ناهيك عما يمكن قوله عن مضاعفة الطاقة
الكهربائية الى ثلاثة أضعافها التي لولاها ما رأت الحياة مشروعت انارة
القرى وانتاج الاسمدة وصناعة الألومنيوم ؟

إن السد العالي قد أصبح في الحقيقة رمزا ومنتقدوه لم يكن لهم من
هدف من وراء حملتهم هذه سوى النيل من السياسة السابقة في مجملها
السياسة الناصرية ذاتها ، وذلك من أجل تبرير أفضل للطريق الليبرالي
الجديد الذي اقترحه الرئيس بحذق ومهارة .

أثروا أنفسكم ثلاثة وخمسون أجنيا في الميصاد

اجمع الخبراء وعلى رأسهم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أن مصر تملك أوراقا رابحة قوية تمكنها من الانضمام بنجاح الى تقسيم دولى جديد للعمل ، فى اطار رابطة مع التكنولوجيا الغربية ورؤوس الاموال البترولية . فنادرا ما نجد بلادا فى الشرق الاوسط تتوفر لها كل هذه العناصر الايجابية التى يتطلع اليها المستثمرون من مواد طبيعية جيدة (حديد - بترول - غاز - فوسفات - منجنيز وملح) وزراعية ، وراث زراعى وصناعى عريق ، وايدى عاملة وفيرة وموقع جغرافى فريد) . ومن اجل تنمية هذه الطاقة ، وضعت القاهرة مستقبلا بين ايدى صندوق النقد الدولى والخبراء الامريكيين والمجموعة الاستشارية لمصر التى شكلها البنك الدولى فى سبتمبر عام ١٩٧٦ لتنسيق المساعدات العربية والغربية .

وكان البرنامج الذى أعده صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٦ - وهو ترجمة مخرصة للفلسفة الليبرالية لهذا الجهاز - يرمى الى ايقاظ المؤسسات الخاملة والهيكل المشلول من سيادتها . ولكن كيف يمكن تصور تطبيقه - بلا مصادمات - على اقتصاد خاضع لسيطرة الدولة منذ عشرين عاما وقائم أساسا على قطاع عام كبير وعلى دعم فرصة هذان العاملان المذكوران ؟ ثم هو فى الواقع يصطدم أصلا بنفس أسس النظام القائم . اذ يدعو الى كفل حرية التحصيل للجنيه المصرى وتخفيض نفقات الدولة وعجز الموازنة والتوسع فى القطاع الخاص ومكافحة البيروقراطية . فهل كانت التوصيات التقليدية لصندوق النقد الدولى تستهدف فقط « تحسين صحة » الاقتصاد المصرى وجذب رؤوس الاموال الاجنبية ؟ يرى فؤاد مرسى انها كانت تهدف بصورة اكبر الى « تحطيم النموذج المصرى للتنمية المتكاملة وربط البلاد بالنظام الرأسمالى العالمى وذلك بواسطة اجراء مزدوج : العودة الى الرأسمالية على الصعيد القومى ، وتدعيمه فى العلم العربى » . الا ان الحركة الاولى التى ترجع الى الفترة ما بين عامى ١٩٦٦ - ١٩٦٨ لم تتوسع الا فى ظل الحركة الثانية المتمثلة فى العصر البترولى . وهذه الانتقادات اللاذعة من جانب فؤاد مرسى تتفق ورأى أعضاء الجهاز السياسى الذى صاحب حكم السادات حتى عام ١٩٧٦ وان قل عنها حدة .

اذن فقد تضافرت الظروف لتطبيق هذه المطالب الدولية ودلت حقائق ما بعد الحرب على الضرورة الملحة لاجراء اصلاحات جذرية . غير ان الاقتصاد والمجتمع المصرين قد تصديا لها بقوتيهما الرائعتين من الفتور والسلبية . .

حتى أصبح برنامج صندوق النقد الدولي مجرد حفة من الاجراءات الجزئية غير المتجانسة التي ساعدت على زيادة الاختلال اكثر مما ساعدت على ايجاد حلول لمشكلات البلاد الهيكلية . فقد كان من المفروض تخفيض الدعم ليصل الى ٣٨٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٧ ، وبدلا من ذلك ارتفع هذا الدعم وبلغ ٨٠٠ مليون جنيه بعد ثلاث سنوات ولم يكن عجز الموازنة يتجاوز ٤٠٠ مليون جنيه فبلغ مليارين عام ١٩٧٩ .

اما فيما يتعلق « ببرنامج فرض الاستقرار ومكافحة التضخم » الذى اعدده صندوق النقد الدولي غداة أحداث الشغب فى يناير ١٩٧٧ فقد فشل فشلا ذريعا . ولم يحقق ايا من اهدافه وظل العجز يرتفع والتضخم يتضاعف فقفر من ١٥ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٠ ٪ بعد ذلك بسنتين .

كان النجاح الحقيقى الوحيد الذى تحقق هو حرية تحويل العملة الذى طبق عام ١٩٧٩ . ولكن باى ثمن تم ؟ فقد ارتفعت اسعار المنتجات المستوردة ارتفاعا جنونيا دون أن تتدفق مع ذلك رؤوس الاموال بصورة اكبر . واذا كانت الاستثمارات الخاصة قد تزايدت فان تقدم هذا القطاع لم يحقق آمال محررى وثيقة أكتوبر .

فقد صرح السادات فى ٢٣ يوليو ١٩٧٦ بقوله : « يجب ان تشجع الدولة القطاع الخاص للعمل فى أى مجال » . ومادام قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ اشهر والخاص « باستثمار رؤوس الاموال العربية والاجنبية والمناطق الحرة » . لم يجذب رؤوس الاموال الا بصورة ضعيفة ، فقد اتجهت النية الى جعل الشروط المعروضة اكثر اغراء ، فصدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى نص على الاعفاء من الضرائب لمدة ثماني سنوات ، وحرية تحويل الارباح ، وحرية استعادة رأس المال واخراجه بعد خمس سنوات ، وذلك تشجيعا لاستثمار رؤوس الاموال الاجنبية بالاشتراك مع رؤوس الاموال القومية سواء كانت خاصة أو عامة . وهذه المشروعات الجديدة التى لا تخضع للتأميم لم تخضع كذلك لا لقوانين البلد الخاصة بالتجارة الخارجية ولا للقانون المعام للعمل . وقلة قليلة من البلاد النامية اقدمت على اتخاذ مثل هذه التشريعات الدافعة . وقلة قليلة ايضا منيت بمثل هذه النتائج الضعيفة باستثناء البنوك والسياحة والبتترول .

تشيز منهاتن ، فورست ناشيونال سيتى ، كريدى ليونديه . . لقد اجتاحت البنوك الاجنبية مناطق الاعمال ، ودعايتها غمرت شوارع القاهرة ، بل واستقر خمسة منها فى مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى السابق على ضفاف النيل ، كما لو انها قصدت ان تسجل القطيعة مع الماضى . فهل تراها اكتسحت الجنيه المصرى ؟ هذا القول لا يبنى بالواقع اذ كان عدد البنوك خمسة وعشرين عام

١٩٧٦ وأصبح اليوم ثلاثة وخمسين بنكاً . . وعلى الرغم من هذا التكديس لهذه المؤسسات ، إلا أن الاستثمارات لم تتقدم قط ، ولم تصبح القاهرة بأى حال من الأحوال مركزاً دولياً رغم أن نجم بيروت كان آخذ في الأفول . ويرى الأستاذان عاطف صدقي ومصطفى السعيد أن « إنجازات هذه البنوك مازالت ضعيفة جداً وأسلوبها فى العمل يتعارض مع الأهداف التى ترنو إليها سياسة الانفتاح الاقتصادى » لأن افتتاحها المكثف والمفاجئ شجع تحويل المدخرات الوطنية الى الخارج ، وضاعف من سعر الفائدة . وأصبح القرض غالياً جداً . . فقل الإقبال عليه ونتيجة لذلك لم تخصص البنوك الأجنبية سوى ٥٪ من نشاطها خلال عام ١٩٧٧ لتمويل الاستثمارات مقابل ٢٨٪ للقيام بعمليات تجارية قصيرة المدى . ودخلت هذه البنوك الأجنبية فى منافسة مع البنوك القومية ، وراحت تجتذب كوادرها والمدخرات لكى يقتصر نشاطها فى النهاية على عمليات الاستيراد والتصدير ، وهكذا لم تحقق فائدة حقيقية للتنمية الاقتصادية وأحصر دورها فى خلق « مناخ من الثقة والاستقرار والحرية » .

وهو جهد ضائع طالما أن الاستثمارات الأجنبية لم تستمر فى الحقيقة . وفى عام ١٩٧٧ لم تكن تمثل سوى ١١٪ فقط من جملة الاستثمارات المنفذة ومن الـ ٥٠ مليار جنيه مصرى المعتمدة للمشروع كان ٢٠٪ فقط يستخدم فى الإنتاج فى نهاية عام ١٩٧٩ . ويمكننا تفهم حذر رجال الأعمال . إذ أن أحداث الشغب فى يناير عام ١٩٧٧ والتشكك فى السلام . ومستقبل نظام الحكم وعزلة مصر الإقليمية والمعارضات لسياستها الاقتصادية لم تكن إلا لتدفع المستثمرين الى التزام الحذر .

وفى يناير عام ١٩٨١ جاء فى الصحيفة الواسعة الاطلاع « مرشد التجارة الدولية » التوصية التالية : « أن المخاطر تفوق المكاسب المتوقعة من أى استثمار . . الاكتفاء بعمليات تجارية وعقود عمل قصيرة المدى » . وكان بنك تشيس منهاتن قد سحب بالفعل جزءاً من مكاتبه الى أثينا كما لو كانت الايام المحلوة قد تبددت .

ثم جاء تغيير الرئيس والمخاوف الجديدة من المستقبل ليساعدا على تدهور المناخ بصورة اكبر .

وإذا كان الموقف السياسى يبرر بعض التحفظات إلا أنه لا يفسر كل شيء . . ويجوز لنا القول أن العوائق الاقتصادية والإدارية تعد من بين الأسباب الحقيقية لضعف الاستثمارات الأجنبية خاصة إذا علمنا أن رأس المال الأمريكى الذى استثمر حقيقة حتى نهاية عام ١٩٨٠ لم يكن يمثل سوى ١٦٪ من اجمالى الاستثمارات الأجنبية . ومن بين الأسباب الرسمية التى يجوز لنا أيضاً أن نسوقها . . الجهود الإدارى ونقص المجالات الصالحة والبنبيات

الاساسية والايدي العاملة الماهرة . ولن نغفل نصيب القصور والتضارب وعدم تجانس السياسات الحكومية المنتهجة .

وهذا ما استكره عبد العزيز نجازى - الذى يجد خبراء الحكومة صعوبة فى معارضته اذ قال « اننا نحتال بالبرامج والارقام ، ونكدس صفوفنا من المشروعات والاعتمادات الهائلة وننتشي بالكلمات والاحصائيات . ولا وجود لشيء ، انه الفراغ ومصر تحيا على الاستثمارات القديمة بلا فلسفة او سياسة اقتصادية » فليس هناك سياسة صناعية متماسكة ولا تخطيط ، ولكن سياسة لعام واحد وتوجيه اقتصادى محدود النظر يتم على هوى الوزراء الذين يتعجلون ادخال سالفهم على النسيان باتخاذ اجراءات مناقضة لما سبق .

وظلت ورقة اكتوبر حبرا على ورق دون ان تضع لاي مشروع اقتصادى او شركة اطارا للبرامج والاستثمارات . وزادت وتفاقمت هذه العوامل السلبية بسبب انتهازية فئة من القطاع الخاص المصرى وعوائق البيروقراطية واستئثار الفساد . فقد حدث مثلا خلال عام ١٩٨٠ ان ثلثى المشروعات المشتركة واجهت مشكلات لا حل لها ولو فى مجال المياه والنقل على الاقل . . وفضل عدد من المقاولين الاجانب التخلّى عن مشروعاتهم . . بدلا من مواجهة خطر البيروقراطية المتجدد وتغيير الوزراء او شلل المواصلات .

فما هو الحل ؟ يرى البعض انه يكمن فى زيادة الاتجاه الى الملكية الخاصة مثلما فعل هذا المحامى الذى ترك مجلس الدولة ليعمل فى مكتب رائج وبسيط العاصمة . وفسر هذا المحامى موقفه قائلا : « من الضرورة بمكان ايجاد جوافز جديدة للاستثمارات لان الريح يثمر ويشجع التنمية ، فضلا عن انه ينبغي منح القطاع الخاص أقصى مطالبه بدلا من محاولة العمل وعدم تحقيق شيء » . . انه مؤيد مقتنع ليلتون فريدمان ونظرياته النقدية ، مثلما كان السادات مقتنعا بها هو ومستشاره الاقتصادى عثمان أحمد عثمان ، وهو ينادى من صميم قلبه برفع جميع العوائق التى تقف فى سبيل الاستثمارات . واذا نوهنا انه لم يعد هناك حواجز تقريبا ، يوضح انه يأمل ان تتوارى تماما الادارة والقطاع العام من امام المصالح الخاصة . والواقع ان الحكومة لو التزمت بسياستها الانفتاحية وحدها لما كان أمامها من سبيل سوى الاندفاع الى مزيد من التنازلات الجديدة تقدمها للمستثمرين . وكلما الحت على المقاولين لجلب أموالهم ، كلما رفع هؤلاء المزايدات وغالوا فى اعتماداتهم املا فى تحقيق أكبر قدر من الفائدة فى اقصر وقت . ومن ثم أدت سياسة حرية التجارة الى سباق حقيقى للربح الفورى الذى لا يهر بالتاكيد بطريق أية استثمارات انتاجية . وهكذا نجد المناطق الحرة الخمس فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس والقاهرة والاسكندرية حققت اليوم فشلا ذريعا . فهي كمعاقل للتهريب شبه الرسمية لا تعدو أن تكون سوى واجهات للمنتجات الاجنبية ومخازن تتيح كل عمليات التهريب .

الصلب أو مزارع الدواجن

قالت إحدى الشخصيات الوزارية ساخرة : « لقد أقام عبد الناصر مشروع الحديد والصلب ، أما السادات فقد افتتح مزارع الدواجن » كان ذلك أثناء قيام الرئيس بقص شريط افتتاح مشروعات تربية الحيوانات الداجنة في جميع مدن صعيد مصر الكبرى حيث التقت مصالح عثمان أحمد عثمان على ما يبدو والمصلحة العامة للدولة . إن الربح المرتفع في قطاع المواد الاستهلاكية والعائد فوري . واعترف الجميع بأن الاستثمارات الحقيقية ، التي توفر فرص العمل والتي تستخدم التكنولوجيا المتعددة الأثر ، يطول بها الانتظار دائما . ورئيس الهيئة العامة للتصنيع اذ رفض الرد على أي من أسئلتنا إنما أكد بذلك الضيق المسائد في هذا الصدد ، بينما اكتفى اسماعيل غانم نائب الرئيس بتنفيذ هذه الانتقادات في مجملها حاول ببساطة تأكيد العكس .

« إن مصر قد ياعتب نهسها مجايل لا شيء » وأيا كانت قوة هذا الحكم الذي تفوه به طالب إلا أنه يعكس جيدا خيبة الأمل الحالية . لأن البلاد لم تستفد كلية لا من السلام الذي وقعته مع إسرائيل ولا من الانفتاح الاقتصادي لدفع عجلة الصناعة بها . وفي مقابل ذلك فإن المعارض التجارية والفنادق ذات الأربع نجوم تقام سريعا مطلة بواجهاتها الزجاجية المبنية بالسلح علي شواطئ النيل برغبة منها في أن تجعل من القاهرة بيروت جديدة .

ومع ذلك فما أكثر ما تحتاج الصناعة المصرية من تكنولوجيا ومن رؤوس أموال . فهذه الصناعة أنشئت أساسا في الستينيات ولكنها لا تمثل حتى الآن سوى ٢٥٪ من إجمالي الناتج القومي ومازالت محدودة في تنوعيتها : ٢١٪ للصناعة الغذائية ، ٣٠٪ للنسيج ، ١٢٪ للكيمياء ، ٧٪ للمعادن و ١٠٪ للصناعة الميكانيكية . وهذه الصناعة تعتبر أساسا منتجة للمواد الوسيطة والاستهلاكية ومازالت تستورد الجزء الأكبر من المعدات . ولضعف هيكلها فهي تعتمد بصورة وثيقة على الخارج وتعاني مباشرة من المنافسة الأجنبية ومن هجرة الأيدي العاملة المتخصصة . وزاد الانفتاح من حدة هذه المنافسة . . وحسبنا مثلا على ذلك أنه في عام ١٩٧٨ حدث عجز في مادة البلاستيك اللازمة للتعبئة فتم استيراد ١٢٥ ألف شيكارة من البلاستيك للسجاد كان سعرها أقل من السعر المصري بنسبة ٧٥٪ .

والصناعة المصرية عندما حاولت أن تغزو جميع المجالات — مثلها في ذلك مثل معظم البلدان النامية — صادفت صعابا جمة نظرا للزواج المسائد في المحاكاة لانهاط الاستهلاك المستوحاة من الغرب . فقد ولى زمن التكيف مع الأوضاع الذي كان سائدا في المرحلة السالفة وأصبح الاستيراد

والتطبيق المباشر للوصفات والمنتجات الأجنبية هما الوسيلة التي تكفل الخلاص للشعب وهذا ما أسماه الأفريقى تيفودجرى « استلاب التكنولوجيا » و « جهل التقليد » نتيجة للاضطراب الاجتماعى - الاقتصادية والدليل على ذلك مثلا ان مضاعفة القدرة الانتاجية فى صناعة النسيج برؤوس أموال يابانية طرحت فى أشد فترات الركود بالنسبة لهذا القطاع ، بينما مشروع استغلال فوسفات « أبو طرطور » فى الصحراء الغربية ملقى منذ خمسة عشر عاما فى مكاتب وزارة الصناعة

ومع ذلك فان المبادرات المصرية الخاصة تكاثرت منذ بضع سنوات ، وابلغ مثل على ذلك مستشار الدولة الذى ساء الوظيفة العامة غير المجزية فبدأ مشروع تفريخ البيض برأسمال قدره ٥٠ مليون جنييه وبقرض من صندوق الزراعيين يبلغ ٦ ٪ يسدد على خمس سنوات . أو هذا الضباط الذى ترك الجيش لإنشاء شركة صغيرة لنقل البضائع . وقد زاد اليوم عدد أولئك الذين دفعتهم العوامل المشجعة فى القطاع الخاص ، وحفزهم الاحساس بالاحتياجات الضخمة فى المواد الزراعية الغذائية أو فى النقل على دخول ميدان الانتاج والانفتاح اذ أعاد احياء المبادرات التى سبق أن منعت من التنفيذ لفترة طويلة وقلب رأسا على عقب بعض الاجراءات المحرمة التى كانت تشمل التنمية انما أعطى بكل تأكيد دفعة جديدة لجهاز بال وسقيم .

وهذا المشروع له أهداف أخرى فبدلا من الشركات المعفأة يسعى الى انشاء شركات منافسة ، وعلى اقتصاد مشترك حاول تطبيق رأسمالية ديناميكية . وكان هذا النموذج قد فشل فى عهد الملكية . بيد ان وسائل الامس لا يمكن مقارنتها بوسائل اليوم ثم ان الرأسمالية الزراعية تغير كل شىء . ومع ذلك فالحاجة ماسة الى هذه الطبقة من المقاولين الكبار ، قادة الصناعة الذين ساعدوا فى الايام الخوالى على اثراء مصر بتزويدها بأولى مجتمعاتها الخاصة بالنسيج والغذاء . فلا نجد قط سوى هذه المشروعات الصغيرة لتربية الدواجن أو المشروعات التى تقل فيها المخاطر ويكون فيها العائد سريعا بينما تجتاح السوق المصرية المنتجات الأجنبية التى يسوقها « تجار الشنطة » . . . وقد انتشر هذا التعبير « تجاه الشنطة » منذ عام ١٩٧٢ ليشير الى آلاف من المصريين الذين استغلوا حرية الانتقال المكفولة للأفراد . . لينطلقوا الى ميدان تجارة الاستيراد المثمرة وقد اعتمد هؤلاء على النهم الشديد للكماليات والمواد الاستهلاكية التى حرمت منها البلاد لفترة طويلة . ليغرقوا على عجل السوق بجميع المنتجات والمعلبات المصنعة فى اليابان والغرب . وفى الجمارك كان يكتفيهم التلاعب بالقواعد الادارية ، وعوضا عنها رشوة الموظفين الذين كان يمنعهم فقرهم المدقع من رفضها . وأصبحت حقائب اليد التى أسماها الشعب - تندرا - « بالشنطة » رمزا لهؤلاء السياح الزائفين الذين يعودون بأمثلة مكتظة بكل مغريات الدول الصناعية . . .

أتريد بيرة ألمانية أم هولندية أم انجليزية ؟ لك حرية الاختيار ولكن
أى صعوبات تواجهها لكى تشتري البيرة المحلية ستلا ؟ ! ..

هل تريد علبة سجائر أجنبية ، يمكنك الحصول عليها فى الحال .
فى حين أنك لكى تحصل على خرطوشة سجائر كليبواترا وهى السجائر
المحلية عليك أن تنتظر يوما أو يومين ، وتعتبر الحصول عليها خدمة يقدمها
لك البائع . وفى القاهرة مثلها مثل جميع المدن الكبرى تزايدت منذ حرب
أكتوبر من سنة الى أخرى المعروضات من الساعات الكوارتز والآلات الحاسبة
والسجائر والمواد الغذائية المستوردة . وفى وسط العاصمة تعرض بشارع
الشواربى البديل الفرنسية ومنتجات التريكو الإيطالية بينما يئن شارع الموسيقى
قلب السوق الشرائية من التليفزيونات والمسجلات والمراوح المستوردة من
سنغافورة وتايوان . وفى المناطق السكنية الراقية تفتح أسواق صغيرة
(سوبر ماركت) تعرض فيها المنتجات المجمدة والمحفوظة المستوردة جنبا
الى جنب مع المنتجات المنتقة من السوق الحرة . ومن الموائىء تدخل
خمس آلاف سيارة جديدة شهريا . ويمكننا أن نبحت بلا جدوى عن منتجات
الصناعة المصرية التى كثيرا ما تكون فى الحقيقة أقل جودة وتفتقر الى حسن
العرض ، ومن ثم تراها على الأرجح فى المحلات الشعبية وتزين أرفف الجمعيات
التعاونية . وبدلا من تحديث هذه الصناعة التى تعتبر نشطة مثلا فى المجالات
الغذائية والكهربائية نجدها تتعرض جبرا لاستنفاد قواها والهلاك فى منافسة
غير متكافئة ومدمرة للاقتصاد القومى . بيد أن المكاسب كبيرة جدا لآلاف من
الوسطاء الذين وصفهم — عالم الاجتماع سبريس ويصا واصف — بأنهم
« يكونون ثروات ضخمة فى أوقات قياسية » ...

واعترف البنك الاهلى المصرى فى يناير عام ١٩٧٨ بأن « سياسة
الانفتاح لم تحقق الاهداف المنشودة » ... « فشل واضح » و « تجربة
خاسرة وغيرها من العبارات التى تجرى بها أقلام المراقبين لوصف هذه
السياسة التى تساعد على تصدع الاقتصاد القومى وأنى لها فى الواقع أن تنجح
بينما الاستثمارات الخاصة راكدة والارتفاع الكبير فى الاستهلاك العام والخاص
يحد من الادخار المتاح فيحيله الى مورد ضعيف ، بينما الزيادة فى الكتلة النقدية
تزيد من التضخم ومن التبعية للخارج .

مصر في حقن متواصل

أوضح الرئيس في فبراير ١٩٧٦ خلال جولة له في المملكة العربية السعودية والخليج « أنه لا بد من خطة مارشال عربية لمصر » . وهذه المبادرة المصرية كانت تهدف الى انشاء اتحاد دولي كفيل بحقن الاقتصاد بعشرات المليارات من الدولارات على مدى خمس سنوات كعلاج وكعامل منشط . واستجابت المجموعة الاستشارية لهذه الدعوة : اذ قدمت الولايات المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وسويسرا اليابان والكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج فضلا عن صندوق النقد الدولي - أهم المقرضين - قروضا جوهرية لمصر ودعمت ديونها قصيرة المدى .

وهكذا أثمرت الليبرالية المصرية الجديدة وسلام السادات . ولم تلبث الدولارات أن تدفقت من كل جانب الى الخلد الذي أنشئ معه استخدام هذه المساعدة . ولكن كانت هناك ضريبة لهذا السخاء الا وهو رهن السيادة بصورة خطيرة . اذ تعين كل عام على وزراء المالية والاقتصاد المصريين تقديم كشف حساب ادارتهم للمجموعة الاستشارية ليعودوا بعهود جديدة للمساعدة وبتوجيهات اقتصادية . وعندما تنصب الاموال أو يتهرب بعض المقرضين مثلما حدث عام ١٩٧٩ عقب المقاطعة العربية ، يجوب رئيس الدولة الغواصم الغربية يمد صنفته وينجد من مطالبة اسرائيل تبعا لانتعاش الموازنة . تماما كما حدث منذ قرن مضى . فما هو « الخديوى الجديد » بفتح صندوقا للدين العام ويضع مصر تحت الوصاية .

وتقدر المساعدة الخارجية التي حصلت عليها مصر ما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٩ بـ ١٨ مليار دولار منها ملياران من الاتحاد السوفيتى والبلاد الشرقية، في حين بلغت المساعدة العربية المدنية وحدها ٧ مليارات من الدولارات . اما أوروبا فقد ساهمت بنبلغ ٧ مليارا ويران بـ ٨٥٠ مليون . وكانت الولايات المتحدة اكبرهم مساهمة . اذ قدمت ٤ مليارات دولار منها مليار منحة وثلاثة مليارات قروض . ومنذ المقاطعة العربية تحصل مصر سنويا فى المتوسط على ٤٠٠ مليون دولار من أوروبا واليابان و ٩٥٠ من واشنطن و ٢٥٠ من صندوق النقد الدولي ومثلها من البنك الدولي . وفى عام ١٩٧١ ارتفعت هذه المساعدة بمقدار الثلث لتبلغ ٢٨ مليار دولار . وهكذا قفز الدين المسمى والعسكرى من عشرة مليارات دولار عام ١٩٧٥ الى ١٤ مليار عام ١٩٧٩ ثلاثا فى صورة مساعدات ثنائية . ان مصر تعيش حقيقة « بالحقن » ونفا لتعبر الصحفية مارى كريستين اولاس ، والدولار هو الذى يقوم بتفذية الاقتصاد . وحصلت مصر بصفقتها أولى الدول المستفيدة من المعونة الامريكية للتنمية على ٧٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، خصص ربعها لاستيراد المعدات

والمواد الأولية ، فضلا عن ٢١٢ مليون تحت اسم المساعدة الغذائية في اطار القانون ٤٨٠ « الطعام من أجل السلام » . واشتد النقد لهذه المساعدة المشروطة رغم أنها في عديد من القطاعات تساهم بصورة فعالة في النهوض بالبنيات الأساسية وفي التنمية الاقتصادية . وفي عام ١٩٨٠ خصصت ٢٦٠ مليون دولار للمياه ولجارى القاهرة وللصحة والتعليم . وهذه المساعدة تمثل — في الحقيقة — نسبة ضئيلة اذ ما قيسـت بالاحتياجات الضخمة وباجمالى حجم الامانات المقدمة .

وقال لنا أحد الخبراء الأمريكيين : « ان كميات كبيرة من النقود تدخل مصر ولكنها « كالجيب المخروم » . ولا شك ان هذا الحقن المكثف من العملات الاجنبية قد ساعد على بقاء سفينة الاقتصاد طافية فوق السطح ، وتنشيط بعض القطاعات ودفع النمو . وفي المقابل زادت تبعية مصر ودورائها في الملف الغربى دون أن يطرأ مع ذلك على الهياكل الاقتصادية أى تجديد . ومن أجل الاحتفاظ بمصر داخل فلكهم وتأكيد استقرارها ، واصل الدائنون تقديم مساعدتهم لها لبضع سنوات أخرى . ولكن ابتداء من عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ أخذت تتراكم المشكلات ، ثم أن التصنيع عرضة لثلا يحدث التقدم المرجو الذى تكفى معه العائدات القومية والمساعدات الخارجية لرأب الصدع . ذلك أنه لم تحدث أية طفرة أو أية دفعة منذ أكتوبر ١٩٧٣ . وظلت الحرب تتخذ لفترة طويلة عذرا مقبولا للجمود وعدم تنظيم الخدمات في اطار البيروقراطية حيث تضعف أية سلطة مع التهرب من المسؤولية . ونحن انما نتحدث اليوم عن مصر في عهد الانحطاط . ولا يجب أن نخدعنا الخطب الرنانة والمساعدة الاجنبية والتجارة والبترول والفنادق والسياحة . ولقد ساد حتى الآن نوع من الاستقالة الجماعية وقد اعتاد كل فرد على التدهور المستمر للشوارع والمنازل والبنية الأساسية والخدمات والتواكل على التكنولوجيا والمقرضين الاجانب . وماذا عن الحلم الأمريكى : . قال لنا طبيب شاب مفاخرا : « الآن كل شيء سيكون على ما يرام مع الأمريكىين » . قالها وهو مقتنع بأن المشكلات انما حلت بالفعل بهذه الوسيلة . لقد اتكلت مصر على الاجنبى وتنتظر كل شيء من الخارج . انه لسراب المساعدة وأوهام الانفتاح .

دولة للبيع الفناء الوصاية

ترغب الدولة باتباعها الفلسفة الليبرالية الجديدة فى ان تقوم من الان فصاعدا بدور منسق الاعمال بدلا من مقاول الاعمال . ليست المهمة الاولى هى اعادة تنظيم الجمعيات التعاونية الخاصة بالاصلاح الزراعى التى كان يعانى ٧٧ ٪ منها عجزا فى عام ١٩٦٩ ؟ ان احدا لم يخطر بباله انكار ما كانت تعاني منه من سوء ادارة ولكن لم يتم مع ذلك اعداد اى برنامج للاصلاح . وقد كتب مارك لانادنى قائلا : « لقد حصل الملاحون الاغنياء على كل الفائدة الممكنة من الجمعيات التعاونية ويزداد ضجرهم يوما بعد يوم من التزاماتهم وسط جو الحرية المتزايدة للنشاط الاقتصادى . ففى عام ١٩٧٧ ، تم حل الاتحاد المركزى للجمعيات التعاونية و ١٦٢٥ جمعية تعاونية خاسرة .

ويجزم على الحصرى المسئول عن الملكية الزراعية قائلا : « لقد انتهت الجمعيات التعاونية الحالية . وسوف تحل محلها تدريجيا جمعيات خاصة » . وهكذا اذن نجد هيكلين متوازيين ومتنافسين ونظرا لان الدولة الليبرالية الجديدة لا ترغب فى القضاء على الهيكل الاول بصورة عنيفة ، فانها بدلا من ذلك تستخدم أسلوب الخنق البطيء .

وقد عمل السادات — بفاء على رغبة الملاحين الاغنياء والمتوسّسين — على ادخال « سياسة الانفتاح » الى الريف ، اى ايجاد رأسمالية زراعية جديدة وزيادة دخل الارض عن طريق التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية . لماذا كان يتعين على القرى ان تعمل على تطوير نفسها وتحسين دخلها فانها تواجه اساسا ظاهرة جديدة وغريبة بالنسبة لمصر تتمثل فى نقص الايدى العاملة الزراعية التى رحلت تجرب حظها فى الدول العربية . وهكذا ارتفع الاجر اليومي للعامل الزراعى من ٢٥ قرشا فى عام ١٩٧٠ الى ١٢٥ قرشا بعد ذلك بعشر سنوات ويبدو ان رفع القيمة الاجارية الزراعية بنسبة ٢٥ ٪ فى عام ١٩٧٥ ، وتكلفة استخدام الميكنة وتغيير النظام المتعاونى كان لابسا وان يؤدى كل ذلك الى التعجيل بعدم تفتيت ملكية الاراضى . خاصة وان رؤوس الاموال الاجنبية يمكن ان تستثمر فى الاراضى المستصلحة التى يمكن ان يتعدى الحد الاقصى للمكيته مائة فدان .

ويقول سيد مرعى المسئول شبه المطلق عن الاصلاح الزراعى والزراعة اعتبارا من عام ١٩٥٢ موضحا انه بالنسبة للاراضى الجديدة ، سيقم القطاع العام البنية الاساسية الخاصة بها ثم يبيع القطعة التى تم توصيل المرافق اليها

للقطاع الخاص » . وهكذا نجد اننا امام برنامج طموح حيث انه من المقرر استصلاح ٢٩ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ . بيد أن المستثمرين الاجانب لم يعرفوا حتى الان بالوعود التي سبق وان قطعوها على انفسهم منذ بضعة سنوات ، في الوقت الذي اثر فيه الموضوع الخاص باقامة مجتمعات زراعية — غذائية ضخمة بالاشتراك مع شركات متعددة الجنسيات رغم ان المزايا المعروضة مغرية مثل الانتفاع بالارض لمدة نصف قرن والاعفاء من الضرائب طوال ٢٥ عاما وحرية اعادة رؤوس الاموال الى اوطانها . وكما حدث في مجال الصناعة ، فقد ادى الافتقار الى البنية الاساسية بالاضافة الى البيروقراطية الى عرقلة تنفيذ المشروعات . وفي عام ١٩٧٩ ، كانت النسبة المخصصة للمشروعات الزراعية في الاستثمارات الاجنبية الجارية تنفيذها هي ٤٣٪ فقط وبالقرب من الاسماعيلية تقوم ، بصفة خاصة ، شركة مصرية — امريكية مشتركة تساهم فيها شركة كوكاكولا بنصيب كبير — بزراعة ١٥ الف فدان من الموالح منذ ثلاث سنوات . وفي جنوب مديرية التحرير استاجرت شركة فرنسية ٢٥ الف فدان لمدة عشر سنوات بهدف تصدير الخضروات في غير موسمها الى السوق الفرنسي ، كتصدير الفاصوليا الخضراء ، واستيراد القمح .

غير ان هذه المشروعات المشتركة — التي هاجمتها المعارضة المصرية بعنف — لم تكلل بالنجاح .

وعلى طول الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية تجرى اعمال كبيرة للرى ، بيد ان مرحلة الانتاج الفعلي لم تبدأ بعد . وفي المقابل ، يتم حاليا بيع جزء من اراضي الدولة المستصلحة في الستينيات بالمزاد العلني .

ففي شهر فبراير عام ١٩٧٨ ، بيع ٧ الاف فدان في جنوب مديرية التحرير ، في شكل قطع مساحة كل منها ٢٠ فداناً وبسعر ٢٥٠٠ دولار للفدان تدفع بالعملية الصعبة . . ومنذ عام ١٩٧٦ ، باعت شركة شمال التحرير الوطنية ١٦ الف فدان . وتعتزم استخدام حصيلة هذا البيع في تأسيس اربع شركات مشتركة مع رؤوس الاموال الاجنبية بهدف استغلال الاربعة والعشرين الف فدان المتبقية . اذن لم يعد الاتجاه السائد على عكس السياسة لسابقة ، هو توزيع الاراضي التي تملكها الدولة على صغار المزارعين وانما بيع هذه الاراضي لمن يدفع أكثر . واطلق الفنان للمضاربة واصبحت الارض مجالا لتوظيف الاموال وخاصة بالنسبة للمهاجرين الذين يعودون بعد سفرهم للعمل كاجراء في دول الخليج بسبب نقص الاراضي الزراعية — ليشقروا بعد عدة سنوات مزارع الدولة . ونشهد حالياً مولد طبقة جديدة من ملاك الاراضي الزراعية ظهرت نتيجة لكاسب الانفتاح الاقتصادي .

والقطاع العام أصبح هو الآخر هدفا مختارا من أهداف تصيد المشروعات الخاسرة . فهذا القطاع لم يتم في الحقيقة أبدا إصلاحه أو ترشيده ، على عكس الوعود المقطوعة .

ففى عام ١٩٧٥ رفعت وضاية الدولة عن طريق إلغاء الشركات المؤسسة التى تنسق بين المشروعات الوطنية ، ويسمح لها القرار رقم ٢٦٢ بزيادة رأسمالها عن طريق دعوة رؤس الأموال الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية وذلك بعد اعطاء الأولوية للعاملين بها خلال مهلة مدتها شهر . ويجوز لنا التأكيد أن هذا البند الأخير هو للاستهلاك المحلى فقط خاصة اذا عرفنا القدرة الشرائية للعاملين ، ومع ذلك ، لم يستفد المستثمرون على الإطلاق من هذا العرض المغرى . ان ٣٠ ٪ فقط من رؤوس الاموال المنتشرة هى التى استثمرت بالمساهمة مع القطاع العام .

وفي شهر ديسمبر عام ١٩٨٠ ، نجح الاتحاد العام للنقابات فى التصدى لعملية حل مؤسسة الاجهزة الكهربائية ايدىال لصالح شركة طومسون الفرنسية خاصة وأن النواب رفضوا من جانبهم أيضا مواصلة هذا المشروع . وهكذا اضطرت الحكومة الى الإبقاء على القطاع العام ، بل وتم توجيه جزء من مساعدة الولايات المتحدة لاعادة تنظيمه رغم تضرر المستشارين الأمريكين الشديد ، وقد صرح الوزير جمال الناصر فى شهر ابريل عام ١٩٨٠ قائلا : « ان الحكومة تعتبر القطاع العام بمثابة حجر الاساس للاقتصاد القومى . ولا يقلل التشجيع الذى تبديه حاليا للقطاع الخاص من دور القطاع العام على الإطلاق » ، وفى المخطط لسنة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ التى تدل بوضوح على الاتجاه المقصود ، تم تحديد حصة الاستثمارات العامة بنسبة ٨٣٪ مقابل ١٦٪ للقطاع الخاص . وفى الواقع لايزال القطاع العام يحتل المكانة الاولى فى الاقتصاد حيث يتولى ٩٨٪ من الصناعات الاستراتيجية و ٦٤٪ من الصناعات التحويلية و ٧٥٪ فى مجال البناء . وفى عام ١٩٨٠ ، كان هناك ٣٨٠ مشروعا عاما يعمل ثلثاها فى مجالات الصناعة والطاقة والنقل .

وليس هناك أدنى شك فى أن الحكومة ستحاول تدريجيا التضحية بالقطاع العام على مذبح الليبرالية . ولن يتم ذلك . بحل المؤسسات باتباع أسلوب المنع أى بعدم منحه وسائل التجديد فضلا عن تركه دون حماية فى مواجهة المنافسة الأجنبية . حتى تتجنب الحكومة التعرض لمشاكل الإدارة والمعمالة وتكشف بالتالى عن نواياها الحقيقية ، فانها تعتمد على الموت البطيء للمؤسسات بعدم مساهمتها فى الإستثمار سوى فى القطاعات التى لا يرغب فيها القطاع الخاص . كما تعتمد على اغراء أسلوب « حرية التجارة » لتشجيع العاملين على ترك العمل طواعية ، لضيقهم بالاجور الضعيفة التى يحصلون عليها .

والحكومة — التي قررت عدم انفتاحها الاقتصادي بأى حاجز من حواجز الدولة — تجذ نفسها مضطرة لرئاسة هياكل لم تعد تزاوّل نشاطها بالكفاءة المرجوة .

ومع ذلك فإنها لا تستطيع المخاطرة بحلها لأنها ستضطرم حتما عندئذ بالبيروقراطية المتفشية فى كل مكان . . . وهذه البيروقراطية — التى يتم الإبقاء عليها فى أغلب الأحوال بلا سبب معقول — تواجه مرحلة احتضارها البطيء وفقدان نفوذها وامتيازاتها وتحديد حجمها فى الدولة . فهى كضحية للانفتاح — قد عزلتها عن عرشها الذى تربعت عليه طويلا بعض الخدمات الخاصة والمكاتب الأجنبية والشركات المشتركة حيث المرتبات مجزية والعمل ممتع . فثمة شعور مخيف بالاحباط يجتاح الإدارة الحكومية والقطاع العام ففى حين لا يتعدى متوسط المرتب الشهري فى الحكومة مبلغ . . . ٥٠٠ فرنك ، فإنه يصل بسهولة إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا المبلغ فى القطاع الخاص ، وذلك دون الإشارة إلى العمال المتخصصين الذين أصبحوا من الندرة بحيث يمكنهم أن يكسبوا فى اليوم الواحد ما يكسبه موظف فى عشرة أيام . وتنتهز الدولة الليبرالية الجديدة هذا الوضع لترسى جذورها حيث يجرى حليا سباق شديد على الوظائف الخاصة . فأفضل العناصر تترك وزاراتها حتى أنه لا يمكننا أن نحصى عدد كبار الموظفين الذين تولوا مراكز فى البنوك والشركات الأجنبية . وفى غضون سنوات قليلة ترك ألفا مهندس وفنى من العاملين فى شركة الحديد والصلب عملهم ليبحثوا عن وظائف مجزية أكثر فى دول البترول .

أما بالنسبة للذين لم تتح لهم هذه الفرصة ، فلم يبق سوى مشاركة أجهزتهم مع الخارج . فإذا كانوا من رجال الجامعة يمكنهم الاشتراك فى أحد برامج الدراسات الأمريكية ، وبالتالي مضاعفة مرتباتهم ، ولا يتساءل أحد هل يتم استخدام تلك الأبحاث أم لا ؟ أنه سؤال غير مجد ، فالأهمية تكمن فى « شراء » العقول حتى يمكن التأثير بصورة أفضل على الهياكل التى تعمل فيها . وهذا — خلاصة القول — بمثابة نوع من الفساد المشروع الذى يحقق نديا متزايدا من جانب القطاع الخاص والدولة على أن تترك الأجزاء غير المقيدة من الدولة نهبا لبيروقراطية لا أمل فيها .

أما القطاعات غير المحظوظة فيبقى لها الفساد قوتها اليومى والحصول على البقشيش من أجل البقاء وذلك بفضل تدفق الأموال وانهميار النظم . وهكذا فإن الدولة لم تعد تخدم ولكنها تستخدم وقد تم تخصيص مبلغ ٢٧ مليون فرنك من المساعدة الأمريكية من أجل تبادل الاساتذة بين البلدين وتم الحصول على ١٩٠٠ منحة دراسية للسنوات ١٩٨٠ — ١٩٨٤ .

ونادرة هى اليوم الكليات أو المعاهد العليا التى لم تبرم اتفاقا من أجل إجراء أبحاث مشتركة مع مؤسسات أمريكية .

والادارة نفسها تترك العنان لوسائل الضغط هذه لتنتشر بها ولتدعم -
يفضل التوسع في عقد دورات تدريبية للاداريين - التواجد الثقافى للولايات
المتحدة .

وتوحي الندوات ورحلات الدراسة التى يقوم بها الكيرون بأنهم يشتركون
« مع الأمريكيين » في مشروع موسع للتغيير الاقتصادى .

ولقد كانت الدولة الناصرية ، أى الدولة الحامية ، تنظم كل شىء . أما
الدولة الليبرالية الجديدة فأنها لا تقصر شيئا . فهى تعهد بالمستقبل الى
المبادرة الفردية والى المصلحة الشخصية ، فلا هى تخطط ولا تنسق . ولكنها
تترك الأمور تمضى على أعنتها واضعة ثقنها فى التنظيم الطبيعى وحسده .
وتشجع على ذلك بامتناعها عن التدخل فهى لم تشرع فى القيام باصلاح حقيقى
للادارة الحكومية والقطاع . ولم يعد فى مقدورها ان تمثل تحالف القوى الاجتماعية
على الرغم من تأكيدها المستمر لذلك . ويؤدى انهيار التحالف الى تفسخ
الدولة . حاليا يجوز لنا القول ان الدولة الليبرالية الجديدة مازالت فى مرحلة
التكوين ولم تصبح بعد حقيقة واقعة . وحتى اذا ما حاولت الدولة ان تتنحى ببطء ،
فلا يمكنها الانسحاب دون اثاره مخاطر ومشاكل فى هذا المجتمع النيلى القديم ،
خاصة وان العناصر الخاصة مازالت هشة وان الجذور القيادية الموجهة تقاوم
التغيير مقاومة عنيفة .

معقل البيروقراطية

عزيز يبلغ من العمر خمسين عاما . وهو موظف في وزارة النقل ، موظف من المليونى موظف الذين يعملون حاليا في مصر . في مقابل ٣٧٠ ألف موظف في عام ١٩٥٢ . وهذا يعنى انه يتعين أن يتحرك قليلا كل عام حتى يترك مكانا للعناصر الجديدة . فقد كان مكتبه يضم فيها مضى اثنين فقط من الموظفين ، أما اليوم فقد بلغ عددهم ستة موظفين . ومع ذلك فلم يتطور العمل بنفس القدر . ولذلك فهو يقضى اغلب وقته في قراءة جريدة « الاهرام » واحتساء القهوة التركية . ولكن ما هى الامتيازات التى يحصل عليها ؟ انه يملك مكتبا ويصل الى عمله وقتما يرغب ويرأس زملاءه الخمسة يرأس ! . ان هذه الكلمة تدفعه الى الابتسام . فما الذى يرأسه وهو يعلم أن مصطفى يقضى ساعتين فى وسائل المواصلات المكتظة ليصل الى عمله وان أميرة ، وهى احدى السكرتيرات ، لا تربح سوى خمسين جنيها فى الشهر ! ولكن ليس المكتب هو فقط . ذلك الحد الأدنى الحيوى الذى نحصل عليه بعد عدة ساعات من التواجد فيه ؟ ويعلم عزيز تماما أن محمود - الذى يتحدث الانجليزية بطلاقة - يغادر المكتب قبل مواعده بثلاث ساعات ليعمل فى مكتب للسائحين . ويحصل عزيز - الذى يشغل الدرجة الاولى فى عمله على مرتب شهرى قدره تسعون جنيها فقط . ولكنه يأمل ! . يأمل فى أن يصبح بعد عدة سنوات واحدا من الستة عشر مديرا عاما الذين تضمهم وزارته . وعندئذ سيتضاعف مرتبه نتيجة للبدلات المختلفة المخصصة لهذه المراكز . ولكن الترقية تتم بالاختيار ١٠٠٪ ولذلك يتعين عليم اتباع أسلوب المجاملة ونوع من الالتزام المعتدل وشعاره هو عدم الاصطدام برؤسائه وحتى يحقق ذلك فى هذه الغابة من التعليمات الادارية ، فهو لا يتخذ أى قرار ، ويتبع التسلسل الوظيفى فى كل شىء ومن أجل تحسين مرتبه ، يقوم عزيز ببعض الاعمال الشخصية الخاصة بتصوير الاوراق فى الوزارة . فقد قامت هيئة المساعدات الامريكية بتزويده مكتبه منذ سنتين بآلة لتصوير المستندات تحتل غرفة خالية وكأنها تحفة قيمة . وهكذا فلانفتاح جوانبه الطيبة ايضا . .

وهذا المثال ليس فريدا فى نوعه . فالادارة المصرية تكتظ بالكثيرين من امثال عزيز . وقد ساهم الوزراء - الذين قفز عددهم من ١٦ وزيرا فى عام ١٩٥٢ الى ٤٤ وزيرا فى عام ١٩٦٤ - فى زيادة حدة البيروقراطية عن طريق مضاعفة هياكل ومراكز المسئولية تحت ضغط العدد . وفى عام ١٩٧٧ بلغ عدد وكلاء الوزارة والمديرين العموم ٦٥١٨ شخصا وكان هناك ٢١٩٣٢١ موظفا فى الفئة الاولى . ان الادارة الحكومية - ذلك الجهاز الضخم المشحون

بالوظائف - مصابة بالعجز وتعانى الاختناق . ولقد استحوذت الادارة المركزية والمحلية على ٢٨,٤ ٪ من الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٧٧ . وكان هناك تفكير جدى فى السيطرة عليها والتنسيق بين أنشطتها عن طريق انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . بيد انه أصيب، هو ايضا بنفس الاسقام التى تشل حركته . فهو يضم ٢٢ وكيل وزارة وخمسين مديرا عاما . ويعد الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المقام كحصن فى مدينة نصر بعيدا عن المدينة - جهازا معطلا وكثيبا . انه المرأة الصاعدة للادارة المصرية ، ويعطى اىحاء مؤسفا بعالم يعانى من ثقل الضغوط والبطيليات . ولم تعد كلمة الادارة تعنى بالنسبة للمواطنين الذين يتعاملون معها بسوى مرادف للتساهل العام والاختلاس والتعدي على الحقيقى .

أن استخدام أية شهادة ستكلف الشخص الذى لا واسطة له أو الشخص الامى تقديم العديد من الالتماسات وضياع الوقت والاموال . وينتمى الموظف المصرى - خليفة الكاتب الفرغونى الذى يلقي الاحترام لانه يتولى جزءا من سلطة الدولة مهما كانت بساطته - الى طبقة ، ينظر اليها بعين الحسد والخشية ، وتفرط فى أغلب الاحيان فى استخدام سلطاتها . ومازالت تلك السطور التى جاءت فى كتاب « يوميات نائب فى الارياف » لتوفيق الحكيم مطابقة للموضع الراهن . « ان كائن المهانة تنتقل فى هذا البلد ، من الرئيس الى الرؤوس ، لتستقر فى نهاية الامر عند الشعب البائس الذى يتجرع الكأس تحمل المسئولية هى الاسقام التى تعانى منها الوظيفة العامة التى تقتقر الى كلها دفعة واحدة » ان عدم المبالاة والسلبية والاختلاس والسرقة والاسراف وعدم الى التنظيم والاشراف كما تفتقر الى المال والوسائل » . لقد بلغ الفساد مستوى كبيرا للغاية ، وسيصبح قوة المنظمة العربية أساسية لن تتمكن الحكومات من القضاء عليه . هذا هو الحكم الذى أصدرته المنظمة العربية للعلوم الادارية عام ١٩٧٨ . ويتين أن نفرق - كما قال عن حق جان بيير فى جريدة « لوموند » الفرنسية بتاريخ ٢٩ ديسمبر عام ١٩٧٥ - بين البقشيش من أجل البقشيش - وهو نوع من الضريبة يحصل عليها الفقير - والبقشيش من أجل الاختلاس وهو ابتزاز حقيقى للاموال . وقد صرح الرئيس يوم ٣ ابريل عام ١٩٧٥ قائلا : « اذا لم ننجح فى القضاء على الفساد فاننا سنواجه موقفا صعبا للغاية » وفى هذا العام ، صدرت عدة قرارات خاصة بالكسب غير المشروع ، ومع ذلك لم تتوقف الفضائح . ان المثالب يأتى من فوق . ومصر على وشك ان تعبر نقطة اللاعودة . فالفساد ينخر فى كل اجزاء الكيان الاجتماعى ويشوش نظام الادارة . وحين يدان من وقت لآخر بعض الموظفين فليس ذلك سوى مجرد ازالة لبعض الاورام الصغيرة . ولكن الداء لا يزال ينخر فى المجتمع دون هوادة ويهدم قيمه ، وينشر العفن فى هياكله .

فما الذى يجب عمله من أجل إعادة الحياة اليه ؟ الاصلاح الادارى ، هذه هى الاجابة التى يرددها كل رئيس للوزارة منذ عام ١٩٦٦ ثم يقوم مباشرة بتشكيل لجنة لذلك ، بل تحدث رئيس الدولة فى عام ١٩٧٤ عن « ثورة ادارية » دين أن يسم مع ذلك تنفيذ أى شىء وكان مجرد الاشارة الى الاصلاح سيؤدى بصورة طبيعية الى تحقيقه . وتعرقل هذه الازدواجية فى الفكر والعمل — التى تنتشر بصورة كبيرة فى مصر — التجديد . فلقد كيف كل شخص نفسه بطريقة ما مع الوضع . ان عملية جراحية حقيقية هى وحدها التى من شأنها انقاذ هذا الكيان المحتضر ولكن السلطة لا تستطيع ولا ترغب فى اجرائها . ان الدولة الليبرالية الجديدة تتغذى من اسقام الدولة الناصرية .

ومع ذلك ، فان البيروقراطية — التى يحاربها الانفتاح — تستخدم جهودها الرهيب فى مقاومة النظام الرأسمالى ، تلك المقاومة السلبية اليومية من جانب آلاف الموظفين الذين يجدون دائما مجالات لممارسة نفوذهم مهما صغر حجمه . ان تصاريح البناء او الاستيراد والاجراءات الجبركية .. الخ ، والتوقعات والاختتام ليست كلها سوى مجرد ذريعة لتطويل اجراءات سير العمل ، لاسيما وأن ٥٥ ٪ من الموظفين — طبقا لدراسة رسمية — ليسوا مؤهلين لتولى مناصبهم ويخفف البقشيش من بطء الاجراءات . ولكن المستثمرين يشعرون بالمرارة ويشكو الجميع من البيروقراطية وتتبخر أحلام نظام الحكم فى الهواء . فلا شىء يقاوم البيروقراطية المصرية التى سبق وان نجحت ، فى الدولة الناصرية ، فى التهام الاتحاد الاشتراكي خلال عدة سنوات عن طريق سد منفذ الاشتراكية ، كما نجحت بنفس الطريقة فى التهام الدولة السلاطية الى حد احباط مشروعها الرأسمالى . وتتكاثر البيروقراطية باستمرار ، مثل الاميبا الضخمة ، وتغيرت — عن طريق التأثير المتبادل — كل شىء تقترب منه . وهكذا فلن تداخل القطاعات العام والخاص ينطوى على نفس القدر من الاخطار بالنسبة للثاني والمخاطر بالنسبة للاول . فلا التضخم الذى ينخر المرتبات ، ولا الفارق المتزايد بين هذه المرتبات وبين المزايا التى يمنحها القطاع الخاص سيجعلان من البيروقراطية ، فى حجمها ، سندا للانفتاح . وقد بدأ نظام الحكم رهانا جريئا لتحديث الدولة . ويعتمد أعداء الانفتاح على البيروقراطية لتخسر الحكومة رهاتها . وتحتاج الدولة الليبرالية الجديدة — حتى تستقر تماما — الى تحويل البيروقراطية من بيروقراطية تقليدية الى بيروقراطية مرشدة ، وسيتوقف مستقبل نظام الحكم الى حد كبير على قدرته فى تحقيق ذلك وهو يعتمد أساسا فى الوقت الراهن على « الخدمات » لينقذ الاقتصاد من معاناته .

اقتصاد خدمات

الاهرامات والذهب الاسود والقناة

اعتهدت مصر - الفنية بواحد من اكبر تراث للانسانية وبمناظرها الطبيعية الخلابة وبشواطئها الساحرة التى تقع على بحرين - على السباحة منذ فترة طويلة . ولقد بلغ عدد السياح فى عام ١٩٨٠ مليوناً وخمسمائة ألف سائح يتنقلون فيما بين الاهرامات وآثار الاقصر ، ومن الجامع الازهر الى مدينة الغردقة . ان خلفاء هيودوت كثيرون . وكانت حالة الحرب التى عانت منها البلاد وضعف الطاقة الفندقية والنقص فى وسائل الاتصال قد عرقلت حدوث تطور اسرع فى هذا المجال قبل عام ١٩٧٤ ، حيث بلغ عدد السياح ٣٥٨ ألف سائح فقط فى عام ١٩٧٠ ولقد اتاحت الشركات الخاصة ، الاجنبية اساساً ، حينما استثمرت أموالها فى هذا القطاع الفرصة لحدوث هذا التوسع الضخم فى سنوات قليلة . وفى نهاية عام ١٩٧٩ ، كانت ١٧ ٪ من مشروعات الاستثمار الاجنبية مخصصة للسياحة ، مما ادى الى ازدهار الحركة فى الفنادق ورحلات السفر ومحلات بيع الهدايا التذكارية .

وأسفر هذا التوسع عن آثار ايجابية عظيمة . فقد انشئت وظائف جديدة ، وازدهرت صناعة الحرف التذكارية ، وازدادت الدخول فى جنوب البلاد وفى المناطق الفقيرة (مثل الواحات والبحر الاحمر) وذلك فضلاً عن جلب العملات الصعبة الى داخل البلاد وقد بلغ دخل السياحة ٧٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ مقابل ٥٠٠ مليون قبل ذلك بعامين . بيد ان الاهداف الطموحة للأغلبية الخاصة بتحديد مليارى دولار كدخل من السياحة فى عام ١٩٨٥ تعد بكل تأكيد أمراً غير واقعى على الاطلاق . وعلى أى حال وشريطة ألا يتم الاتجاه نحو بناء تلك المجمعات الضخمة المنعزلة عن البيئة المحلية والمتعارضة مع تقاليد المجتمع ، كما يحدث فى عدد كبير من الدول الأخرى ، فان السياحة ستظل لفترة طويلة قادمة مصدراً هاماً من مصادر العملة دون أن يكون هناك تعارض بينها وبين المجتمع المصرى .

وعلى بعد عدة كيلو مترات من الشعب المرجانية الرائعة التى تجتذب المزيد من الزوار على مر الأيام ، تنصب حقول بترول البحر الاحمر معداتها بعيداً عن الشاطئ فى عرض البحر ، حيث ترتفع مداخنها ومشاعل حقول الغاز ، وتعد رأس شقير أحد المواقع البترولية الاولى التى استغلّت فى مصر . . فقد وقعت شركة مرجان الامريكية أول عقد لها فى عام ١٩٦٤ .

وبعد مرور ثلاث سنوات كانت تستخرج مائة ألف برميل بترول يوميا . ولم توقف حرب الايام الستة عملية استغلال البترول ولكنها عطلت ، من الناحية العملية كل عمليات التنقيب وادت الى سيطرة الاعداء على حقول البترول في سيناء ، وقد استؤنفت عمليات الاستغلال في عام ١٩٧٤ . بعد ان توقفت اثناء حرب اكتوبر — كما تم تنفيذ استثمارات جديدة . وفي عام ١٩٨٠ خلقت شركة جليكو شركة مورجان وهي « تتكون من ٧٤ ٪ من الاسهم المصرية و ٢٦ ٪ من رؤوس الاموال الامريكية » . وتستخرج ٥٣٠ ألف برميل يوميا أي ٧٥ ٪ من الانتاج القومى وذلك من سبعة حقول بترولية تقع في عرض البحر في رأس شقير بالاضافة الى خمسة حقول أخرى يجري التنقيب فيها حاليا في خليج السويس . ويعطى الموقع الذى اقامته شركة جابكو — الذى يعد بمثابة مدينة صغيرة حقيقية تضم ٨٠٠ مصرى و ٢٠٠ اجنبى بمساكنها ومطعمها ووسائل النقل الخاصة بها الخ . . — صورة أخرى لمصر ، حديثة وديناميكية ومزدهرة ، تقوم عوامل نجاحها على ما يلى : تغذية صحية وخدمات اجتماعية متقدمة وأولا وقبل كل شيء أجور مجزية تبلغ خمسة أضعاف الأجور التى يمنحها القطاع العام حيث يحصل العامل على ٩٠ جنيها كمرتب شهري ويتضاعف مرتب المهندس الذى يبدأ بمائة وخمسين جنيها شهريا خلال بضع سنوات .

وحاليا ، تستخرج ٣٤ شركة ، من ١٣ جنسية مختلفة ٣٢ مليون طن من البترول مقابل ١٢٥ مليون طن في عام ١٩٧٣ . وقد نبى المستثمرون الدعوة في هذا المجال وضاعف السلام من قيمة العقود في الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار البترول الخلم بصورة جنونية . وقد سلب البترول — الذى حققت صادراته مبلغ ٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ مقابل ٦٠٠ مليون دولار فقط عام ١٩٧٧ — من القطن المركز الاول في الميزان التجارى . ان الازدهار البترولى المفاجئ — تلك المعجزة المستخرجة من باطن الارض بالنسبة لبلد مثقل بالديون — يعد الى حد ما بمثابة الدجاجة النى تبيض ذهباً لمصر في عهد الانفتاح . ويخشى عدد كبير من الاقتصاديين من أن تؤدي زيادة حجم الانتاج الى ثلاثة أضعاف خلال ثماني سنوات الى قتل تلك الدجاجة ، في حين يبدو من المؤكد تقريبا أن مصر لن تصبح على الاطلاق من كبار الدول المنتجة للبترول ، خاصة وأن التوقعات تشير الى استخراج خمسين مليون طن عام ١٩٨٥ .

ويرد المسئولون عن رأس شقير على هذا القلق بضربهم المثال التالى : مازال أول حقول « مرجان » ينتج بعد مرور ١٥ عاما على اكتشافه ، ١٠ آلاف برميل يوميا . وثمة أمل في أن يستمر في الانتاج لمدة ثلاثين عاما ،

وتتوالى الاكتشافات . ولقد اكتشفت شركة توتال آبارا كثيرة للبترول في البحر الأحمر وتبشر الابحاث بالخير في دلتا نهر النيل على طول ساحل البحر الابيض المتوسط وفي الصحراء الشرقية . أما استغلال الغاز فقد بدأ بالكاد حيث اكتشفت شركة « ألف » الفرنسية حقلا كبيرا في « أبو ماضي » في الدلتا . ومع ذلك تبدى السلطات انزعاجا واضحا حين يدور الحديث حول هذا الموضوع . ولقد اندفعت مصر ، من جانب آخر ، في برنامج نووى كبير بمساعدة الولايات المتحدة وفرنسا بصفة خاصة يهدف الى بناء ثمانية مفاعلات مدنية يفترض أن تقدم نصف استهلاك مصر من الكهرباء في نهاية القرن . وقد أثار خط أنابيب البترول سوميد (الممتد من السويس حتى البحر الابيض المتوسط) انتقادات عديدة . فلم يتم اقرار هذا المشروع — الذي بدأ التفكير فيه منذ عام ١٩٦٨ — الا في عام ١٩٧٤ بعد صفقات طويلة انبعثت منها رائحة الفساد .

لم تستغرق المناقشات في البرلمان خمس ساعات ، لتبديد مخاوف وتحفظات النواب الذين كانوا يعتبرون تكاليف تنفيذ هذا الخط — وهي خمسمائة مليون دولار — باهظة للغاية وغير مجدية في الوقت الذي بدأت فيه الاعمال الخاصة باعادة فتح قناة السويس ؟ وبعد مرور خمس سنوات ، لم يستخدم هذا الخط الا بنصف طاقته فقط ، في حين أن العائد منه لا يتجاوز ٨٠ مليون دولار دخلا سنويا عند استخدامه بكامل طاقته .

ان اغلاق قناة السويس قد أصاب الاقتصاد بضربة شديدة للغاية فقبل حرب الايام الستة ، كانت تعبر القناة سنويا ٢١ ألف سفينة — مولتها ٢٧٤ مليون طن وبعد مرور خمس سنوات على اعادة افتتاحها — استعادت القناة نشاطها السابق فقد عبرتها ٢١٦٤٣ سفينة في عام ١٩٧٩ ، و ٢٧٦ مليون طن ترانزيت في عام ١٩٨٠ . وفي نفس العام ، حققت القناة — التي تعد مصدرا ممتازا للدخل — للخزانة العامة دخلا بلغ ٧٠٠ مليون دولار وذلك بفضل الادارة الماهرة لواحدة من افضل المؤسسات العامة في البلاد الا وهي الهيئة العامة لقناة السويس . ومن المقرر أن تبلغ إيراداتها في عام ١٩٨١ مليار دولار . ولتحقيق هذه النتائج ، استدعى الامر بصفة خاصة تنفيذ أعمال ضخمة بمساعدة اليابان . وتم استثمار ١٢ مليار دولار لتعميق المياه من ٣٨ قدما الى ٥٣ قدما ولتسهيل ازدواج عبور القوافل للقناة ، بحيث أصبح في استطاعة السفن التي تزن ١٥٠ ألف طن وهي محملة و ٣٨٠ ألف طن وهي فارغة عبور القناة من الآن فصاعدا ، وذلك مقابل ٦٠ ألف طن و ١٥٠ ألف طن في الماضي . وهذا ما أسماه الرئيس « الافتتاح الثالث للقنال » حينما افتتح هذه الانجازات يوم ١٨ ديسمبر عام ١٩٨٠ . ولقد استعادت قناة السويس — التي تم تزويدها بنظام تحكم الكتروني في الملاحة — دورها البارز في العلاقات البحرية .

تأثير الهجرة المستقبل

كم يبلغ عدد المصريين العاطلين في الدول العربية ؟ مليونان أم مليونان ونصف أم ثلاثة ملايين ؟ لا أحد يعرف الرقم الصحيح بالضبط ، وقد أجريت عدة أبحاث حول هذا الموضوع أسفرت عن عدة أرقام مختلفة : وحيث أنه لا يعرف أيضا على وجه التحديد قيمة المبالغ التي يحولها العاملون بالخارج الى البلاد ، فإنها تقدر على الأقل بـ ٢٨ مليار دولار سنويا . إذن فدخل البلاد من « المهاجرين الى بلاد الذهب الاسود » يفوق دخلها من البترول ويوازي أربعة اضعاف إيراداتها من القناة والسياحة فياله من مصدر خرافي للثروة بالنسبة لبلد يعاني من نقص مزمن في فرص العمل ومن حاجة مستمرة للعملة الصعبة ، وياله من مصدر ثمين للإيراد بالنسبة للعائلات التي بقيت في مصر . فمهاجر واحد في الوقت الحالي يعول خمسة أشخاص .

وفي مصر في الوقت الراهن هناك ظاهرة تتمثل في ارتباط الهجرة ارتباطا مباشرا بارتفاع أسعار البترول . وتتعرض لها بصفة خاصة ، منذ بداية السبعينيات ، الدول العربية قليلة السكان مثل : ليبيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج . وقد بلغت تحويلات المهاجرين في عام ١٩٧١ ستة ملايين دولار فقط ولكنها ارتفعت الى ٥٩٠ مليون دولار بعد ستة أعوام .

وأصبحت الحكومة تهتم بالهجرة بدرجة كبيرة للغاية الى حد أنها تعمل على تشجيعها باستمرار . فقد تم في عام ١٩٧٦ افتتاح ٢٢ مكتبا جديدا لاستخراج جوازات السفر بحيث لا يستغرق الحصول على تلك الوثيقة الثمينة سوى يومين فقط . وفضلا عن ذلك ، فليست هناك أي صعوبة في أن يحصل أي موظف على اجازة خاصة . وفي عام ١٩٧٧ ، تم تشكيل مجلس أعلى للهجرة ونجى بانتظام مشاورات لعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول التي تطلب الايدي العاملة . وفي ندوة عقدتها صحيفة الاهرام في شهر مارس عام ١٩٨١ أعرب حسن توفيق رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن سياسته بالعبارات التالية : « فلنشجع إذن هروب العقول الى شركات الاستثمار — سواء في القطاع الخاص أو في الخارج — بنسبة ٢٥ ٪ من عدد العاملين وحين يعود أحدهم فسوف نبحت بشخص آخر فرصة السفر للجميع » .

فما أروعها من تورية لتعريف هذا السباق المهول للحصول على المن البترولي . ولقد جاء طلب الدول العربية للكوادر والايدي العاملة في نفس الوقت الذي كانت مصر فيه على شفا هاوية وعلى مشارف انفجار اجتماعي . فقد كان المستقبل مغلقا بالنسبة للخريجين وكان عدد العاطلين يتزايد . وعلى

الرغم من توفير ٣٦ مليون وظيفة فيما بين أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٦ ، فقد زاد عدد السكان بمقدار ٦٠ مليون نسمة . وهكذا فإن مليونين من المعاطلين اضيفوا الى صفوف المستائين مشكلتين بالتالى كتلة كامنة ذات خطورة على نظام التحكم الذى لم يكن فى مقدرة الوفاء بوعوده . وجاءت الهجرة وكأنها معجزة من السماء وتدافع للسفر العاطلون والطلبة الرافضون فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الذين سافروا هم أيضا الى دول الخليج يبحثون هناك عن الشئ الذى رغبت مصر تقديمه لهم . وهكذا هبطت حدة التوتر السياسى دفعة واحدة .

وقد ادى هذا السباق على المال — الذى أصبح بمثابة صمام امان عظيم — بكل تأكيد الى الحد من الصراعات الاجتماعية فى المدن الكبرى . بعد أن أصبحت الصعوبات أخف وطأة على المواطنين والمشاكل أقل حدة وذلك نظرا لان أكثر من مليونين من المصريين يعولون ، من الخارج ، ربع السكان .

ولا يمكن أن ننكر أن الهجرة تهدم بنية الاقتصاد والمجتمع ، بتفذيها للتضخم وتيارات الاستيراد وبتغييرها لطبقات المجتمع . فالمهاجرون يستثمرون أموالهم أولا فى الاراضى والمباني الامر الذى ادى الى ارتفاع كبير فى الاسعار . خاصة وان هذه الظاهرة قد أصبحت « سلوكا اجتماعيا عاما » على حد قول السيد ب . مارتان . فلا توجد أسرة مصرية لا يرجع أحد أفرادها من السعودية أو لا يسافر أحد أفرادها الى إحدى امارات الخليج . فهل يدرك المسئولون فى القاهرة كافة الاخطار الكامنة فى أن يفقد المواطنون هكذا الامل فى قدرات بلادهم عن طريق جعل بقائهم متوقف على الخارج فقط ؟ خاصة وأن وزير العمل يعتمد أيضا على الهجرة بطريقة واعية ومنظمة ، ليخفض من معدل البطالة ويصل الى نسبة ٣٪ حتى عام ١٩٨٦ . ان الهجرة بتخفيضها لحدة الضغط الاجتماعى تؤدي الى تأجيل التوصل الى حلول ولا تدفع الدولة الى بذل أى جهد أو اتخاذ أية سياسة طموحة وجذرية فى مجال العمل . بل ويسيطر عليها الشعور بالاعتماد المتبادل مع هذه الدول . ولكن ثمة مخاطر كبيرة اذا ماعاد المهاجرون بصورة مكثفة نتيجة لعمليات الطرد السياسى . وعلى أية حال ، فقد انخفضت الهجرة الى ليبيا الى النصف حتى وصلت فى عام ١٩٧٨ الى نفس المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٧٣ .

ويسفر هذا المد المشجع للهجرة عن آثار سلبية تزداد خطورتها تبعا لما تكبده الاقتصاد من ثمن فادح — فليس كل من يهجر بلاده من فائض الايدى العاملة ولكنها « هجرة فعلية للعقول » تفرغ البلاد من فنييها وأطبائها ومدرسيها . حتى لقد قدر عدد المدرسين المهاجرين فى عام ١٩٨٠ بخمسين ألف معلم وبلغ عدد الاطباء العاملين فى الدول العربية ثمانية آلاف طبيب . ومن بين المائة وعشرين ألف مهاجر الذين تم احصائهم فى عام ١٩٨٠ ، بلغت نسبة

ذوى المهن العلمية والفنية ٥١٦٪ و ٢٢٦٪ من العمال المتخصصين . ولكن ليس من الطبيعى أن تقدم مصر — التى تتمتع بموارد بشرية كبيرة — مساعدتها للعالم العربى ؟ وهيبته وتفوذها ماكانا الا ليزدادا كسبا من وراء ذلك . ولكن هذه الظاهرة تعد — من هذا المنطلق نفسه — بمثابة انتحار مزدوج ، أولا بسبب الخسارة التى لا تعوضها البلاد فى تحملها نفقات اعداد هذه الكوادر . وثانيا بسبب النقص المهول فى عدد الاطباء والفنيين فى مصر . ولم يعد العدد الموجود حاليا فى مصر من العمال المتخصصين كاف للعمل فى مشروعات الدولة ، كما ان المستشفيات تفتقر الى الممرضات الكفاء . وابقاؤهم فى البلاد يفترض وجود سياسات صناعية حقيقية وأجور عالية ، الامر الذى لم يتحقق بعد ، وبالتالي تعرض مصر لنزيف سوف تعانى منه طويلا .

اذن اليست الهجرة هى هذا « الجرح الجديد » الذى كشفت عنه « مارى كريستين اولاس » فى صحيفة « لوموند ديبلوماتيك » الصادرة فى شهر مارس عام ١٩٧٩ ؟ بلى بكل تأكيد . وعلى أية حال ، وباستثناء الكوادر والفنيين ، هل كان هناك حل آخر غداة حرب أكتوبر اذا ما اخذنا فى الاعتبار جموع العاطلين غير المؤهلين واحتياجات الدول المجاورة ؟ ان مصر وان كانت غنية بهذه الايدى العاملة ، الا انها لم تستطع ان تقيم ، منذ ثلاثين عاما ، وسائل السيطرة عليها واستخدامها . ان الآثار الايجابية للهجرة تعد احدى المعطيات الجديدة الاكثر أهمية بالنسبة لمستقبل البلاد .

فالفلاح المصرى — الذى كان منفلقا على أفقه النيل وملازما لمبيئته الى حد ما — قد اقدم اخيرا على انفتاح غريب على العالم الخارجى ، ذلك ان ماحدث له من تغييرات خلال الثلاثين عاما الماضية كانت لا تعدى حدود وادى النيل . هكذا دخل الفلاح المصرى — الذى يعيش حياة نمطية ويؤمن بالقدر — مجالا اقتصاديا واجتماعيا جديدا تحكم فيه المسؤولية والمغامرة والديناميكية التحديث . وبعد ان كان يتسم بالتقليدية والخضوع انفتح على اساليب اخرى للانتاج وللحياة واكتسب سلوكا ادى الى تغيير نظام الطبقات القديم . وعلى الرغم من ان المجالات التى استثمر فيها أمواله مازالت حتى الان غير منتجة ، فانه بدأ يستخدم جزءا من ايراداته فى بعض الاستثمارات الصغيرة فى مجال تربية الماشية والزراعات الجديدة . ان أموال الهجرة تقلب الاوضاع فى القرى وتؤدى الى التنويع فى انشطتها وتحقق نوعا من الرخاء فى الريف . ان المهاجر المصرى — الذى يحسن من أسلوب حياته او يستثمر ايراداته — يغير موقفه ازاء الحياة والمال . وليس ما يجريه تغييرا . . وانما هو ثورة اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل ضد الثورة الزراعية التى حدثت فى نهاية القرن التاسع عشر .

خريطة جديدة لمصر

يجب اعداد « خريطة جديدة لمصر » حينما أطلق الرئيس هذه العبارة فى عام ١٩٧٦ ، انما واصل اهتمامه بالاهتمامات الدائمة لاسلافه الذين كانوا يحرصون على تصحيح الاختلال الكبير بين المنطقة المزروعة والصحارى ، بين العاصمة وباقي الأقاليم . وفى عام ١٩٧٠ ، وفى حين لم يكن يبلغ عدد سكان القاهرة والاسكندرية سوى ٢١ ٪ من مجموع السكان ، فان دخل الفرد فيهما كان يبلغ ٣٣ ٪ من الدخل الكلى ، ووصل الاستهلاك الخاص الى نسبة ٣٢ ٪ من الاستهلاك القومى . وكان متوسط دخل الفرد فى القاهرة وقتئذ ١١٣ جنيها مصريا مقابل ٥٥ جنيها للفرد فى الصعيد ، وازداد هذا الاختلال حدة بسبب الهجرة الزراعية وتركيز الاستثمارات فى المناطق الصناعية المكدسة ، وذلك على الرغم من النجاح الحقيقى الذى تحقق فى مناطق أخرى مثل أسوان حيث السد العالى ومصانع الأسمدة ونجع حمادى حيث مصانع الألمونيوم .

وهكذا كانت هناك حاجة ملحة لمحاولة اجراء توزيع أفضل للانشطة والرجال . وقد قام مكتب أمريكى باعداد رسم تخطيطى شامل ومترايط لاستغلال الأرض . وهو وان كان يفرط دون شك فى التفاؤل ويفتقر أسناسا الى الاستثمارات . الا أنه كان يعتبر مع ذلك اطارا مناسبيا لمعالجة هذه المشكلات عن طريق تحقيق ثلاثة أهداف كبرى هي : تنمية الصحراء الشرقية وسيناء ، واعادة الحياة للصحراء الغربية ووقف اختناق العاصمة .

وفى الشرق ، كانت اعادة بناء مدينة السويس والاسماعيلية وبورسعيد احدى الأولويات التى عنى بها نظام الحكم منذ عام ١٩٧٤ . وقد ساعدت اعادة فتح قناة السويس وتوسيعها واستغلال البترول الى اعادة ازدهار هذه المدن اقتصاديا ، مما عجل بعودة أهلها اليها حيث قامت المملكة العربية السعودية بتمويل جزء من مشروعات الاسكان بها ، كما حدث بالنسبة لى الملك فيصل فى مدينة السويس . وكانت التقديرات هنا على مستوى الطموحات فى تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للاقتصاد اذ تخصصت مدينة السويس التى يتوقع أن يرتفع عدد سكانها من ٢٧٠ ألف نسمة عام ١٩٧٦ الى ١٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ فى صناعات الأسمدة والبتروكيماويات والأسمنت . واتجهت مدينة الاسماعيلية - التى تستفيد من برامج استصلاح أراضى المنيا والخلفية من البلاد ، والتى سيبلغ عدد سكانها مليون نسمة فى نهاية القرن مقابل ٣٤٥ ألف نسمة قبل خمس سنوات - نحو الزراعات الغذائية . أما بورسعيد - التى سيقفز عدد سكانها من ٣٠٠ ألف نسمة الى ٨٠٠ ألف نسمة فتركت

أنشطتها الرئيسية فى الصيد وصناعة النسيج الى جانب بناء السفن وتوريد
المواد الغذائية .

واذا ما اتجهنا أكثر نحو الجنوب ، فإن البترول والسياحة وتصدير
الفوسفات ستكون المحاور الثلاثة التى يقوم عليها استغلال ساحل البحر
الأحمر . وفى سيناء أيضا تقوى المشروعات التى لا تخلو من الفموض بالنسبة
للتعاون مع إسرائيل والتى تتعرض مقدما للنقد الشديد فى مصر . وإذا كانت
القاهرة قد أفكرت وعدّها ببيع الماء الى النقب ، فإن القدس لا تخفى مشروعاتها
الخاصة بالتنمية الزراعية بالاشتراك مع المصريين ابتداء بقنصاة السلام التى
ستوصل مياه النيل من فرع دمياط الى مدينة العريش . ولقد عقد الخبراء بالفعل
عدة لقاءات. وقام وزير الزراعة الاسرائيلى بزيارة القاهرة لمناقشة هذه المشروعات
وتشير التقديرات المصرية الى امكانية استصلاح مليون فدان فى سيناء التى
سنعتمد تنميتها أيضا على السياحة والبترول . فيتر علما الذى أعيد الى مصر
عام ١٩٨٠ . يكمل - بما ينتجه حوالى مليونى طن من البترول - آبار البترول فى
أبو رديس التى أعيدت الى مصر قبل ذلك بخمس سنوات والتى يباع جزء من
انتاجها الخام الى إسرائيل . وإذا كان نفق أحمد جمدى الذى حفر تحت القناة
على مسافة ٢٠ كم شمال مدينة السويس والذى افتتح يوم ٢٥ أكتوبر عام
١٩٨٠ - سينهى بالفعل عزلة سيناء ، فأننا لم نر بعد ظهور حياة جديدة فى
هذه الصحراء التى يقطن فيها ٦٠ ألف شخص فقط

وفى المقابل تمخضت الصحراء الغربية منذ عام ١٩٥٨ عن أضخم مشروع
للاستغلال الزراعى الصناعى الذى أطلق عليه أسم الوادى الجديد . ويقوم هذا
المشروع على استغلال المسار الذى كان حتما فيما مضى المجرى القديم للنيل
لربط بين الواحات الخارجة والداخلية والفرافرة والبحرية وسيوة ، ومنها الى
منخفض القطارة الذى كان الحد النهائى لهذا الوادى الآخر . وقد تم بناء مئات
من المساكن ، وحفرت عدة آبار وأقيمت خدمات فى الواحاتين الأوليين . أما
اليوم ، فقد تم العدول عن أغلب برامج الاستغلال بسبب نقص الماء والافتقار
الى الترابط بين البرامج ووقوعها فى براثن البيروقراطية والفساد . أما بالنسبة
لمشروع منخفض القطارة الخاص بتوليد الكهرباء من القوة المائية ، والذى كان
يهدف الى ربط ذلك المنخفض بالبحر الأبيض المتوسط ، والذى كان يرغب
السادات فى أن يجعل منه انجازة الاقتصادى الكبير ، فقد غلفه النسيان الى
جد ما بعد أن أثار آمالا جنوبية فى دوائر الطاقة والصناعة . ولا يستخدم حاليا
سوى خام الحديد فى واحة البحرية بانتاج تبلغ طاقته ثلاثة ملايين طن فى العام
وذلك لتغذية الافران العالية فى حلوان . وفى الجنوب أيضا ، فرغم أن
الاحتمالات الزراعية والسمكية طيبة حول بحيرة ناصر الا أن المشروعات القليلة

التي أقيمت هناك لم تضاف حتى الآن تغييرا على الاقتصاد المحلي . أما في أقصى الشمال في المنطقة الساحلية ، فمن المفروض أن تجتذب السياحة والزراعة والصيد ٦٨٠ ألف مواطن حتى عام ٢٠٠٠ .

هذا وقد بلغ تعداد سكان القاهرة الكبرى ، في شهر يناير عام ١٩٨١ ، تسعة ملايين نسمة أي ٢٠٪ من مجموع السكان والقول بأن سكان الاسكندرية والقاهرة يمثلون اليوم ٢٩٪ من تعداد مصر يوضح مدى كثافة السكان في المدن ومدى التضخم الذي تعاني منه العاصمة . ولما كان الاسكان قد أصبح ميدانا من أكثر الميادين حساسية في الصراع الاجتماعي . فقد كان لابد من اتخاذ قرارات جذرية في هذا المجال .

ويجرى حاليا بناء مدينتين جديدتين هما المعاشر من رمضان ومدينة السادات ، فضلا عن اعداد خمسة مشروعات لاقامة مدن أخرى حول القاهرة (هي مدينة العبور على بعد ٣٠ كم شمال شرق القاهرة ، و٦ أكتوبر على بعد ٣٠ كم في الجنوب الغربي و ١٥ مايو بالقرب من حلوان والسلام على طريق مدينة السويس والامل في جنوب شرق العاصمة . وسوف يبلغ مجموع عدد سكانها ١٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠) ، وعلى بعد ٦٠ كم غرب الاسكندرية ، اقيمت مدينة العامرية لتستوعب ٥٠٠ ألف نسمة حتى نهاية القرن الحالي .

هنا مستقبل مصر » هذه هي العبارة التي قلها الرئيس وهو يضع حجر الاساس يوم ٢٣ أغسطس عام ١٩٨٠ للمدينة التي سوف تحمل اسمه والتي ستخرج الى حيز الوجود مشروعا لمدينة ٥٠٠ ألف نسمة ، وتقع على بعد ٩٣ كم شمال غرب القاهرة في منطقة يخطط لها أن تصبح زراعية بعد الاستصلاح المزمع لارضها ، اما أكثر المشروعات تقدما فتقع على بعد ٥٠ كم شمال القاهرة على طريق الاسماعيلية فقد تم تخطيط طرق واسعة على مساحة ١٠٠ كم مربع لمدينة تضم ألف نسمة وهنا أيضا ، تبلغ المضاربة مداها فقد كانت الاراضي تباع ، في بداية الامر ، بسعر جنيه ونصف للمتر المربع وفي خلال عدة سنوات وصل سعر المتر المربع الى ١٢ جنيها ، وأصبح من النادر وجود قطعة أرض خالية . وهذا دليل على أن المدن الجديدة لن تصبح مدنا ميتة أبدا . وعلى الرغم من قيام البعض ببناء المنازل الجميلة للغاية ، فإن المساكين الشعبية — التي مازالت خالية حتى الآن — تعطى الاحساس الكئيب بأنها استخدمت منذ ثلاثين عاما . وترتفع أمام تلك المباني لافتات ضخمة تشير الى أن المدن الجديدة أيضا تدخل ضمن احتكار شركة عثمان أحمد عثمان . وتنتظر المدينة سكانها حيث لا ينقصها أي شيء فالماء والخدمات والمساجد كلها موجودة . ومع ذلك فلم يضح بوضعه العائلي سوى ١٠ آلاف شخص جاءوا ليقيموا في هذه الصحراء . وتتعدم الأنشطة الاقتصادية تماما في هذه المدينة . انها مدينة المعاشر من رمضان التي لم تنج من الصعوبات التي تعاني منها كل المدن الجديدة . وعلى أية حال فلن تلتفجر القاهرة الكبرى الا ببطء شديد .

معجزة النمو

« استدعى رؤساء الدول لمساعدتهم في حل مشاكلهم الاقتصادية »
وقال لكارتر بعد عشر سنوات سيتحسن وضع الدولار . وقال لبريجنيف :
بعد مائة سنة ستتحسن الزراعة فلما جاء دور السادات انفجر باكيا . . « أن
الشعب المصرى مشهور بروح الفكاهة التى يستمد منها القوة فى مواجهة الفقر
وفى نفس الوقت » ليسخر بها من السياسة العليا ، ويصف رجل الشارع
اجمالا بهذه النكتة حالة بلاده الاقتصادية والوسائل المستخدمة لتحسينها .

لقد ارتفع العجز فى الميزان التجارى من ٣٥ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى
٣٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ . وظلت القدرة الشرائية ضعيفة ، كما أن
الاستثمارات لم تصل بعد الى مستوى الآمال . ثم ان سياسة وزير الاقتصاد
عبد الرزاق عبد المجيد لا ترضى الدائنين ولا المزارعين ، فهو يثبت الاسعار
فى مستوى منخفض للغاية ويزعم بناء الصناعة بالاقتطاع من الزراعة الامر
الذى ينهكها منذ ثلاثين عاما . ان العمل على تنمية الاستثمارات والاستهلاك فى
آن واحد امر محفوف بالمخاطر وهو ما يحاول الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد
تحقيقه دون أن يتمكن من المساس بالدعم خشية تفجر حركات شعبية .

وحتى يكون المرء مصريا ، لابد وان يؤمن بالمعجزات فقد تعاقبت المعجزات
خلال عدة سنوات : ان ايرادات هذا الاقتصاد المسمى « باقتصاد الخدمات »
وبصفة خاصة ايرادات البترول والهجرة ، بالإضافة الى المساعدة الخارجية قد
أدت تقريبا على حد قول محمد سيد احمد - الى سد العجز فى ميزان المدفوعات
الذى بلغ ٢٥ مليار دولار عام ١٩٧٧ . حيث بلغ ٦٠٠ مليون دولار فقط فى
عام ١٩٨١ . وارتفع معدل التنمية من ٨/ عام ١٩٧٨ الى ١٠/ فى عام ١٩٧٩ -
١٩٨٠ . وزاد اجمالى الناتج القومى بنسبة ٣٠/ خلال عام واحد ليرتفع الى
١٢٤ مليار جنيه مصرى عام ١٩٧٩ كما انه تضاعف ثلاث مرات ، بالنسبة
للفرد الواحد ، ليصل فى خلال خمس سنوات الى ٤٥٠ دولارا عام ١٩٨٠ . لقد
بدأت مصر دون جدال انطلاقه اقتصادية جديدة وحقت تقدما ملحوظا . ولكن
على حساب تضحيات كبيرة من جانب الموظفين والطبقة المتوسطة والعاملين
فى القطاع العام ، ركل هؤلاء الذين لم يستطيعوا الدخول فى الدائرة الرسمية
والموازية للانفتاح .

لقد مرت سبع سنوات على وثيقة اكتوبر - وهى الآمال تخيب على
الرغم من كل شيء ، ويشعر أغلبية السكان بالاحباط فعلى موجات الاثير تتردد
كل يوم شعارات « الثورة الخضراء » « والامن الغذائى » ومع ذلك تتزايد التبعية
الغذائية . ويحد القصور فى الهياكل من قدرة الاقتصاد على حساب الاستيعاب

وبغيب التصنيع عن الساحة تملأ بل وقد أسفر السلام عن آثار مغايرة تماما للأثار التي كانت متوقعة كما اثبت ذلك في لبنان «مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر» ذلك ان المقاطعة العربية - التي أدت الى عزلة مصر وأثارت المعارضة الداخلية - قد اضعفت من ثقة المستثمرين الاجانب في نظام الحكم . واذا كان كشف الحساب قد أسفر عن نتيجة سلبية فقد تكرر ، منذ ذلك طرح السؤال التالى لماذا صنعنا ذلك السلام ؟

ان الانفتاح - على حد تفسير الدكتور رفعت المحجوب - لا يمكن أن ينجح الا اذا تمت السيطرة عليه فى اطار فلسفة اشتراكية ، ولكنه لا يمكن ان ينجح كفلسفة اقتصادية فى بلد نام مثل مصر « . ألم يثبت التاريخ المصرى مرارا أن النظام الليبرالى سرعان ما يوضع له حد فى وادى النيل ؟ ان العاصمة والمناطق الحرة والبتروول والتسابق الى التحديث ليست اليوم سوى اوهام وسوء تكاثف عدد السيارات او افتتحت اعداد من السوبر ماركت او غزت اجهزة التسجيل الاسواق ، فكلها صور حقيقية لاقتصاد حر وتحرك . ومع ذلك فليس هذا هو التطور المنتظر . ويشكو أحد رجال الاقتصاد فى الحزب الحكم قائلا بمرارة «واين هى الصناعة ؟ واين المصانع الموعودة ؟ ، اين ما اعلن عنه من وحدات زراعية وغذائية كبيرة ؟ ويضيف بمرارة قائلا : ان كلا من الغرب فى الواقع ، والعالم الغربى لا يرغب فى أن تصبح مصر دولة صناعية مزدهرة . وذاك أنها لو تحققت لها ذلك لقلب كل الاوضاع والاوراق بفضل موقعها وعدد سكانها . أنهم يقدمون احسانا معنا لنشوب الثورات للاحتفاظ بها فى فلهم . ان الاقتصاد المصرى يعانى من النهم الخارجى » .

ويا لها من حالة محزنة لسباق نحو التقدم يجبر على التقهقر باستمرار وينهك فيه المجتمع بينما تعاني البلاد من الانفجار السكاني والتبعية . ومع ذلك فالانفتاح - من خلال المضمون الاقليمى الذى يمارس منه يعد بمثابة حركة اقوى وأعمق من أن تحتاج لمن يدرا عنها العقبات ، كما انها تمضى ، بطريقة او بأخرى ، نحو نمو قوى ومستمر وسيزداد التفاوت بين الجماعات التى تتكيف مع الانفتاح والجماعات التى ترفضه ، بين اساليب الانتاج الجديدة وبين المواقف القديمة ، بين اقتصاد حديث وبين الهياكل الموروثة من الماضى . ويوجد بالفعل اقتصادان متوازيان ، وكأن الأمر قد استقر على العزوف عن فكرة تجديد النظام الاقتصادى السابق . أفلا يفضلون اقامة نظام جديد بعيد عن النظام القديم الذى يتركوه يموت ببطء ؟ ولكن زواله يؤدى الى القضاء على نظام الدولة وعلى سلوكيات وجماعات ترفض أن يقضى عليها . ومن هنا يأتى هذا التناقض الغريب الذى يتسم به الانفتاح ، ذلك الاقتصاد الاعرج والهش الذى يتحدى النظريات ولكنه يواصل نموه دون أن تتم مع ذلك ازالة الكثير من الصعوبات والمحن .

عصر المحن

الصحة والمعرفة

فى بداية السبعينيات ، كان الظلام الذى يخيم ليلا على أغلب قرى وادى النيل - يسترعى انتباه المارين بالريف المصرى ، حيث لم تكن الكهرباء قد انتشرت فيه بعد . وبعد مرور عشر سنوات ، كانت الانوار الكثيرة المنتشرة فى هذا الريف تدل على مدى التقدم الذى تحقق فى هذا المجال . وسيظل مشروع اتخال الكهرباء الى القرى المصرية - الذى تم بمساعدة الاتحاد السوفيتى الفنية أحد الانجازات الكبرى التى تضاف لرصيد السادات . ومع ذلك فلم تدخل الكهرباء بعد كل البيوت المصرية فما زال ٣٨٪ من المنزل فى المدن و ٨١٪ من العائلات فى القرى تستخدم « لمبة الجاز » . ولكن الطاقة الكهربائية موجودة فى كل مكان ، على أهبة الاستعداد دائما لتشغيل مضخات الري وانارة كافة المساكن . فالشبكات قائمة والانارة العامة تفتح باب التحديث أمام القرى . ان هذا التغير - الذى لا يثير الانتباه فى الغالب - يعد بمثابة ثورة حقيقية لما يترتب عليه من آثار اقتصادية واعراض اجتماعية . وفى المقابل ، فان عدم وصول الماء العذب على الاطلاق ، الى ٣٦٪ من العائلات فى الريف - ولا حتى بالقرب من منازلها - يشكل إحدى المآسى التى تعاني مصر من عواقبها الصحية حيث تلجأ تلك العائلات الى استخدام مياه الترغ الملوثة - التى تسبب مرض البلهارسيا الخطير - سواء بالنسبة لطهى الطعام والاستهلاك اليومي او بالنسبة لغسل الملابس والاوانى . ولم تول اية حكومة على الاطلاق ، اهتماما كافيا بتلك المشكلة الخاصة بالمياه العذبة التى كان يتعين أن يصبح تعميم وصولها الى المنازل أحد الاهداف الرئيسية حتى تتوقف الدورة المأساوية لهذا المرض الذى يؤدي الى وفاة الكثيرين او اصابتهم بالعمى .

بيد أن الصحة لا تدخل ضمن اولويات الدولة . فقد رصد لها فى عام ١٩٨٠ - ٥٪ من المصروفات العامة مقابل ٢٩٪ للدفاع . وما زالت المناطق الريفية تفتقر الى الرعاية الطبية حيث كان نصيب كل ألف فرد فى أسرة المستشفيات ٣٩ر . سرير مقابل سريرين بالنسبة للبلاد كلها فى عام ١٩٧٧ . وتفتقر المستشفيات الى كل شيء ، بينما يغادر الاطباء والممرضات البلاد للعمل فى مناطق أخرى . وكان النجاح الفعلى الوحيد الذى تحقق منذ عشر سنوات يتمثل فى تحقيق الضمان الاجتماعى للمواطنين الذى يستفيد منه اليوم ، بعد تعميمه عام ١٩٧٥ ، أكثر من عشرة ملايين مواطن . ويمنح بنك ناصر الاجتماعى - الذى أنشئ عام ١٩٧١ ، معاشا للعاطلين الذين يحصلون على معاشات من

جهة أخرى . كما يقدم قروضا اجتماعية . وبعيدا عن الأرقام والمنشآت الصحية ، مازالت المشكلة الرئيسية تتمثل في نوعية الخدمات العلاجية . فالمرضى لا يدفع شيئا مقابل العلاج في المستوصف ولكن العلاج غير ناجح . في حين تزدهم صالات الانتظار في العيادات الخاصة لنفس هؤلاء الأطباء الذين يعملون في المستوصف ، فالمرضى يضطرون إلى دفع كشف قيمته جنيه واحد — بالنسبة لأقلهم تسعرا — إذا كانوا يرغبون في الحصول على العلاج الشافي . وتصل قيمه الاستشارة السريعة لدى أحد الأطباء المتخصصين الكبار ١٥ جنيها . أى بالكاد أقل قليلا من الحد الأدنى للأجور . ويضطر عدد كبير من المرضى إلى الاستدانة ليعرضوا أنفسهم على طبيب يشخص مرضهم تشخيصا صحيحا . وهناك على سبيل المثال ، مرضى آخرون يموتون في مستشفى القصر العيني بسبب نقص الأوكسيجين أو لحصولهم على الدواء من نفس الحقنة التي تستخدم في المعبر كله ، ولكن الدولة تعتمد بناء مركز طبي فاخر مكون من مائة جناح على ضفاف جنوب القاهرة . ويشترى البعض لتر الدم بجنيه واحد لامادة بيعه باثنى عشر جنيها للهيئات الطبية . . وتغلى المستشفيات العامة من حالة انهيار تام ، تؤدي إلى إثراء الأطباء والمستشفيات الخاصة الذين يساهمون إلى حد ما في هذا الانهيار ويحققون بفضل ثروات ضخمة في بضع سنوات .

نهل يمكن أن ينجح أى مشروع في هذا المجال إذ لم تكن تسانده حركة قوية نحو الأمية والتعليم ؟ اننا نفاجئ ، في الساعة الثانية عشرة ظهرا في شوارع القاهرة ، برؤية الأطفال يعودون من مدارسهم حيث يضطرون بسبب نقص عدد الفصول ، إلى مغادرة المدارس مبكرا ليتركوا أماكنهم لتلاميذ آخرين . ولقد تضاعف عدد التلاميذ فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٦ ليصل إلى ٦٨٤١٠٠٠ . تلميذ وطالب مقيد في صفوف الدراسة المختلفة . ومع ذلك بلغ إجمالي نسبة التعليم في المرحلة الابتدائية ٧٥٪ في عام ١٩٧٤ . وليس من المتوقع أن تزيد نسبة التحسن عن ذلك سوى بنقطتين في عام ١٩٨٥ . وهكذا فسيتترك أكثر من ثلاثة ملايين طفل بلا تعليم ، مما سيؤدي إلى زيادة صفوف الأميين ، تلك الآفة الأخرى التي لم تبذل الدولة جهدا كلفيا لمحاربتها . وكان الأميون يمثلون ٧٠٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٠ . وبعد عشرين عاما ، مازالت نسبتهم تبلغ ٥٥٪ حيث يتعرضون يوميا بسبب جهلهم إلى كافة صور الظلم والاستغلال .

فلن نتاح الفرصة لأي منهم ليصبح واحدا من الخمسة والأربعين ألف طالب الذين كانت تضمهم الجامعات عام ١٩٨٠ . ومع ذلك ، فإن تلك الشهادة لن تنفعهم كثيرا في مصر ، وسيضطرون إلى اتباع سبل الهجرة أو قبول عمل تافه أو غير مجز في الحكومة والقطاع العام إذا سمحت له ظروف العمل بذلك . فلقد

كانت الدولة الناصرية تقوم ، في الواقع ، بتعيين كل الخريجين بفض النظر عن زيادة العمالة . اما الدولة الساداتية فقد اصبحت تتروى قليلا فهي لا تعين الموظفين الا بغض فترة طويلة من البطالة ، وفي الحقيقة ، يربح سوق العمل من ذلك ، ولكن المجتمع المصرى يخسر العدالة والاستقرار . ويتخرج من الجامعات سنويا مائة الف طالب ، ٤٠٪ منهم ليس لديهم مجالات تبشر بمستقبل ناجح بسبب دراستهم للعلوم الانسانية . . وهنا ايضا ، لم يحدث على الاطلاق تصحيح للاوضاع حيث يوجد نقص في الفنيين . . ويشكل هؤلاء الخريجون العاطلون ، او الذين يعدون بمثابة عمالة زائدة ، مجموعة من الهامشيين الذين يبحثون عن مكانه في المجتمع ويتزايد شعورهم بالاحباط ويستجيب عدد كبير منهم لنداءات الحركات الاسلامية .

القاهرة او السريالية على الطريقة المصرية

الحياة مع الاموات ! . ان مائتى الف المصري يعيشون اليوم عند سفح جبل المقطم فى شمل وشمال شرق القاهرة — مع الاموات داخل المدائن المقامه بين المقابر الكبيرة الخاصة بالمماليك والسلاطين . وفى الاصل كان بضع عشرات من العائلات الفقيرة التى لا تجد لها مأوى ، قد استقرت فى نهلية الخمسينات فى احواش المقابر الخاصة ببعض الاغنياء حيث تولوا حراستها ورعايتها بصفة دائمة . وشيئا فشيئا أدت أزمة الاسكان بالاضافة الى التضخم السككى الى احتلال كافة الاحواش حيث اعد القادمون الجدد سكناهم امام المقابر وهى اليوم اشبه بمدينة حقيقية ، ترتفع فيها بعض البنايات الصغيرة التى يصل ارتفاع آخر طوابقها الى مستوى مآزن المقابر ، ويوجد بها بعض المحال والخدمات كالكهرباء والمياه ، ويالها من مدينة غريبة يفصلها الطريق السريع فى القاهرة وكأنها مدينة أخرى او مدينة اشباح يلعب فيها الاطفال على شواهد القبور . ويضفى عليها افتقادها الى الانشطة الحرفية والمواصلات جوا من السلام كأنه اعد لنعم به الارواح فى ملكوتها وفقا لتقليد قديم يرجع الى سبعة الاف عام .

ويبدو سكان مدينة الاموات — وهو الاسم الذى يطلقه عليهم المصريون أنفسهم — شبه محظوظين بسبب ضعف كثافتهم فعلى الجانب الاخر من الطريق السريع ، وتقوم القاهرة التى تسودها الضوضاء ويكتظ بها السكان والتى تتسم بالفهولة والتعجل . وحيث يمارس راكبو الدراجات وعربات الكارو حركات اكروبياتية مجنونة وسط ألفى سيارة اتوبيس وعشرين ألف تاكسى تشق طريقها باستخدام ابواقها . فما القاهرة سوى مرادف للأسخط الذى يملكك اليوم كله والزحام الذى يحدثه أربعة ملايين عابر يستخدمون وسائل نقل عامة ترجع الى عصر آخر ، والسباق الذى تقوم به ثلاثمائة ألف سيارة خاصة على طرق سريعة مرتفعة فوق احياء تتحول مع مرور الزمن الى تجمعات سكنية فقيرة وهى مدينة تضم نسبه ٢٧٪ من عدد الاطفال الذين يقل عمرهم عن ١٢ عاما و ٢٣٪ من الذين لم يدخلوا المدارس ، وتعانى من نقص سنوى فى الاسكان يبلغ ستين الف مسكن ، وبها خمسة فنادق فاخرة (اربع نجوم) بنيت عام ١٩٨٠ القاهرة ، انها ليست سوى « قنبلة زمنية » ، مدينة على شفا الانفجار ويتحدى سير الحياة اليومية فيها مستوى الادراك .

والقاهرة الكبرى التى بنيت لاستيعاب ثلاثة ملايين نسمة تضم اليوم تسعة ملايين نسمة دون أى زيادة فى الخدمات . وفى أكثر الاحياء فقرا ، تتراكم

القاذورات في الشوارع وتفتقر ٣٠٪ من المساكن الى المياه و ٢٠٪ الى الكهرباء . وحتى يومنا هذا عربات الكارو الصغيرة التي يجرها حمار ويقودها رجل وطفلان صغيران بتجميع الفضلات من المنازل . انهم الزبالون الذين يبلغ عددهم عدة آلاف من الافراد يعيشون في اكواخ قذرة مقامة فوق تلال القاذورات غير القابلة للبيع وفوق نفايات القاهرة . وتتعايش المدينة مع هذا العالم السفلى القائم على ابوابها والذل ينظف صناديق قماماتها مقابل بضعة قروش في الشهر . وهناك احياء تزحف عليها حاليا ظاهرة قيام المعدمين ببناء اكواخ من الصفيح كمأوى لهم ، وبصفة خاصة فيما كان يسمى فيما مضى بالفسطاط حيث بنى القائد عمرو عاصمة مصر الاولى في القرن السابع .

والقاهرة تنمو باطراد ، بصفة خاصة بسبب الهجرة الريفية المستمرة منذ اكثر من ثلاثين عاما . وقد كان تعداد القاهرة عام ١٩٤٧ مليونى نسمة . اما اليوم فيصل معدل النمو فيها الى ٤٪ سنويا .

وفي شهر يوليو عام ١٩٨٠ ، أدى انهيار عمارة في حي الشراية الى مصرع أربعة أشخاص . ومن المعلوم ان هناك ١٢٠ الف مسكن مهددة بالانهيار لكثرة عدد سكانها وعدم الصيانة ونشع المياه الجوفية . وتبلغ الكثافة السكانية في باب الشعرية ١٤٠ الف نسمة في الكيلو متر المربع و ١٢٠ الف نسمة في روص الفرج فهي تعد في بعض الاحياء من أعلى النسب في العالم ، والخطر من ذلك ان كثافة السكان في الحجرة الواحدة ارتفعت من ٢٧ شخص في عام ١٩٦٦ الى ٣٨ شخص في عام ١٩٨٠ ، في الوقت الذي تتحول فيه المساكن الشعبية القديمة الى اكواخ قذرة كما يحدث في عين الصيرة . . . الامر الذي يسفر عن نتائج اجتماعية خطيرة للغاية تتمثل في الاختلاط بين الجميع ، والافتقار الى الجو الصحى ، والتونرات وتأجيل الزواج لاستحالة وجود مسكن . ولا تسمح الايجارات — التي تجمدت منذ ثلاثين عاما — باجراء أى صيانة ، ولان الاسعار ترتفع باطراد عن طريق دفع « خلوات رجل » للمستأجرين . ومع الانفتاح الاقتصادى وتدفق الاجانب والتضخم في الاسكان الفاخر ارتفعت الاسعار وبلغت المضاربة مداها . وبينما كان ثمن المتر المربع من الارض في مصر الجديدة خمسين قرشا في عام ١٩٦٥ ، فقد تضاعف ثلاثمائة مرة في عام ١٩٨٠ .

ومنذ عام ١٩٦٩ وهى سنة الاحتفال بعيدها الالفى والقاهرة يزداد اختناقها يوما بعد يوم تحت ثقل سكانها وسياراتها . وعلى الرغم من ذلك فانها تحقق يوميا المعجزة التالية : مواصلة الحياة بايقاع جامح في صورة نشاط يسير على الطريقة الغربية ضاربا عرض الحائط بالتقاليد وبحركة الاحياء القديمة المتراسة تحت اقدام القلعة وحول الجامع الازهر . ان القاهرة التى تعه بالحركة والتى تشبه الطفل الطيب — هى أيضا تلك « القلعة التى تسخر من الزمن بقدر ما تزخر بالحياة . . . ولكنها تعرف أيضا

كيف تنزل الى الشارع حينما تطالب بأكثر مما تطيق (على حد قول طاهر بن جلون في صحيفة « لوموند » الفرنسية بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٧٧) ، كما فعل طلبتها في عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وفعل شعبها في شهر يناير عام ١٩٧٧ . واليوم تتخلى القاهرة عاصمة الثقافة في العالم العربى — عن طلبتها ليواجهوا مصيرا صعبا ، كما تتخلى عن فنونها وآثارها .

وغدا قد ينفجر هذا الخنق المكتوم في شوارع القاهرة وينتصر العنف على الاستسلام . فقد أصبح المشهد في الشوارع مثيرا للغيط وأصبح استفزازيا منظر تلك الطبقة البورجوازية الجديدة « التى لا تتحلى بذوق خلاب ولا رزانة » ، وتتلهى على الظهور والاستهلاك وتتهافت على متاجر الموضة في شوارع الشواربى والمطاعم الانيقة في الاحياء الجميلة — واذا كانت القاهرة ومصر لم تكن أبدا في يوم من الايام نموذجا للعندالة الاجتماعية ، فلن الشارع المصرى لم تظهر فيه قط من قبل مثل تلك الصور والتناقضات الصارخة . فهذان زوجان شابان يدفعان ستين جنيها ثمننا لوجبة على الطريقة الاوروبية ، ويركبان سيارة مرسيدس ثمنها عشرون ألف جنيه ، أى ما يعادل ألف مرة مرتب أب لثلاثة أطفال يقضى ساعة كاملة مستقلا أتوبيسا متهالكا ومكتظا بالركاب ليصل الى الحجرة الوحيدة التى تبلغ مساحتها ١٥ مترا مربعا حيث يسكن هو وعائلته بايجار شهرى قدره أربعة جنيهات . ناهيك عن الدعاية ، باللغتين الانجليزية والفرنسية دون غيرها ، التى تمتدح مزايا منتجات التجميل المستوردة . . وهذه صور من بين صور أخرى عديدة اوجهين من مصر يمكن أن يصطدما في الغد القريب . ألم تكن الحكومة تهدف الى الحد قليلا من التوترات حينما قررت في شهر ديسمبر عام ١٩٨٠ اغلاق المحال في الساعة السادسة مساء حتى تتجنب التجمعات البشرية في وسط المدينة في ساعة الذروة التقليدية ؟ ان الشارع المصرى مثقل بالتحديات والتهديدات الخطيرة من جراء ما يثيره الثراء والبضائع المستوردة من استفزاز حتى ليبسوا الشبّاب — الذى يتزاحم مساء في شوارع المدينة — مخفقا في هذا المجتمع الذى تموج فيه التوترات ويزداد فيه الشعور بالكبت والاحباط . ان هذا الشبّاب يبدو على شفا الانفجار ليرفع عن كاهله ثقل المحرمات عليه والاضغوط التى لا تجعله يعيش عمره وتتركه على هامش الحياة .

مجتمع متفجر

لقد فقدت البلاد سيادتها وكرامتها وقيمها وتقاليدها مقابل لا شيء على الإطلاق . فقد وقعت في أيدي الولايات المتحدة واسرائيل ، وبضعة آلاف من المصريين الذين يثرون بالحرام من التجسرة والتهريب « هذا الحكم القاسي والمتشائم الذي قاله استاذ في الجامعة من قدامى الوفديين — يتردد اليوم بنفس عباراته في كل مكان وليس فقط في أوساط المثقفين ، وأصبح كل شخص حاليا يدرك أن الثوابت القديمة تتوارى والقيم تنهار والتقاليد تندثر تحت تأثير الانفتاح .

إن الانفتاح الاقتصادي مشروع عظيم لاجداث تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لم تعرف مصر مثيلا له منذ قرن . فقد جمدت ثورة يوليو الهيكل الاجتماعي بعد أن وسعته ويحصل الانفتاح قلب هذا الهيكل رأسا على عقب عن طريق افساح المجال لانتقال طبقة اجتماعية مكان طبقة أخرى ، حيث انه يعد رمزا ووسيلة للثراء بالنسبة لفئات اجتماعية اكبر . وهذا هو سر قوته وجاذبيته فالعامل الزراعي الذي يمكن أن يكسب جنيهين في اليوم ، وعامل الحفر الذي يصل أجره الى خمسة جنيهات ، وفنى البترول وسائق التاكسي اللذان يحققان دخلا شهريا يصل الى ١٥٠ جنيها ، يستفيدون من الانفتاح . وينطبق الامر كذلك على استاذ الجامعة الذي يحصل بفضل المساعدة الخارجية على مبلغ مائتي جنيه بالاضافة الى مرتبه او العامل الذي يهاجر الى دول الخليج . ويا له من ارتقاء اجتماعي مذهش حققه هذا السائق الذي يقود سيارة اجرة فهو على سبيل المثال كان في عام ١٩٧٥ يحقق دخلا شهريا قيمته اربعون جنيها ، ثم هاجر بوصفه عاملا ميكانيكا الى ليبيا حيث ضاعف دخله ثماني مرات وعاد في عام ١٩٧٩ بسيارة حولها الى سيارة اجرة تحقق له دخلا شهريا يصل الى مائتي جنيه . أما مشروعه الجديد فهو السفر في عام ١٩٨٢ الى المملكة العربية السعودية حيث سيحصل على مرتب يصل الى خمسمائة جنيه شهريا بحيث يمكن عند عودته من شراء سيارة بيجو ليحولها الى سيارة اجرة تعمل على طريق القاهرة — الاسكندرية . وهكذا يحقق دخلا جديدا في عام ١٩٨٤ يصل الى ٤٠٠ جنيه ، داخل مصر نفسها . .

بيد أن الانفتاح لا يصل الى الغالبية العظمى من الموظفين ولا القطاع العام ولا المعدمين ، ولا لكل هؤلاء الذين لن يسافروا بعيدا عن قراهم أو عن عائلاتهم . ففى الشركة الوطنية للنسيج مصر — حلوان ، يحصل العامل

عند بدء تعيينه على اجر قدره ١٥ جنيها يصل الى ٥٠ جنيها فقط بعد عشر سنوات ولن يتجاوز المئة جنية حين يصبح عاملا فنيا ماهرا ، وهو اجر يقل قليلا عما يحصل عليه خريج الجامعة الذى لا يزيد مرتبه عن مائة وخمسين جنيها الا بصعوبة . علما بأن الخريج الجديد الذى يعمل فى الحكومة يحصل على مرتب شهرى قدره ٤٠ جنيها ، بينما يبلغ الحـ الـ الأدنى للـ لـ ٢٠ جنيها فقط ..

الا ان ارتفاع الاسعار جاء فى الوقت الذى ظهرت فيه الجاذبية الشديدة للسلع المستوردة وتراكم الاحتياجات والحرمان طوال سنوات الحرب ، تلك الاحتياجات التى يود الجميع تلبيتها طبقا للوعود التى تكررت كثيرا . فقد عانى الشعب سنوات عديدة من الفراغ والانتظار والحرمان مضت وكأنها سنوات استثنائية من عمر البلاد كلها ويصفة خاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة . ومن هنا جاء هذا الاندفاع المحموم فى الاستهلاك الحالى ، هذا التعويض المبالغت بكل ما يحمل من مبالغات وافرط ولكنه أيضا مكبل بحدود تفرضها الاجور المتدنية لذلك فان مظاهر الحرمان الجديدة تتزايد أيضا وحينئذ يبدأ بالنسبة لكثير من المصريين سباق عجيب للحصول على المال بكل السبل من تهافت على مراكز الانفتاح ، الى التهريب والسرقة بل والدعارة أيضا . كما يرتفع أيضا معدل الانحراف بين الاحداث . ومن الناحية السياسية ، يستفيد نظام الحكم أيضا طالما ينهك كل فرد فى بحثه اليومى عن سبل معيشته مكرسا جهده اما فى وسائل الانتقال او الجمعية التعاونية ، واما فى الاسكان او شراء اللحم .

قد يحقق رجل ثروة من تجميع صناديق القمامة ، فى حين لا يستطيع أستاذ فى الفلسفة أن يجد المسكن اللائق به لعدم كفاية مرتبه . هذه هى فكرة فيلم « انتبهوا ايها السادة » الذى ظهر عام ١٩٨٠ . ولكن انتبهوا بالفعل ، فان البعض يحقق ثروات من لاشئ فى حين تختفى القيم ويتلاشى الفكر . ان الانفتاح قد ساعد على اهتزاز هيكل القيم .. فقد أخل الاغنياء الجدد بالتدرج التقليدى للسلطة وبمفهوم العمل ، وأخلت الهجرة بالاسرة ، والفائدة السريعة والفساد بالاخلاق ، والفردية بالتضامن ، والعجالة فى كل شئ بالثروى فى بلد معروف بالحياة الهادئة . وتدمر المخدرات والخمور شباب اولاد الذوات الذين يستطيعون الحصول على بطاقة عضوية فى أحد نوادى الفيديو فى منطقة الاهرامات مقابل اشتراك قيمته ٣٠٠ جنية سنويا ، بينما يهاجر شباب آخرون لاطعام عائلاتهم . وتمارس بعض الفتيات الدعارة العارضة حتى يستطعن الظهور بمظهر حسن فى الجامعة . وقد بلغت هذه المسألة درجة خطيرة الى حد استدعى مناقشتها فى مجلس جامعة عين شمس عام ١٩٧٤ . « فاليوم » يعيش ٢ ٪ من

المصريين حياة رغدة و ٣٩ ٪ حياة متوسطة و ٥٠ ٪ لا يعيشون على الإطلاق » على حد تعبير أحد العمال في القاهرة .

فكيف لا تختل القيم مع هذا الموقف الجديد الذى تتخذه شريحة من المجتمع ، تشعر بالنشوى من سلطتها الجديدة ومن أموالها وتدور حول نفسها وتفرق فى ملذات النفوذ والاتفاق ، الى جانب مظاهر البذخ والافراط الذى يتميز بها الشرق ؟ ان عامل البناء الذى يكسب أكثر من الوزير ، والعمل الزراعى المهاجر الذى يشتري خمسة أفدنة ، والموظف الذى ينتقل للعمل فى القطاع الخاص ليسوا سوى علامات على حدوث تغير عميق ودائم بحركة السباق لتحقيق حياة كريمة . وتعمل الدولة على احلال مجتمع تنافسى حر محل مجتمع الموظفين ولكن دون ان تتحمل مسؤولياتها فيه ، فما من شيء ينجز أو تجرى له صيانة أو تنظيف . ان كل شيء متروك على حاله أو منسى أو مهمل . فكلمة « معلهش » تسود سيادة تامة الى أبعد مدى .

وتعرضت القيم الثقافية الوطنية للاهمال التام لصالح القيم الاجنبية . ويقول الشاعر أحمد فؤاد نجم « ان التلفزيون يعرض علينا حاليا بين كل حلقة أمريكية وحلقة أمريكية .. حلقة أخرى أمريكية » . ما أبعدنا عن ذلك اليوم الذى قال فيه السادات تلك العبارة : « ان مدرسة الخيانة (النفوذ الاجنبى) الموجودة فى كل شعب من شعوبنا هى أكبر خطر نواجهه حاليا » أى ان تبلغ اقلية مدارج المدنية الحديثة متزايد بذلك من الفجوات داخل المجتمع وكأئنا كتب على الشرق أن يبقى دائما تلك « المنطقة من الكون التى تخلق بين الانسان والخالق » ، أى تعيش فى صراع دائم بين القيم والمادة » على حد تعبير جاك برك . وفى ظل هذه الظروف تعتبر الحركة الاسلامية أولا وقبل كل شيء حركة ثقافية بأوسع مفهوم للكلمة ، تحاول فرض نفسها على ساحة سياسية خالية ظل يحكمها ، حتى يوم ٦ أكتوبر رجل واحد .

رجل بمفرده على مسرح خال لعبة ساسية باطله من الحزب الواحد الى الحزب الحاكم

كان الاتحاد الاشتراكي العربى — حزب الاغلبية ذو الهيكل الهرمى — يتميز بالمركية اكثر مما يتميز بالديمقراطية ، والاتفاق على اختيار المسؤولين اكثر من حرية الانتخابات . وقد أصبح الحزب — الذى يشرف عليه الرئيس ويسيطر عليه الموظفون واعيان الفلاحين — أداة فى خدمة السلطة أى مجرد جهاز من أجهزة الدولة واجريت فى عام ١٩٦٨ محاولة لاصلاخه . . بيد انها لم تسفر عن أى تغيير جذرى سواء فى هيكله أو فى سلوك أعضائه . ولم يقدم عبد الناصر أى جديد حينما جمع بين أعبائه ورئاسة الحزب . أما حركة التطهير التى اجريت عام ١٩٧١ فقد أدت الى تزايد الاستياء . فحين قال الرئيس السادات « اثنى أرفض تفتيت الوحدة الوطنية فى صورة احزاب مصطنعة ولكنى لا اقبل أيضا نظرية الحزب الواحد الذى قد يفرض وصايته على الجماهير » . انما أضاء بهذه العبارات التى جاءت فى وثيقة أكتوبر — النور الأخضر لتأسيس المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربى .

فالدولة الليبرالية الجديدة لا توافقها سيطرة الحزب الواحد نهى فى حاجة الى حرية سياسية على مستوى الانفتاح الاقتصادى . فضلا عن أن الغرب الذى تنتظر منه مصر المساعدة والمساندة — يميل الى تعدد الافكار اكثر من انصارها فى قالب واحد . كما كان الرئيس يرغب أيضا فى نزع سلاح الناصريين وكسر شوكة المعارضة المتزايدة من طريق مخرج سياسى يرضى أحد مطالبه . وفى يوم ٧ سبتمبر عام ١٩٧٥ ، صدرت اللوائح الجديدة لتعترف بحرية الانضمام الحزب وتعدد التيارات به . ولكن سرعان ما دفع تعدد الاتجاهات ذاته الى الحد من التجربة خاصة وأن ظهور ناصرى أصبح يمثل خطرا كامننا واسع النطاق بالنسبة للرئيس الذى لا يكف عن الإشارة الى سلفه فى خطبه . . وهو — الوقت نفسه — يدير له ظهره على طول الخط . وتم تشكيل «اللجنة الخاصة بمستقبل العمل السياسى » للقيام بهذا الدور ، حيث أعلنت رفضها لفكرة قيام الاحزاب وموافقتها ، بنسبة ٩٧ صوتا من ١٤٠ صوتا ، على قيام ثلاثة منابر فقط داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربى هى حزب الاحرار اليمينى والوسط الحكومى واليسار الماركسى . وهكذا نجحت العملية ولم يشترك الناصريون والاخوان المسلمون لصفاتهم هذه فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى ٢٨ أكتوبر و ٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، وبالتالي فرض الوسط نفسه كوريث وحيد لثورة يوليو . وشهدت مصر ، لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ ، منافسة مفتوحة بين عدة

اتجاهات ، فقد دار الصراع بين ١٦٦٠ مرشحا للوصول الى مقاعد النواب التي يبلغ عددها ٣٦٠ مقعدا . واشتعلت الحملة الانتخابية واستعاد المواطنون ثانية الحساس والحمية السياسية اللذين كانا سائدين في عهد الملكية . ومع ذلك فقد تغير كل شيء بفضل سحر الاذاعة والشاشة الصغيرة . وتصرف منبر الوسط — الذي استغل شبه احتكاره لوسائل الاعلام وضغط المؤسسات الرسمية — وكأنه حزب الدولة أكثر من كونه مجرد مجموعة سياسية تابعة للحكومة فقط . وهكذا وفي ظل التعدد الظاهري استعاد منبر الوسط ، الاغلبية القديمة للحزب الواحد بمساندة الإدارة ، وعظم شأنه بتولى السلطة .

وقد عكس فرز الاصوات هذا المناخ السياسي الجديد وحقق الوسط انتصارا ساحقا حينما نجح ٢٩٢ من مرشحيه في الانتخابات أي حصوله على نسبة ٨١٪ من المقاعد . وكان اليمين ، بنوابه الاربعة عشر (٣٩٪) ، وبصفة خاصة اليسار الذي لم يحصل سوى على اربعة مقاعد (١١٪) أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات الاولى بعد تعدد الاحزاب ، ولكن وقعت عدة مخالفات ودعمت الجولة الانتخابية الثانية من انتصار الوسط . كذلك أضرت الهجمات العنيفة — التي وجهت لالحاد اليسار المزعوم — بمرشحي هذا الحزب بينما أسفر غياب الحياة السياسية الحقيقية طوال العشرين سنة المنصرمة الى عدم ممارسة السياسة ممارسة حقيقية مما ساعد على ظهور عدد من الشخصيات وتآلق اسمائها .

والا فكيف يمكن تفسير النجاح الذي حققه المستقلون ؟ فهؤلاء بنوابهم الخمسين (١٣٩٪) أثاروا الدهشة في البرلمان . فمنهم من أظهر مللا من الحوار التقليدي ، ومنهم من أعرب عن عدم قبوله للاتحاد الاشتراكي العربي ، ومنهم من أعلن رفضه للنظام الثلاثي السياسي — واذا بالاهمية التي اكتسبوها تبين مدى ما حدث من تطور مفاجيء بات يفرض نفسه .

واذا بالرئيس يوافق يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ على قيام الاحزاب فما الذي أوجب اذن هذا التحول المفاجيء ؟ ان الحركة الداخلية والسعي الى الحصول على اجماع كبير لعبا دورا هاما في اتخاذ هذا القرار الذي سهل على الرئيس اتخاذه . . بعد النجاح الساحق الذي حققه منبره في الانتخابات ، اذ أغرته فكرة تقنين هذه اللعبة السياسية الثلاثية في صورة مؤسسات . ثم ان حل الاتحاد الاشتراكي العربي كفيل بأن يسعد أولئك الذين لم يعودوا يحتفلون أكبر بصمة خلفها ماض لا يزال قريبا . . وأخيرا ليست هذه هي أفضل طريقة ليقدم للدول الاخرى الضمانات بانتهاجه الليبرالية . . ضمانات أكثر اقناعا من مجرد وجود المنابر وحدها ؟ غير أن المناخ السياسي لم يبق على حاله بعد الاضرابات التي وقعت في شهر يناير عام ١٩٧٧ . وبدلا من محاولة اجراء حوار مع المعارضة أو الاعتدال في الانفتاح الاقتصادي — اذا بالرئيس يتعجل بتطبيق هذا الانفتاح

وانغلق نظام الحكم على نفسه . وازداد تشدده ، ونسى تطبيق الليبرالية وأنكر المبادئ . وسبكت الحكومة مسلكا متسلطا في الحياة السياسية الامر الذي أفقدها تأييد آخر الليبراليين الذين رفضوا الانطلاق في النشاط الاقتصادي ما لم تصاحبه حرية سياسية مناسبة . وفي المقابل ، لاقت الاصوات المطالبة بالانفتاح والمحيطون بالرئيس تشجيعا على ممارسة مزيد من الليبرالية الاقتصادية . الا ان الانفتاح لا يمكن أن يزدهر دون اشراف سياسي قوى . وهذا ما اثبتته المظاهرات والانتقادات التي انطلقت تحت قبة مجلس الشعب وظهور الحركات الاسلامية .

ولتطويق هذه المعارضة ، تصرف رئيس الدولة بسرعة وحزم فأصدر يوم ٣ فبراير عام ١٩٧٧ ، قرارا يقضى بفرض عقوبات رادعة على المتظاهرين والمضربين ، بينما أدى أحكام القبضة على المعارضة البرلمانية الى اسكات المفسدين ، وأدى قانون ٥ يوليو عام ١٩٧٧ ، الخاص بالاحزاب السياسية الى اغلاق الطريق في وجه المعارضة . فقد تحولت اللجنة المركزية السابقة للاتحاد الاشتراكي العربي الى هيئة استشارية خاصة بتأسيس الاحزاب وفي نفس الوقت جهاز لرقابة نشاطها . فما هو الشيء الذي كان يرغب الرئيس في ضمان تحقيقه ؟ الاجابة هي احترام القواعد الذهبية الخمس للنظام الجديد الا وهي « الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي ، وتحالف قوى الشعب العاملة ، ومبادئ الاشتراكية الديمقراطية ، ومكاسب الاشتراكية » . وهكذا تم استبعاد الاخوان المسلمين والماركسيين كمجموعات منظمة ، حيث لا يمكن تأسيس أي حزب على « طبقة او دين » ولكن الا يتعين أن يقتصر عمل اللجنة على التحقق من الصفة الشرعية للاحزاب ؟ هذا هو دورها دون شك ، ولكن المهوة التي تفصل بين الشرعية والملاصق ليست ميقة لدرجة لا تسمح للجنة باجتيازها معتمدة على مرونة القانون ، خاصة وان برنامج الاحزاب الذي بمقتضاه تحصل على تصريح انشائها ، يجب ان يكون مختلفا تماما عن برنامج الاحزاب الموجودة بالفعل . وغيرها وغيرها من القواعد ومن أساليب الضغط التي تمكن الرئيس من السيطرة على اللعبة السياسية .

معارضة « بناءة »

ومع ذلك ففى عام ١٩٧٨ ، سمح الرئيس — تحت ضغط الاعداد الكبيرة وبعد تردد طويل — بقيام حزب الوفد الجديد فى يوم ٤ فبراير ولكن اللعبة كانت باطلة ، وبناء عليه حل الحزب نفسه يوم ٢ يوتيو نظرا « لان العمل السياسى اصبح مستحيلا » . واصبحت الديمقراطية « مجرد كلمة بلا معنى وشعارا للاستهلاك الداخلى والخارجى » .

والحقيقة أن الرئيس كان فى هذه الاثناء قد حصل على موافقة الشعب عن طريق الاستفتاء الذى جرى يوم ٢١ مايو عام ١٩٧٨ على فرض اجراءات استثنائية خاصة لحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وذلك بموجب السلطات الاستثنائية التى يخولها له الدستور (المادة ٧٤) . ثم اصبحت هذه الاجراءات التى تمت الموافقة عليها بنسبة ٩٩ر٢٩٪ من الاصوات — القانون رقم ٣٣ الصادر فى يوم ٢ يونيو عام ١٩٧٨ الذى يقيد نظام الاحزاب . وهكذا فان جميع الذين افسدوا الحياة السياسية قبل عام ١٩٥٢ (سواء من وزراء او من المنتمين الى الاحزاب القديمة ، فيما عدا الحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة لم يعد من حقهم أن يكونوا أعضاء فى أى تشكيل سياسى او ممارسة حقوقهم او المشاركة فى أى أنشطة سياسية . ويسرى نفس الشيء على المواطنين الذين ادانتهم محكمة الثورة فى « مؤامرة » مايو عام ١٩٧١ .

وفى يوم ١٣ يونيو ، اعلن المدعى الاشتراكى أسماء حوالى مائتى شخص من « المبعدين » قام البرلمان باستبعادهم من الحياة السياسية والحكومة والصحافة فكيف كان يستطيع الوفد الجديد الاستمرار فى ممارسة نشاطه بعد صدور مثل هذا القرار الذى كان يهدف الى تقنين الديمقراطية السليمة على حد تعبير الرئيس ؟ .. أنها فى الواقع عملية عنيفة كئلت تهدف الى اقضاء أخطر المجموعات المنافسة التى كان من الممكن أن تغرى ليبراليتها وشعبيتها الشريك الأمريكى .

وهكذا شغلت المسرح السياسى ثلاثة احزاب بالاضافة الى المستقلين وهى حزب مصر الاشتراكى ، وهو حزب الاغلبية ، وحزب الاحرار الاشتراكى ، المنبثق عن منبر اليمين ، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، الذى حل محل منبر اليسار . ولكن هذا القانون لم يساعد على استرداد الاجماع . ذلك « أن تشكيل الاحزاب أضر بالديمقراطية الوليدة » ، كما شكك من ذلك خالد محيى الدين وشاركه فى هذا. الراى عدد كبير من الكوادر السياسية .

أما بالنسبة لرجال الحزب القديم ، فإن أغلبهم لم يستحسن على الإطلاق هذا التطور . حقيقة أن ٣٣ عضوا من أعضائها أيدوا تدعيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، أثناء اللجنة التي انعقدت عام ١٩٧٦ وهذا ما يردده الدكتور رفعت المحجوب ، آخر أمين عام للاتحاد ، إذ يقول « لقد كان من الضروري قيام المنابر من أجل تنشيط الاتحاد . ولكن كان من الصعب الانتقال إلى تشكيل الأحزاب دون أعداد مسبق للأرضية السياسية » .

فحزب مصر الاشتراكي لم يكن نشطا ولا شعبيا بقدر كبير بل وصل به الأمر إلى فقدان بعض الأصوات لصالح حزب الوفد الجديد . وفجأة قام رئيس الدولة — دون أن يطلع أي شخص كان — بتشكيل الحزب الوطني الديمقراطي الأمر الذي أثار دهشة الجميع وأصبح الموقف مثيرا للسخرية . فالحزب الوطني الديمقراطي الذي شكله الرئيس ، كان منافسا لحزب مصر الاشتراكي الذي يرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء وبعد تردد بسيط ، انضمت أعداد كبيرة من النواب الأعضاء في حزب مصر الاشتراكي إلى حزب الرئيس ، بحيث لم يبق مع ممدوح سالم في أول سبتمبر ، سوى عشرين نائبا فقط الأمر الذي أدى به إلى الاستقالة ولكنه لم يستقل دون أن يؤكد أن التشكيلين يمثلان « اتجاهين لنفس التيار » . واختفى حزب مصر الاشتراكي بعد ذلك لتقليل ليحل محله الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة مصطفى خليل رئيس الوزراء الجديد ، يعاونه فكري مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء .

ودعا الرئيس إلى قيام « معارضة بناءة » قادرة على « تفهم » الصعوبات التي تواجهها الحكومة ومتطلبات الساعة . وهكذا تم تأسيس حزب العمل الاشتراكي . وبعد فترة من الوقت ، اكتسب حزب العمل الاشتراكي — الذي لم يكن له برنامج حقيقي في بادئ الأمر — أهمية أكبر ليصبح حزبا حقيقيا للمعارضة بعد أن خلقت المعاهدة مع إسرائيل شعورا متزايدا بالاستياء بين صفوفه . وشعر الرئيس بالقلق فقد كان يرغب في أن يشكل مجلسا للشعب أكثر مرونة ويبرهن على « موافقة الأمة بالإجماع » على نظام حكمه .

فكان الاستفتاء على اتفاقيات السلام و « تدعيم الديمقراطية » — الذي أجرى يوم ١٩ إبريل عام ١٩٧٩ — هو الذي قدم هذا البديل . ودعا أيضا إلى حل مجلس الشعب . ولم تثر النتائج أية دهشة . . فقد أجاب الناخبون على السؤالين المطروحين ، « بنعم » بنسبة ٩٩٫٩٥ ٪ و ٩٩٫٩٠ ٪ . وهكذا تم دعوتهم لانتخاب مجلس جديد يومي ٧ و ١٤ يونيو . ولم تثر هذه الحملة الانتخابية أي حماس ، على عكس حملة عام ١٩٧٦ . فلم يعد في استطاعة المرشحين إعادة التشكيك في أسس نظام الحكم أو ادانة معاهدة السلام بصفة خاصة . وجاءت النتائج على قدر الترتيبات المتخذة ، فقد فاز الحزب الوطني الديمقراطي بـ ٣٤١ نائبا (٨٩٫٣ ٪) ، وحزب العمل الاشتراكي ٢٩ نائبا

(٧٦ ٪) ، وحزب الأحرار الاشتراكي ثلاثة نواب (٨ ٪) ، وتسعة نواب للمستقلين (٢٣ ٪) .

ولم يعد اليسار أى تمثيل فى مجلس الشعب وفقد المستقلون المكانة التى كانوا يحتلونها عام ١٩٧٦ ، وتمت تنحية الأصوات السياسية الرنانة مثل كمال الدين حسين والشيخ عاشور ، وإخالد محيى الدين ومصطفى كامل مراد . ان ما حدث فى عام ١٩٧٩ ليس تأكيداً ولا تعظيماً لما حدث فى ربيع عام ١٩٧٦ . وتطاولت الآمال وسكتت الأصوات . ولم يعد يتردد صوت واحد يحكى أمجاد نظام الحكم ويتغنى بمزايا رئيسه ، هذا الرئيس الذى قام بفتح كل الأحزاب من ابداء أية معارضة لعملية السلام والمعاهدة مع اسرائيل عن طريق قيامه فى شهر سبتمبر عام ١٩٧٩ بتعديل ٢ يوليو ليسيطر كحكماً مطلق على طبقة سياسية محطمة وبرلمان مهادن .

« ان هذا البرلمان ليس سوى مسرح للعراس فليسقط السادات . » حينما أعرب الشيخ محمد نصر عاشور ، نائب حزب الوفد بهذه العبارة عن خيبة أمله ازاء المناقشات العقيمة التى جرت فى مجلس الشعب فى عام ١٩٧٨ بشأن جودة الحزب ، فلم يكن يشك لحظة فى أنه سينتم اسقاط عضويته من البرلمان بعدها بعدة أيام أى يوم ٢٨ مارس - بموافقة ٢٧٩ صوتاً ضد ١٩ صوتاً .

ثم لقي عبد الفتاح حسن ، بعد ذلك بشهرين نفس المصير بسبب « افساده الحياة السياسية » قبل عام ١٩٥٢ . وفى الواقع كانت هناك سابقة مشهورة فى شهر فبراير ١٩٧٧ ، راج كمال الدين حسين ، النائب المستقل ضحية اجراء مشابه بسبب وصفه الاجراءات الاستثنائية التى صدرت عقب أحداث الشعب بأنها « تقنين غير مشروع للظلم » . وفى يوم ٢٨ يونيو عام ١٩٨٧ أسقطت العضوية ايضاً عن أبو العز الحزيرى نائب حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، بسبب قيادته لاحتد المظاهرات فى الاسكندرية . وهكذا وافق الزملاء على استبعاد أربعة من اكفأ النواب . وتم إعادة البرلمان الى الصواب وارهاب المعارضة .

وعلى الرغم من أن تمثيل المستقلين والمعارضة فى مجلس الشعب لم يتعد ١٩٩ ٪ ، فان مجلس عام ١٩٧٦ تمكن مع ذلك من فرض سلطته الاشرافية على الحكومة . والحقيقة أن المجلس لم يكن يملك معاقبة الحكومة ، على الرغم من أن دستور عام ١٩٧١ يمنحه حق « الاشراف على نشاط الحكومة » . ويراعى مسئوليتها أمام النواب ، ولا يقتصر السبب فى ذلك على أن المعارضة لم تكن تستطيع أن تحقق الأغلبية فى التصويت على سحب الثقة من الحكومة ، حتى وان استطاعت ذلك ، بل ان رئيس الجمهورية كان حتماً سيلجأ بوفقى للدستور - الى أحد العجلين اما قبول استقالة حكومته أو اللجوء الى اجراء

استفتاء يطلب فيه من الشعب الفصل بين رئيس الوزراء ومجلس الشعب .
وحيث ان الجميع يعرف مقدما نتائج الاستفتاءات في مصر فان مسئولية الوزارة
تؤخذ بعين الرعاية بحيث لا تتعرض في الحقيقة لاي مساس بها خاصة وان
الرئيس يستطيع حل المجلس « عند الضرورة » بعد اجراء استفتاء . وهكذا
نجد انفسنا امام صورة من صور المكيافيلية في استخدام هذه المادة الشهيرة
رقم ١٣٦ التي تجعل من حق الرئيس حل المجلس الذي يفترض استخدامه في
الحالات الاستثنائية فقط - وسيلة ضغط رهيبه من جانب رئيس الدولة على
النواب الذين قد تسول لهم انفسهم في بعض الاحوال ممارسة الرقابة .

وفي المقابل كان يمكن للمعارضة ، عن طريق ممارسة لعبة طلبات
الاحاطة وتقديم « رغباتها » للحكومة و « طلب اجراء مناقشات » حول المشاكل
العامة - ان تضغط على سياسة الوزراء وتبرز قصورهم واخطائهم ، وتعبّر
بالنالي عن اهتمامات الراي العام . وكان هذا هو موقفها بالتحديد . وتوضح
المقارنة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٥ الى حد كبير ، الحيوية الغريبة التي تميز
بها برلمان عام ١٩٧٦ . فقدم تقديم ١٢٤ سؤالاً مقابل ٦٢ سؤالاً عام ١٩٧٥ ،
وجرت ست مناقشات عامة مقابل لاشيء ، و ٥٩ رغبة مقابل ١٨ رغبة . .
وهذه الاجراءات الخاصة بالاشراف على نشاط الحكومة - التي تعد بمثابة
اساليب عمل مرنة وغير مثيرة لغيظها الى حد كبير - تشهد على ان هناك مدخلا
الى الديمقراطية لكنه لا يؤثر مع ذلك على الاجماع الذي يقوم عليه نظام الحكم .
وقد قال الدكتور جمال العطيبي نائب رئيس مجلس الشعب « لقد اكتسب
المجلس سلطة حقيقية ، وبدأ عملاً برلمانياً جاداً وفتح الطريق أمام حياة
سياسية صحيحة » .

وكانت مناقشات النواب - حينما يتعرضون لمشاكل النقل والاسكان
والتعليم - تعكس يقظة الامة . وبدأ البرلمان - باعتباره مقراً للحوار وتقديم
الاقتراحات - يلعب دوره ولكن نشاطه لم يتزايد الا لان الرئيس سمح له بذلك
بواسطة اقتراح عام ١٩٧٦ الذي ادى الى التخفيف من حدة الضغوط . ولكن
بمجرد قيامه بفرضها مرة اخرى ، أصبح البرلمان من جديد مجرد مجلس
لتسجيل قرارات الرئيس . وهكذا استعاد البرلمان - من خلال التقليد الرئاسي
الذي تعيشه مصر منذ عام ١٩٢٣ - المركز الضئيل الذي كان يحتله في اغلب
الاحيان ، منذ قيام اول برلمان عام ١٨٦٦

ذلك ان مجلس الشعب بقدر ما فرض على اختصاصاته من قيود ، بقدر
ما حظر عليه ممارسة هذه الاختصاصات . ان ما يستأثر به رئيس الدولة من
سلطة تقديم مشروعات القوانين ومن حقه في الاعتراض على النصوص التي
يقرها النواب ، وكذلك حرية الجمع بين منصب الوزير وعضوية مجلس
الشعب . . كل هذه عقبات امام تأكيد دور البرلمان ازاء الرئيس . بل ان

الاسراف بالذات من جانب الرئيس في اصدار قرارات لها قوة القانون هو الاداة
الرهيبية لممارسة نفوذه . وهذا الاسلوب القديم الذي استخدمته الملكية
والناصرية لتجريد البرلمان قليلا قليلا من سلطته وخاصة بعد أحداث عام ١٩٥٦
و ١٩٦٧ — هذا الاسلوب الذي أضفى عليه دستور عام ١٩٧١ صفة الشرعية
يمنح رئيس الجمهورية سلطة شبه شرعية يقصر بمقتضاه دور النواب على
مجرد القيام بدور المتفرجين . ومع ذلك يشير الدكتور صوفي أبو طالب الى أن
لجان المجلس الثماني عشرة تقوم بعمل برلماني حقيقي . وقد تقدم النواب
بثمانية وسبعين طلب احاطة بعد قيام الحكومة بتقديم برنامجها في شهر مايو
عام ١٩٨٠ . ومع ذلك ، فليس هناك من يستطيع الادعاء بأن مجلس الشعب
يلعب اليوم دورا آخر غير التصديق للرئيس واضفاء الشرعية على
قراراته . ولعل موافقة النواب بالاجماع على طرد زميلهم أحمد مرغلي من
المجلس في شهر أغسطس عام ١٩٨٠ وموافقتهم بصفة خاصة على الاجراءات
القمعية التي أصدرها الرئيس السادات لمحاكمة ١٥٣٦ موطنا تم القبض عليهم
يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ — محاكمة سياسية ، لا تدع انفى شك حول هذا
الاختناق الذي يعاني منه المجلس .

المتعدد من أجل السيطرة

من هم اذن النواب الذين يمثلون المقاعد في نصف الدائرة التي يتكون منها المجلس ؟ هناك مثلا السيدة الفت كامل ، عضو حزب الاحرار الاشتراكي ، نائبا « عن العمال » خلال دورتين للمجلس . ذلك ان ميثاق عام ١٩٦٢ نص على ضرورة ان يضم مجلس الشعب — مثل أي مجلس منتخب — ٥٠ ٪ على الاقل من العمال والفلاحين . وفي برلمان عام ١٩٧١ كان ١٨٧ نائبا من النواب الذين يبلغ عددهم ٣٦٠ نائبا ينتمون الى هاتين الفئتين . وحدد قانون الانتخابات اجراءات معقدة لضمان احترام هذه القاعدة الديمقراطية سواء على مستوى كل دائرة انتخابية او على المستوى الوطني .

فمن هو المقصود بكلمة فلاح ؟ انه كل شخص لا يملك اكثر من ٤٢ هكتار ، على ان تكون الزراعة هي مصدر دخله والعمل الوحيد الذي يمارسه وان يكون مقيما في الريف . اما « العامل » فهو الشخص الذي يمارس عملا يدويا او ذهنيا في مجال الزراعة او الصناعة او الخدمات ويعيش من هذا العمل « شريطة الا يكون مؤهلا تأهيلا عاليا او حاصلا على شهادة جامعية » الا اذا كان من فئة العمال قبل حصوله على مؤهله . فالقانون — كما هو ملاحظ — يسهل الانتفاء الى أي من الفئتين الا انه لم يحترم في الحقيقة أبدا . فهناك عدد غير قليل من النواب « الفلاحين » الذين تتعدى ملكيتهم الحد المقرر ، في حين كان القانون يقصد بصفة خاصة احتكار كبار الملاك الجدد . اما بالنسبة للسيدة الفت كامل ، والتي لا تشغل منصبا — فانها تشرح وضعها بأنها عملت عدة اشهر في إحدى الشركات منذ فترة طويلة مضت ، ويضم المجلس في الواقع عددا كبيرا من الاعيان والموظفين واصحاب المهن الحرة . بيد ان التمسك بهذا المبدأ السياسي الذي يقوم على علم الحساب — والذي كانت تقديسه الناصرية — لا يزال حجة صالحة للاستخدام الداخلي يستند اليها نظام حكم يشعر بسعادة كبرى لاحتفاظه ببعض الجذور التي لا يترتب عليها الكثير من الالتزام . الامر الذي يوضح لنا سبب انتقال النواب المصريين من حزب الى آخر على حسب المضغوط المالية والشخصية . ففي عام ١٩٧٦ كان عدد النواب الذين ينتمون الى حزب الاحرار الاشتراكي ١٤ نائبا . واصبح عددهم اثنين فقط عام ١٩٧٨ . ففي خلال عامين « أغرى » الحزب الوطني الديمقراطي ١٢ نائبا من حزب الاحرار . الا ان المراجعة الدستورية التي جرت في ٢٢ مايو عام ١٩٨٠ وأسفرت عن تأسيس مجلس الشورى الى جانب مجلس الشعب — قد أضافت مزيدا من التقييد لدور مجلس الشعب .

وقد اثار قيام مجلس الشورى العديد من التساؤلات والتكهنات — فهذا المجلس — الذي يتكون من ٢١٠ أعضاء يختار ثلثاها عن طريق الانتخابات

العامية المباشرة وفقا لنظام الاقتراع بالقائمة المطلقة ويعين رئيس الجمهورية الثالث الاخير ، وتستمر دورته ست سنوات — هذا المجلس ليس له مكان محدد بين المؤسسات . فمن واجبه بطبيعة الحال ابداء الراى فى التعديلات التى تجرى على الدستور ، ومعاهدات السلام والتحالف ، ومشروعات المخططة ، فضلا عن تقديمه المشورة الى الرئيس فى كل مرة يستشيرها فيها . ثم يضيف الدكتور صوفى ابو طالب الشرعية على تأسيس هذا المجلس بارجعائه الى المفهوم الاسلامى للشورى « او مشاورة الصفوة من ابناء الامة » . وهذا المجلس انما يتكون اساسا وقبل كل شىء من مجموعة من الخيرة والمهنيين ولا يخلو دوره الاساسى من اقتراح اجراءات من شأنها حماية القواعد الخمس الذهبية لقانون الاحزاب السياسية فضلا عن « اساس المجتمع ومثالياته والحقوق والحريات والواجبات العامة » ذلك من اجل تعميق اساس النظام الاشتراكى الديمقراطى .

وهذه هي اساس الساداتية نفسها فليس لمجلس الشورى من شأنه سوى الدفاع عن نظام الحكم ، فهو لا يعدو ان يكون « مجلس العائلة » الذى ارادة الرئيس واراد ان يكون له ابا وفى نهاية الامر ، لم يكن انشاءه سوى عملية سياسية تهدف الى توسيع شبكة الولاء للرئيس وتقديم المساندة له بالاجماع من جانب الفنيين وكبار الشخصيات فى الاختيارات القومية الكبرى . ويؤكد الدكتور صوفى ابو طالب قائلا : « من الطبيعى توسيع الدائرة السياسية حول الحكم » وكان اسلوب الاقتراح المتبع فى اختيار اعضاء مجلس الشورى يهدف الى منع المعارضة من الوصول اليه . ولم ينخدع به حزب العمل الاشتراكى وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى مقاطعا هذه الانتخابات ، فقد رأينا انه لم ينجح احد من الـ ١٦٦ مرشحا الذين ينتمون الى حزب الاحرار الاشتراكى ، ولم ينجح سوى مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى وحدهم .

اما بالنسبة للاعضاء المعينين ، فينتمون كلهم الى الادارة الحاكمة ويؤكد البعض انه عرف خبر تعيينه من الجريدة الرسمية ولا ينخدع كثيرون من هذا « الذر للرباد فى العيون » على حد تعبير احدهم ومع ذلك لم يتصور احد منهم على الاطلاق ان يقول « لا » لرئيس الدولة .

وكان الرئيس يدافع عن نفسه بالاعراب عن رغبته فى تأسيس مجلس للشيوخ . والحقيقة ان هذا المجلس الاخير ليس له اصول عميقة فى التقاليد السياسية المصرية ، فعلى الرغم من وجوده فى الفترة من عام ١٨٨٣ الى ١٩٥٢ ، الا ان فاعليته لم تكن نموذجية الى درجة اعادة التجربة ثانية . ولكن اذا ما حدث وتمرد مجلس الشعب فهل من الممكن ان يلجأ الرئيس الجديد الى اتباع اسلوب السبق — الذى كان الرئيس السادات معتادا على اتباعه . فيزيد من تقسيم سلطات ممثلى الشعب حتى يسهل له السيطرة عليهم وذلك عن طريق تحويل مجلس الشورى الى مجلس شيوخ حقيقي .

نعم بنسبة ٩٩ ٪

٩٩ر٩٩ ٪ من الاصوات توافق على اعادة انتخاب جمال عبد الناصر في عام ١٩٦٥ ، ٩٩ر٩٣ ٪ لصالح السادات بعد ذلك بأحد عشر عاما ، ٩٩و٤٢ ٪ من عدد الناخبين يؤيدون القرار الذي له قوة القانون الصادر في ٢ فبراير عام ١٩٧٧ و ٩٨و٤٦ ٪ لصالح انتخاب حسنى مبارك . هذه الارقام تدل على ان الاستفتاء في مصر ليس سوى استفتاء شعبى مباشر للرأى وفى مواجهة البرلمان ، يعد الاستفتاء بالنسبة للرئيس الوسيلة المفضلة لفرض سلطته وقراراته السياسية الكبرى . علما بأنه يستطيع استخدامه فى أى وقت يشاء وكيفما شاء ذلك ان الرئيس — الذى انتخب بنفس هذه الطريقة بعد اختيار النواب وحدهم — يستطيع دائما اللجوء الى اجراء استفتاء فى الظروف الاستثنائية وفقا لنص المادة ٧٤ من الدستور . ويمكنه اللجوء اليه بصورة اكبر حينما يرغب فى استشارة الشعب بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالمصالح العليا للبلاد » (المادة ١٥٢) . فهذا الاستفتاء يضىف مزيدا من الاهمية على موافقة الامة على سياسة الرئيس حتى وان كان النواب لا يعترضون عليها .

وهكذا يلجأ رئيس الدولة مرة أخرى الى المصدر الثانى لسلطته كلما رغب فى ذلك ، عن طريق اجراء مثل هذه الاستشارات التى تعد أيضا بمثابة « اعادة انتخاب » له . فالحوار المباشر مع الشعب له مائدته حينما تتعرض سلطة الرئيس للخطر .

وقد تم استغلال سحر المادة ١٥٢ خمس مرات منذ عام ١٩٧٠ . فى عام ١٩٧١ و عام ١٩٧٤ للحصول على الموافقة على برنامج العمل الوطنى ووثيقة أكتوبر ، ويوم ٢١ مايو عام ١٩٧٨ لتنظيم الحياة السياسية ، ويوم ١٩ أبريل عام ١٩٧٩ للموافقة على المعاهدة مع اسرائيل وحل البرلمان ، ويوم ٢٢ مايو عام ١٩٨٠ للاعراب عن الموافقة على اعادة النظر فى الدستور مما أسفر عن تأسيس مجلس الشورى والاقتراح الخاص بتطبيق الشريعة الاسلامية ، أى فى كل مرة يتعرض فيها الرأى العام للزعزعة نتيجة لاتجاه سياسى جديد او تغيير فى التحالف وظهور معارضة لنظام الحكم . اذن فكلما « نعم » محققة مقدما ، الزعيم يقرر والشعب يؤيد ، بل وأحيانا ما يكون نشر كلمة « لا » ممنوعا كما حدث عام ١٩٧٩ حيث لم يكن من المستطاع الاعتراض على معاهدة السلام . وعلى أية حال ، فإن التزام الزعيم والشخصيات الوطنية والمحلية وتعبئة وسائل الاعلام والضغط من جانب المؤسسات تعمل كلها على ضمان احراز النصر ، وما الاستفتاءات سوى لحظات ماثورة لمجد الرئيس ولا يمكن لكافة المصريين الا أن يكونوا معه بنسبة ٩٩ ٪ .

ونحن نعرف تماما ما الذى كان يخفيه « هذا الاجماع » فى عهد عبد الناصر .
فهل ترى مصر قد انتقلت الى مرحلة أفضل ؟ هذا ما يدعيه فكرى مكرم عبيد
بقوله : « ان الانتخابات تجرى بنظام ، فى حين كانت الشرطة فى عهد
عبد الناصر تصوت باسم الغائبين والمتغييبين . وكانت الاستفتاءات والانتخابات
خالية من كل معنى ، أما اليوم فالحرية مكفولة ولكن لماذا حدث هذا التغيير ؟
اجاب الدكتور صوفى أبو طالب قبل اغتيال السادات بعدة أشهر قائلا « لان
رجل الشارع يؤيد الرئيس أما اهل الفكر من المعارضة فلا قيمة لهم على
الاطلاق . وهذا يعنى باختصار ان الانتخابات كانت غير منظمة لان الرئيس كان
عبد الناصر ولكنها انضبطت منذ عام ١٩٧١ لان الرئيس كان السادات . وياله
من تأكيد لا يخدع احدا ولا يخدع بصفة خاصة هذا المستشار البارز للحزب
الوطنى الديمقراطى الذى يصحح هذا الكلام قائلا : لقد تم تزوير كل الانتخابات
نقد صوت ٣٠٪ فى الانتخابات التشريعية التى جرت عام ١٩٧٦ و ٥٪ فى
استفتاء عام ١٩٨٠ و ١٪ فى انتخابات مجلس الشورى . وحتى اذا كانت هذه
الارقام تعطى صورة هزلية الى حد ما للحقيقة فمن المؤكد أنها بعيدة جدا عن
الاحصائيات الرسمية التى تدل على ان متوسط الامتناع عن التصويت يتراوح
بين ٥٪ و ٢٠٪ .

وقد يسأل سائل ولماذا التصويت اذن ؟ فليس هناك اختيار حقيقى ،
ومجلس الشعب غير فعال ، وتتدخل السلطات بصورة كبيرة فى الاقتراع وقرز
الاصوات ؟

هذه هي الاجابات الثلاث التى ردها عدد كبير من الاشخاص الذين
تحدثت اليهم عام ١٩٧٦ . ومنذ ذلك الحين ، من الذى يصوت فى مصر حتى
تتحقق هذه النتائج المذهلة ؟ ، انه العمدة او رئيس المجلس المحلى الذى
يعرفك . فلست فى حاجة الى الذهاب الى صناديق الانتخاب طالما يقوم هؤلاء
بالتصويت نيابة عنك . ولكن هل يحترمان وجهة نظرك ؟ انه لسؤال يبعث
على الابتسام . انهما سيتبعان الحكومة بكل تأكيد تحت الاشراف المتستر
والنشط مع لقائد الشرطة او لاي مبعوث خاص خليك بأن يقوم بتنسيق الارقام
مساء يوم عمليات الاقتراح ولا يحتاج الامر على الاطلاق الى عمل توكيل . فذلك
غير معقول وغير مقبول . ويؤكد مفتش شرطة سابق هذه الاقوال موضحا انه
يتمين احيانا « العمل على أن تتطابق النتائج مع التوقعات الرسمية » .

هذا مع ان الضغط المحلى يبدو مدهشا فقبل الاقتراع بأيام ، تبدو القرية
أو الحى الذى سيجرى فيه الانتخابات مزدانا وكأنه يحتفل بمقدم عيد . ويعرب
التجار عن مساندتهم للحكومة بتعليق العديد من اللافتات والاعلانات ، ويجوب
المرشح ، بصحبة الاعيان ، الشوارع على انغام فرقة موسيقية شعبية . وفى
المساء يقوم بضع عشرات من المواطنين الذين يتم فى اغلب الاحوال تأجيرهم

قصاصون العيب

يمكن لرئيس الدولة — « في حالة ظهور خطر يهدد الوحدة الوطنية أو أمن الوطن أو يمنع مؤسسات الدولة من ممارسة دورها الدستوري » — اتخاذ الاجراءات المعاجلة لمواجهة هذا الخطر » وهذا البند رقم ٧٤ — المشابه للبند الفرنسى الشهير رقم ١٦ — لا يحد فى شئ من سلطات الرئيس وانما يلزمه فقط بمجرد اجراء استفتاء على الاجراءات التى يتخذها . . وقد استخدم الرئيس السادات غداة احداث الشغب التى وقعت يومى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ — فى حين كانت « التهديدات » قد زالت منذ فترة طويلة — هذا البند لاصدار قرار يفرض عقوبات اعنف على قيام الاضرابات والمظاهرات .

وكان رئيس الدولة يتدخل في الحريات العامة — متجاهلا بذلك الممثلين الذين اختارتهم الأمة لنفسها وذلك باصدار « نص يندرج ضمن مجموعة من النصوص القمعية المؤثرة . فالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ الخاص بحماية الوحدة الوطنية (المدعى العام الاشتراكي هو حارس القيم العليا لنظام الحكم) . والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الخاص « بحماية الوطن والمواطن » ، والقانون رقم ٣ الخاص « بحماية الجبهة الداخلية » .. تعد كلها بمثابة اجراءات أو مؤسسات استثنائية تبيح خرق القانون العام من أجل اعتقال المعارضين وادانتهم . وكانت حالة الطوارئ — التي ظلت قائمة منذ عام ١٩٦٧ . قد ألغيت أخيرا يوم ١٥ مايو عام ١٩٨٠ : ولكن تم مباشرة اجراء تعديل مزدوج سمح باستمرار العمل بالتسهيلات التي كانت تمنحها حالة الطوارئ للسلطة في مجال التجمع ، وهذا التعديل يتمثل في امرين الاول محكمة أمن الدولة العليا التي أصبحت تعمل بصفة دائمة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والذي ينص على ان تتولى نظر « الجرائم السياسية » تحت اشراف الجهاز التنفيذي وحده ، والثاني التشريع الصادر في عام ١٩٤٥ الخاص بالاشنـخـاص « المشبوهين » والذي وسع القانون رقم ١١٠ من نطاق تعريفه ، فضلا عن الخضوع لرقابة الشرطة . وبعد اغتيال الرئيس بساعات ، أصدر الدكتور صوفي أبو طالب ، رئيس الجمهورية بالنيابة ، قرارا باعادة فرض حالة الطوارئ لمدة عام .

فهل كانت تلك بالفعل نصوصا جديدة ؟ أم أنها بالأصح نفس النصوص القديمة مع التأكيد من جديد على اللجوء في الاوقات العصيبة الى استخدام الخطب العنيفة والتحذيرات والاستفتاءات بهدف ارهاب « المنحرفين » وتقديم الدليل على سطوة القائد ؟ أنها نفس المبادئ ونفس القيم تنتقل من قانون الى مرسوم « فالوحدة الوطنية » والسلام الاجتماعى هما التعبيران الرئيسيان للساداتية . وعلى غرار الحلول المستخدمة فى أمريكا الجنوبية ، تم الاعداد

على مدار السنين لذهب حقيقى « للامن الوطنى » من أجل الوصول الى نظام حكم استثنائى تضعف فيه الى حد كبير حرية ابداء الرأى والتعبير ، حتى ان « أى نقد يعد بمثابة عمل تخريبى ومخل بالنظام العام » على حد تعبير نبيل الهلالى المدافع الفيور عن الحقوق والحريات فى مصر .

ومن جانب آخر ، فان التمتع لا تتضح صورته فى الاحكام المصادرة — وهى بسيطة بصفة عامة — بقدر ما تتضح فى تعدد القضايا واجراءات الردع . وهكذا قدمت محكمة أمن الدولة دليلا على استخدامها المرافعة تجسأه بعض المواطنين الذين اعتقلوا فى شهر يناير عام ١٩٧٧ . فمن بين الـ ٧٠٠ الذين تم استجوابهم وجه الاتهام الى ١٧٦ شخصا فقط ، ثم أفرج عن ١٥٥ شخصا منهم ، وحكم على ٢١ شخصا بعقوبات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات سجن . هذا على حين اعتقل نبيل الهلالى خمس مرات خلال أربع سنوات . ويؤكد وزير الداخلية نبوى اسماعيل ، الرجل الحديدى لنظام الحكم ، هذا الموقف موضحا « اننا نوجه ضربات وقائية بهدف اضعاف أعدائنا » . ويسر له القانون القيام بمهمته حيث يستطيع المدعى العام الاشتراكى اصدار الامر باعتقال أى شخص دون أن يكون هناك أى تدخل قضائى لمدة ستة أشهر .

ويزداد مع الايام اندثار حقوق الانسان فى الهوة العميقة التى تفصل بين الشعارات والحقيقة . ففى عام ١٩٧٧ ، اعترف الاتحاد الدولى للقضاة الديمقراطيين بأن قواعد قانون العقوبات وحقوق الدفاع والمعتقلين كانت تحترم بصورة أفضل ولم تقع « ممارسات منتظمة للتعذيب أو سوء المعاملة » . ولكن بعد مرور أربع سنوات أكد هذا الاتحاد « أن الوضع بالنسبة للقضية المتعلقة بحقوق الانسان فى مصر يثير القلق بصورة كبيرة لأغاية » . فمذ عام ١٩٧٩ لم يكن يطبق سوى قانون واحد هو قانون ورئيس الدولة ولا غرو فرئيس الدولة لم يكن يدعو الا الى وحدة المجتمع تحت وصايته . فالجماهير لا بد أن تتحد لان المتضامن هو رباطها والقائد هو مرشدها بحق . . وماعدا ذلك « أكذوبة » . والآخرون ليسوا سوى « مخربين » يحاولون النيل من كرامة مصر وتقاليدها و « قيمها » .

ومن أجل حماية هذه القيم وبإيعاز من الرئيس ، وافق البرلمان يوم ٢٩ ابريل عام ١٩٨٠ على « قانون الاخلاق » الذى نص على مراقبة المواطنين مراقبة ادبية عن طريق قيام السلطة التنفيذية بمراقبة الحافز الذى يحرك نشاطهم . وهكذا أصبح من الممكن تقديم مرتكبى الأعمال التى توصف بأنها « غير اخلاقية » او « مشينة » (مثل انكار التعاليم السماوية ، والدعوة الى سيطرة احدى الطبقات ، ونشر معلومات خاطئة ومضللة) الى محكمة خاصة يطلق عليها اسم « محكمة القيم الاخلاقية » مكونة من المدعى العام الاشتراكى وثلاثة قضاة وثلاث شخصيات أخرى يعينهم جميعا رئيس الدولة . وبالإضافة الى كافة صور الاكراه التى سبق تقنينها بالفعل من أجل حماية القيم

الاساسية للمجتمع جاء « قانون العيب » والذي سرعان ما أطلقت عليه المعارضة « قانون العار » ليحدد بصورة غريبة من مجل الحرية . ولقد أثار تصويت البرلمان على هذا القانون ، دون شك ، الدهشة أكثر من النص نفسه حيث لم يعترض عليه سوى خمسة نواب فقط من بينهم ممتاز نصار الذي أعلن انه « يتعارض مع الدستور » . ولم ينخدع الاخوان المسلمون أنفسهم بها جاء فيه بشأن حماية الدين . وقالت مجلة « الدعوة » « لا يمت هذا القانون » بأية صلة للديمقراطية والتعايش الطائفي . فهدفه الوحيد هو حملة نظام الحكم ووضع القضاة في خدمته » . وكان عبد السلام المزياتي - نائب رئيس وزراء السادات عام ١٩٧١ - هو الرجل الوحيد الذي حاول التتديد بهذا العقال الذي قيد الحريات العلمية ، حينما هاجم هذه النصوص الاستثنائية في كتابه « الى اين تمضى مصر ؟ » الذي نشر عام ١٩٨٠ . وقد تم اعتقاله على الفور ، واصدرت محكمة امن الدولة قرارا بحظر تداول كتابه الذي ترى انه « يشكك ، بغير وجه حق ، في حسن سير الديمقراطية في مصر » .

« ان العدالة في مصر كلفت ترتجف دائما أمام السلطة التنفيذية اما اليوم ، فقد تصدعت جدران قصرها ولكن المقاومة تنظم صفوفها » ان المحلى - الذي أدلى لنا بهذه الاقوال في شهر يناير عام ١٩٨١ - لا ينتمى على الاطلاق الى المعارضة السياسية ، انما هو يعتقد ببساطة ان النصوص والاوامر التى أصدرتها الحكومة تعدت كل الحدود . وقد وضع الرئيس السادات حدا مؤقتا لهذه المقاومة ، حينما جعل البرلمان يوافق على حل مجلس نقابة المحامين ، بعد ذلك بستة أشهر في يوم ٢٢ يوليو . ولقد أثار الموضوع ضجة كبيرة في القاهرة . فهذا هو أول قرار في سلسلة الاجراءات القمعية التى أدت في نهاية الامر بعد عدة أشهر ، الى الاطاحة بالرئيس .

ان التعرض لنقابة المحامين كان يعنى في الحقيقة مهاجمة خلفاء الوفد وسعد زغلول والقومية في مصر الحديثة مهاجمة مباشرة . وفي الواقع فان مجلس نقابة المحامين قد وجه ، منذ عام ١٩٧٧ ، انتقادات عنيفة لسياسة السلام التى يتبعها رئيس الدولة واجراءات القمع والقوانين الاستثنائية ، بالإضافة الى انتقاده للمشروع الخاص باستغلال هضبة الاهرام ، ومشروع بيع مياه نهر النيل لاسرائيل .

وفي شهر يونيو شنت الحكومة هجوما مضادا على مجلس نقابة المحامين عن طريق حملة موسعة فى الصحافة والتليفزيون . وفى يوم ٢٦ يونيو احتل بعض المحامين « الموالين للحكومة » قاعة الاجتماعات ليغربوا عن مساندتهم للسادات وعندئذ رأى الرئيس ان المجلس لم يعد ممثلاً للمحامين وطلب اجراء تحقيق برلمانى حول تصرفاته . بل ووصل به الامر الى التصريح على شاشات التليفزيون

يوم ١١ يوليو بقوله : « سأضطر الى ارسال كل الذين سيحاولون اضاءة وقتنا الى الصالحية مباشرة لتنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة هناك » .

وبعد ذلك بعدة ايام ، تحققت رغبة السادات بحل مجلس نقابة المحامين . وقدم نقيبهم احمد الخواجة الى المدعى الاشتراكي وهنا كانت المفاجأة . فالذى قبل هذا المنصب ليس الا جمال العطيفى الذى سبق وترك وزارة الاعلام بسبب افتقاره الى الحرية فى اداء عمله . والواقع أن الدكتور العطيفى كان يسعى منذ عشرين عاما لتولى منصب نقيب المحامين . والذى اخذه الرئيس على مجلس نقابة المحامين لايخرج عن نطاق الدوافع الاربعة التى أدت الى حل هذا المجلس الا وهى اتخاذ خط معاد لسياسة السلام ، والاعتراض على مبدأ سيادة القانون ، والمواقف المخزية التى اتخذها بعض اعضاءه اثناء تواجدهم بالخارج ، والتشهير بمصر وبالديمقراطية .

ووضعت هذه الخاتمة حدا لحركة معارضة أخرى أوسع نطاقا من جلب القضية فهؤلاء الذين أسيئت معاملتهم أغلب الوقت فى عهد عبد الناصر اغراهم جو الحرية الذى ساد فيها بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٦ فراح عدد كبير منهم ينتقد نظام الحكم ، ولم يعد يخفى استيائه . وبناء على ذلك ، الغى رئيس الدولة ، فى آخر لحظة الخطاب الذى كان سيلقيه بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوى لكلية الحقوق بجامعة القاهرة يوم ٢٩ مايو عام ١٩٨٠ ، بسبب عدم رضائه عن اختيار القضاة الذين كان يتعين تكريمهم فى هذا اليوم . فضلا عن ذلك ، فإن مجلس الدولة قد شارك أيضا من جانبه ، فى معارضة مقنعة عام ١٩٧٧ ، واضطر رئيسه الى التدخل ، عدة مرات بصورة مباشرة لدى اعضاءه ، بل والتحايل على الاجراءات ، حتى يصدر احكاما لصالح الحكومة .

ومع ذاك فقد كان الاستياء من ان يؤدي حل مجلس نقابة المحامين او التهديدات التى اطلقها الرئيس الى استغادة الحكومة لسلطتها . وقد اتخذ الرئيس من الاحداث الطائفية الخطيرة التى وقعت فى شهر يونيو ومن تضاعد النشاط الدينى المتطرف ذريعة لبدء موجة من الاعتقالات ، لم يسبق لها مثيل ، يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ . وقد وجهت الشرطة ضربة الى صميم الحركة الدينية حينما القى القبض على عمر التلمسانى مرشد جماعة الاخوان المسلمين ، وحلوى الجزار الذى يتولى التنسيق بين الانشطة الاسلامية فى الجامعة ، والشيخ كشك وعشرات آخرين من زعماء الجماعات الاسلامية ولأول مرة عرف عشرة من كبار رجال الكنيسة القبطية طريقهم الى السجن ، كان من بينهم اسقف قنا واسقف المنوفية والاب بوليس باسيلي نائب شبرا السبلق .

بيد ان القمع لم يتوقف عند هذا الحد، فقد تم اعتقال عشرات من الشخصيات السياسية العلمانية سواء من اليمين أو من اليسار ، ومن بين الوفديين وأعضاء في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي . فهل كان نظام الحكم يخشى على مستقبله الى درجة تستدعي اعتقال حسنين هيكل . وفؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد المسن وكمال أحمد وفؤاد مرسى وعبد السلام الزيات ؟ .. في حين أن الاسباب الرسمية التي تذرعوها بها ، لم تكن تشير الا الى المتطرفين الدينيين ، حيث ان الرئيس قد تحدث عن « المؤامرة الكبرى » التي قامت بها عناصر تنتمي الى طائفتين أعياهما التعصب الديني . وهذتنا الوحدة الوطنية وفي الحقيقة ، فان اعتقال ١٥٣٦ شخصا في ليلة واحدة من كل أنحاء البلاد كان يهدف الى القضاء تماما على أية معارضة . وعلى أية حال ، فاذا كان قد صدر قرار بوقف خمسة مطبوعات دينية عن الصدور ، فقد انطبق أيضا على جريدة « الشعب » وهي الصحيفة العلمانية المعارضة الوحيدة — كما تم اعتقال أحمد زيدان رئيس تحريرها .

وبعد ثلاثة أيام ، خطا السادات خطوات جديدة بعزل البابا شنودة الثالث بابا الاقباط والحاق كائنة المساجد بوزارة الاوقاف ، وحظر القاء المواظ الدينية الا بتصريح سابق من الوزارة . ولكن كيف التصرف مع مئات المواطنين المعتقلين ؟ وعلى أي أساس يستمر التحفظ عليهم ؟ لقد كان من الضروري صدور نص يسمح بذلك . وهكذا استطاع الرئيس أن يحصل يوم ١٠ سبتمبر عن طريق استفتاء على الموافقة بنسبة ٩٩٫٤٥٪ على سلسلة من الاجراءات تبيح تقديم هؤلاء المعارضين الى المحكمة أو ادانتهم أو مصادرة ممتلكاتهم أو عزلهم عن وظائفهم . وبعد ذلك بأسبوعين ، وصل الأمر بالسادات الى التأكيد في حديث أدلى به لجريدة « مايو » الاسبوعية : « لن اتعدى على الديمقراطية » ، ولكن لابد من العمل على استتباب « النظام » فما الذي تبقى من هذه الديمقراطية التي لم تتوقف المطالبة بها ؟ لقد تم تكليم المعارضة وفشلت السياسة الليبرالية ، ولم يعد للثمثلين أي دور يلعبونه على المسرح السيلسي .

احزاب بدون سلطة المتطلعون الى الماضي والحاقدون

ان الاحزاب بما جبات عليه من تقاليد ، بل وبخاصة لفرط الرقابة من جانب السلطة عليها — تكون في اغلب الاحيان مجرد جماعات — وليست قوى سياسية ، وتحركها الصفوة والكوادر التي ليس لها جذور عميقة بين الجماهير وبصفة خاصة بين الشباب . فهل نحن ازاء حكم بدون احزاب ؟ ربما كان هذا ما يحلم به السادات سرا . . او على الاكثر ربما يسمح بقيام احزاب لا تتمتع بأية سلطة .

ان حزب مصر الاشتراكي — الذي أسسه محمود أبووافية النائب بمجلس الشعب وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي — قد تولى رئاسته تباعا بمدوح سالم رئيس الوزراء ثم خليفته الدكتور مصطفى خليل بعد اطلاق اسم الحزب الوطنى الديمقراطى عليه . فاماذا حدث هذا التغيير ؟ يرجع السبب الى الرغبة فى أن يبدو الحزب الجديد وكأنه وريث لحزب زعيم عظيم — هو الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل — وبالتالي محاولة العمل على أن ينسى الناس حزب الوفد الذى بعث الى الحياة ، فضلا عن الرغبة أيضا فى تنشيط الحزب وحتى لا يبدو وكأنه امتداد للاتحاد الاشتراكي العربي . وهكذا كان تغيير اسم الحزب يهدف الى اكتساب شعار مميز جديد . ويوضح فكرى مكرم عبيد ذلك بقوله : « كان حزب مصر الاشتراكي مدفوعا الى حد كبير ، بفكر واساليب وثقل الحزب الواحد . وهكذا كان يجب تغيير الاشخاص لتحقيق فكر جديد للديمقراطية » . وبدأ الحزب الوطنى الديمقراطى بصفته خليفة الاتحاد الاشتراكي العربى الرسمى يظهر وكأنه أفضل الاحزاب تشكيلا وأوسعها انتشارا . وقد حاول الحزب الجديد ، عن طريق لجانه المنتشرة فى كل المحافظات ، أن يحشد عددا من الاعضاء بلغ مليون ومائتى ألف عضو ، وفقا للرقم الذى قدمه فكرى مكرم عبيد ، علما بأنهم لم يكونوا سوى . . . ألف عضو عام ١٩٧٦ . وقد اجتذب هذا الحزب الوطنى الديمقراطى — الذى يتسم بانفتاحه الكبير — اعضاءه من البرجوازية البسيطة والمتوسطة . وساعده فى ذلك الضغط الذى مارسه المحافظون ، وكلهم اعضاء فى الحزب ، وكذلك أجهزة الدولة . الا ان هذا الحزب لم يلبث ان انصب فى نفس قالب الاتحاد الاشتراكي مستخدما نفس اساليبه البيروقراطية ووسائله . فهو اولا وثبل كل شيء حزب الحكومة ورئيسها كما كان الوضع فى الماضى بالنسبة للحزب الواحد . فقد انتخب المؤتمر العام للحزب الذى عقد فى شهر أكتوبر عام ١٩٧٩

بالاجماع رئيس الدولة رئيسا للحزب ، وانتخب حسنى مبارك ورئيس الوزراء
نقبيين له ، فى حين اختير الدكتور صوفى أبو طالب رئيسا دائما للمؤتمر .
وكان المكتب السياسى للحزب يضم أهم الوزراء مثل نبوى اسماعيل وزير
الداخلية ومنصور حسن وزير الاعلام اللذين توليا منصب الامينين المساعدين
للحزب ، وهكذا تأسست قيادة سياسية ثلاثية بين الحكومة والحزب ومجلس
الشعب . ولما كان الاشخاص هم نفس الاشخاص ، فلم يعد يتردد سوى صوت
واحد الذى لم يكن مع ذلك صوت الحزب الوطنى الديمقراطى ولكنه صوت
الرئيس . فالحزب الوطنى الديمقراطى لم يكن له صوت خاص به . وهكذا
تقلص المثلث ، فى حقيقة الأمر ، فى اتجاه قمته أى فى اتجاه رئيس الدولة الذى
يتلقى كل شىء عنده . ان الحزب الوطنى الديمقراطى ، الذى يعد أداة
لخدمة الرئيس وجهاز أمن أجهزة السلطة وبديلا عن الدولة ، لا يقرر ولكنه يصدق ،
لا يقود ولكن يخدم ، وعقيدته هى العقيدة التى يوحى له بها الرئيس .
واذا غير حسنى مبارك هذه العقيدة فى المستقبل ، فسيتبعه
الحزب . . وكان أنور السادات يرأس أغلب اجتماعات المكتب السياسى
للحزب . ويهيس الدكتور صوفى أبوطالب قائلا : « يرغب الجميع فى الانضمام
الى الحزب الوطنى الديمقراطى لانه حزب الرئيس » ترى فى مثل هذه الظروف ،
كم تساوى الارقام المعلنة ؟ ان الاحزاب الاخرى تعارض صراحة هذه الرئاسة
المزدوجة للدولة ولحزب الاغلبية . ويرى حزب الاحرار الاشتراكى ان الضعف
الذى أصاب الديمقراطية منذ عام ١٩٧٨ يكمن أساسا فى هذه القيادة الحزبية .

فقد الحزب الوطنى الديمقراطى بسببها من الاستقلال بقدر ما اكتسب من
السلطة . وقد أعرب الرئيس عن الصعاب التى يواجهها تشكيل هذا الحزب فى
التصريح الذى أدلى به فى شهر نوفمبر ١٩٧٩ اذ قال « يتعين على الحزب
الوطنى الديمقراطى — على الرغم من الثقة التى يتمتع بها — ان يتغلب على
بعض المظاهر السلبية » . وينظر البعض الى الحزب الحاكم — وهو تجسيد
لحزب الدولة فى ظل تعددية محدودة — على اعتبار انه أداة السلطة بحيث
لا يمكن أن تواتيه القدرة على أن يثير فى النفوس النزعة الى الوفاء له ، أو أن
تكون له ديناميكية خاصة به . وتدور هيكله — التى لا تقوم بنشاط حقيقى —
فى فراغ ، ولا يماثل ضعف عقيدته سوى افتقاره الى الترابط . وتلتهم
البيروقراطية الحزب الوطنى وتخلق الاصوات التحررية . ويعانى الحزب
— الذى يعد مرآة صادقة للدولة — من التمزق بين تقاليده الحزبية والسلطوية
وتطلعاته نحو التحديث والديمقراطية . ولم يعد الحزب سوى
مجرد « ناد يلتقى فيه الاعضاء لجرد الحديث عن مشروعات ولكن دون حقيقة
أو حياة أو وجود ، كما انه لم يعد يحظى بثقة أى شخص » على حد قول أمين
سابق للحزب الواحد الذى أضاف « ان الحزب الوطنى ليس سوى الاتحاد
الاشتراكى العربى ، بدون اجماع الآراء » .

أما بالنسبة لحزب الاحرار الاشتراكي - القريب من الحزب الوطني الديمقراطي - فقد أعلن دون موازاة « تأييده لنظام حكم السادات » أقلم يأت « بالسلام والديمقراطية والحرية الاقتصادية ؟ كما يحب أن يقول السفير السابق رياض معوض نائب رئيس الحزب وعضو مجلس الشورى . ولا يختلف في الواقع ، برنامج الاحرار الاشتراكي ، بالنسبة للسياسة الخارجية ، عن حزب الاغلبية . أما بالنسبة للسياسة الداخلية ، فإنه يدعو الى حرية اقتصادية كاملة في المجالين الصناعي والزراعي . ويدعو حزب الاحرار الاشتراكي - الذي يرغب في تخصيص القطاع العام للقيام بالصناعات الثقيلة والاستراتيجية - الى تدعيم القطاع الخاص والغاء ومحاربة البيروقراطية . ولم يخف حزب الاحرار معارضته للإصلاح الزراعي دون أن يجرؤ مع ذلك على المطالبة - حتى الآن - بإلغائه . .

ويمثل حزب الاحرار الاشتراكي المعبر عن قطاع من البرجوازية الصناعية والريفية - شخصية قوية هو مصطفى كامل مراد مؤسس الحزب ، والذي كان واحدا من الضباط الاحرار وعضوا في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وتولى لفترة طويلة رئاسة اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب . . ومع ذلك ، فقد اثارت الانتقادات التي وجهها للبيروقراطية وجمود نظام الحكم ثائرة رئيس الدولة الى حد كبير . وبالتالي لم تتم إعادة انتخابه في انتخابات عام ١٩٧٩ . وهكذا وجد حزب الاحرار الاشتراكي نفسه حبيس التناقض التالي . . فبعد أن اجتاحه الحزب الوطني الديمقراطي في الانتخابات التشريعية . . إذا به يقبل بعد عام واحد الافضال التي اسبغها عليه الرئيس حتى يتمكن من دخول مجلس الشورى بما انه لم يتمكن من تحقيق ذلك في الانتخابات . وبالفعل تم تعيين خمسة من أعضاء حزب الاحرار ، من بينهم مصطفى كامل مراد ، أعضاء في مجلس الشورى . وهكذا فقد حزب الاحرار الثقة من جراء هذا الموقف وبدأ وكأنه أكبر خاسر من تعطل السياسة الليبرالية بعد أن كان قد أحيى آمالا كبيرة . وانزلق الى موقف من الضعف يزعمزع أركانه ويمنعه من الاقدام على الانضمام الى صفوف المعارضة بعد أن عرف عنه تأييده الشديد للانفتاح . فهل يضم الحزب حقا هذا العدد الذي يدعيه من الاعضاء ويبلغ مليون ومائتي وخمسين ألف عضو ؟ ومسح ذلك فهو يلعب جيدا دور « المعارضة البناءة » حتى لا يبدو وكأنه مجرد تيار من تيارات الاغلبية يرغب فحسب في توجيه نظام الحكم نحو مزيد من حرية الحركة الذي تنادى به صحيفة « الاحرار » الناطقة بلسانه . .

أما حزب الوفد الجديد - المنافس المباشر لهذين الحزبين فقد حصل بسهولة على توقيعات ٢٤ نائبا ليتقدم بطلب تأسيسه في ٥ يناير عام ١٩٧٨ . وحين حصل يوم ٦ فبراير على تصريح بممارسة نشاطه من جديد

تولى رئاسته فؤاد بشا. سراج الدين أمين عام حزب الوفد القديم ، يعاونه بعض الزعماء القدامى. أمثال ابراهيم فرج وعبد الفتاح حسن ووجيد رأفت بصفة خاصة . وكان برنامج الحزب يختلف اختلافا تاما عن برنامجه السابق طالما اعترف بالنظام الجمهورى للدولة والاشتراكية غير الماركسية ، كما تخلى عن طابعه العلماني معترفا بالشريعة الاسلامية كمصدر للقانون . وحزب الوفد — الذى طالب باتباع سياسة عدم الانحياز — لم يتعرض كثيرا لرئيس الدولة بل — على العكس — ساند زيارته للقنصل . ومع ذلك فنحن نعرف ما حدث للوفد الجديد : « لقد اختار حل نفسه على الرغم من أنه كان يضم ، دون شك ، مليونى عضو ويحظى بتغاطف عدد أكثر من ذلك بكثير . وكان رئيس الجمهورية قد صرح منذ شهر نوفمبر عام ١٩٧٧ بقوله : « لقد لفظنا دولة الباشوات والمجتمع الحزبى المتعفن ولن نعود اليهما ثانية » ، ثم تبعه كل من ممدوح سنالم وفؤاد محيى الدين فى توجيه الهجوم العنيف ضد « الرجعيين » و « الاقطاعيين » . بل واتهم السادات ، يوم ٢٢ مايو عام ١٩٨٠ ، الوفد والشيوعيين « بنشر الصراع بين الطبقات » بحلولة « الانتيلاء على الحكم » واصفا الوفد بأنه « الحزب الذى يلجأ الى استخدام أسلوب التشهير والقذف والدسائس » . ومن سخريه التاريخ أنه بعد عشرين عاما من « الثورة » وحكم الحزب الواحد نجد أن حزب الوفد يهدد حزب مصر الاشتراكى . . لقد أصبح نظام الحكم يخشى على هيئته الى الدرجة التى أدت الى اعتقال فؤاد سراج الدين ضمن بقية أعضاء المعارضة يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ .

فكم من المصريين لا يزالون يجدون انفسهم من خلال هذا الحزب الذى سيظل أكثر الاحزاب السياسية أصالة منذ بداية القرن الحالى ؟ . . ولكن نظرا لان الرئيس قد أكد يوم اول مايو عام ١٩٧٨ انه « ليس من حق الحاقدين او الذين لهم حسابات قديمة مع الثورة ان يشاركوا فى الديمقراطية على حساب الشعب » فقد فضل الوفد الاستحباب بكرامته من الساحة السياسية بدلا من ان يسحق بمهانة . . وعلى الرغم من المحابولة التى يقوم بها حاليا بعض قادة الوفد القدامى ، مثل عبد المجيب حميدة — الذى وشح نفسه فى الانتخابات الفرعية التى جرت فى شهر مايو عام ١٩٨١ تحت اسم الطليعة الوفدية — لحياء الوفد ، فلا شك ان السلطة ليس لديها أى استعداد لان ترى هذا الحزب المهيب ينبعث الى الوجود من جديد . اللهم الا اذا أراد حسنى مبارك ان يستفيد من دروس الفشل الذى مثى به سلفه والحزب الوطنى الديمقراطى فيترك المجال على العكس للوفد لان يصبغ من جديد الحزب الاول فى البلاد ، تلك القرضنة التى كان يتعين ان يستغلها السادات منذ عام ١٩٧٨ ليحقق اجماع أكبر عدد من الناس . . وقد فضل بعض القادة الآخرين الانضمام الى حزب العمل الاشتراكى الذى

تأسس في نهاية عام ١٩٧٨ ، مثل الدكتور حلمي مراد الوزير السابق في عهد عبد الناصر والمتحدث باسم الوفد في مجلس الشعب — الذي تم انتخابه نائبا لرئيس حزب العمل الاشتراكي في شهر نوفمبر عام ١٩٨٠ . .

أما حزب العمل الاشتراكي — الذي وصف عند تأسيسه بالمعارضة « الرسمية » فسرعان ما تخطى عن القيام بما أريد له من دور تقييم الحكومة ، مع انه لم ينجح مع ذلك أبدا في أن يصبح حزبا أصليا فعلا . . غير أن التغيير الذي حدث في نظام الحكم ساعده على ترسيخ أقدامه ولم يعد هناك توازن بين الأعمال والديمقراطية . . أن الحكومة تحسن الكلام ولكنها تسئ العمل » وحين نطق الدكتور حلمي الحديدي بهذا الحكم العنيف انما أعرب عن التطور الذي طرأ على حزبه الذي هاجم مركزية السلطات وغياب الديمقراطية الحقيقية . . وتضمن البرنامج الاقتصادي للحزب بنفس الأفكار التي ظل يدافع عنها الاشتراكيون اليمينيون والليبراليون حتى عام ١٩٧٥ وهي : الانفتاح الموجه ، الاستثمارات الانتاجية ، السيطرة على الأسعار وضرورة الاهتمام أولا بتنمية القدرات المصرية . وذهب حزب العمل الاشتراكي الى أبعد من ذلك في معارضته إذ رفض قيام مجلس الشورى ، وقانون الصحافة ، وأدان مرتين السياسة الاقتصادية للحكومة والدليل على ذلك ، أن عدد نوابه في مجلس الشعب انخفض — بعد ضغوط من جانب السلطة — من ٢٩ نائبا في عام ١٩٧٩ الى ١٧ نائبا في عام ١٩٨٠ ، حيث انضم الآخرون الى الحزب الوطني الديمقراطي ومع ذلك ، فلم يحقق الحزب انتشارا سياسيا في البلاد على الرغم من عدد أعضائه الذي يبلغ ٢٥٠ ألف عضو و « تأصله العام » الذي يتحدث عنه الدكتور الحديدي .

فقد ظل لفترة طويلة مدموغا بطابع السلطة وبالتالي كان موضع شك . فكيف يمكن التصور في الواقع أن يصبح حزب العمل الاشتراكي الحزب الثاني في البلاد — ليحل بذلك محل حزب الاحرار الاشتراكي — دون الحصول على مساندة رئيس الدولة ؟ ثم ألم يؤسس ابراهيم شكرى نائب الحزب الوطني الديمقراطي ووزير الزراعة فيما بين عامي ٧٧ و ١٩٧٨ ؟

وحتى اذا كان الحزب قد تغير في الوقت الراهن وكان ابراهيم شكرى قد دخل في معارضة أكثر فاعلية ، فإن الاهتمام الذي يلقاه الحزب انما يرجع الى شخصية حلمي مراد القوية الذي انضم الى صفوفه ، والى المقالات التي تكشف عن العيوب والانتقادات الموجهة لنظام الحكم التي تنشر في صحيفة « الشعب » الاسبوعية لسان حال الحزب (وهي الصحيفة التي تصدر في مائتي ألف نسخة ، ويقرأها ٥٠٠ ألف شخص ، وتساهم المقالات العنيفة التي يكتبها الدكتور حلمي مراد في نجاحها أكثر من رجوعه الى تمتع الحزب

بديناميكيه داخلية لم يخن ابراهيم شكري يملك لا الوسائل ولا العزم الجاد
على ايجادها . وعلى أية حال ، فقد اوضح الرئيس تملها ، حينما اعتقل
كلا من رئيس تحريرها والدكتور حلمى مراد — مكن الخطر بالنسبة له .
هل هو حزب العمل الاشتراكى ؟ ! ان مكن الخطر هو الوسط المستحيل
الذى يتنافس على احتلاله دعاة الوسط الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى
واليمن الليبرالى التابع لحزب الاحرار الاشتراكى .

اليسار الضال

وعلى الطرف الآخر من المسرح السياسى ، يبدو حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى متباينا تباينا تاما عن الأحزاب السابقة فحزب اليسار المصرى هذا الذى لا يعبر عن جماعة ولم ينبثق عن السلطة — يضم أربعة اتجاهات رئيسية هى الماركسيون والناصريون والقوميون العرب و « الدينيون المستنيرون » وفقا للتسمية التى أطلقها أمين علم الحزب خالد محيى الدين ، وهو واحد من الضباط الاحرار وواحد رجال ثورة ١٩٥٢ البارزين . ويبدو الماركسيون — ورثة التنظيمات الشيوعية القديمة واليسار الناصرى — كضحايا أبديين لمشاكل نظام الحكم الداخلية وعلاقاته الدولية . فهؤلاء الماركسيون — الذين قضوا سنين طويلة فى السجون فى عهد عبد الناصر — لا يزالون الى اليوم موضع رفض من جانب السلطة ، بعد أن كان بعضهم قد شارك فيها فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٤ وهم فى أغلب الاحيان ، لا يخرجون من السجون الا ليواجهوا ، بعد فترة وجيزة ، اتهاما جديدا ، كما هو الحال بالنسبة لشحاتة هارون . ومن بين هؤلاء الماركسيين ، لا يمكن اغفال ذكر بعض من المع المثقفين المصريين أمثال : محمد سيد أحمد ولطفى الخولى ورفعت السعيد وهم من الصحفيين الذين يمنعون من الكتابة فى أغلب الاحيان ، واسماعيل صبرى عبد الله وفؤاد مرسى اللذين اعتقلا يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ .

أما الناصريون الذين انضموا الى صفوف الماركسيين — مثل لطفى وأكاد مدير مكتب عبد الناصر السابق الذى انتخب على رأس الامانة العامة للحزب وصبرى مبدى المحامى الكبير — ولا يمكن أن ننسى أن أغلبية تيار هؤلاء لا يزال « مستقلا » ، وفى الواقع فإن وصف رئيس الدولة وعلماء المسلمين حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بالحزب الشيوعى ، يلحق نوعا من الشبهة على غير الماركسيين من اعضائه ويقلل بالتالى من اهمية التجمع . ولقد أكد رئيس الدولة يوم ٣ فبراير عام ١٩٧٧ قائلا : « لم يعد هناك فرق بين الشيوعيين وورثة عبد الناصر » . وقبل ذلك بقليل ، شن شيخ الازهر حريا مقدسة عليهم حين دعا الى « محاربة الشيوعية بقبضة من حديد حيث لا يمكن أن تجد اياها مكانا فى مجتمعنا » . وكان شيخ الازهر قد سبق واستخدم الوسائل التى تمكنه من احتواء الشيوعية حينما أصدر ، يوم ٢٦ اكتوبر عام ١٩٧٦ ، فتوى تصف كل مواطن قد يدلى بصوته لصالح أحد المرشحين الشيوعيين بأنه « مرتد وملحد » . الامر الذى يفسر القلق الذى شعر به « القوميون العرب » أمثال خلف الله محمد ويحيى الجمل ،

ازاء هذا الخلط . ولنفس هذا السبب لا يزال عدد « الدينيين المستنيرين » الذين ينتمون الى الحزب قليلا ، على الرغم من وجود اثنين من كبار الفلاسفة هما محمد عمارة وحسن حنفى . . فلا بد من قدر معين من الشجاعة السياسية للانضمام الى هذا الحزب الاجنبى « والمخاطرة بالتعرض للاستدعاء فى أى وقت ، ذلك لان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وان كان مسموحا له بممارسة نشاطه ، الا أن أعضائه يدانون فى اغلب الاحيان . ونتيجة لهذه التفرقة التى تعرض لها الحزب . . . اذا به هو نفسه ينتهى الى طريق مسدود ، وهكذا استمر ينظر الى الامور نظرة واقعية — مختلفا فى ذلك عن الاحزاب الاخرى المنافسة له ، ولم يحاول أن يخفى لا الصعوبات التى يواجهها لممارسة نشاطه ولا قلة عدد أعضائه الذى انخفض من مائه الف عضو عند تأسيسه عام ١٩٧٦ الى ٢٥ ألف عضو فقط حاليا من بينهم ٤٥٠٠ عضو عامل .

فمن هم أعضاء هذا الحزب ؟ انهم عمال ومثقفون وابناء الفلاحين المتخرجين من الجامعة ، على حد قول خالد محيى الدين الذى يؤكد أن ٦٠٪ من أعضاء الحزب لا تتجاوز أعمارهم ٣٥ عاما ، وهو ما لا ينطبق على الاطلاق على الاحزاب الاخرى ، والواقع ان اية ندوة يعقدها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تكون اقرب شيها بلقاء للشباب منها باجتماع يضم الزعماء السياسيين القدامى الذين يمتد نضالهم على مدى ثلاثين عاما . ومع ذلك فحزبهم ليس بمنأى عن النقد . فيقال انه يشبه الى حد كبير — على المستوى القيادى — حلقة صغيرة من المثقفين القاهريين يرددون حديثا تواتر من قبل ألف مرة وان عرض فى كل مرة بصورة دائما بريقة . على ان تمجيد التجربة الناصرية ليس هو دائما افضل الخدمات التى يمكن ان يقدموها لقضيتهم ، ولا يشذ عن هذه اللغة المتجعدة سوى نفر قليل منهم ليقدموا عناصر النقد اللازمة لآى فكر متجدد . وقد فتح الطريق مؤاد مرسى — حينما حل الانحراف البيروقراطى للناصرية — بينما انبرى محمد سيد أحمد — فى معرض هجومه على الصراع الذى كان قائما فى الماضى — يلقي نظرة ثاقبة على المحيط الدولى .

فهل هم رجال ينتمون الى الماضى ولكنهم يحملون افكارا مستقبلية ؟ . . هذا ما يؤكد به بعض الشباب من أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذين يعارضون قيادته نفسها . بل واتهموا خالد محيى الدين نفسه بتهمة اضعاف الحزب حينما اعترض ، على سبيل المثال ، على تنظيم مسيرة فى حلوان عام ١٩٨٠ . ومن المؤكد ان الحوار لا يمضى بطريقة صحيحة ، نظرا لان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى قد أساء بغير شك تقديره لقوة الانفتاح ولتطلع جزء كبير من الجماهير الى تحقيق السلام بأى ثمن ، لذلك فان دفاعه عن القطاع العام ونداءاته الموجهة ضد « سلام السادات » لم تجد الصدى المرجو منها . ولكن هل كان من الممكن ان تسمع تلك النداءات . وقد تم القضاء

تماما على حرية هذا الحزب فى التعبير . . وقامت الصحافة الرسمية بتشويه اقواله وفقا لما يتراءى لها ؟ لقد اغلقت مجلة « الطليعة » التى كان يصدرها لطنى الخولى ، وكنت مجلة « روز اليوسف » عن نشر مقالات لاعضاء الحزب ، بل وتعرضت أيضا جريدة « الاهالى » الناطقة بلسان الحزب للمصادرة ست عشرة مرة . ثم حلت جريدة « التقدم » محلها ولكنها لم تلق انتشارا واسعا . لقد تلقى حزب التجمع الوطنى الوجدوى التقدمى حتى الآن الصفحات تلو الصفحات من جراء نكسة ١٩٦٧ واستراتيجية اكتوبر ١٩٧٣ والآمال التى اثارها الانفتاح والاتجاه الى الليبرالية . فانهاى الناصرية قد اثار تأثيرا شديدا على المساحة السياسية المصرية برمتها وماكان هذا الحزب لينجو من هذا التأثير .

وتنحصر حدود حزب التجمع الوطنى التقدمى الوجدوى أساسا نتيجة للقمع الذى يتعرض له اعضاؤه ، فى الوقت الذى شهد هذا الحزب نفوذه يتلاشى فى وسائل الاعلام رغم انها كانت معقلا من معاقلة منذ عام ١٩٦٤ . والحقيقة ان الصحافة - التى اعلن رسميا انها تمثل « السلطة الرابعة » فى الدولة - قد برهنت على (انها مازالت ، بالاحرى ، الجهاز الرابع للحكومة ، « بين السلطة والسلطان » كما جاء فى الرسالة التى كتبها مصطفى مرعى المحامى المشهور .

وقد قال الرئيس يوم ٢٣ مايو عام ١٩٨٠ : « لقد وقع اليسار المصرى على شهادة وفاته حينما حاول حرق القاهرة فى شهر يناير عام ١٩٧٧ » . ثم اضاف مباشرة : « ولن اتسامح على الاطلاق من الآن فصاعدا . وسيتم طرد الماركسيين من المراكز الادارية العليا ومن الشركات التابعة للدولة والنقابات والصحافة » . ولم يتهاون عدد كبير منهم فى تقدير خطورة التهديدات ، فمنهم من اثار ترقب ايام افضل ومنهم من سلك طريق الهجرة - اذا لم يتم اعتقاله . والمضى القبض يوم ١٨ اغسطس عام ١٩٧٩ ، على ٢٣ شخصية يسارية ، ثم على ٤٣ نقابيا بعد ذلك بستة اشهر . وفى يوم ٢٣ مارس عام ١٩٨١ اعتقل ٣٧ عضوا من اعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوجدوى من بينهم نبيل الهلالى وابو العز الحريرى النائب السابق والناشر محمد الجندى ، ثم فى يوم ٢ سبتمبر هانى اليسار ، بالطبع ، من آخر تطهير كبير تم فى عصر السادات ، بعد اتهامه باثارة الاحداث الطائفية التى وقعت فى شهر يونيو . . وادين مؤيدوه بكافة الصعوبات التى تعاني منها مصر سواء من اثاره الاضرابات او من حملات الرفض والتشكيك . وثمن عليهم السادات نوعا من حرب الاعصاب حينما جعل من حزبهم متنفسا لسياسته . بيد ان الافراط فى استخدام السلاح يضعف من حدته ، وتكرار النقد اضعف من قيمة الكلمات .

ومع ذلك ظل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوجدوى على ثقته بنفسه لان تبديد الاحلام التى اثارها السلام الزائف والانحرافات التى اسفر عنها

الانفتاح ادت الى احياء الحوار الناصري وتبرير الانتقادات التي ساقها الحزب وقد اكد اسماعيل صبرى عبد الله ان الحزب - الذى يحظى بتمثيل جيد فى المؤسسات العامة - قد حقق قسطا كبيرا من النجاح على مستوى المصانع خلال الانتخابات النقابية التي جرت عام ١٩٧٩ ٠٠ وحدد خالد محيى الدين برنامج الحزب فيما يلى : انفتاح اقتصادى محدود وموجه قائم على التخطيط ، واستثمارات انتاجية موجهة فى المقام الاول للقطاع العام . . وهو وان ينادى بالحرية السياسية الكاملة ، الا انه يدعو الى اقامة مجتمع اشتراكى يقوم على اساس « تحالف قوى الشعب العاملة » كما كان الحال فى عهد عبد الناصر ، بيد أنه لم يحدد كيفية حل التناقض الذى عايشه بين هذه الحرية وبين التحالف اما بالنسبة « للشباب الناصريين » - ذلك التيار الذى يحركه كمال أحمد النائب السكندري السابق ومحمد سلماوى الصحفى بجريدة الاهرام . فانهم لم ينضموا الى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لرفضه منحهم الاغلبية .

وأخيرا ظلت الحركة الشيوعية حتى عام ١٩٧٩ يمثلها أحمد طه - الذى لم يرغب فى الانضمام الى « العقول الماركسية التى تدعى الثقافة » فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

احزاب ام جماعات ؟

قال الدكتور صوفي أبو طالب « تمر المعارضة بأزمة نظرا لانها لم تكيف نفسها مع هذه المرحلة » فهي مازالت تبحث عن نفسها واسباب ذلك على حد قوله ، هي « أنها ضعيفة لانها تقول لا . . ونحن نعرف أن رئيس الجمهورية هو بطل من الابطال والجميع يؤيدونه . فبدون زعامة تاريخية — تبقى المعارضة مجرد مجموعات بلا برامج ، واحزاب بلا حلول بديلة فمن يملؤهم الحنين الى الماضي من الوفديين أو الشيوعيين أو الاخوان المسلمين ؟ » . . والحقيقة ان المعارضة لا تعاني وحدها الازمة بل وتعاني معها أيضا كل التشكيلات السياسية التي تصطدم بالاتجاه الزائف والرهيب نحو الليبرالية : فقد تم التصريح لبعض المجموعات ولكن في حدود ضيقة وتحت ضغوط شديدة ورقابة صارمة . ولكي يكتب لها البقاء لا يمكن لها ان تتخذ لنفسها برنامجا خاصا بل عليها فقط ان تؤلف برنامجا لا يختلف في كثير مع برنامج الاغلبية . . ذلك لانه ان فاتها ان تتغنى بمآثر الرئيس ادرجت في قائمة « المتطلعين الى الماضي والحاقدين » . . التي ندد بها الرئيس يوم ١١ ابريل عام ١٩٨٠ . فالحظر المفروض على حرية التعبير السياسي بالاضافة الى القمع يشلان حركة الاحزاب ويمنعانها في المقام الاول من قيامها بأي نشاط . . وقد صرح خالد محبى الدين يوم ٢٦ ابريل عام ١٩٨٠ قائلا : « لقد تعرض حزينا طوال السنوات الثلاث الاخيرة ، للضغوط المتكررة والتخويف دون ان تتاح له الفرصة على الاطلاق لشرح موقفه » ، معبرا بذلك عن وجهة نظر كل الزعماء الذين فرض عليهم الصمت . . وفضلا عن ذلك فان المعارضة تعاني من الاثار المدمرة للهجرة ولقدرة من الرخاء جاء به الانفتاح ، فالسباق لتحقيق الفائدة يبعد الناس عن السياسة ، كما يؤدي الى تغيير الاتجاهات القديمة .

وتعيش مصر في حالة انفصال حقيقى بين الجسد الاجتماعى والطبقة السياسية . فمن جانب ، نجد الحزب الوطنى الديمقراطى ، بلا جوهر وبلا حياة ، مجرد جهاز آلى اقامته السلطة ، ليمجد عظمتها وصحة اختياراتها . . ومن جانب آخر ، نجد ، أساسا ، سياسى الصالونات القاهرية ومجموعات من الرجال الباحثين عن المجد والمفاخر ، ربما باستثناء تشكيلي استطاء الخروج على التقاليد ليسلكا مسلك الأحزاب السياسية الحديثة والمتفتحة والفعالة : هما : حزب الوفد وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى . ومن هنا ندرك لماذا دفع رئيس الدولة الحزب الاول الى حل نفسه وأجبر الحزب الثانى على التزام الصمت ، مكثفيا باقناع أو اضعاف المجموعات الأخرى . وهكذا أكد اسماعيل صبرى عبد الله ، فى شهر يناير ١٩٨١ ، انه لو أجريت انتخابات حرة لحقق اليسار نجاحا بنسبة ٧٪ وحزب العمل الاشتراكى والدينيين ٣٣٪ وحزب الوفد ٦٠٪ ، ولأصبح اليسار على حد قوله صاحب أغلبية بعد مرور

فترة من النشاط السياسى . ذلك ان غالبية المصريين لا يشعرون بأن المناظرات الخطابية التى تجرى فى البرلمان تعنيهم فى شىء ولا ان الحزب الوطنى الديمقراطى وفروعه تمثلهم . . فهذه الغالبية التى نحيث عن مسرح الأحداث ، تنظر الى الحياة السياسية نظرتها الى مسرح العرائس ، لاتخذعها لأعيبه ، فليس هناك سوى يد واحدة على هذا المسرح ، وجميع الحيوط تفرض على الممثلين نفس الدور ألا وهو الاختيار بين الخضوع والاستقالة . فالادوار قد حددت مسبقا ولكن حتى الأحزاب السياسية لاتلعب هذه الأدوار . . ان الديمقراطية لاتملأ املاء . . وانما تكتسب اكتسابا .

اذن فهناك أحزاب وجماعات . . والتنافس القديم انما يقويه السبعمائة ألف عضو الذين تضمهم النقابات المهنية ، هذه النقابات التى تتم بداخلها التحالفات سواء منها المرتبطة بالسلطة أو المعارضة لها . فمثلا نقابة المهندسين القوية - التى تأسست عام ١٩٤٦ - تضم وخدها ٧٠ ألف عضو ، وهى وان كانت لا تتمتع بالاستقلال الذاتى ، الا انها تمتاز بصوت أقوى من صوت الأحزاب السياسية . ويحلو للدكتور عبد العزيز حجازى - رئيس نقابة التجاريين ذات الأهمية التى تضم ١٢٠ ألف عضو - أن يقول : « اننا لانتوقع شيئا من الأحزاب التى لاتكف عن الكلام وتدور فى فراغ » . فهل يقوم أعضاء هذه النقابة بدور سياسى حقيقى ؟ يجيب الدكتور حجازى مؤكدا « انهم يضطلعون بوصفهم خبراء - بمسئوليات تختلف تماما عن المسئوليات التى تضطلع بها الأحزاب » . ويدلل على ذلك بالانتقادات المباشرة التى وجهتها نقابته للانفتاح عام ١٩٧٩ أمام الرئيس السادات ، وأيضا باعتراضها الشديد على مشروع القانون الضريبى فى شهر يناير ١٩٨١ ان لم تأخذ الحكومة بتوصيات هذه النقابة . وفى الواقع ، لايزال نفوذ هذه النقابات هاشيا ، ولعل ماتعرضت له نقابة المحامين هو خير دليل على حدود نشاط هذه النقابات وضعف استقلاليتها ، لأن النقابات المهنية اذا خولت ميزة العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى معا - وهى المناطق الحرم المحدودة والمغلقة - انما توجد نوعا من « الاقطاع » السياسى الذى لايسهل على الاطلاق سبل الحياة بالنسبة للأحزاب .

أما بالنسبة للنقابات العمالية ، فقد قامت بنشاط مكثف فى الفترة ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ، على الرغم من وصاية الدولة على ادارتها ولايزال حق الاضراب ممنوعا فى مصر كما أن ضم النقابات فى اتحادات يسهل من السيطرة عليها . والواقع ، ان هذه النقابات تعد منذ عهد عبد الناصر ، بمثابة قوة لتكوين كوادى ، ويتم تعبئتها لصالح نظام الحكم طالما لايبذل أعضاؤها جهدا كبيرا فى النضال من أجل حقوقهم بقدر ما يبذلون من جهد فى مساندة نشاط الحكومة فى مختلف المنشآت .

أما النقابيون العاملون فى القطاع العام - ضحايا التضخم والانفتاح - فيصدمون بالعديد من اللوائح الاستثنائية التى تقيد التعبير عن مطالبهم .

الكلمة المستعادة

لا يمكن للمرء فهم معنى الفراغ السياسى وضعف المعارضة دون ان يأخذ فى الاعتبار عنصرا جوهريا هو : اعادة اكتشاف عـدد من المواطنين لحرية الكلمة ، فاذا كانت ثمة قيود مفروضة على التعبير العلنى ، فان كل شخص يمكنه أن يعبر بحرية عن رأيه فى المجالس الخاصة دون أن يخشى اضطرابه ، فى اليوم التالى الى تبرير موقفه ، كما كان يحدث مرارا فى الماضى . ولم يعد « زوار الفجر سوى مجرد ذكرى مؤلمة » ، باستثناء بعض الحالات النادرة . وحتى يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ ، كانت المعارضة تلقى نوعا من التسامح مالم تكن تنزع الى أن تصبح قوية بدرجة كبيرة أو أن تستقطب الاتباع . والسياسيون — على الرغم من عدم استقلاليتهم — يستطيعون الى حد كبير لقاء أى شخص ، يرغبون فى لقائه ، ويستطيع المعارضون مغادرة البلاد بتسهيلات نسبية . ويقول نبيل الهلالى « لا يمكن أن ننكر أن بعض الاجراءات التحررية قد اتخذت فى بداية السبعينيات وأن شراسة سلطات الأمن قد خفت الى حد كبير » . وفى الواقع ، لا يمكن أن ينكر أحد التغيير الذى طرأ على المناخ والاساليب والذى استمر حتى عام ١٩٨٠ .

لقد جاء فى المادة ٦٨ : « اللجوء الى القضاء حق لا ينتهك ومضمون للجميع » ، « من المحظور أن يضاف الى القوانين أى نص من شأنه سحب أى حكم أو قرار من الرقابة القضائية » . وحينما أضاف دستور عام ١٩٧١ المادة ٦٨ الى النص السابق ، انما أدى الى حدوث انقلاب فى الأحكام القضائية سيظل احدى النقاط القوية للاتجاه التحررى الذى ظهر عام ١٩٧١ . وبناء على ذلك ألغت المحكمة الدستورية العليا كل القرارات الخاصة بفصل الموظفين التى صدرت « بطريق غير الطريق التأديبى » . وأكد مجلس الدولة ، الذى أعيدت له كل صلاحياته القضائية فى عام ١٩٧٢ ، هذا المفهوم ، وصدرت بعد ذلك بسنتين عدة قوانين تقضى باعادة كل العاملين المفصولين فى الستينيات الى وظائفهم . بل وقام حلمى مراد — مستغلا هذه الحرية فى اللجوء الى المحاكم — لرفع قضية على رئيس الدولة نفسه لادراج اياه ضمن قائمة « السياسيين الفاسدين فيما قبل عام ١٩٥٢ » .

وليس هناك دول كثيرة فى العالم الثالث ، يمكن أن يوجه فيها اتهام لرئيسها دون أن يستتبع ذلك السجن الحتمى الذى يقضى على مصدر الاتهام .

وها هو المفاء مشروع الرئيس الخاص باستغلال هضبة الاهرام فى شهر يونيو عام ١٩٧٨ على أثر حملة عنيفة من قبل الصحافة ، بالاضافة الى استقالة عثمان أحمد عثمان ، نائب رئيس الوزراء ، فى شهر مايو عام ١٩٨١ بعد اتهامه

لعبد الناصر « بالفساد » في مذكراته التي نشرها في ذلك الحين ، تشهد على ان الراى العام لا يزال قادرا على اسماع صوته . كذلك صدرت المحاكم الادارية احكاما بالغاء ٣٦ قرارا من القرارات الاربعة التي اصدرها المدعى الاشتراكي بشأن منع النقابيين اليساريين من ترشيح انفسهم في الانتخابات النقابية . واصبح الطعن في الافراط في استخدام السلطة تقليدا قضائيا راسخا وحتى عبد السلام الزيات لم يتردد في مهاجمة القرار الخاص بمصادرة كتابه عن الحريات . . هكذا ، ثبت انه يمكن تحقيق العدالة ، ولو في حدود معينة حتى انه في شهر يونيو عام ١٩٨١ لم تكن السجون تضم ، بخلاف الشاعر أحمد فؤاد نجم ، سوى ثمانين متطرفا اسلاميا و ٣٦ ماركسيا متهمين بتشكيل حزب سرى . وهذا الامر لم يكن شائعا في المنطقة بحيث يجوز التقليل من شأنه . . وهو ما لم يتوان الرئيس عن التذكير به كلما اشتدت الضغوط بصورة كبيرة .

« يرغب المصريون — بعد سنوات طويلة من المعاناة الشخصية والحرمان من الحقوق — في الاحتفاظ بهذه الحرية . . ولا يرغبون في حدوث تغيير مفاجيء قد يؤدي الى المغامرة والوقوع في مشاكل جديدة » من المؤكد ان هذه العبارات التي قالها أحد الزعماء السابقين للاتحاد الاشتراكي العربي يشاركه فيها عدد كبير من المواطنين . وهؤلاء الذين يستعذبون حلاوة الامان الشخصي بعد طول نسيان — يوافقون ضمنا في الواقع على فرض قيود على النشاط السياسي . فهم لا يميلون الى تغيير نظام الحكم ، وانما يتوقعون منه ان يتحسن وان يغير من نفسه . ويعتقد عدد كبير انه ليس هناك بديل آخر لذلك . ولا يزال هذا الخوف من المجهول — الذي كان أحد انضال الاوراق المربحة في يد رئيس الدولة — يعد أيضا أحد العناصر الرئيسية في الميراث الذي آل الى حسنى مبارك . وقد نجح السادات — حينما لعب بهارة على هذا الوتر — في اتقاء ظهور جبهة وطنية .

فالاحزاب التي لا تحظى بالتقدير الكافي او تقابل بالاعراض والتي يضيق عليها الخناق حتى صارت قليلة الشأن — لم تكن هي الاطار المثالي للمعارضة التي تزايدت بصورة كبيرة في الطبقة السياسية منذ ابرام معاهدة السلام . فكيف يمكن الخروج بها من هذا الطريق المسدود ؟ . . اجاب عشرات من كبار الشخصيات على هذا السؤال بالتوقيع معا على بعض العرائض . وتم سرا خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ تداول ثلاثة نصوص تعارض معاهدة السلام وتطبيع العلاقات مع اسرائيل و «قانون العيب» وقد وقع على العريضة الثالثة الخاصة بالدعوة الى اقامة « ديمقراطية حقيقية في مصر » والتي اذيعت يوم ١٢ مايو عام ١٩٨٠ ، ٥٤ من كبار الشخصيات في البلاد مثل : عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين عضوى مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٥٢ ونائبى رئيس الجمهورية السابقين ، ومحمود رياض ومحمد حسن الزيات واسماعيل فهمى وزراء الخارجية السابقين ، ومحمود القاضي وعادل عبيد النابيين

السابقين ، ومحمد عودة ومحمد سلماوى الصحفيين ، وعدد كبير من المحامين والوفديين والماركسيين بالإضافة الى أغلب أعضاء أمانة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى . وفى ٢٥ فبراير عام ١٩٨١ صدر بيان رابع موجه الى الشعب المصرى « وقعتة حوالى مائة شخصية يندد من جديد بسلام السادات .

ويقول وزير سابق « ان العرائض تريخ ضمير الطبقة المثقفة ولكنها لا تفيد بشيء » . ومن المؤكد ان الموقعين على هذه العرائض مهما كانت مكانتهم ، لم يجل بخاطرهم على الاطلاق أن يؤثروا تأثيرا قويا على سياسة الرئيس . ولكن نفوذهم وتنوعهم يمكن أن يؤدى على الاقل الى تحطيم واجهة الاجماع والكشف عن الاستياء الذى لم يكن مسموحا لاي محفل بالاعراب عنه . ولاول مرة تجاوزت تلك الشخصيات — التى انتصبت فى وجه السلطة — الخلافات القائمة بينها للتوقيع على نص مشترك . وكانت العملية تعد بمثابة تحذير ورمز فى نفس الوقت ، الى حد راجت معه شائعة عن قرب قيام جبهة وطنية حول المطالب الخمسة الكبرى التالية : رفض كامب ديفيد ، اتباع سياسة خارجية وعربية جديدة ، كفل الحرية السياسية وحرية الصحافة والنقابات ، الزام رئيس الدولة باحترام الدستور والمحد من اللجوء الى جراء الاستفتاءات الشعبية ، قيام السلطة القضائية بتحديد مبادئ الساداتية (الوحدة الوطنية ، السلام الاجتماعى الخ ...) الغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية .

ولم يحدث أبدا تجاوز هذه الخطوات ، لان قانون الاحزاب السياسية كان يمنع تكنيك الجبهة التى كان ممتاز نصار يرغب فى تشكيلها . وعلى كل فهذه العرائض المختلفة قد فجرت الاتفاق الزائف على الطريق المتبع ، وقدمت افكارا لسياسة أخرى وكشفت اكذوبة دولة السادات . ولا يستطيع حسنى مبارك ان يتجاهل تلك الشخصيات التى تولى معظمها مناصب كبيرة وخدم لفترة طويلة مع سلفه قبل اعلانهم عن معارضة سياسته .

واذا كانت جبهة ممتاز نصار الوطنية لم تر النور على الاطلاق ، فقد اثارت الجبهة التى شكلها اللواء سعد الدين الشاذلى فى بيروت فى شهر مارس عام ١٩٨٠ فضولا كبيرا عند الاعتداء على السادات . بل واعتقد الناس فى فترة من الفترات أن الجبهة الوطنية المصرية « لبطل حرب أكتوبر » هى التى قامت باغتياله . وكان اللواء الشاذلى — رئيس هيئة أركان الحرب أثناء عبور القناة — قد عارض الرئيس بالنسبة لخط سير الحرب . فأرسل الى المنفى الذهبى بسفارة مصر فى لندن ثم عين سفيراً فى مدريد ، ولكنه قدم استقالته بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد . وقام بتجميع بعض تشكيلات المعارضة المصرية فى الخارج . بهدف شن « حرب مقدسة للقضاء من الداخل على عملية السلام التى بدأت فى كامب ديفيد » . بل وأعرب عن اصراره على الاطاحة بالسادات سواء « بالاساليب الديمقراطية أو باللجوء الى العنف الثورى اذا ما فشلت تلك

الاساليب « بيد أن وجوده في المنفى أضعف معارضته ولم تخدمه التصريحات التي كان يدلي بها بعيدا عن أرض الوطن .

وكان اللواء الشاذلي — حينما حذر الوفود الاجنبية المشتركة في جنازة السادات من احتمال تعرضها للاعتداء ، وحين دعا « الشعب العربي في مصر الى النزول الى الشوارع » — يوحى بأن منظمته قد تتمكن من الاستيلاء على السلطة . ويبدو ان الجبهة تضم — على حد تفسيره في الحديث الصحفي الذي أدلى به لبول بالتا في صحيفة « لوموند » الفرنسية يوم ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١ — خمس مجموعات هي الناصريون والليبراليون ورجال الدين والماركسيون والمستقلون . وينص برنامج جبهة اللواء الشاذلي على اقامة الديمقراطية والاعتراف بالاحزاب السياسية ، وتحديد سلطة رئيس الدولة ، واقامة نظام اقتصادي لاعادة توزيع الثروة توزيعا عادلا مشابها لنظام عبد الناصر .

واذا كنا لا نستطيع ان نتجاهل ان اللواء الشاذلي — على الرغم من نفيه — لا يزال متوجها بهالة نصر أكتوبر ، وانه ربما لا يزال يتمتع بحب رجال المظلات والصاعقة الذين تولى قيادتهم لفترة طويلة ، فانه يبدو مع ذلك بعيدا للغاية عن المسرح المصري . ومع ذلك فقد ذكرنا بمدى ما تتمتع به القوة المسلحة من جسم حتى الآن على مسرح الاحداث في بلاده .

الشارع والاسلام والجيش

المنجل والمهلال

واصلت بعض الاحزاب والمجموعات — على الرغم من الحظر الذى كان مفروضا عليها — نشاطها أو تشكلت فى الخفاء . ولكن فى الوقت الذى تشهد فيه الجماعات الاسلامية نهضة كبيرة ، ثبت أن التنظيمات الشيوعية ليست بالهامة . ولا هى بالمتأصلة الجذور فى التربة المصرية . فقد كان الحزب الاشتراكى المصرى الذى أسسه فى عام ١٩٢١ بعض المصريين والمستشرقين هو بداية الحركة الشيوعية التى لم تتمكن على الاطلاق — بعد تفتيتها فى الاربعينات — من استعادة وحدتها ثانية . ولم يبق فى الميدان سوى مجموعتين رئيسيتين هما : الحركة الديمقراطية من أجل التحرر الوطنى والحزب الشيوعى المصرى . وفى شهر مارس عام ١٩٦٤ ، قررت لجنة كل منهما المركزية حـسـل نفسها وانضم اعضاؤها فى ذلك الحين بصورة فردية الى الاتحاد الاشتراكى العربى . واعتبارا من عام ١٩٧١ ، غادر أغلب الاعضاء البلاد أو انضموا الى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، فى حين دقت ساعة النضال بالنسبة لبعض الاعضاء الآخرين . وفى أول مايو عام ١٩٧٥ ، صدر منشور سرى بأعادة تشكيل **الحزب الشيوعى المصرى فى الخفاء** . ويبدو ان هذا الحزب — الذى يعتبر مواليا للسوفييت — يضم خمسة آلاف عضو تم تجنيدهم أساسا من بين طلبة الجامعات والمراكز الصناعية فى حلوان وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى . ويعد نفوذه محدودا الى درجة كبيرة نظرا لان عددا كبيرا من قادته يقيمون فى بيروت وباريس ، ولعدم انتظام النشرات التى يصدرها مثل « الانتصار » و « الارض والفلاح » و « الوعى » . ولا يلحق الحزب الشيوعى المصرى — منظمة ٨ يناير — الذى انشق عن الحزب الشيوعى المصرى لمرفضه قرار حل الحزب فى عام ١٩٦٤ — اهتماما كبيرا لا هو ولا صحيفة « اتحاد الشعب » التى يصدرها . وينطبق نفس الحال على الحزب الشيوعى المصرى — المؤتمر — الذى ينحاز الى اليسار أكثر من التنظيم الاول ، والذى يصدر نشرة « الافق الاحمر » .

ويبقى كذلك التيار التروتسكى منحصرا فى دوائر صغيرة ، كما هو الحال بالنسبة لحزب العمال الشيوعى — الذى تأسس عام ١٩٦٧ — المعادى « لتحالف القوى العاملة » ، أحد مبادئ الناصرية ، والذى ينشر افكاره فى جريدتى « البعث » و « الشيوعى المصرى » اللتين يصدرهما . ويمـسـكـى التروتسكيون — كما هو الحال بالنسبة للشيوعيين — من افتقارهم الى الوحدة . وبالإضافة الى حزب العمال الشيوعى يبدو أن هناك بالفعل « منظمة

التيار الثوري « المعادية للاتحاد السوفيتي والمؤيدة لسياسة الرئيس السادات للتقارب مع إسرائيل ، بيد أنها لم تكن مع ذلك ثمار هذا الموقف الفريد . وتنتشر — إلى جانب هذه الأحزاب — بعض المجموعات الصغيرة ، الضعيفة والمعبرة ، داخل الجامعات مثل « الطليعة » التي تأسست عام ١٩٧٢ في كلية الآداب بجامعة القاهرة والتي استمرت تصدر ، لفترة طويلة ، مجلتي « الطليعة » و « المطرقة » ، وأيضا جماعة اتحاد الاشتراكيين ، وظلت هذه التشكيلات — التي تعرضت بانتظام للحل والالغاء — عاجزة ومشتتة . وقد تعرض قاداتها — الذين عانوا مرارا من الاعتقال والسجن للانتقام الشعبي ، دون أن يمثل التيار الشيوعي ، بأي حال من الأحوال وفي ظل الوضع الحالي لقوته ، تهديدا للسلطة . ووجدت الحكومة — في نضالها ضد نفوذ اليسار — حلفاء لهم قيمتهم داخل القوى الإسلامية . وهي انما ساعدت — بفعلتها هذه — على تدعيم انتشارهم بحيث أصبحوا فيما بعد منافسين مباشرين لنظام الحكم .

« اعبدوا الله كما يحلو لكم ولكن لا تفرضوا ارادكم على الآخرين » تحذير أطلقه الرئيس السادات ولم تنصت له جماعة الإخوان المسلمين التي كان مؤسسها يعلم أعضائها أن « الإسلام هو عبادة وقيادة ، دين ودولة ، روحانية وعمل ، صلاة وجهاد ، طاعة وحكومة ، قرآن وسيف » .

إن جماعة الإخوان المسلمين هذه — هي التي كانت باستمرار ممنوعة من مزاوله نشاطها ولكنها مقبولة — قد كشفت عن عودتها الكبرى حينما أصدرت مجلتها « الدعوة » في شهر يوليو عام ١٩٧٦ . دون الحصول على تصريح مسبق . وعلى الرغم من أن قانون الأحزاب السياسية يحرم عليها إعادة « التشكيل بصورة رسمية » إلا أنها استطاعت مع ذلك استغلال الانفتاح لتفرض وجودها ، وتفرض وجود صحف أخرى مثل « الاعتصام » و « المختار الإسلامي » بصفة خاصة ، اللذين صودرا — هما ومجلة « الدعوة » يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ . وكانت « الدعوة » التي تصدر في مائتي ألف نسخة ويتداولها عدد أكبر كثيرا من القراء تساوى إلى حد ما بالنسبة للحركة الإسلامية ما تساويه جريدة « الشعب » بالنسبة للمعارضة العلمانية بفضل انتشارها وعنف مقالاتها . وتحظى جماعة الإخوان المسلمين القوية والسرية ، المتأصلة بصورة كبيرة في المنيا وأسيوط والصعيد المصري بتعاطف عدد كبير من المصريين من كل طبقات المجتمع .

وجماعة الإخوان المسلمين هذه التي يتزعمها منذ عدة سنوات عمر التلمساني مرشدها ، الذي اعتقل يوم ٢ سبتمبر وأفرج عنه الرئيس حسنى مبارك يوم ٢٦ ديسمبر عام ١٩٨١ . تضم على حد قول عالم الاجتماع محمود على أمين — ثلاثة تيارات رئيسية أولها الذي يفخر مباشرة عن حسن البنا — وقد انتقل خلال عدة سنوات من موقف المساندة المشروطة للرئيس إلى موقف المعارضة المعتدلة . أما التيار الثانى وهو أكثر تشددا — فيحى ذكرى سيد

قطب شهيد القضية الدينية . ويبدو أن انصار سيد قطب يؤمنون باتباع ادارة أكثر استبدادية للامة ويرفضون الديمقراطية التعددية ، التى يوافق عليها انصار التيار الاول « شريطة أن تقوم جماعة الاخوان المسلمين بدور رسمى فيها — أما بالنسبة للتيار الثالث — تيار « الواشين » بالكافرين — فتلتقى مجموعته مع أكثر المجموعات تطرفا التى تتكون فى غلبيتها من الشباب ، وتنحصر أماكن نشاطها المختارة فى الجامعة والمناطق ذات الكثافة السكانية المسيحية العالية فى صعيد مصر .

« ناصروا الاسلام . قوموا ببناء جامع مكان الملهى الليلى ومكان الكنيسة » . . هذا هو أحد شعارات « الجماعة الاسلامية » التى تعد أكثر الجماعات تطرفا والتى تنافس على ما يبدو جماعة الاخوان المسلمين التى شعر الشباب بالاحباط الى حد ما من فتور همة قادتها وشدة حذرهم . وهذه الجماعة الاسلامية « التى تأسست عام ١٩٧٢ بفضل مساعدات خارجية — تهدف الى محاربة النفوذ الاجنبى الضار ، والكنيسة القبطية وانهيار الاخلاق . فى حين يبدو أن « حزب التحرير الاسلامى » قد اختفى بعد فشله فى مهاجمة الكلية الفنية العسكرية فى شهر ابريل عام ١٩٧٤ واعدام ثلاثة من أعضائه . ولكن يبدو أن ذلك لا ينطبق على جماعة التكفير والهجرة التى لمع اسمها من جراء اغتيال الشيخ حسين الذهبى — وزير الاوقاف السابق . وعادت للظهور ثانية خلال أحداث أسبوط عام ١٩٨١ على الرغم من اعدام خمسة من أعضائها فى شهر مارس ١٩٧٨ والحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة على عشرين آخرين .

ولكن القمع والموت لا يجديان مع هؤلاء المناضلين من أجل الاسلام « الذين اتخذوا من دعوة حسن البنا مبدأ لهم . لكن الدعوة القائلة بأن الله هو غايتنا والرسول أمامنا ، والقرآن دستورنا ، والجihad طريقنا ، والاستشهاد فى سبيل الله أقصى أمانينا » إنما تعنى أنهم زاهدون وصوفيون ، غير أنهم يمارسون الارهاب بحماس . واليس من نعم الله عليهم أن تدينهم تلك الحكومة الكافرة ؟ وفى مثل هذه الظروف فإن الذين قاموا بتسليح من أطلقوا الرصاص يوم السادس من اكتوبر لم يضمنهم بغير شك سوى المحيرة فى انتقاء الاشخاص الذين سيكلفون بهذه المهمة . وهكذا فإن تصنيف هذه الجماعات هو ضرب من الخداع لانها لا تلبث أن تعود الى الظهور من جديد بأسماء أخرى كبديل لتلك التى قضت عليها سلطات الامن . فنجد على سبيل المثال جماعة الكفاح المقدس التى تم تشيبتها فى شهر أغسطس عام ١٩٧٧ ، وشباب محمد وهى جماعة ريفية اشتركت فى مهاجمة بعض الكنائس القبطية ، و « الجهاد » التى ترفض جماعة الاخوان المسلمين على اعتبار أنها قريبة جدا من « السلطة الفاسدة » ، وهكذا العديد من التسميات التى تشهد على قوة واصرار الحركة . واستخدم السنيون — الذين يرفضون الشعارات — عبارة الحركة الاسلامية للتعبير عن كفاحهم . فما هو الهدف الذى يناضلون من أجل تحقيقه؟

انهم يدعون مخلصين الى قيام حكومة اسلامية والتنسيق بين المجتمع المدني وتعاليم القرآن . ويفسر لنا العالم الاسلامي جيل كييل ذلك بقوله : « ان الداعية الاسلامي هو ذلك الشخص الذي يدعو الى تطبيق الشريعة لما يتبين له ان المجتمع الذي يعيش فيه لا يقتدى بها » . ثم يضيف قائلا « يعاني المصري المتوسط في حياته معاناة قاسية من المفجوة القائمة بين متطلبات الحياة المعاصرة والمعاداة السلوكية التي اكتسبها من التربية الاسلامية التقليدية » وهكذا كلما بعد المجتمع عن القانون الالهى ، كلما ازداد عمق المفجوة ، ومن ثم سقطت مصر في دوامة حقيقية بين التطلع الى التحديث والحنين للعودة الى الالتزام بالتقاليد .

وكان السادات قد وعد بصبح القوانين بالصيغة الاسلامية ، وبتعديل الدستور في هذا الاتجاه . ولكن ما من احد في الحركة الاسلامية قد خدعه هذا الموقف الذي قيل عنه انه انما املاه عليه شعوره بالخوف ورغبته في تملق الشعب . وحسبنا دليلا على ذلك البطء الشديد الذي اتسمت به لجان العمل التي لم تتقدم على الاطلاق في اداء مهمتها . وقد هاجمت مجلة « الدعوة » الدكتور صوفي ابو طالب بسبب تهاونه في هذا الموضوع . . وقد دافع عن نفسه بشدة مدعيا وجود « عقبات فنية » وليس بسبب مقاومة سلبية . ويقول الدكتور صوفي ابو طالب في هذا الشأن : « ليس هناك عود بل استمرار سياسى نظرا لان مصر لا تستطيع ان تعيش بعيدا عن القوانين الاسلامي . ويجب ان تعود ثانية الى اصولها التي اغفلها البريطانيون وعبد الناصر » . وعلى الرغم من ان الرئيس السادات قد اشار الى هذه الفكرة منذ عام ١٩٧١ ، فلا يمكن ان نتصور ان نظام الحكم يمكنه الموافقة على تطبيق الشريعة الاسلامية التي قد تؤدي الى الاطاحة به والتي يبدو ان مبادئها تتعارض تعارضا تاما مع سياسته الاقتصادية . . ومن المؤكد ان الاحداث التي وقعت في شهر اكتوبر عام ١٩٨١ ليست هي التي يمكن ان تدفع السلطة الجديدة الى الخضوع لهذا الامر ، وذلك على الرغم من ان أى زعيم سياسى لم يجرؤ على الاطلاق على الاعلان عن معارضته لهذا الطلب من جانب الحركة الاسلامية . فما من أحد الا ويساند تطبيق التعاليم الاسلامية . ومجرد المطالبة بهذا التطبيق — مهما كانت نتيجتها في البرلمان — خليفة بابرار قيمة السنين من ناحية ، والكشف من الناحية الاخرى عن مساوىء الساداتية .

الكنيسة والجامع

لحظات مؤلمة اجتاحت تاريخ العلاقات بين الطوائف في مصر منذ عام ١٩٧٢ ، اذ اغتيل قس قبطى فى سمالوط يوم ٢٣ سبتمبر عام ١٩٧٨ ، واجريت كنيسة العذراء فى مصر القديمة بعد ذلك بستة أشهر ووقعت مصادمات دامية فى المنيا وأسيوط فى شهر ابريل عام ١٩٨٠ ثم فى الاسكندرية بعد ذلك بعام . لقد تفجر اليوم هذا النزاع - الذى يبقى كامنا دائما فى الاوقات التى تواجه فيها الامة صعوبات خطيرة - وازدادت باستمرار قائمة الاحداث التى تقع بين الطائفتين . وقد بلغ العنف مداه فى شهر يونيو اثر احتلال بعض المتشددىين المسلمين لقطعة ارض يملكها أحد الأقباط وكانت عام ١٩٨١ فى حى الزاوية الحمراء - وهو من أشد أحياء العاصمة فقرا - على اثر احتلال بعض المتشددىين المسلمين لقطعة ارض يملكها أحد الأقباط وكانت مخصصة لاقامة جامع . وتعرضت المنازل لهجوم حقيقى أسفر عن ٣٥ قتيلًا و ٥٠ جريحا ، والقى القبض على ١٦٥ شخصا وتمت مصادرة أعداد كبيرة من السلاح . وفى الأيام التى تلت هذا الحادث ثارت المصحف المتشددة ، بل ودعت الى قتل كل المسيحيين الكفرة وهادى الاسلام ..

وهذا النزاع - الذى اذكه دون شك المساعدات الخارجية الى حد ما له ثقله المؤثر على الحياة السياسية : فما الذى تسعى اليه اذن أعنف المجموعات الإسلامية تشييدا من هذه المظاهرات التى تدينها اغلبية الجماهير تقريبا ؟ ما من شك فى أن اول ما تسعى اليه هو احراج سلطة حريصة على جذب تعاطف الجالية القبطية الأمريكية ومضطرة بالتالى لان تقدم للجالية القبطية فى مصر الضمانات على حسن دعايتها لها . ولقد قال عمر التلمسانى دون مواربة فى البيان الذى سلمه الى صحيفة « لوموند » فى القاهرة يوم ٢٣ يونيو عام ١٩٨١ لقد استغل الاقباط التسامح الاسلامى وأصبحوا متطرسين منذ ان تحالف السادات مع الولايات المتحدة » . وفى يوم الخامس من أغسطس اثناء زيارة الرئيس ل واشنطون ، انفجرت قنبلة زمنية فى احدى الكنائس فى شبرا فى القاهرة ، أسفرت عن ثلاثة قتلى و ٥٦ جريحا ..

وكان رئيس الدولة قد قام ، فى الواقع ، منذ عام ١٩٧٥ - بعدة بوادر للتقارب والتوفيق لم يسبق ان قام بها أى رئيس آخر قبله كالتقائه لاحديث مجاملة ووضع حجر الاساس لمستشفى سان مارك ، أو حضوره اكليل زفاف ابن أحد النواب الاقباط . وارتفع عدد النواب الاقباط الذين عينهم الرئيس عام ١٩٧٦ من ثمانية اعضاء الى ١٤ عضوا فى برلمان عام ١٩٧٩ الامر الذى كان له مغزاه الكبير .. ومع ذلك فقد تزايد اللوم الذى وجهه

أساقفة الكنيسة القبطية الى الحكومة لتساهلها تجاه الجماعات المتشددة بل ووصل الامر بالبابا شنودة الثالث الى الدخول في خلاف مع الحكومة عندما رفض مقابلة مندوبي الحكومة بينما قدموا ليقدموا له التهانى بمناسبة عيد الفصح عام ١٩٨٠ ، وذلك خلافا لتقليد المتبعة . ولم ينس له المسادات هذه الإهانة على الإطلاق ، مثلما لم ينس الحركات العدائية التى قامت بها بعض الجماعات القبطية فى الولايات المتحدة . ولم يكن يمر عام حتى اتخذ من الاحداث الطائفية ذريعة لعزل البابا شنودة الثالث من منصبه .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن السلطة قد استفادت من هذا التوتر الطائفي بصورة مباشرة . أقلم تتج أفضل الفرص لنظام حكم الرئيس ليقوم بمنع ممارسة أى نشاط سياسى فى الجامعات فى عام ١٩٨٠ والاطاحة بزعماء المعارضة العلمانية والدينية فى شهر سبتمبر عام ١٩٨١ ؟ ولم يعد تحويل الانتباه عن المشاكل الاقتصادية المتزايدة بالعملية الشاقة بالنسبة للحكومة بيد أن أعمال العنف هذه انما كانت تهدف أيضا الى مكافحة ما أسمته إحدى النشرات الاسلامية بتوسع الاقباط ، ومع ذلك فتلك الحجة لا اساس لها من الصحة قط ، فبينما ارتفع المؤشر البياني للسكان المسلمين - فى الفترة من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦٦ - من ١٠٠ الى ٣١١ ، فهو بالنسبة للاقباط لم يرتفع الا من ١٠٠ الى ٣٠٠ فقط . فما هى نسبة تمثيل هذه الطائفة حاليا ؟ بين نسبة الـ ٦٧٪ من المجموع الكلى للسكان التى تسوقها السلطات ، والنسبة المتراوحة بين ١٨٪ و ٢٥٪ التى تطالب بها الكنيسة ، يبدو ان النسبة الصحيحة حوالى ١٢٪ وهو ما يعنى ٢٥ مليون قبطى مقابل ٣٧ر٨ مليون مسلم فى بداية يناير ١٩٨١ .

ولكن توزيعهم داخل البلاد يتفاوت تفاوتا كبيرا بين مختلف المناطق فلا يعانى الوجه البحرى فى مصر - الذى يضم نسبة ١٦٪ من الاقباط ، وفقاً للاحصاء الرسمى لسنة ١٩٧٦ . سوى القليل من الصعوبات ، فى حين تثير معازل الاقباط فى صعيد مصر ثائرة المتشددين . حيث تبلغ نسبتهم فى محافظة سوهاج ١٦ر٥٪ و ٢٤٪ فى المنيا و ٢٥٪ فى اسيوط . ومن الطبيعى حدا ان تكثر الاحداث فى هذه المحافظات الثلاث .

ولقد اثار رد الفعل - الذى يبدىه الاقباط منذ بضع سنوات - الدهشة حيث لم يعودوا يشعرون بالخوف بعد احساسهم بالقوة من جراء نهضة كنيستهم ونفوذ شنودة الثالث ، وبعد ان شجعتهم المعاملة الطيبة التى يلقونها من السلطة والمعونات المالية التى تأتيمهم من بلاد ما وراء الاطلنطي . بل وقررت الكنيسة القبطية ، فى شهر سبتمبر عام ١٩٧٧ ، الصيام لمدة خمسة ايام احتجاجا على مشروع القانون الخاص بتوقيع عقوبة الاعدام على كل من يرتد عن الاسلام . بل وقد سبق لها فى عام ١٩٧٢ ان تقدمت بمذكرة الى رئيس

الدولة تكشف عن الاضطهاد الذى لا يزال الاقباط يعانونه فى الحكومة والتعليم وقد اختتمت المذكرة بهذا التحذير « اننا نرفض ان نهان فى هذا البلد الذى هو بلدنا وكان يخشى ان يترتب على لوم شنودة الثالث ما هو أسوأ من ذلك ، بيد ان السادات - بسبب التزامه بسياسته الخارجية - اكتفى بالتنديد بالبأبأ لاضرارته « بأبنائه الاقباط » وتتسم حاليا ردود فعل هؤلاء الاقباط بمزيد من العنف ولا تتردد جماعات متطرفة صغيرة فى الرد على الهجمات المعادية .. أما معظم المصريين فيرون أن هذه النزاعات ترجع الى عصر آخر ، وتعيش الطائفتان أساسا فى تآلف تام ، ومن المؤكد أن التقاء شنودة الثالث وشيخ الازهر ، وقيامهما بتأدية الصلوات الجامعة فى القاهرة والاسكندرية قد دعمت الوحدة الوطنية ، ومع ذلك لم تخفف المصادمات كلية ..

الشرعية والسياسة

وإذا كان محظورا على الحركة الإسلامية تناول الموضوعات السياسية بالمعنى الحرفي للكلمة فلها على العكس ، تخوض باستفاضة في المجالات الأخلاقية - والشرعية والاجتماعية وتعرض على مالا يرونها فيها . ومن البديهي أن كفاحها يدور أساسا حول الموضوعات الخاصة بالأخلاق والاسرة والممارسة الدينية واستخدام وسائل منع الحمل والدعارة وكان حسن البناء قد أسس شبكة ضخمة من الخدمات الاجتماعية والمدارس تشرف عليها جماعة الإخوان المسلمين ، ويعاود الإخوان المسلمون اليوم نشاطهم في العمل الاجتماعي الذي يعد المجال المناسب تماما لبسط نفوذهم خاصة مع استمرار العجز الكبير في الخدمات الاجتماعية الرسمية في حين تنظم المجموعة الإسلامية معسكرات صيفية للطلبة .. وهنا تكمن قوة الحركة الإسلامية .. ففي حين نجد أغلب القوى السياسية منفصلة عن الهيئة الاجتماعية ، يعيش السنيون في قلب المجتمع ويتصلون اتصالا مباشرا بواقعه اليومي .. ألم يكن الرئيس يهدف أيضا الى القضاء على هذا النفوذ حينما ألقي القبض على عشرات من زعماء الجماعات المختلفة ، يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ ؟ ..

ان الفرق بين العمل الاجتماعي والتدخل السياسي بسيط للغاية وكثيرا ما تخطته الحركة الإسلامية ، الأمر الذي كلفها مصادرة مجلة « الدعوة » عدة مرات . وإذا كانت الحركة الإسلامية تتفق مع نظام الحكم في مهاجمة « الشيوعية الدولية » فان مهاجمتها « للغرب المسيحي » تزعج الحكومة الى حد كبير بل وكثيرا ما وصل بها الأمر الى حد تحقير سياسة السادات وبصفة خاصة في الجامعات . كما أنها تفضل أساسا استخدام النقد الممنوع . فقد كتبت إحدى المجلات - في الوقت الذي كان الرئيس يستضيف فيه شاه ايران في القاهرة - تقول : « ان الشاه عدو الله وعدو الاسلام ويجب القضاء عليه » وكم هاجمت الصحافة الإسلامية ، أيضا قبل تكميها بقرار جمهوري الولايات المتحدة واسرائيل . ويمارس عدد كبير من السنيين بمهارة ، كفاحهم في ميدان اقامة دولة الاسلام . وهكذا طلب الشيخ صلاح ابو اسماعيل من مجلس الشعب تقديم كل وزراء الاوقاف السابقين للمحاكمة بتهمة « اختلاس اموال الاوقاف » . وفي شهر مايو عام ١٩٨٠ وقعت حوالى عشرين منظمة اسلامية نداء من أجل « العودة الى الاسلام » تطالب بضرورة استقلال الأزهر عن السلطة . وكانت تهدف بذلك الى تحقيق هدف مزدوج الا وهو تعويض أسس المساندة الإسلامية الرسمية وتشجيع ما أطلق

عليه اوليفيه كارية في كتابة « السلطة والايديولوجية في مصر في عهدى عبد الناصر والسادات » - اسم « اعلاة التسليح المعنوى » للمجتمع .

وقد التقى الرئيس السادات يوم ٢١ اغسطس عام ١٩٧٩ في الاسماعيلية بمرشد الاخوان المسلمين في محاولة للتصالح مع اكثر التيارات - السنية اعتدالا . وايقاف تصاعد معارضته لاتفاقيات السلام والسياسة الاقتصادية . الا ان ما شهدته اسبوط من سلسلة من أحداث العنف وتعنيف الرئيس «للاقلية الرجعية العفنة » كانت سببا في عدم اكمال هذا اللقاء وانتهت محاولة الانفتاح هذه بالفشل . ولم تلبث ان انفلقت السلطة والحركة الاسلامية كل من جانبى على مواقف ومقاصد أكثر تشددا وبعد ذلك بعلم ، هاجم رئيس الدولة في حديث ١٤ مايو الشهر - في نفس الوقت كلا من « السفين المسلمين الذين يريدون استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية » والمؤامرة التي تحيكها الكنيسة القبطية خلفمة الموقف بكل قوة وهو يقول : « اننى رئيس مسلم لدولة اسلامية .. اننى احكم كمسلم بلدا اسلاميا يعيش فيه المسيحيون والمسلمون جنبا الى جنب » . ثم كان اكثر حسما يوم ٨ يونيو حين قال « لن يكون هناك خلط بين الدين والسياسة » . ثم اكثر تهديدا بعد ذلك بثلاثة أشهر بقوله : « يتعين على كل ذى منصب قيادى مسيحي او مسلم - يسفى للقيام بدور الزعامة السياسية - ان يتخلى عن منصبه » ..

وكانت هذه هى نقطة الانطلاق لحملة اعلامية بلغت ذروتها عام ١٩٨١ باعتقال عمر التلمباني ومعظم الزعماء السنيين . وقد برر السادات عملية الاعتقال الجماعية التي تمت يوم ٢ سبتمبر بقوله : « كان الاخوان المسلمون يسعون ، في بنادى الامر ، الى تنصيب أنفسهم مسئولين عن الدين - علما بأن ذلك ليس من حقهم - ليستولوا فيما بعد على السلطة في مصر . ولن يكون هناك دين في السياسة ولا سياسة في الدين » وقبل ذلك بثلاثة أشهر ، كان « المرشد » قد أغلق طريق « الصلح » بالتصريح الذى أدلى به لصحيفة « لوموند » وجاء فيه « ليس هناك فرق جوهري بين عبد الناصر والسادات سوى ان الأخير يظهر بمظهر صديق الاسلام . ولكنه يتخذ هذا الموقف بدافع المصلحة السياسية . وتتسم العلاقات بين الاخوان المسلمين وأئور السادات بالخوف من جانبى » .. وبالفعل تزايد القلق الى درجة أن الرئيس رأى ضرورة اعتقال المرشد الأعلى ..

ومنذ عام ١٩٨٠ عملت الحكومة أساسا على تجنب احتمال وجود صلة بين الحركة الاسلامية واليسار ، وهو الوسنؤاس الحقيقي الذى سيطر على بعض القادة الذين يشيرون باستهزار الى « التهديد الشيوعى المتخفى وراء تصرفات المتشددتين المسلمين » .. بل وقد أكد الرئيس بعد

الاحداث الخطيرة التي وقعت في الزاوية الحمراء - في حديث أدلى به لصحيفة « مايو » لسان حل الحزب الوطنى الديمقراطى أن الشيوعيين هم الذين شنوا حملة واسعة لافساد النفوس حينما أثاروا المسلمين ضد الاقباط والاقباط ضد المسلمين . وإذا كان بعض « المسلمين التقدميين » قد انضموا الى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وإذا كانت ثمة علاقات قامت في الجامعة بين التيارين ، فيبدو أنها لا تزال مع ذلك يغلب عليها التشكك . ولكن المصير المشترك الذى لقياه على أيدي الشرطة يوم ٢ سبتمبر يمهّد للتقارب بينهما كما سبق أن حدث من قبل في نهاية الخمسينيات . . وحسب مصر أن تنجرف في سياسة خارجية أكثر مغامرة وتهورا ، أو تتفكك مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ، ، لتوافر عندئذ دواعى التحالف ضد نظام الحكم . . وفى المقابل اكسبت هذه الحركة المتشددة الرئيس تأييد عدد كبير من الاحرار الذين يشعرون بالرعب مما وصفه لنا كاتب مشهور بأنه « الاسلام الرجعى والخطر على الحرية والفكر والتطور » . ويثير المثال الخاص بالمعارضة السودانية القلق الى حد كبير . كما تثير الثورة الاسلامية الايرانية قلق عدد كبير من المفكرين . .

ولم يكن الرئيس السادات يستطيع أن يمنع نفسه من التفكير في ذلك حينما اتخذ قرار التطهير الكبير يوم ٢ سبتمبر فقد كان مشلول الحركة بين امرين : الفراغ الذى تسبب هو نفسه في ايجاده ، وهذه الجماعات التى استغلت نفس هذا الفراغ لفرض نفسها على مسرح سياسى مهجور . ولم ينجح في الاتفاق مع أكثر هذه الاطراف اعتدالا لعدم رغبته في تعنيل سياسته . وهكذا اختار اتباع سبل القمع معتقدا أنه يتعين وضع حد لنشاط المتشددين قبل أن ان يجتاحوا نظم حكمه . وكان العلاج أسوأ من الداء ذاته . ولقد قال حسن البنا : « انكم فكر جديد ونور جديد وصوت مدو » . . فكيف يمكن أن نقصور أن يبقى خلفاؤه - الذين اذكت فيهم هذه الصيحة من معلمهم ومفكرهم الحماس وساعدتهم سياسة قومية ومضمون اقليمى موائيان وسلبيان ازاء هذا الهجوم المضاد من جانب سلطة يتنافسون معها منافسة مباشرة ومفتوحة ؟ . .

انهم لم ينجحوا أبدا في اثارة حركات شعبية حقيقية لذلك انبروا يبدلون ما في وسعهم للانتقام ولحاولة احلال الدولة الاسلامية محل دولة السادات . . وقد حققت العملية الفدائية التى تمت في ٦ اكتوبر لاغتيال الرئيس الهدف الاول . وبعد يومين ، في اسبوط ، كانت المجموعة المكونة من حوالى مائة من المتشددين والتى استولت بالقوة على عدة منشآت عامة ترغب بغير شك في استغلال الفراغ لقلب نظام الحكم عن طريق استخدام

القوة . وقد أسفرت المصادمات العنيفة للغاية التى استمرت لمدة يومين عن حوالى مائة قتيل . ولم يقض على هذا التمرد سوى تدخل رجال المظلات . ولربما كان يتوقع هؤلاء الشباب المتشددون — الذين وطدوا اقدامهم بقوة فى معقلهم فى أسيوط — ان يتبعهم الجيش أو الاهالى خلال تلك الفترة التى لم يتم فيها بعد اختيار رئيس الجمهورية الجديد . ولكن لم يتحرك أحد وبقى الجيش على ولائه . وعلى أية حال ، فقد فشلت عملية أسيوط سواء بسبب خطأ فى الحساب والتكتيك ، أو رفض أغلبية المصريين أسلوب استخدام العنف أو سوء تقدير القوى . وكان من المفروض أن يترتب على هذه العملية تعديل فى استراتيجية المتشددین واتاحة فرصة ومهلة للسلطة على المدى القريب . وكائنسا ما كان الأمر ، وعلى الرغم من حملة المطاردة التى شنتها السلطات ضد مناضلى الجماعات المتشددة منذ يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ والتى أسفرت عن اعتقال عدة مئات منهم ، فإن الحركة الاسلامية واصلت الاعتماد على عنصر الزمن . واستمرت فى استغلال كل خطأ من جانب نظام الحكم لتدعيم نفوذها ومحاولة احلال قيمها محل الايديولوجية الرسمية ، حيث ان « الايمان بالله ، العقيدة والحماس ، الدين والسياسة ، تختلط وتمتزج على كافة المستويات » على حد تعبير جان بيير بيرونسيل هو جوز (فى صحيفة « لوموند » بتاريخ ٢٧ يوليو عام ١٩٧٧) . . . وعندئذ يمكن أن يصبح الشارع مسرح المواجهة . .

يوم الجمعة — على مقربة من ميدان طلعت حرب بالقاهرة — هاهو ذا الشارع الذى يستقبل المؤمنين الذين يأتون دائما فى جماعات غفيرة لا تتسع لها المساجد الصغيرة الموجودة فى حى الاعمال هذا — وفى صفوف متراصة يسجد المؤمنون على سجاد الصلاة الكبيرة جنباً الى جنب مع محلات الانفتاح وسط ضوضاء السيارات العالية المستوردة من اوروبا والولايات المتحدة . وتزخر مراكز التجمع السكانى فى المدن بمثل تلك المشاهد العنيفة والمتناقضات المذهلة وكما يحدث فى كل الانظمة الاستبدادية ، يعتبر الشارع فى مصر بمثابة نبض المدن الى حد ما ، والتنمية الاقتصادية هى التى يمكن أن تزيل عنه هذا التوتر الذى تولد فيه نتيجة الانفتاح لان المواطن المصرى انسان ملتزم بطبعه ولا يمكن أن يقوم — دون سبب جوهري — على قلب القواعد الاجتماعية . لقد عانى باستمرار من الخداع والتلاعب ، من الاستعباد والسيطرة ، أنه شعب مسلم مغلوب على أمره ، يؤمن بمبدأ التمتع بمباهج الحياة ولا يسرف فى الاوهام ، على درجة عالية من قوة الاحتمال والصبر . ولكن بمجرد أن يصبح الظلم صارخا وبمجرد أن ينقص بصفة خاصة رغيف الخبز حتى يلجأ الى استخدام العنف للتعبير عن غضبه كما حدث فى شهر يناير عام ١٩٧٧ . ومن دلائل تغير الزمن ، ان الشارع — الذى كان علمانيا وميالا الى اليسار حتى ١٩٧٢ —

١٩٧٣ تحول الى اليمين الدينى الذى لا يشاركه فى احتلاله احد تقريبا من الان فصاعدا ..

واذا لم يكن مقدرا للموضع أن يتغير تغيرا جوهريا خلال الاشهر التالية ، فثمة اضطرابات أكثر خطورة قد تتفجر فى الشارع على غرار أحداث يناير عام ١٩٧٧ أو فى صورة التطرف الاسلامى . ويتردد فى القاهرة حاليا هذا الرأى الذى توافق عليه احدى الشخصيات الكبيرة فى الحزب الوطنى اذ تقول: لا ينتظر أن تسفر السياسة عن شيء بسبب عدم وجود معارضة حقيقية . الامر الذى يعد خطيرا للغاية » .. وتنصح تلك الشخصية أكثر بقولها « ثمة كارثة قريبة توشك أن تقع بالفعل .. وقد تتفجر فى الشارع أو الجيش اذا ما استمرت الامور على حالها » .. وقد عملت الحكومة منذ عامين على تجنب اصابة الجيش بالموجة الاسلامية . . واثبت حادث ٦ اكتوبر فشلها . بيد أن الجيش لم يتحرك حيث يخضع تلقائيا فى حقيقة الامر الى السلطة العليا . فقد خلف اللواء طيار حسنى مبارك أنور السادات فى رئاسة الجمهورية ..

صوت هيئة الأركان

٢

لقد ظهرت في الشرق الاوسط منذ نهاية القرن التاسع عشر ثلاث قوى كبرى هي النقابات والاحزاب السياسية والجيش . وكان الجيش هو الذي انتصر في مصر على القوتين الاخرين . وفي مقال تحليلي لانور عبد الملك جاء : « في زمن الخطر والغزو ، اجبر القادة العسكريون وكبار رجال الدين السلطان على تقسيم جزء من ثرواته ، وأسفر ذلك عن نوع من التكامل بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية والسلطة الايديولوجية ، وكان الجيش يشكل الى حد ما نقطة الاتصال بين المستويات الثلاثة » . . يوضح هذا التحليل لانور عبد الملك ان الجيش — الذي كان بمثابة نقطة الاتصال بين السلطات في مصر القديمة لا يزال حتى اليوم يقوم بدور الوصي عليها بطريقة مستترة ولكن يقظة . ليست القوات المسلحة هي « الحزب الوحيد الحقيقي » كما أوضح بحق هذا المراسل لصحيفة « لوموند » في شهر يونيو عام ١٩٧٧ ؟ وفي الواقع ، فان القوات المسلحة لم تخفف على الاطلاق من ضغطها ، ولم تتخل عن سيطرتها على القرارات الحكومية التي مازالت تعد عاملا اساسيا فيها دون ادنى شك . . فلا القرارات الخاصة بطرد المستشارين السوفييت عام ١٩٧٢ ، ولا حرب اكتوبر كانت من صنع السلطة السياسية وحدها . فقد كان الجيش يضغط بشكل متصل — بكل قوته . وحسبنا دليلا على ذلك الاضطراب الذي ساد أغلب الوحدات عام ١٩٧٢ والذي ساهم فيه الآلاف من خريجي الجامعات الذين جنبهم عبد الناصر بعد النكسة لخدمة التكنولوجيا العسكرية الجديدة .

ثم جاءت الحرب لتهز من جديد القيادة العسكرية . ذلك انه اذا كان عبور القناة قد أدى الى نسيان التوترات ، فان استراتيجيات المثغرات وتغيير اللواء الشاذلي قد أسفرت عن استياء لم يتبدد على الاطلاق . ويعتقد عدد كبير من المراقبين ان تعيين اللواء حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية في عام ١٩٧٥ يعد بمثابة « انقلاب محدود » . بل وشاع الحديث في عام ١٩٧٦ عن تشكيل « برلمان من مرتدى الزى العسكرى » مكون من عشرة من أهم كبار الضباط . واذا كان حسنى مبارك قد حصل على مكانة لا يستحقها على الاطلاق بوصفه ضابطا فحصب ، فليس هناك أدنى شك في ان الرئيس السادات كان يعلق أهمية قصوى على الروح المعنوية في الوحدات . . ألم يكن يقوم بزيارة الجبهة أو بالتفتيش على الثكنات قبل اتخاذ أى قرار هام ؟ وغداة القرار الذى أصدره رئيس الدولة في شهر اكتوبر عام ١٩٨٠ الخاص بايقاف بيع اللحوم . . بادرت الصحف جميعها الى الإشارة في « مقالاتها الافتتاحية » الى أن « القوات المسلحة وقوات الشرطة توافق تماما » على هذا الاجراء . . ويعمل كل من نائب الرئيس

ومجلس الدفاع الوطنى — بوصفهما وسيطين ومنسقين — على أن يبقى الجيش أداة للسلطة والا يبدى استياء من سياستها الخارجية .. ما هو رأى الجيش ؟ كان هذا هو السؤال الذى الهب الشفاه غداة زيارة القس وسبع ابرام معاهدة السلام . ويقول أحد الوزراء السابقين : « ان الجيش هو القوة الكبيرة الوحيدة والمجهولة فى نفس الوقت . انه يمثل خطرا ولكن لا احد يعرف ماذا يمكن ان يفعل الجيش » .. حقيقة ان الاجماع بدا قائما فى شهر نوفمبر عام ١٩٧٧ ، وأمر ب اللواء الجسمى قائد القوات المسلحة المصرية يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٧٨ عن اغتباطه لاتفاقيات كامب ديفيد وعن وضع الجيش « تحت القيادة الحكيمة للسادات » مؤكدا له من جديد « ولاء العسكريين » .. وبعد شهر ، تم اعفاء الجسمى هو واللواء على فهمى من منصبيهما لرفضهما ضمان هذه السياسة . ولكن هل يتعين علينا من الناحية الاخرى أن نعلق اهتماما كبيرا على المنشورات التى يصدرها هؤلاء « الضباط الاحرار » الجدد الذين يهاجمون بانتظام سياسة الرئيس ؟ ان الاجابة « بنعم » على هذا السؤال قد تعنى أن الجيش ربما لا يزال ناصريا حتى فى الثمانينيات ، الامر الذى لا يجب استبعاده .

ولقد كان هذا هو ما يخشاه السادات فى بداية فترة ولايته الاولى ، ولذلك فقد شجع المتشددين ، سواء داخل الجيش او فى اغلب المؤسسات لمواجهة الناصرية التى سرعان ما اتخذ التدابير للتباعد عنها . وكانت عاقبة هذه السياسة بعد عشر سنوات ، هى جعل الجيش قابلا للتأثر من جديد بالموجة المتشددة . فما من شك فى أن كثيرا من الجنود فى العديد من الوحدات قد اصغوا بهزيد من الاهتمام لحديث المعارضة الدينية التى كان يصل صوتها الى الجيش على الرغم من عمليات التطويق التى كانت تمارس عليه .. فمن كان يحمى الدماء سوى ضباط الصف الذين كان يقوم رؤساؤهم بتغطيتهم ؟ واذا كانت الحركة الاسلامية لم تبلغ حدا من التأثير يؤهلها لاثارة انقلاب ، فقد استطاعت اجتذاب قدر كبير من التعاطف وتحقيق ما يكفى من التواطؤ داخل الجيش لتدبر بمساعدته عملية موجهة ضد نظام الحكم وقائده .

ولا غرو فكم من تواطؤ لزم للتعرف بدقة على خطط سير العرض العسكرى يوم ٦ اكتوبر ، وتعيين مكان المركبات فيه ، وبصفة خاصة معرفة الموعد المحدد للاستعراض الجوى الذى الهى الشخصيات والحراس لبضع ثوان . وقبل ذلك كان على المجموعة الفدائية أن تضمن تواطؤا من نوع آخر ليكون جميع افرادها فى مركبة واحدة وبالتحديد فى الطابور الذى سيسير امام المنصة الرئيسية ، ودون أن يجرى تفتيش سابق على اسلحتها . ومن المستبعد أن يكون الملازم خالد الاسلامبولى ، الشهير باسم حسن شفيق ، قد تمكن وحده من اعداد هذا الاغتيال ، فقد كان يحتاج بالضرورة الى معاونة ضابط كبير الى حد ما لمعرفة كل ترتيبات العرض . وبناء على ذلك ، وحتى اذا كان هؤلاء

المأجورون من المتطرفين الدينيين ، فان مؤامرتهم كانت بالفعل عملية عسكرية لاقت داخل الجيش — وفقا لكافة الاحتمالات — مساندة أكثر أهمية مما حاولت أن توضحه السلطات فيما بعد . وربما سيكشف التاريخ مالا يزال الى الان لغزا غامضا . ومع ذلك لا يسعنا الا أن نبدي دهشتنا لاصرار الدكتور أسامة الباز ووزير الدفاع على تقليل حجم الدور الذي يلعبه العسكريون في هذا الاعتداء . وسارع اللواء عبد الحليم أبو غزالة بالتصريح بأن القوات المسلحة (سليمة) ومازالمت « الدرع الذي يحمى الامة » ثم أعلنت وسائل الاعلام في اليوم التالي مباشرة « براءة الجيش » . اذن والحال هذه فماذا تعنى موجة الاعتقالات التى تمت داخل الجيش في الايام التى تلت اغتيال الرئيس ؟ لقد تم بالفعل استبعاد ١٨ ضابطا بسبب « ميولهم الدينية المتطرفة » ثم تبعهم مباشرة حوالى مائة من العسكريين من مختلف الرتب . ويدل هذا العدد من المستبعدين على الاقل ، على أن الرجال الذين يؤمنون بالتشدد قد تسللوا داخل الثكنات . وماذا يكون الجيش الذى يتكون أساسا من العسكريين العاملين في مختلف الوحدات ان لم يكن انعكاسا للمجتمع المصرى ؟ .

بين الميخ والفانطوم

لا يزال الجيش يخضع لاشراف صارم وتجرى بين صفوفه تغييرات دورية لئلا يتم بسهولة تنظيم الحركات داخله . . . وهي سياسة خطيرة للغاية لان هذه التنقلات لا تساعد لا على تقوية ثقة الضباط ولا على ترابط القوات ، وذلك فى الوقت الذى تعاني فيه من نقص فى التجهيزات العسكرية يتمثل فى التسليح السوفيتى المتقادم او الذى لم يعد صالحا للاستعمال ، والتعهدات الامريكية التى لا تكاد تحترم حتى حينه . . . وقد قدم سلاح الطيران عام ١٩٧٨ - خلال الاستعراض العسكرى التقليدى الذى يجرى يوم ٦ اكتوبر - عرضا طيبا للطائرات الخمسين من طراز نور ثروب أوف - ٥ ، المهداة من الرياض ، الى جانب طائرات الميخ القديمة . ثم قدم بعد ذلك بعام اربعين طائرة من طراز ميراج - ٥ و ٤٠ طائرة من طراز فانتوم . ومع ذلك فان امدادات السلاح لم تصل بعد فى الواقع الى مستوى الآمال ، فى الوقت الذى أسفرت فيه القطيعة الاقليمية عن حل الهيئة العربية للتصنيع الحريى - التى تأسست عام ١٩٧٥ بالاشتراك مع المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الامارات وفرنسا والتى كانت تمنى القوات الوطنية بالكثير . ولقد تم وضع خطة لتطوير القوات المسلحة بالاتفاق مع وزارة الخارجية الامريكية والبنجابون . وتقضى هذه الخطة - التى تمتد الى خمس سنوات من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٦ ، وتستخدم الثلاثة والنصف مليار دولار التى قررت واشنطن تقديمها كمعونة - بتطوير حقيقى للجيش عن طريق تقديم ٤٠ طائرة من طراز أف - ١٦ ، و ٣١١ عربة ثقيلة من طراز ام ٦٠ ايه ٣ ، و ١١٠٠ عربة نقل مدرعة و ١٣٠٠ صاروخ مضاد للدبابات . . . وكانت مصر قد استخدمت بصفة خاصة حتى الان التسهيلات المقدمة من بريطانيا وفرنسا والماتيا الغربية للحصول على السلاح الاوروبى . . . وكانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قد وردت فى عام ١٩٧٨ على التوالى ٥٢٪ و ٤٠٪ و ١٠٪ من المعدات العسكرية التى اشترتها القاهرة .

ورغم ذلك لا يزال الجيش يعاني من نقص فى المعدات . . . ويبدو ان جزءا من القيادة العليا لم تحبذ القطيعة العنيفة مع موسكو التى جعلت الجيش تابعا ، بالنسبة لمتطلباته الاساسية ، للشريك الامريكى وحده ، وذلك وسط مضمون اقليمى يروج بالنزاع والسباق المتعجل نحو التسليح . . . غير انه بالرغم من الاستعداد الطيب الذى يبديه العم سام ، فمصر مازالت فى هذا المجال مقيدة بحالتها المالية حتى انها قد خفضت النفقات العسكرية - التى بلغت ٤٨ مليار دولار عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧ و ٤٣ مليار دولار فى العام التالى - الى ٢٢ مليار دولار عام ١٩٧٣ - ١٩٨٠ . . . الامر الذى لا يزال يمثل نفقة سنوية تبلغ ٥١

دولارا بالنسبة للفرد الواحد . . وكان الفارق كبيرا جدا بين النسبة المخصصة للنفقات العسكرية التي بلغت في عام ١٩٧٥ ، ٤٣٪ من النفقات المعاملة - ونسبة الـ ٨٪ المخصصة للتعليم و ٤١٪ المخصصة للصحة ، الامر الذي اثر تأثيرا على التنمية الاقتصادية بل واكثر من ذلك ، فقد ارتفعت موازنة الدفاع على الرغم من ابرام المعاهدة مع اسرائيل ، من ١٠.١٢٪ الى ١١.٦٪ من الموازنة العامة للدولة بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ و ١٩٧٩ - ١٩٨٠

ومارلت مصر تحتفظ بـ ٣٦٠ ألف رجل هم عدد أفراد قواتها المسلحة منهم ٣١٠ آلاف في القوات البرية و ٢٠ ألفا في البحرية و ٣٠ ألفا في الطيران - بالإضافة الى ٥٠ ألف رجل يعملون في القوات المعاونة . ويحصل المجند شهريا على مبلغ قدره خمسة جنيهاً ونصف . واذا كان متزوجا تحصل زوجته على مبلغ ستة جنيهاً تضاف اليها علاوة غلاء معيشة قدرها أربعة جنيهاً . ونظرا لاقبال الطبقات الشعبية على الزواج المبكر ، نجد أن عددا كبيرا من العائلات تعيش بمبلغ ١٥٠ جنيه فقط في الشهر لمدة ثلاث سنوات (مدة الخدمة العسكرية الالزامية) . ويتزايد الشعور بالحقد خاصة وأن تصاريح الاجازات تشتري بالمال في أغلب الأحيان ، في حين يضاعف كبار الضباط من مرتباتهم مرتين أو ثلاث مرات بفضل بدلات الانتقال والمزايا الأخرى المقررة لرتبتهم . ويلقى المجندون القادمون من الصعيد ومن الأحياء الشعبية داخل وحداتهم ، من مظاهر التفاوت الشديد في المعاملة والأوضاع القاسية ، نفس ما يعانون منه في حياتهم المدنية . فكيف لا يصغون اذن الى نداءات الاسلام ودعواته لتحقيق العدالة والبساطة ؟ وهؤلاء الضباط الذين يدلهم نظام الحكم قد أنشئت لهم منذ فترة طويلة مؤسسات اقتصادية خاصة - كما يحصلون على قروض بشروط مفضلة لشراء مسكن أو سيارة . ومع ذلك يلتهم ارتفاع أسعار الاسعار دخولهم . ولم يعودوا يتمتعون بتلك المكانة المميزة بجانب المستفيدين من الانفتاح ، ويعمل بعضهم حاليا - بعد ترك الخدمة - في شركات أجنبية الامر الذي يجعل هذه الشركات تتمتع بهيبة الجيش ويحقق لها اقامة علاقات لها قيمتها . وهنــا أيضا ، يخلق الانفتاح طبقة جديدة من المحظوظين . ولا تعترض السلطة التي تشعر بالارتياح التام لعثورها على هذا الصمام للامان . الا أنه ليس من المؤكد على الاطلاق مع ذلك أن توافق القيادة العسكرية تماما على هذه الطريقة غير المباشرة لتخفيف حدة الكبت الذي يعتري أعضائها .

فالتسهيلات العسكرية التي منحت للولايات المتحدة وسياسة تطبيع العلاقات مع اسرائيل تهدد باثارة التوترات ، في نفس الوقت الذي يتعين أن يعتمد فيه نظام الحكم على الجيش لايقاف الأنشطة المتشددة . حتى أن البعض قد ذهب الى حد الاشتباه بدرجة كبيرة في حادث الهيلوكبتر الذي اودى بحياة وزير الدفاع اللواء أحمد بدوي وعشرة لواءات آخرين وثلاثة عقداً يوم ٢

مارس عام ١٩٨١ فى الصحراء الغربية . ولقد أصبح الآن فى الواقع فى حوزة نظام الحكم جهاز للشرطة منتشر فى كل مكان ومزود بأحدث المعدات لمواجهة أية اضطرابات وفى عام ١٩٧٨ ، بلغ عدد أفراد الجرس الوطنى ستة آلاف رجل وبلغ عدد أفراد قوات الأمن ٣٠ ألف رجل . وتخضع القاهرة ، وكل المدن الكبرى لإشراف دقيق من جانب قوات حفظ النظام التى يعتمد عليها الرئيس الجديد بقدر اعتماده على العسكريين . وقد أوضح انتشارهم فى شوارع العاصمة ، بعد ساعات من اغتيال السادات وبصفة خاصة يوم جنازته ، مقدار ما يمتنعون به من قسوة . ومع ذلك فإن الجيش هو الذى أنقذ نظام الحكم فى شهر يناير عام ١٩٧٧ وقضى على حركة التمرد الدامية التى وقعت فى أسبوط فى شهر أكتوبر عام ١٩٨١ . ولا يزال الجيش يقوم بالدور الأول على المسرح السياسى . وقد أبرز الولاء الذى أبداه يوم ٦ أكتوبر - وتولى حسنى مبارك الرئاسة بطريقة دستورية - مدى ما يتمتع به من حنكة واعتدال . ولكن ما الذى يمكن أن يفعله الجيش ازاء اندلاع اضطراب حقيقى ؟ لاشك أنه عند تقدير هذا الموقف سيكون لمحصلة الانفتاح أثرها تماما مثلما سيكون أيضا لنتائج السلام .

الدولة — الرئيس فلاح الدلتا

لم يكن الرئيس الثالث لجمهورية مصر مجهولا لشعبه عندما أقسم اليمين أمام أعضاء مجلس الشعب يوم السابع عشر من أكتوبر ١٩٧٠ . لقد كان أنور السادات صوتا فى البداية ، الصوت الذى أعلن عبر الأثير — صباح يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ — عن قيام ثورة الضباط الأحرار . ولكنه لاينتمى الى المجموعة الصغيرة لكبار الشخصيات السياسية المرموقة الذين طبعوا على الناصرية علاقتها الاشتراكية منذ عام ١٩٦٢ . وليس ثمة شك فى أنه شغل مناصب كبرى بعد الاطاحة بالملكية . ومع ذلك لم يعهد اليه ابدا بأحد ادوار العمل الرئيسية فى حياة عبد الناصر ، وظل قابعا بعض الشيء على هامش المسرح السياسى .

وبعد أن عين وزيرا للدولة فى أول حكومة شكلها عبد الناصر سنة ١٩٥٤ ، تولى الصاغ السادات بعد ذلك الامانة العامة للمؤتمر الاسلامى ، وفى يوليو عام ١٩٥٦ ترك الحكومة ليشغل منصب وكيل مجلس الشعب الجديد وذلك عقب انتخابه عضوا به . وقد رأس أيضا مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى القاهرة فى ديسمبر عام ١٩٥٧ . ثم تولى مناصب أكثر أهمية : فشغل منصب أمين عام الاتحاد القومى فى عام ١٩٥٧ ، ثم بعد ذلك بثلاث سنوات رئيسا لمجلس الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة ، ثم رئيسا للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بعد ذلك بعام ، ورئيسا لمجلس الشعب فى نفس العام ، ثم لفترة أخرى فى عام ١٩٦٤ ، وعضوا فى اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى . ومع ذلك لاتعد هذه المناصب مناصب رئبسية . وقد وافق عليها أنور السادات بمثابة دون أن يطلب شيئا أبدا لنفسه ، كما أشار فى كتابه « البحث عن الذات » . ألم يصف عبد الناصر زميله بتعبير « بكباشى صبح » ؟ وكان يبدو جليا حينئذ ووفقا لتعبير جان لاکوتير أن السادات كان « الرجل الطيب للثورة » . رجل عبد الناصر لكل الأعمال . وظله فلم يكن يناديه الا بكلمة « سيد » ومن هنا جاءت التسميتان الشهيرتان اللتان أطلقهما عليه الشعب وهما « صبح ياريس » و « المراسلة » فأى تحفظ هذا من قبل من كان يريد عندئذ أن يكون رجل ثقة . اذ كتب فيما بعد يقول « ليس ثمة شك فى أن عبد الناصر الذى يتسم بطبعه بالحذر الشديد ، كان يثق بى ثقة كاملة » .

ولا يسعنا الا أن نندهش من هذا الانكار للذات اذا ما توارد الى فكرنا الوجود الذى سيحظى به ابتداء من عام ١٩٧١ . . ان الاسباب التى يقدمها

تناقض. بصورة غريبة هذا المستقبل فهو. المقابل : « كانت الثورة بالنسبة لى
أمرًا يختلف عن الآخرين .. لهذا سهل على أن ابتعد عن جميع المؤامرات ..
ولكن زملائي كانوا يفسرون سلوكي كعلامة لا مبالاة وعدم اهتمام وعدم اتخاذ
قرار .. ولم يدركوا مرة واحدة فكرة أنني ابتعدت لشعوري بأننى فوق هذه
الصراعات الدنيئة لا لائتنى عاجز عن الاشتراك فيها » .. وهو موقف دعمه ،
على حد قوله ، غير زملائه فى مجلس الثورة من أنه كان « الوحيد الذى ظل فى
قلب أحداث عام ١٩٥٢ » ولأن اسمه كان الاسم الوحيد المؤلف لدى الجمهور
بعد أن جعلت منه وسائل الاعلام « بطلا أسطوريا » وهكذا ظل الضابط المحرر
المهيب عمدا على عتبة السلطة والتضحية المثيرة للدهشة .. ان هذا « البطل »
اختار بنفسه أن يعيش على هامش التاريخ فى ظل سيده .

ألم يكن يجدر به أن يولى وجهه تجاه بيئته الاجتماعية ليتفهم الازدواجية
فى مجرى حياته ؟ لقد ولد أنور السادات يوم ٢٥ ديسمبر عام ١٩١٨ فى قرية
ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية بدلتا النيل، وظل الى الابد متأثرا بأصله كفلاح
صغير فقير متعلق بالأرض .. ورث عنه طابع وخصائص عالم النيل الذى جبل
على التثبث بالأرض وعلى الطاعة وعلى الشك واللؤم والخنوع التام للسلطة
المعترف بها . وهذا ما جعلنا نراهن على أنه لم يكن ميالا للدخول فى الأحزاب ،
أو السعى للحصول على منصب وزارى مقدرا أن الصعود السياسى قد يتبعه
السقوط السريع ، أو التنحية أو الاعتقال .. أما التحالف من أجل الاستقرار ..
فهذا هو الحذر الذى عليه طابع الفلاح والذى عززه ربما استعداد طبيعى
للتحفظ فقد كان قليل الثراء .. ردىء الملبس فى أغلب الأحيان حين استقرت
عائلته فى القاهرة ابتداء من عام ١٩٢٥ . ومع ذلك أكد دائما أنه لم يشعر
أبدا « بالفيرة أو الحقد » ولكن هل كان المصاغ أنور السادات يشعر حقا بأنه
على راحته بين أصدقائه ومعظمهم من طبقة البورجوازية المصرية ؟ ولم تكن
تجذبه المناقشات الايديولوجية أو الجدل السياسى فضلا عن أنه لم يكن مندمجا
داخل مجموعة السلطة التى كان معظم أعضائها يحبون فتح باب الجدل اللانهائى
عن الطريق الذى يتعين انتهاجه .. وعندما تم رسم هذا الطريق دون أن
يشترك فى المناقشة فعلا كان يقوم بتنفيذ المهمات التى يوكلها اليه الرئيس خاصة
وان حياته سجلت قبل عام ١٩٥٢ عمليات فاشلة عديدة يمكن للتاريخ وحده
أن يحولها اليوم الى أعمال بطولية رواها الرئيس بنفسه . فقد فشلت خطته
الاولى للثورة عام ١٩٤١ ، وفشل اتصاله الاول مع القوات الألمانية بواسطة
عزيز المصرى ، ثم فشلت محاولته الثانية تجاه روميل عام ١٩٤٢ مما أسفر
عن دخوله السجن .. وظل به حتى اكتوبر عام ١٩٤٤ حيث استطاع الهرب -
وعمل حمالا ثم ناقلا للخضر والفاكهة - وعاش مطاردا من القانون حتى سبتمبر
عام ١٩٤٥ . ومرة أخرى كان فشل اغتيال النحاس باشا فى ٦ سبتمبر عام
١٩٤٥ .. وبعد ذلك بستة أشهر نفذ حسين توفيق صديقه الخطة التى أعدها
واغتيال أمين عثمان وزير المالية الوفدى . ولكن القى القبض على الارهابيين .

وحيث أنه كان مطرودا من الجيش ومسجوننا حتى نهاية عام ١٩٤٩ ، لم يستطع السادات بالتالى تحريك مجموعة الضبوط الاحرار . . وكان هذا فشلا جديدا . اذ تولى عبد الناصر لدى عودته من السودان رئاسة الحركة . وبإلها من علاقات غريبة بين هذين الرجلين اللذين ارتبطا مع زكريا محيى الدين عام ١٩٣٨ بأواصر الصداقة فى منقباد وهى ثكنة بعيدة فى صعيد مصر . وكان هؤلاء الضباط المثبان المتخرجون من الكلية الحربية قد أقسموا على تحرير مصر من نير الاحتلال البريطانى .

وبعد أن أعيد الى الجيش فى ١٥ يناير عام ١٩٥٠ ارتبط السادات مرة أخرى بالمجموعة . ومن هذا الماضى العسكرى ظل السادات على حبه للنظام والسلطة وولعه بالزى العسكرى وبالتشريفات . وتوالى اشتراكه فى الحكم على نفس وتيرة شبابيه ، بمعنى أنه اذا تأمر فانه سيظل دائما على مسافة وقت المحنة وعلى حذر ، وكأنها يريد مراعاة السلطة والمعارضة معا خشية الاندفاع كلية فى طريق قد يقضى عليه . . ألم يكن عشية قيام الثورة فى احدى دور العرض مع عائلته ؟ انها حكمة الفلاح التى ترشد خطاه وتتيح له الخروج منتصرا من الصراعات من أجل السلطة .

فهو حينما انضم للمخططين للثورة تقرب أيضا لجماعة الاخوان المسلمين ، والتقى عدة مرات وحسن البنا الذى أمر بعد ذلك بدفع عشرة جنيهات شهريا لعائلة السادات طوال مدة اعتقاله . . والمواقع ان السادات بحكم القربى التى تلقاها على يد جدته ومن القرآن الذى كان تعليمه الاول ومن تأملاته فى انسجن ، اكتسب ايمانا كاملا وثقة تامة فى الله . . وصرح فى ديسمبر عام ١٩٨٠ فى حديث لمجلة « بلاى بوى » قائلا : « ما كنت لاقوم بكل ذلك لو لم يشأ الله ويرشد خطاي ويلهمنى الراى والقرار » .

وهكذا وضعت كل أعماله الكبرى بعد ذلك تحت خاتم الاعمال المقدسة . . فهل كان ايمانا أم اداة سياسية ؟ لا شك انها الاثنان معا ممتازجان بمهارة لطموح كبير فى هذا العالم الذى يعيش تحت كنف الاسلام . لقد ظل دائما يمزج المدين بالسياسة ويذكر بعلاقاته بالاخوان المسلمين ليتصالح مع التيار المتشدد ولكن دون أن ينجح أبدا فى استعادة ثقته لانه رغم ذلك — وباعتباره المنفذ الامين لعبد الناصر — رأس محكمة استثنائية لمحكمة المجاهدين الاسلاميين .

ولقد نتساءل هل كان طموحا ؟ وكيف لا يكون وقد حدث فى عام ١٩٧٠ ان شملته عناية التاريخ بعد أن تجاهله طويلا ، على حد تعبير فرانسوا ميتران . . كان طموحا لدرجة أنه ضحى بزواجه الاولى من أجل مستقبله السياسى فقال : « بدأت أدرك أنها تقف فى طريقى وانه يتعين على العمل للحيلولة دون الحرمان من حق كبير » . ومن ثم طلق زوجته ليتزوج جيهان يوم ٢٩ مايو عام ١٩٤٩ . . لقد عمل انور السادات فى مهن مختلفة من تاجر الى صحفى الى سائق سيارة أجرة . بل أنه حاول بلا جدوى أن يعمل بالمرح قبل أن يجد فى النهاية أكبر الادوار التى تتناسب وظموحاته .

دور كبير امثيل كبير

ياله من ممثل سياسى مدجش بالفعل .. فكان يعرف كيف يمزح ببراعة
الطبية والسذاجة الزائفة المعهودتين لدى الفلاح .. بالسباب والفضب في
خطبه التي كانت تارة تثير الحقد وتارة تجذب الاعجاب . وبينما كان عبد الناصر
يتمتع بهيبة لدنية استخدم السادات سحره .. فانتهج سياسة تحالفه مع
الغرب ببراعة : وكان يعرف كيف « يضع » سياسته « في موضعها » معولا
على سحر وسائل الاعلام .. وكان وهو الصحفى السابق ، مؤسس جريدة
- الجمهورية عام ١٩٥٣ - قد ادرك منذ فترة طويلة مدى قوة الشاشة الصغيرة وثقل
المقالات الافتتاحية .. وكان ودودا سهحا ، أنيقا وبشوشا ضاحكا ، وهب من
السحر ما يمكنك من أسر محدثيه .. وظل هجومه من أجل ابهار الولايات المتحدة
والكونجرس نموذجا فريدا توج بنجاح .. وكان لديه ولع دفين بالمظهرية
والتصوير ، ويحب الجمهور والصحفيين ، فكان يمزجه امتزاجا لا مثيل له بعادة
الكتمان المتأصلة فيه ليحول سياسته الى سلسلة من الاحداث المسرحية
الصاخبة .

وقد بذل الاوفياء له الكثير حتى يظهر الرئيس وكأنه شخصية شبيهة
أسطورية : فهذا فكري مكرم عبید يصفه لنا قبيل اغتياله ببضعة أشهر
قللا : « ان السادات طيب وكريم للغاية . فهو يمقت الكراهية ويحب
الحب » ... وعظم وزير العدل من شأن الرئيس بهذه الكلمات في خطاب
القاه في مجلس الشعب عام ١٩٨٠ : « لقد جاء لمصر لطرد الخبراء
السيوفيت ، ودعاة الاتحاد والتخريب ... وقد انقذ مصر قبل ذلك
في ١٥ مايو ... ثم حدث أثناء حرب رمضان أن خلاصها من عار كان وصية
في جبينها ... حقق هذا الرجل الكبير كل ذلك ... فهو الذي ضمن السعادة
وأحرز نصرا بعد نصر ... حققي أنور السادات كل ذلك لصالح العروبة
والاسلام والعالم أجمع ، انه رمز السلام ومحققه » ...

ومنذ عام ١٩٧٣ كانت مثل هذه التصريحات عادية ، تكررنا وسائل
الاعلام والخطب الرسمية كالصلوات ، مستخدمة ما في اللغة العربية من جزالة
وقوة لتعظيم السادات ... ومثلما يستهل أى عمل أو بيان علنى بذكر الله
في البلاد الاسلامية لم يكن أى مسئول يستطيع أن يشير الى أى مظهر من
المظاهر السياسية المصرية دون ارجاع الفضيل في ذلك الى صاحبها وصانعها ..

هل كان مغرورا بنفسه ؟ ان مذكراته تشهد بذلك اذ كتب يقول عن
مهمرة سجنه : « بدأت اضربا عن الطعمام ، ولم يكن لزملائي الشجاعة

في مواصلته « ... ثم بعد ذلك نقل على لسان المحامين الذين توجهوا بالحديث لاصدقائه المسجونين « لو أنكم كنتم قد أتصتم لنصائح أنور السادات فقط ... انه رجل أما أنتم فليستم سوى صبية » ... هكذا بصف نفسه وهو الذى قال عنه مكرم عبيد انه « النبی الجديد » رجل الطيبة والحب فى عالم نسی جذوره ... ويرى السادات أن جذوره ترجع الى قريته ميت أبو الكوم ويقول « لقد تعلمت من أنا ... ولن أحيّد أبدا عن طريقى لانتى أعرف أن لى هناك جذورا حية » ... واذا كان يحب دائما أن يكون أنيق الملبس ، فلم يكن يتأفف من ارتداء « جلابية الفلاح » ممسكا بعصا العمدة فى يده مع غليونه الابدی فى ركن من شفتيه ... ولكن كلن بلا شك يحب أيضا أن يتفاخر بزی المشر المهيّب ... وقد غطى صدره بجميع أوسمة الجمهورية ، بصحبة اعوانه الذين كلن يفضلهم من بين العظماء وكبار الشخصيات وارتبط بصداقة مع شاه ايران مسجلا بذلك موقفا مشرفا بعدم التخلّى عنه فى مأساته مع الثورة الاسلامية ...

وقالها أحد المقربين له « كان حقا مثالا ولكن مثلما يحدث لای ممثل كان يحتاج لتصفیق الشعب ... فلم يكن يرى بعينه ولكن بأذنيه » ... وهكذا كان يحاط بهالة من النصر ادى كل مرحلة ولم يكن يحب أن يسمع أى اعتراض من المحيطين به مؤثرا المديح على التقدير . وكن كل منهم يجتهد ولو ظاهريا لحجب الواقع المرئى بما يتفق ورغبات الرئيس وعدم التأثير على رؤيته للاحداث بتقارير متشائمة ... فالتسليم بأنه محق وتبرير اختياراته السياسية مقدما صرا شبه فرض على وزرائه ومعاونيه ...

فهو « بطل الحرب » « المنتقم للعرب » أو « معيد الحريات » تلك كانت عبارات خطتها الاقلام أو انطلقت بها الالسن تبجيلا وتعظيما لهذا المرشد المعصوم من الخطأ الكريم الخصال . وقال لنا أحد كبار المسئولين فى الحزب فى يناير عام ١٩٨١ أن السادات منذ زيارته للقدس وتغطية المجلات الغربية للرحلة بتملق ، اعتبر نفسه فرعوناً جديداً ويمثابة اله ... وأعرب المسئول عن قلقه من أن يستولى على الرئيس جنون العظمة ... وفى الحقيقة لم يتردد « رب العقلة » عشية هذا التعليق فى التصريح فى التليفزيون بأن « الاخطاء المرتكبة منذ عهد محمد على قد صححت خلال السنوات العشر الاخيرة ... وأن نهضة مصر الفعلية تبدأ الآن » ... وهذا يعنى أن مصر انتظرت قرنين من الزمان الطريق الملكى الذى رسمه لها السادات خلال عشر سنوات ... انه امتزاج للتقليد الفرعونى للسلطة وموقف الشعب ، امتزاج الاحداث وانتصارات الرئيس ، امتزاج لطبعه وقوة وسائل الاعلام ، وهكذا أصبح الانفراد بالسلطة كاملا منذ عام ١٩٧٧ . فهل كان يخشى الى

هذا الحد أن يختفى لدرجة أنه أطلق اسمه على كل المشروعات التي افتتحها خلال السنوات الأخيرة من رئاسته ... « كأس السادات لمكرة القدم » « مجلس السادات » للتأمينات « مدينة السادات » لمدينة جديدة ؟ بل ان تمثاله النصفى في احدى الحدائق المطلة على النيل يحمل هذه العرسارة : « بعد عهد الفراعنة جاء عهد السادات » ويا لها من مواقف غريبة على رجب أكد (مجلة « بلاى بول ») : « لا ، لا أحب السلطة ... ان السلطة تعنى لى أن اوضح لمواطنيى ما اعتقده انه الطريق الصحيح ، وان اوفر لهم حياة جديرة بالانسان المسئول والحر » ...

لا أحب السلطة

كننا نعتقد أن السادات عديم الشخصية فأبعد على صبرى . كما نعتبره مشلولاً يدور في فلك الاتحاد السوفيتى ، فطرد الخبراء العسكريين . . . وقيل عنه أنه بهذا التصرف قد أجبر على عدم الحركة فجعل جيشه يعبر قناة السويس . . . وحكم عليه بأنه وقع فى مأزق بعد كامب ديفيد ؛ فوقع على اتفاقية السلام مع إسرائيل . . . وكانوا ينتظرونه هنا فكان يعمل هناك مستخدماً سلاح المفاجأة بعبقرية ودهاء . . . وكانت سنوات حكمه الأولى سلسلة من المفاجآت والضربات الجريئة ليقلب بصورة أفضل الخطط المعقدة للقوى العظمى فى محاولة لتغلب على القدر . . . فلا هو بالايديولوجى ولا الخطابى ولكنه واقعى وعملى . وقد استنبط دروساً من ضعف مصر التى يحركها دائماً الاقوياء ، واختار أن يفرض نفسه بالعمل المفاجئ وغير المنتظر وصرح قائلاً : « لا أحب أبداً المحادثات السرية ، وأحب أن أعمل دائماً فى وضوح النهار » . ومع ذلك اتسمت سياسته للسلام بالسرية التى سبقت التحولات المظهرية لأن الرئيس كان يحتاج بصفة خاصة للسرية ليفرض نفسه رغم الجميع ، وليحول قراراته الى أعمال عظيمة على مستوى الشخصية التى كان يريد أن يكونها والتى كونها فى مخيلته . . .

ولكن المرء لا يقلب نظام العالم دون أن يقدر تماماً أو يزن تماماً وبوضوح كل نتائج حركاته . . . ولكنه افترق فى بعض الأحيان لهذه النظرة الشاملة للعالم وللأشياء مقللاً كثيراً من شأن الضغوط والمقاومات . وقد حاول أن يحكم بصوفية وسحر أدخلهما على سياسته ودبلوماسيته بمقنعا بأن الرجال والاحداث لا يمكن الا ان تؤازر الاختيارات الممكنة (وهى اختياراته) . . . ولكن الاغراء له حدود فلم يجذب سوى المؤيدين دون ان يتوصل الى سحر المعارضين أو المتشككين . . . ومع ذلك كان يستمد من تصفيق المؤيدين رغم تملقهم المغرض الى حد كبير أسباباً جديدة لمواصلة طريقة للضغط على الآخرين بواسطة الضربات المظهرية التى كانت تمنحه الشهرة ان لم يكن النصر . . . وما ان يضى وقع المفاجأة حتى يتلاشى ايضا السحر ويضطر السادات أن يتقدم أبعد من ذلك فى الاتجاهات التى سبق وحددها وحده حتى يصل الى طريق مسدود لم تستطع هذه السياسة أبداً اخراجه منه . . .

وكان رائعا ووحيداً . . . وهكذا كان يتصرف منتهجا سياسة الهروب الى الامام ، خاسرا جميع الاوراق الاربعة التى يمتلكها فى لعبة أبت ان ترضخ للصورة المثالية التى رسمها لها . . . وليس أدل على ذلك من سياسته للسلام وسياسة الانفتاح . . . لانه كما قال لنا أحد وزرائه السابقين لم يكن يستمع لأحد وكان يعتقد بأنه الوحيد الذى يعرف الحقيقة دون أن يقبل الاعتراض . . .

وكان يزيد من خطورة هذا العناد أن إلمامه بها في الملفات والوقت المحدود الذي كان يكرسه للعمل كانا يفوقان كل تصور .. فلم يكن السادات يتحمل أن يزعجه أحد بالمشاكل والمصاعب السياسية أو الاقتصادية .. فكيف يمكن أن يكون هناك مشاكل بينها قرر الرئيس يوما بأن الطريق سيصبح ممهدا والمستقبل مشرقا ؟ وكان وهو المتملق بطبعه ، يجب أن يتعلمه الآخرون .. ولم يكن يريد أن يسمع من معاونيه ووزرائه سوى الاجابات التي يحلم بها .

وقال أحد أعضاء حزبه البارزين ان الرئيس يبدو وكأنه لا يجهل شيئا من الاستياء والمعارضة والضغط والمشكلات التي تعترض البلاد ولكنه — كما قال أحد المستشارين الامريكيين — كان يظل « مقتنعا بأنه الوحيد الذي على حق وان المحيطين به كانوا متشائمين جدا وانهزاميين .. وكان يستحيل على المرء أن يجعله يغير رايه .. فلم يكن يفهم شيئا في الاقتصاد ولم يكن يريد ان يسمع سوى عن حلم المستقبل » .. واستطرد المستشار قائلا : « وكان هذا الحتم يتمثل في ظهور طبقة متوسطة عريضة تساندة وتيسر المعونة الامريكية لهذه الطبقة حاجتها من الاستهلاك .. لانه كان قد عقد صفقة مع واشنطن تتمثل في السلام مقابل المساعدة وكان يدرك ان الاحداث ستعطيه الحق » . وقد كشف محمد المصمودي وزير الخارجية التونسي السابق كل هذه الصفات في وصفه لشخصية السادات في كتاب « العرب في العاصفة » .. فقال « كان عبد الناصر غواصا أما السادات فسباح قصير النفس .. وبهرونة رشيقة كان مأكرا وابق الحديث .. وكان يعرف كيف يعجب ويسحر .. فهو يملك جميع شيم الخطيب ولكن صوته أجوف لا يوحى بالصدق .. وكان يفضل التملق وكان يجد راحته في الصالونات لا في المناظرات أو اجتماعات القمة » .

وكان السادات يدعى أنه لا يحب السلطة ، ولكنه وجد نفسه تهاما في هذه المهام العليا . وزاده تمسكا بها بقاءه بعيدا عنها لفترة طويلة .. ولكنه ما ان وصل الى القمة حتى كشف عن جرأة سياسية غير عادية فأتى - ابتداء من عام ١٩٧١ وخاصة بعد حرب أكتوبر بتغييرات كبيرة كنوع من تعويض التاريخ لانه كان اضحوكة المصريين حتى العبور الظافر للقناة .. حقيقة أن ابعاد على صبرى اعطاه ثقلا على الساحة السياسية ولكن من ذا كان يصدق وعوده بتحرير سيناء ؟ .. وكان الشعب يتهمهم من تصريحاته وعوده الكبيرة التي لا تتحقق حول جملته الشهيرة « سنة حاسمة » (١٩٧١) بالنسبة للسلام وكان يسخر منه قائلا : « ان جولدا مائير تميتنا خوفا والسادات يميتنا ضحكا » . ولكنه ما ان أصبح — خلال أيام قلائل يلقب « بالحرر » حتى صار رجلا آخر .. وبعد ما لم يكن سوى السادات « أصبح يلقب « بالبطل » ، وبعد أن كان رئيسا ضعيف الشخصية أصبح يتفاوض الآن مع الكبار . ولكن اذا كان الشعب قد ألف ان ينادى عبد الناصر بجمال ، فلم يناد السادات أبدا بأنور .. وكان كلما ترقى منزلة الى جانب صفوف العظام كلما فقد من منزلته الكبيرة التي كان قد احتلها في قلب

ثعبه بعد عام ١٩٧٣ .. اهو انتقام التاريخ : فبعد ما ظل عبد الناصر فترة طويلة يقلل من شأنه وكبار المسئولين يستخفون به في أغلب الاحيان اذ هو في النهاية يبلغ ذروة السلطة مكللها بأمجاد هذه المعركة التي لم يكن أحد يصدق أنها ستتسبب . بل انه في عام ١٩٧٥ . وعقب تبديل حسين الشافعى نائب الرئيس بحسنى مبارك ، كان السادات آخر الضباط الاحرار في السلطة . . وبعد أن تخلص من زملائه أعضاء مجلس الثورة تبرأ في نفس الوقت من جميع عقد الحقبة الناصرية . على ان ممارسة السلطة غيرت كثيرا من الرجال : اذ جعلت منه فترة الرئاسة مستبدا ، مرتابا من التآمر والمعارضة ، لعلمه بمدي ماعائته الناصرية منها ، وحذرا الى اقصى درجة ومنتشيا من مهامه ، ففاق كل حد في التظاهر بالعظمة الأمر الذى كان يثير استياء مواطنيه بل ومستشاريه بصورة متزايدة . . وقد عوض الرئيس أيضا أسلوب حياته : فتعددت قصوره واستراحاته كما لو كان يريد أن يمحو ذكرى بيته الاصلى . كان يثير الاعجاب بأناقته كما لو كان يريد أن يمحو الوقت الذى لم يكن يمتلك فيه كما قال سوى حلة قديمة لا يستطيع تغييرها أو حتى اصلاحها .

فما هو هذا « المجتمع الاشتراكي » الذى كان يحلم به الرئيس السادات ؟ لقد جسد بعدالة اجتماعية حقيقية لا بشعارات اشتراكية خاوية المعنى أو ببعض الأيديولوجيات الأجنبية التى تختلف كلية وقيمنا العربية الاصيلية وایماننا الدينى وتقاليد شعبنا الحقيقية النابعة من طبيعة العائلة المصرية الموحدة والمتماسكة « واذا كان هذا الاعتراف بالایمان يبعد الماركسية ، فانه لم يجعل من الليبرالية « ايدولوجية أجنبية » وهذا ما لم تغفره له الحركة الاسلامية . فمن أجل تحقيق هذه « العدالة الاجتماعية » جعل من السياسة « فنا » يتمثل في اقامة مجتمع يحقق ارادة الله « ويقوم على الحب . . ألم يؤكد في مكان آخر من كتابه « : اننى اميل بطبيعتى الى فعل الخير . . والحب يعد المدافع الحقيقى لجميع أعمالى وكما ان الخالق صديقى فاننى لا أخشى الرجس لان الله المالك الذى يتصرف فى وجودهم وفى الكون بأسره .

وقد حاول السادات أن يقدم الايمان فى صورة من المبادئ البسيطة المبنية على فضائل القرية والوحدة والأخوة — ومن هنا استخدمه مجموعة من الرموز التى تعد علامات سياسية ودينية معا مثل السلام والانسان والقيم الخ . . ليعطى لخطبه وخاصة لتوجيهاته حجما مقدسا وحتى يتجاوز التحفظات والمعارضات . وهنا تكمن كل مهارة وغنوض الفكر الساداتى الذى بدا أولا كمجموعة من التأكيدات المحايدة متظاهرا بعدم رفض شيء ولكن مجدا المثل العليا فى رؤية أبوية وتقليدية للمجتمع . . انه مفهوم محافظ يتغنى بالسلام ليفرض سلامه ، ينادى بالقيم ليقر بصورة أسرع الانفتاح ، ويتباهى بالحرية ليخفى بصورة أفضل الناصرية حتى ليحقق لنا أن نقول ان السادات انما هو وريث فرعون والخليفة حقا : اذ يتصرف كرجل للعائلة ، ويقود ضيعته بطريقة شخصية بمساعدة دائرة محدودة من الخدم والأوفياء .

رجال الرئيس

خضر عدة مئات من الاشخاص في احدى ليالى شهر يناير عام ١٩٨١ حفل الاستقبال الذى اقامه احد الوزراء السابقين في احدى قاعات فندق شيراتون بالقاهرة احتفالا بافتتاح مكتبة للاستشارات الاقتصادية والمالية . وحضره أيضا كبار الموظفين وأعضاء الحكومة السابقين وأعضاء الجهاز السياسى ومستشارو الرئيس ، هؤلاء المسئولون المصريون دعوا هنا حتى يجلبوا فيما بعد العقود لهذا الذى يحاول كل منهم أن يدخل هو الآخر مغامرة الانفتاح . . ففى أحد الشوارع الضيقة بوسط العاصمة يوجد بالفعل ثلاثة مكاتب استشارية يديرها وزراء سابقون . وإذا كان العمل من أجل الصالح العام يعد دافعا قويا للسباق الى المناصب الوزارية ، فان السلطة لها أطماع أخرى . فالهبة والدخول والامتيازات ، وإمكانية الحصول على عمليات بعد ذلك أو على مناصب هامة وتكوين شبكة من العلاقات كل ذلك يعد جذابا للكثيرين .

وخلال أحد عشر عاما من السلطة ، لم « يستخدم » السادات فقط مائة وتسعين وزيرا في عشرين حكومة شكل اثنين منها تحت رئاسته في حين تولى خمسة رؤساء وزارة الحكومات الأخرى . . بل انه كافا أيضا بذلك الرجال والأحزاب التى كانت تسانده . وكان هناك دائما مزيد من المهام التى تمنح والمناصب التى تثار حولها الآمال لتحديد المجموعات العديدة ولا سيما أعضاء النقابات المهنية . وبينما استخدم الرئيس فى أول الأمر شخصيات مستمرة وموثوق بها - أمثال عبد العزيز حجازى ومحمود فوزى وعبد المنعم القيسونى - الا انه لجأ بعد ذلك بصورة أكبر الى رجاله الأوفياء أمثال عبد القادر حاتم أو سيد مرعى وخاصة رجال صنعهم أو ممن رفعهم بنفسه الى السلطة . وكانوا بالتالى أوفياء كلية لرئيس الدولة الذى يدينون له بكل شيء . ومن ثم كانوا كالإنسان الآلى يوافقون الرئيس دون اعتراض ، رجالا ، كما قال أحد الوفديين ، « بلا واقع أو فكر » .

وكان أقصى ما يخشاه السادات كفاءة أو شعبية أو نجاح أحد معاونيه مما قد يخسف حضوره الشخصى . . فكم من حياة وظيفية حطمت بسبب هذا الخوف فقط . ومع ذلك لم يكن رجل السياسة المخلوع ينضم الى المعارضة لان منصب مستشار الرئيس كان يكتم أحقاده ويضمن له دخلا طيبا ليومه . . وفى موازاة ذلك كانت العلاقات التى اقامها تتيح له الاستفادة بصورة ما من الانفتاح . . فلم يعرف السادات بل ولم يرد فى كثير من الأحيان أن يحتفظ بأفضل وزرائه مضحيا بهم على مذبح « الانفتاح الاقتصادى » والسيلا من أمثال

القيسونى أو فهمى أو بطردهم بسبب ليبراليتهم السياسية المتجاوزة مثلما فعل مع منصور حسن وزير الثقافة والاعلام فى سبتمبر عام ١٩٨١ عقب أن قدم هذا الأخير على انه النجم الساطع لنظام الحكم ..

ولم يحدث أبدا أن كانت المسافة فى مصر منذ ثلاثين عاما يمثل هذا الاتساع بين مراكز اتخاذ القرار والشعب . فلا يوجد سوى شلل حول الامير فى عالم من الدوائر والتجمعات تتحالف أو تهاجم بعضها من أجل التملق أو الاسترضاء . وفى مايو عام ١٩٧١ كانت السلطة تدار فى جلسات سرية . أما الآن فهى تدار فى جلسات خاصة . ومن أجل الاحتفاظ بسيطرته لم يتوقف السادات عن توسيع دائرة المختارين . فان الاشتراك فى السلطة حتى ولو كان وهميا ، بالإضافة الى اغراء المجد واسداء الجميل كانت تهدى الضمائر وتسكت كثيرا من الأصوات ... وهكذا فمجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة ، ومجموعة مستشارى الرئيس ومجالس القطاعات العليا تعمد شبكات يضمن الرئيس بموجبها عددا متزايدا من الشخصيات . وعلى أية حال فان أكثر الرجال ثقة يستطيعون أن يمسكوا بعدة دوائر يضمنون من خلالها الولاء للرئيس ..

وهناك رجال آخرون حققوا ما أن توصلوا للسلطة التقاء مذهلا بين شئون الدولة ومصالحهم الشخصية .. وفى هذا الصدد قل لنا أحد الوزراء السابقين فى عهد السادات : « ان كل السياسة الاقتصادية يخططها رجل واحد هو عثمان احمد عثمان الذى يعاون الرئيس بصورة دائمة ويكون عشرات الشركات ويشجع على ايجاد بنوك محلية وشركات أمن غذائى .. الخ .. للسيطرة على أقصى عدد من المؤسسات والدوائر لدرجة ان اصبح الاقتصاد ملكه » وفى الواقع فهو الذى تولى اقامة المدن الجديدة والمدن المتكاملة .. ان الطرق والجسور والطرق السريعة والقنوات قامت بتنفيذها أيضا « المقاولون العرب » التى تعلن حروفها السوداء على خلفية صفراء عن جميع مواقع العمل فى مصر . ان عثمان يحتكر غالبية سوق الاعمال العامة .. انه شخصية عجيبة هذا التاجز البسيط الذى بنى أكبر امبراطورية صناعية فى مصر .. وهو يرأس اليوم ٥٥ ألف شخص فى عشرات الشركات .. وهو الصديق الحميم للسادات وأصبح مستشاره الاقتصادى الأكبر تأثيرا لدرجة أن أحدا لم يكن يستطيع اتخاذ أى قرار تنفيذى بدون تصريح منه .. وبعد أن تولى شخصيا وزارة التعمير عام ١٩٧٤ أى أثناء بدء جميع العمليات الكبرى عرف كيف يسكن جيدا رجاله فى مناصب رئيسية ولا سيما أنور أبو سنحلى فى وزارة العدل والكفراوى فى الاسكان . وفى يناير عام ١٩٨١ عين نائب رئيس الوزراء مكرسا ما يطلق عليه المصريون « بعثمانية » الاقتصاد . وإذا كان قد اضطر الى الاستقالة فى شهر مايو فقد ظل مع ذلك سيد الاقتصاد .

ولم توقف هذه الاستقالة الاثاعات عن الفساد في الأوساط المحيطة بالرئيس . حتى ان السيدة جيهان السادات اضطرت أن تنفى في التلفزيون أنها تشترك في مؤسسات خاصة من بينها بعض المؤسسات المشتركة مع عثمان أحمد عثمان . . وبالفعل كانت جيهان السادات قد اتخذت مع مجرى السفين مكانة متزايدة الى جانب الرئيس . . وكانت مبعوثة الرئيس في آسيا عام ١٩٧٧ ، وأسست برامج اجتماعية ، وشجعت برنامج تنظيم الاسرة ، وكانت تلعب دورا لا يروق مطلقا للمتشددين . وليس مؤكدا أن شهادتها التلفزيونية قد اقنعت الراى العام الذى كان يرى أن ملية الدولة رؤوس الاموال الشخصية والشئون العامة والاملاك الخاصة تلتقى بصورة تثير الدهشة وتكفل للمجموعة التى تتولى السلطة طريق حياة لا تتناسب والمناصب الرسمية التى تشغلها . ولم يكن أحد ينسى أن الرئيس تربطه صلة نسب مع سيد مرعى وعثمان بمقتضى زواج ابنتيه وابنيهما . وكانت الشائعات تفصح عن تدهور نظم حكم كل يشبهه — فى اعتقاد العديد من المصريين — بصورة متزايدة كمسألة عائلية ، أو كناد أو بلاط يتبادل فيه الاعضاء التهنئة تحت الانظار الساخرة أو اللامبالية للشعب . . نظام حكم مريض بالفساد والوصولية وهجر القيم . .

وقد تظهر فضائح أكثر حجما فى مستقبل قريب لتمحو الفضائح التى تم الكشف عنها عام ١٩٧٧ من ضمن فضائح أخرى أكثر غموضا : مثل فضيحة الرشاوى التى تقاضاها وزراء فى عملية شراء اتوبيسات ايرانية وطائرات من شركة بوينج الامريكية . .

وبعد اختفاء السادات لم ينتظر المصريون طويلا ، فى هذا الصدد ، اكى يتم تطهير رئاسة الدولة . وبالفعل أبعد مبارك منذ توليه السلطة سيد مرعى وعثمان أحمد عثمان عن شئون البلاد . وبعد ذلك بشهرين أى فى ديسمبر عام ١٩٨١ كانت اداة رشاد عثمان أحد النواب بتهمة الكسب غير المشروع قد مست العديد من الشخصيات ولا سيما عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء القوى الذى اتهم بتسهيل استيراد بضائع بدون جمارك بستة ملايين دولار لصالح رشاد عثمان . . وخسر منصبه فى الحكومة الجديدة التى شكلها رئيس الجمهورية فى ٣ يناير عام ١٩٨٢ .

وقد اشير ايضا فى هذه الفضيحة الجديدة الى اسمى شقيقى الرئيس — عصمت وطارق السادات اللذين سبق ذكرهما فى عمليات سابقة . وليس ثمة شك فى أن مفاجآت سوف تظهر لدى تقييم المحصلات مما سيدفع مصر أكثر الى نسيان السادات أسرع مما كنا نتصور ، خاصة وأن خليفته أغرب عن عزمه على « مكافحة الفساد والمحسوبية والتسيب » وأيا كان فإن مهمته ان تكون سهلة لاصلاح هذه الصورة الباهتة للسلطة والدولة . .

السؤال السراى

بعد بضع ساعات من اغتيال السادات جمع حسنى مبارك نائب الرئيس أعضاء الحكومة وأمر بالقضاء القبض على المتشددىن المسلمين وأعلن حالة الطوارىء . . وكأنت مصر تبحث عن رئيس ، فوجدت قائدا . . وبعد أن اختاره أعضاء مجلس الشعب « المرشح الوحيد للرئاسة » فاز مبارك فى الاستفتاء الشعبى الذى أجراه يوم ١٣ أكتوبر وفقا للدستور . . وفى يوم ١٤ أكتوبر أقسم رابع رئيس لجمهورية مصر العربية أثناء تنصيبه رسميا قائلا : « أقسم بالله العلى القدير أن أحافظ على النظام الجمهورى والدستور والقانون وأن أحمى بقوة مصالح الشعب والاستقلال ووحدرة الاراضى والوطن » . .

ورئيس قصر عابدين الجديد نقيض لسلفه . فبقدر ماكان السادات بشوشا مضائقا ، بقدر مايتسم حسنى مبارك بالهدوء ولايتسم أبدا . أن هذا اللوا طيار الذى بلغ الثالثة والخمسين من عمره له طاقة كبيرة على العمل ، وهو ذو عقل منظم وحازم ويمتاز بالدقة والتنظيم العسكرى وواقعية الضابط وهى فضائل أثبتتها لدى إعادة تنظيمه لسلاح الطيران المصرى بعد هزيمة يونيو وبقيادته القوات الجوية أثناء حرب أكتوبر . لقد لاحظت السادات خلال تقلده هذين المنصبين قبل أن يدفعه ليتولى منصب نائب الرئيس فى عام ١٩٧٥ . ومنذ ذلك الحين اشترك بصورة أرتق فى ممارسة السلطة . وقد رأس كثيرا اجتماعات مجلس الوزراء التى لم يكن السادات يتابع نشاطه الا عن بعد ، وكان يسيطر أيضا على الخدمات الهامة داخل الرئاسة . وبتعيينه نائب رئيس الحزب الديمقراطى عام ١٩٧٨ ، تعرف تماما على الملفات الداخلية والرجال الذين يسيطرون عليها .

بيد أنه قد اشترك بصفة خاصة فى ممارسة السياسة الخارجية خلال السنوات الست الأخيرة . فكان مبعوث الرئيس فى العديد من المهام الى الغرب وإلى البلاد العربية وتعرف على قادتها . وميوله لواشنطن مؤكدة . كما أنه لايجعل شيئا عن الاتحاد السوفييتى الذى أوفد اليه فى ثلاث دورات تدريبية منها دورة فى الأكاديمية العسكرية . وإذا كان قد تورط بطبيعة الحال فى مفاوضات كامب ديفيد ، فانه لم يتوجه أبدا الى اسرائيل وكان هذا ورفة رابحة ثمينة ساعة تصفية الإرث ، كما أنه لم يمس أيضا فى أية فضيحة للنظام السابق ، ويظهر اليوم بمظهر الرجل الشريف الهادى ذى الآراء الموزونة ، وذلك بعد تعبيرات سلفه المبالغ فيها . والرئيس الجديد كابن قرية من قرى المنوفية يتحجج بهدوء وظرف سكان الدلتا مما لا يمحو الحضور والعمل ، والطاقة والحزم .

ولد مبارك سنة ١٩٢٨ فى عائلة من البورجوازية الصغيرة ، وتخرج من الكلية الحربية عام ١٩٥٢ . وكان برتبة عقيد وقت هزيمة يونيو وعين لواء خلال « حرب الاستنزاف » ونائب وزير الحربية عشية حرب أكتوبر . وبذلك أصبح ضمن الدائرة المحدودة لمن سموا « بأبطال حرب أكتوبر » . وبالمساهمة بجميع الملفات وانقطاعه لممارسة السلطة والديبلوماسية وبامتلاكه رصيدا كبيرا من الحب ولا شك أيضا من ثقة الجيش ، وصل مبارك الى الرئاسة بعدة أوراق رابحة فى هذه . وهكذا لم يعد رئيس الدولة - للمرة الأولى فى مصر - مدينا لثورة ١٩٥٢ . ويمكن لقرينته سوزان مبارك وهى من أب مصرى وأم انجليزية أن تلعب دورا مؤثرا فى الحياة الاجتماعية . وهى تعد فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة رسالة عن أطفال حى بولاق الفقير ، ويقال أنها تتأثر بهذا الفقر الذى يهدد التوازنات فى المدينة .

ونجح مبارك نجاحا عظيما فى الاحتفاظ بالتوازن الصعب الذى كان لابد من ممارسته فى الخطاب الذى القاه أمام البرلمان بمناسبة تنصيبه رئيسا يوم ١٤ أكتوبر ، فندد بالفساد والوصولية ودعا الى الاستثمارات الانتاجية بعد طول غياب ومد « يديه للمصالحة » وبدأ الرئيس الجديد معتدلا فى الوقت الذى بدأت فيه بالفعل الاتصالات مع اليسار والناصرين ... ولكنه بعد أن كان قد أعلن فى بادئ الأمر أن النظام الاقتصادى والمؤسسات تعمل جيدا ، أخذ تدريجيا فى إعادة النظر فى بعض اتجاهات الانفتاح وخفف من حدة تجاوزاتها الحادة ... وعلى أية حال فإن تشكيل حكومته الجديدة برئاسة فؤاد محبى الدين تجسد هذا الهدف المزدوج بعد أبعاد عبد المجيد ... ولا غرو ألم يكن أول ما كلفه رئيس الدولة - من مهام هو تدعيم المقطاع العام وتوجيه الاستثمارات الى « المجالات الانتاجية » والحد من الاستيراد أى الحد من استيراد المنتجات الاستهلاكية غير الأساسية والسلع الكمالية ... وقد اتخذت بالفعل اجراءات ميسرة للحد من الاستيراد والتهريب فى المنطقة الحرة ببورسعيد . لا شك أن مثل هذه السياسة الاقتصادية التى تتمشى والانتقادات العديدة التى وجهت لسياسة السادات فى الانفتاح خليفة بأن تجد من التضخم وتهىء لحل المشكلات الاجتماعية . وليس ثمة شك فى أن هذه السياسة سوف تصطدم بأوساط رجال الأعمال التى لن تتخلى بسهولة عن نشاطاتها المثمرة جدا منذ عام ١٩٧٥ ... فى الوقت الذى يجازف أى اجراء لتوجيه الانفتاح الاقتصادى بتثبيط رؤوس الاموال الاجنبية ... ومن ثم فإن الاختيارات ستكون حساسة والطريق ضيق لحل المشكلات دون تخويف الاستثمارات ...

وعلى الصعيد السياسى ايضا هبت ریح ليبرالية اذ رفعت اجراءات الامن الصارخة وهدأت حزمة التوتر فى العاصمة ... وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٨١ أمر رئيس الدولة باطلاق سراح ٣٩ شخصا من الذين ألقى القبض عليهم

يوم ٢ سبتمبر ... وهم عشرة من الاقباط العلمانيين وبعض الماركسيين وبصفة خاصة بعض الشخصيات الاسلامية من بينها عمر القلمساني الذي اثار مفاجأة عندما صرح في صحيفة « الجمهورية » قائلا : « اننى اؤيد حكومة مبارك على طول الخط » دون أن يعدل مع ذلك عن العمل دائماً من أجل « تطبيق الشريعة القرآنية » . وفى حديث أدلى به أول يناير عام ١٩٨٢ لصحيفة « الاهرام » قال : لم يفكر الرئيس الجديد على الاحزاب السياسية « حق النقد » على ان تراعى المصالح العليا للدولة « ... أما فيما يتعلق بالصحافة التى طالما أهانها السادات فقد استعادت بعض الشئ مكانتها باعادة حوالى ثلاثين صحفيا من المبعدين الى مهامهم حتى ولو لم يصرح لصحف المعارضة بالصدور من جديد .

فهل تنبئ هذه التغيرات الاولى عن قطيعة جديدة مثلما تعودت مصر منذ عشر سنوات ؟ وهل سيدخر خلفاء السادات له نفس المصير الذى ادخره هو شخصيا لعبد الناصر ؟ ان هامش المناورة امام الرئيس مبارك ليست بالاتساع الذى يمكنه من أن يغير الامور سريعا ... لانه يتعين عليه قبل أى شئ ان يأخذ فى الاعتبار اوساط رجال الاعمال وواشنطن ، والحركة الاسلامية والجيش ، تجنباً لوقوع أى حادث ومن أجل اقرار الثقة فى حكومته . ومن الواضح ان الرئيس الجديد يحاول ان يقيم توازناً صعباً بين التغيير والاستمرارية . فهل ستتغلب الاستمرارية بتعيين فؤاد محيى الدين رئيساً للوزارة ؟ أم ان حكومته ستكون مجرد حكومة انتقالية حتى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ؟ تلك الاستمرارية التى فيما وراء كل قطيعة تحدث - وما اكثراها - من ذات الطابع السياسى والدبلوماسى والاقتصادى تعيد اتصالاتها مباشرة مع الناصرية . الا يعد فؤاد محيى الدين فى الواقع نموذجاً حقيقياً للسياسى الذى وصل الى ادارة شئون البلاد فى الستينات مع عبد الناصر وعن طريق الاتحاد الاشتراكى ، والذى خدم السادات باخلاص حتى بعد كإمب ديفيد ؟ وليس فؤاد محيى الدين الذى شغل منصب أمين عام الحزب الواحد لحافظة القليوبية عام ١٩٦٥ ، ومحافظ الاسكندرية ووزير الصحة عام ١٩٧٤ ونائب رئيس الوزراء عام ١٩٨٠ ايضاً رجل السراى ... فهو مثل معظم الشخصيات المصرية فى السلطة ، شازك منذ عشرين عاماً باصرار كبير فى اعداد سياسة مختلفة جذريا ومتعارضة عامة . فهل سيأتى التجديد فى مصر من « النظام » ؟

وحتى الآن كان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الوحيد الذى عارض مبارك عن طريق الاستفتاء ، رافضاً تأييد رجل يواصل انتهاج سياسة ادينت من قبل ... وفى مقابل ذلك أبدى حزب العمل الاشتراكى حكماً مؤيداً مقدماً . ولكن لا هذا الحزب ولا ذاك توفرت له امكانية التعبير عن رأيه وقت الاختيار . وفى

الخارج أدان الفريق الشاذلى هذا الانتخاب وطالب بالغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية كما طالب بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين واذا كان يتعين على رئيس الدولة أن يقول بعض الشئ عن سياسته ويغير من موقف السلطة فى مواجهة المعارضة ، عندئذ يمكن ان يبدأ حوارا ويمهد له اطلاق سراح محمد حسنين هيكل الذى اعتقل يوم ٢ سبتمبر ٠٠ وقد يسفر هذا الحوار بعد فترة عن نوع من الوحدة الوطنية تستهدف مواجهة الموقف الخطير لمصر ٠٠

ان السادات قد وجد عام ١٩٧٠ بلدا مهانا واقتصادا مرهونا بسبب الحرب ولكنه ترك أمة بائسة على حافة الانفجار الاجتماعى ومن ثم فان الحكومة ستكون فى حاجة للتزود بسياسة اقتصادية حقيقية وبان تبادر بصفة خاصة الى ايجاد حلول ملموسة للمشكلات اليومية للشعب والتي تسمى بمشكلة السكن والمواصلات والتعليم والصحة ٠٠ وكنا نعلم ان خلافا فى وجهات النظر كان قائما بين مبارك والسادات وبإبتعاد مبارك عن اختيارات هذا الاخير يستطيع ان يحظى بتأييد كبير ٠ وسيعتمد نجاح فترة رئاسته بصورة كبيرة على قدرته على حل المشكلات اليومية ولكنه لن يستطيع تحقيق ذلك بدون اقرار تعدد الاحزاب للحيلولة دون وجود هذا الانفصام بين السلطة وممثليها ٠٠ واذا كان لابد من اتباع الشدة وايقارها على الصبغة الليبرالية فان التجربة قد تفشل سريعا ٠٠ ومثلها حدث غداة حرب عام ١٩٦٧ فلن الانتقال من حالة الطوارئ الى دولة السياسة ، ومن نظام الاستثناءات الى المجتمع المدنى يعد أمرا يفرض نفسه وفى مقابل ذلك فما الذى سيفعله الجيش اذا ما تجددت الاضطرابات الاجتماعية أو الدينية أو اذا اتخذت الاختيارات الخارجية طرقا مختلفة تماما عما سبق ؟ ٠٠٠ هذا الجيش الذى يرأسه الفريق ابو غزالة المؤيد الحميم للولايات المتحدة ٠ ألن تغريه ممارسة السلطة عن طريق القيام بانقلاب ؟ ٠٠ وأيا كانت الافتراضات فان الرئيس الجديد « لن يكون رحيمًا مع الذين يلعبون بالنار ، يهددون الامن ويسيطرون الى الوحدة الوطنية » ٠٠ وهذا ما صرح به عقب انتخابه ٠٠ وكان سلفه قد راهن بأربعة رهانات : استعادة الاراضى المصرية المحتلة ، السير فى اتجاه السلام فى الشرق الاوسط عن طريق البدء فى حل القضية الفلسطينية ، التنمية والديمقراطية ٠٠ لعل ما يثقل من مهمة الرئيس مبارك ان السادات خسر جميع رهاناته تقريبا ٠٠٠

مراجعة مطبعية : على كامل نسوقى :

فهرس

رقم الصفحة

٣	جنازة في الصحراء
٦	السلام بأى ثمن — انتصار ٦ أكتوبر
١٠	حالة الملا حرب واللا سلم
١٣	استراتيجية القنصاة
١٧	اتفاقيات على الرمال
٢٠	كامب ديفيد أو الحلم الأمريكى — الخوف المريب في شهر يناير
٢٢	أهى رحلة السلام أم الخيانة ؟
٢٧	السلام الأمريكى
٣٠	القاهرة بلا عرب
٣٥	مصر المنعزلة — قطيعة مع الشرق
٣٨	الدوائر الثلاث المحطمة
٤١	المفتاح في واشنطن
٤٤	نهاية مرحلة
٤٨	العودة الى حرية التجارة — اليقظة والانبهار
٥١	الملكية الدستورية — تحديث وتبعية
٥٤	الناصرية استقلال واشرابية
٥٧	شياطين النيل
٦١	ثورة التصحيح — هل اختار عبد الناصر انور السادات ؟
٦٤	نضال المورثة
٦٨	مركز واحد للسلطة
٧٠	العلم والايمان — خداع الليبراليين
٧٣	المعودة الى الله
٧٦	الرئيس في المسجد
٧٩	الانفتاح : آمال وسراب — حقائق ما بعد الحرب
٨٣	مولود كل ٢٥ ثانية
٨٥	الماء والأرض والقمح
٨٩	أثروا انفسكم
٨٩	٥٣ بنكا اجنبيا في الميعاد
٩٣	المسلم أو مزارع الدواجن
٩٦	مصر في حقن متواصل
٩٨	دولة للبيع — الغاء الوصاية

١٠٣	معتزل الميروقراطية
١٠٦	اقتصاد - خدمات الاهرامات .. والذهب الاسود والقناة .
١٠٩	تأشيرة للمستقبل
١١٢	خريطة جديدة لمصر
١١٥	معجزة النهر
١١٧	عصر المحسن - الصحة والمعرفة
١٢٠	المقاهرة .. او السريالية على الطريقة المصرية
١٢٣	مجتمع متفجر
١٢٦	رجل بمفرده على مسرح خال - لعبة سياسية باطللة
١٢٦	من الحزب الواحد الى الحزب الحاكم
١٢٩	معارضة بقاء
١٣٤	التعدد من اجل السيطرة
١٣٦	نعم بنسبة ٩٩٪
١٣٩	قانون العيب
١٤٤	احزاب بدون سلطة - المتطلعون الى الماضى والحادثون
١٥٠	اليسار الضال
١٥٤	احزاب ام جماعات
١٥٦	الكلمة المستعادة
١٦٠	الشارع والاسلام والجيش - المنجل والهلال
١٦٤	الكنيسة والجامع
١٦٧	الشريعة والسيف
١٧٢	صوت هيئة الاركمن
١٧٥	بين الميج والفانتوم
١٧٨	الدولة - الرئيس - سلاح الدلتا
١٨١	دور كبير لمثل كبير
١٨٤	لا احب السلطة
١٨٧	رجال الرئيس
١٩١	لسواء السراى



الهيئة العامة للتعليم العالي

54
4
2